الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث

ميدان: علوم اقتصادية، والتسييروالعلوم التجارية

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك إسلامية

الموضوع:

دور التمويل الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر خلال الفترة 2000-2021

إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

◉ **معزوزي إدريس** ◉ **بن خزناجي أمينة**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
هبة بوعبد الله	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	رئيساً
أمينة بن خزناجي	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	مشرفاً ومقرراً
سهيلة قطاف	أستاذ محاضر"أ"	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
فؤاد زميت	أستاذ محاضر"أ"	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
نبيلة فالي	أستاذ	جامعة سطيف1	ممتحناً
خيرالدين بنون	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ميلة	ممتحناً

السنة الجامعية:2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتـــقـــديـــر

﴿رَبِّي أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ **[سورة النمل، الآية 19]**

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل العلمي المتواضع،

وأخص بالشكر:

الأستاذة المشرفة بن خزناجي أمينة على نصائحها وتوجيهاتها القيمة.

إطارات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على تعاونهم وحسن استقبالهم.

أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عبء مراجعة هذا العمل وتصويبه.

إ هـد ا ء

إلى من سهرا الليالي على تربيتي

أمي الغالية التي تحميني بدعائها

أبي العزيز حفظه الله

إلى زوجتي الغالية وأبنائي

إلى كل زملائي وزميلاتي

إلى كل من ساعد على اتمام هذا العمل

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ملخص

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التمويل الفلاحي في تعزيز الأمن الغذائي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021، وذلك من خلال رصد وتتبع لواقع الأمن الغذائي بمحاوره الأربعة(الوفرة، الاستخدام، القدرة، والاستقرار)، هذا من جهة، وعرض وتحليل لتطور التمويل الفلاحي عبر مختلف السياسات والبرامج الفلاحية، بدءا من برنامج التنمية الفلاحية والريفية(PNDAR) إلى غاية خارطة طريق القطاع الفلاحي(2020–2024). كما تناولت الدراسة تحليل أثر مختلف أشكال التمويل الفلاحي، من دعم حكومي(مخصصات صناديق الدعم)، وقروض مصرفية(قرض "الرفيق" وقرض "التحدي") على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي باعتباره مؤشر من مؤشرات الأمن الغذائي، حيث تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) من أجل التحقق من الفرضيات والاجابة على إشكالية الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أن الجزائر ورغم الصدمات والأزمات العالمية، استطاعت أن تحقق مؤشرات إيجابية في مجال الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة، خاصة بُعد الوفرة الغذائية الذي يعد الانتاج المحلي أهم مصدر له. كما أولت الجزائر أهمية كبيرة للتمويل الفلاحي، من خلال تنويع مصادره، ورصدها لمبالغ كبيرة عبر مختلف المخططات والبرامج الفلاحية. هذا وقد أثبتت نتائج الدراسة القياسية على وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين الدعم الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في المديين الطويل والقصير، على عكس قروض الاستغلال "الرفيق" وقروض الاستثمار "التحدي" التي أتبتت عدم تأثيرها على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجلين الطويل والقصير. في المقابل اثبتت نتائج الدراسة تحقيق الجزائر لمؤشرات إيجابية في الوفرة الغذائية والاكتفاء الذاتي، مما يؤكد أن الدعم الحكومي والقروض المصرفية وحدهما غير كافيان، وأن هناك مصادر أخرى للتمويل على غرار التمويل الذاتي والتمويل غير الرسمي.

الكلمات المفتاحية: تمويل فلاحي، دعم حكومي، قروض فلاحية، أمن غذائي، وفرة غذائية، الجزائر.

Abstract

The study aimed to highlight the role of agricultural financing in strengthening the pillars of food security in Algeria during the period 2000 to 2021, by following the reality of food security in its four dimensions (availability, use, capacity and stability), on the one hand. It will also provide an analysis of the evolution of agricultural financing through various agricultural policies and programs, from the Agricultural and Rural Development Program (PNDAR) to the agricultural sector roadmap (2020-2024), on the other hand.

The study also focused on analyzing the impact of various forms of agricultural financing, such as government support, "R'FIG" operating loans and "ETTAHADI" investment loans, on the average per capita share of agricultural production as an indicator of food security, which represents the dimension of food availability. A methodology (ARDL) was used to verify the hypotheses and answer the issue of the study.

The study concludes that Algeria, despite global shocks and crises, has managed to achieve positive indicators in the field of food security in their four dimensions, including the dimension of food availability, of which local production is the most important source. Algeria also gives great importance to agricultural financing, by diversifying its sources and allocating significant sums through various agricultural plans and programs. In addition, the results of the econometric study demonstrated the existence of a weak positive relationship between government support and the average share per capita of agricultural production in the long and short term, unlike the "R'FIG" operating loans and the "ETTAHADI" investment loans, which proved to have no effect on the average share per capita of agricultural production in the long and short term. In return, the result of the study demonstrated that Algeria has achieved positive indicators on food availability, which confirms that government support and bank loans alone are insufficient, and that there are other sources of financing such as self-financing and informal financing.

Keywords: Agricultural financing, government support, agricultural loans, food security, food availability, Algeria.

Résumé

L'étude visait à mettre en évidence le rôle du financement agricole dans le renforcement des piliers de la sécurité alimentaire en Algérie durant la période 2000 à 2021, en suivant la réalité de la sécurité alimentaire dans ses quatre dimensions (disponibilité, utilisation, capacité et stabilité), d'une part. Il sera également question de fournir une analyse de l'évolution du financement agricole à travers diverses politiques et programmes agricoles, depuis le programme de développement agricole et rural (PNDAR) jusqu'à la feuille de route du secteur agricole (2020-2024), d'autres part.

L'étude s'est consacré également à l'analyse de l'impact de diverses formes de financement agricole, telles que le soutien gouvernemental, les prêts de fonctionnement "R'FIG" et les prêts d'investissement "ETTAHADI", sur la part moyenne par habitant de la production agricole en tant qu'indicateur de la sécurité alimentaire, qui représente la dimension de la disponibilité alimentaire. Une méthodologie (ARDL) a été utilisés afin de vérifier les hypothèses et de répondre à la problématique de l'étude.

L'étude conclut que l'Algérie, malgré les chocs et les crises mondiales, a réussi à atteindre des indicateurs positifs dans le domaine de la sécurité alimentaire dans leurs quatre dimensions, notamment la dimension de la disponibilité alimentaire, dont la production locale constitue la source la plus importante. L'Algérie donne également une grande importance au financement agricole, en diversifiant ses sources et en allouant des sommes importantes à travers divers plans et programmes agricoles. De plus, les résultats de l'étude économétrique ont démontré l'existence d'une faible relation positive entre le soutien gouvernemental et la part moyenne par habitant de la production agricole à long et à court terme, contrairement aux prêts d'exploitation "R'FIG" et aux prêts d'investissement "ETTAHADI", qui se sont avérés sans effet sur la part moyenne par habitant de la production agricole à long et à court terme. En contre partie, le résultat de l'étude a démontré que l'Algérie a atteint des indicateurs positifs sur la disponibilité alimentaire, ce qui confirme que le soutien du gouvernement et les prêts bancaires seuls sont insuffisants, et qu'il existe d'autres sources de financement telle que l'autofinancement et le financement informel.

Mots-clés: Financement agricole, soutien gouvernemental, prêts agricoles, sécurité alimentaire, disponibilité alimentaire, Algérie.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	I
إهداء	II
ملخص	III-V
فهرس المحتويات	VI-IX
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	X-XVIII
فهرس الآيات والأحاديث	XIX-XX
قائمة المختصرات	XXI-XXIII
مقدمة	أ–ك
الفصل الأول: التأصيل النظري للأمن الغذائي	
تمهيد	38
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي	39
المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي	39
المطلب الثاني: الأمن الغذائي وعلاقته بالأمن الإنساني	47
المطلب الثالث: الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030	52
المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي	57
المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي	57
المطلب الثاني: مستويات وأشكال الأمن الغذائي	61
المطلب الثالث: مؤشرات رصد الأمن الغذائي	64
المبحث الثالث: المتغيرات المعاصرة المؤثرة في أوضاع الأمن الغذائي واستراتيجيات تحقيقه	70
المطلب الأول: المتغيرات المعاصرة المؤثرة في أوضاع الأمن الغذائي العالمي	70
المطلب الثاني: الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي	75
المطلب الثالث: استراتيجيات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي	78
خلاصة الفصل	81
الفصل الثاني: القطاع الفلاحي وآليات تمويله	
تمهيد	83
المبحث الأول: الفلاحة ومكانة التمويل الفلاحي	84
المطلب الأول: الفلاحة والسياسات الفلاحية	84
المطلب الثاني: سياسة التمويل الفلاحي	89
المبحث الثاني: الدعم الحكومي والإقراض المصرفي كآلية لتمويل القطاع الفلاحي	100
المطلب الأول: الدعم الفلاحي الحكومي	100

المطلب الثاني: الإقراض المصرفي الفلاحي	110
المبحث الثالث: تمويل سلسلة القيمة الزراعية والتمويل الإسلامي آلية لتمويل القطاع الفلاحي	117
المطلب الأول: تمويل سلسلة القيمة الزراعية	117
المطلب الثاني: التمويل الفلاحي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	127
خلاصة الفصل	141
الفصل الثالث: دراسة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية والجزائر	
تمهيد	143
المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية خلال الفترة(2000-2021)	144
المطلب الأول: وفرة وإتاحة الغذاء	144
المطلب الثاني: إمكانية الحصول على الغذاء	150
المطلب الثالث: استخدام الغذاء	155
المطلب الرابع: استقرار الغذاء	157
المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)	159
المطلب الأول: وفرة الأغذية	159
المطلب الثاني: الحصول على الغذاء	169
المطلب الثالث: استخدام من الغذاء	173
المطلب الرابع: استقرار الغذاء	175
المبحث الثالث: الأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة لعام 2030	180
المطلب الأول: رصد الأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030	180
المطلب الثاني: الجهود المبذولة في تعزيز الأمن الغذائي بالجزائر ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة	191
خلاصة الفصل	197
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لدور التمويل الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	
تمهيد	199
المبحث الأول: الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)	200
المطلب الأول: الدعم الحكومي الفلاحي ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	200
المطلب الثاني: الدعم الحكومي الفلاحي ضمن إطار برنامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي	212
المطلب الثالث: الدعم الحكومي الفلاحي ضمن إطار مخطط الفلاحة (2015-2019)	222
المطلب الرابع: الدعم الحكومي الفلاحي ضمن إطار خارطة طريق القطاع الفلاحي (2020-2024)	228
المبحث الثاني: القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)	245
المطلب الأول: صيغ القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر	245
المطلب الثاني: تطور القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	253

المطلب الثالث: أليات ضمان القروض الفلاحية في الجزائر	262
المبحث الثالث: تحليل أثر التمويل الفلاحي على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)	267
المطلب الأول: تطور مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	267
المطلب الثاني: تطور التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)	272
المطالب الثالث: تحليل أثر التمويل الفلاحي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر	278
خلاصة الفصل	294
الخاتمة	296
قائمة المراجع	304
قائمة الملاحق	326

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030	54
02	مؤشرات رصد الهدف الثاني	55
03	مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعية	65
04	مؤشرات الإسكوا لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية	66
05	مؤشرات الأمن الغذائي الصادرة عن المؤشر العالمي للأمن الغذائي	68
06	تصنيف الدعم المحلي حسب منظمة التجارة العالمية	107
07	الأدوات المالية التي تستخدم في تمويل سلاسل القيمة الزراعية	123
08	تطور مؤشر الوفرة الغذائية في الدول العربية خلال الفترة (2012-2021)	149
09	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في المنطقة العربية خلال الفترة (2000-2021)	151
10	تطور الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك في الدول العربية خلال الفترة (2016-2020)	153
11	مؤشر نقص التغذية في الدول العربي خلال الفترة (2019-2021)	155
12	مقارنة مؤشر وفرة الأغذية بين بعض البلدان العربية خلال الفترة (2012-2021)	168
13	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب الفئة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	171
14	تطور متوسط المخزون الاستراتيجي للحبوب في الجزائر خلال الفترة (2015-2018)	177
15	نسبة انتشار نقص التغذية في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	181
16	نسبة انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	181
17	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم في الجزائر خلال المرحلة (2016-2021)	183
18	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن في الجزائر خلال المرحلة (2016-2021)	183
19	نسبة الاطفال دون الخامسة الذين يعانون من الهزال في الجزائر خلال سنة 2019	184
20	تطور انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل في الجزائر خلال الفترة (2016-2019)	185
21	تطور مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	188
22	لمحة عن الميزانية العامة للأمم المتحدة المخصصة لبرامج التنمية المستدامة في الجزائر لسنة 2021	193
23	النشاطات المنفذة من قبل الأمم المتحدة في الجزائر في إطار تحقيق الأمن الغذائي ودعم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة (2020-2021)	194
24	تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 067-302 بعنوان" الصندوق الوطني للضبط والتنمية	206

	الفلاحية" خلال الفترة (2000-2005)	
25	تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 121-302 بعنوان "الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي" خلال الفترة (2005-2009)	207
26	تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 067-302 بعنوان "الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي" خلال الفترة (2006-2009)	208
27	تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 111-302 بعنوان "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز" خلال الفترة (2000-2009)	209
28	تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 109-302 بعنوان "صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب " خلال الفترة (2002-2009)	210
29	تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 071-302 بعنوان "صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية" خلال الفترة (2000-2009)	210
30	تطور الدعم الحكومي الفلاحي خلال الفترة (2010-2013)	217
31	مخصصات حسابات التخصيص الخاص للقطاع الفلاحي خلال سنة 2014	218
32	متوسط النمو لمختلف الشعب الفلاحية خلال الفترة (2009-2013)	219
33	تطور مخصصات حساب التخصيص الخاص رقم: 139-302، والحساب رقم 140-302	225
34	تطور قيمة الانتاج الفلاحي خلال الفترة(2017-2019)	226
35	تطور الواردات الفلاحية خلال الفترة (2015-2019)	227
36	وضعية مفصلة لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302 بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية " إلى غاية نهاية سنة 2020	233
37	إعانات إنتاج وتخزين بذور البطاطس	235
38	دعم تطوير السقي الفلاحي في الجزائر	236
39	دعم اقتناء عتاد وتجهيزات فلاحية مصنوعة محليا	237
40	وضعية مفصلة لحساب التخصيص الخاص رقم 140-302 بعنوان" الصندوق الوطني للتنمية الريفية" إلى غاية نهاية سنة 2020(الوضعية المحاسبية)	238
41	مميزات قرض الاستغلال "الرفيق R'FIG"	246
42	مميزات قرض الاستغلال "الرفيق الفيدرالي- R'FIG FEDIRATIF"	247
43	مميزات القرض الاستثماري "التحدي- ETTAHADI"	248
44	مميزات القرض الاستثماري "التحدي الاتحادي- ETTAHADI Fédératif"	249
45	مميزات قرض الايجار المالي "Leasing"	250
46	مميزات قرض تربية الأحياء المائية	251
47	مميزات قرض السكن الريفي	251

48	أنماط التمويل في إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر	252
49	تطور القروض الفلاحية خلال الفترة (2000-2005)	254
50	تطور قروض الاستثمار والاستغلال الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2006-2009)	254
51	تطور قروض الاستثمار الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010-2012)	255
52	تطور قرض الاستثمار "التحدي-ETTAHADI" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2013-2014)	256
53	تطور قرض الاستغلال "الرفيق -R'FIG" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2010-2014)	256
54	تطور قروض الاستغلال "الرفيق- R'FIG" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2019)	257
55	تطور قرض الاستثمار "التحدي -ETTAHADI" الممنوح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2019)	257
56	تطور قيمة قروض الاستغلال "الرفيق -R'FIG" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2020-2021)	258
57	تطور قرض قيمة الاستثمار "التحدي -ETTAHADI" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2020-2021)	258
58	توزيع القروض الممنوحة ضمن إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM" بحسب قطاع النشاط(من 2005 إلى غاية 2021/12/31)	259
59	المشاريع الممولة ضمن إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC" إلى غاية 2021/12/31 بحسب قطاع النشاط.	260
60	المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتمية المقاولاتية"ANADE" إلى غاية 2021/12/31 بحسب قطاع النشاط.	261
61	توزيع محفظة القروض الفلاحية المدعومة من طرف صندوق ضمان القروض الفلاحية "FGA"، حسب نوع القرض خلال سنة 2021	263
62	توزيع محفظة القروض الفلاحية المدعومة من قبل صندوق ضمان القروض الفلاحية " FGA" بحسب المنطقة خلال سنة 2021	264
63	وضعية ملفات القروض المضمونة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR" بحسب النشاط من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017	265
64	تطور التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2009-2021)	272

65	تطور الاعتمادات المخصصة لدعم أسعار الاستهلاك خلال الفترة (2013–2021)	274
66	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	285
67	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالابطاءات(5.3.1.0.3)	286
68	نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)	286
69	نتائج اختبار منهج الحدود Bounds test	287
70	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل	288
71	اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء	289
72	اختبار عدم ثبات التباين	289

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الإطار التصوري للدراسة	و
02	الترابط بين أبعاد الأمن الغذائي	57
03	مستويات الأمن الغذائي	63
04	تطور مؤشر أسعار الأغذية العالمي خلال الفترة (2000–2021)	72
05	تطور إنتاج الوقود الحيوي في العالم خلال الفترة (2000–2020)	73
06	نسبة فاقد الغذاء في العالم خلال سنة 2020	75
07	استراتيجيات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي	80
08	دور الخدمات المالية في تحقيق الأمن الغذائي	97
09	إدماج الخدمات المالية في نظام الإنتاج الفلاحي، وأهم وظائفها	98
10	آليات دعم قطاع الأغذية والزراعة	103
11	العوامل المؤثرة في سياسات الدعم الفلاحي	104
12	كيفية تأثير الدعم المحلي على تشويه التجارة	108
13	مصادر الإقراض الفلاحي	114
14	مخطط تمويل سلسلة القيمة الزراعية	118
15	آليات التمويل المباشر لسلسلة القيمة الزراعية	119
16	آليات التمويل الغير مباشر لسلسلة القيمة الزراعية	122
17	دور تمويل سلسلة القيمة الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي	125
18	السلم كأداة للتمويل وخلق فرص للتسويق وخفض المخاطر	128
19	المرابحة في قطاع الفلاحة ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية	130
20	تطور المتاح للاستهلاك من الحبوب في المنطقة العربية خلال الفترة (2000–2020)	145
21	تطور المتاح للاستهلاك من الخضار، البقوليات والفواكه في المنطقة العربية خلال الفترة (2000–2020)	146
22	تطور المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية في المنطقة العربية خلال الفترة (2000–2020)	147
23	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتطوره في العالم (بالأسعار الجارية	152

	للدولار الأمريكي) في المنطقة العربية خلال الفترة (2000–2021)	
24	تطور مؤشر أسعار السلع الغذائية العالمي خلال الفترة (2000–2021)	153
25	مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء في الدول العربية خلال سنة 2021	154
26	مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية خلال سنة 2021	156
27	مؤشر الاستدامة والتكيف في الدول العربية خلال سنة 2021	157
28	تطور المتاح من الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	160
29	تطور المتاح من الخضار والبقوليات والفواكه والتمور في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	161
30	تطور المتاح من مختلف المحاصيل الزراعية في الجزائر في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	162
31	تطور المتاح من المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	163
32	نسبة الاكتفاء الغذائي الذاتي من المحاصيل النباتية في الجزائر خلال سنة 2021	164
33	نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية خلال سنة 2021	166
34	تطور مؤشر الوفرة الأغدية في الجزائر خلال الفترة (2012–2021)	168
35	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (وفق الأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	169
36	تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(%) في العالم والجزائر خلال الفترة (2000–2021)	170
37	تطور مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء في الجزائر خلال الفترة 2012–2021	172
38	تطور نسبة السكان الذين يستخدمون المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	174
39	تطور مؤشر سلامة وجودة الغذاء في الجزائر خلال الفترة 2012–2021	175
40	تطور معدل درجات الحرارة في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	176
41	تطور معدل تساقط الأمطار السنوي في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	176
42	نسب توزيع المخزون الاستراتيجي في الجزائر خلال الفترة (2016–2018)	178
43	تطور مؤشر الاستدامة والتكيف في الجزائر خلال الفترة (2012–2021)	178
44	تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية النباتية في الجزائر خلال الفترة (2016–2020)	186
45	تطور كمية المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2016–2020)	186

46	مساحة الأراضي الزراعي المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2016–2020)	187
47	تطور مؤشر مفارقات أسعار الأغذية في الجزائر خلال الفترة (2016–2020)	189
48	تطور الدعم الفلاحي إلى القيمة المضافة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)	211
49	السجل المالي المتوقع لبرنامج للتجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة (2010–2014)	215
50	معدل نمو القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2020–2021)	243
51	تطور مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر خلال الفترة(2000–2021)	268
52	تطور نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية(كيلوحريرية/فرد/يوم) في الجزائر خلال الفترة (2000–2021)	269
53	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة(2000–2021)	270
54	تطور صادرات وواردات السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة(2000–2021)	270
55	تطور نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2009–2021)	271
56	تطور مخصصات صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2009–2021)	273
57	تطور الاعتمادات المخصصة لدعم أسعار الاستهلاك خلال الفترة (2013–2021)	274
58	تطور القروض الفلاحية المدعمة في الجزائر خلال الفترة(2009–2021)	275
59	تطور قروض الاستغلال (الرفيق – R'FIG) والاستثمار (التحدي–ETTAHADI) في الجزائر خلال الفترة(2008–2021)	276
60	مخطط لنموذج الدراسة	282
61	فترة الإبطالات المثلى	285
62	اختبار التوزيع الطبيعي	288
63	اختبار الاستقرار الهيكلي (Cusum) و(Cusum of squares)	290

ثالثا: فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	قانون رقم 08-16، المتضمن التوجيه الفلاحي	327
02	مقرر رقم 278	329
03	مقرر رقم 410	333
04	مقرر رقم 853	336
05	مقرر رقم 146	339
06	مقرر رقم 854	343
07	اتفاقية القرض الموسمي "الرفيق"	346
08	اتفاقية قرض الاستثمار "التحدي"	351
09	بيانات متغيرات الدراسة	356

فرس الآيات والأحاديث

أولا: فهرس الآيات

الرقم	الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
01	﴿رَبِّي أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ(19)﴾	النمل	19	I
02	﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ(4) ﴾	قريش	04	41
03	﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ (1) وَطُورِ سِينِينَ (2) وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ(3) ﴾	التين	(01،02،03)	41، 44
04	﴿ قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ(64) ﴾	يوسف	64	41
05	﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ(4)﴾	قريش	04	44

ثانيا: فهرس الأحاديث

الرقم	متن الحديث	راوي الحديث	الصفحة
01	{من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها}	أخرجه الترميدي	44

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
CAADP	Comprehensive African Agricultural Development Program
UN	United Nations
FAO	Food and Agriculture Organization
IFAD	International Fund for Agricultural Development
AOAD	Arab Organization for Agricultural Development
UNDP	United Nations Development Programme
ACF	Action Contre la Faim
OMS	Organisation Mondial de la Santé
WFP	World Food Programme
GFSI	Global Food Security Index
IMF	International Monetary Fund
EIU	Economist Intelligence Unit
WHO	World Health Organization
WTO	World Trade Organization
ASTI	Agricultural Science and Technology Indicators
FPRI	International Food policy Research Institute
CFS	Committee on World Food Security
FAOSTAT	Food Agricultural Organization Corporate Statistical Database
ONS	Office National des Statistiques
IFPA	Indicator of Food Price Anomalies
SDG	Sustainable Development Goals
PNUD	Programme des Nations Unies pour le Développement
CdCS	Cadre de Coopération Stratégique
ECESC	European Communities Economic and Social Committee
OCDE	Organisation de Coopération et de Développent Economiques
UNEP	United Nation Environment Programme
NRA	Nominal Rate Of assistance
ESCWA	Economic and Social Commission for Western Asia
VC	Value Chain
AVCF	Agricultural Value Chain Financing
ILO	International Labour Organization
ADBG	African Development Bank Group
PNDAR	Programme National de Développement Agricole et Rural
MADR	Ministère de l'Agriculture et développement rural
PSRE	Programme de Soutien à la Relance Economique
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole
BADR	Banque Agricole et Développement Rural
FDRMVTC	Fonds de Développement Rural et de la Mise en Valeur des Terre par la Concession
FLDDPS	Fonds de Lutte Contre la désertification et de Développement du

	Pastoralisme et de la steppe
FPZPP	Fonds de la Promotion Zoo-sanitaire et de la protection phytosanitaire
FNRDA	Fonds National de Développement Rural
FNDIA	Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole
FNRPA	Fonds National de Régulation de la Production
FSAEPEA	Fonds Spécial d'Appui aux Eleveurs et aux Petits Exploitants Agricoles
SYRPALAC	System de Régulation des Produits de la Large Consommation
FGCA	Fonds de Garantie Contre la Calamités Agricoles
PRAR	Politique de Renouveau Agricole et Rural
PPLCD	Projet Pilote de Lutte Contre la Désertification
ODAS	Office de Développement de l'Agriculture Industrielle en Terres Sahariennes
OAIC	Office Algérien Interprofessionnel des Céréales
ONIL	Office National Interprofessionnel du Lait et des Produits Laitiers
CNAC	Caisse Nationale d'assurance Chômage
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit
ANADE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat
ANSEJ	Agence National de Soutien à l'Emploi des Jeunes
FGA	Fonds de Garantie Agricole
CGCI	Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements-PME
FGAR	Fonds de Garantie des Crédits aux Petits et Moyenne Entreprise
ARDL	Autoregressive Distributed Lag
ADF	Augmented Dickey Fuller
PP	Phillips-Perron
AIC	Akaike Information Criterion
SIC	Schwarz Information Criterion
ECM	Error Correction Model
PCAP	Per-capita Agriculture Production
AGL	Agriculture Lend
ASU	Agriculture Support
ACA	Agriculture Cultivate Area
AMP	Agriculture Employment

مقدمة

يشكل الاهتمام بتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وهذا لما يكتسيه الموضوع من أهمية على الساحة الدولية، خصوصا بعد الأزمات والصدمات المتكررة التي مر بها العالم، والزيادة المستمرة في عدد السكان، مما نجم عنها من أثار سلبية كندرة الغذاء وارتفاع أسعاره بشكل كبير خاصة على الدول النامية التي تعتمد وبنسب عالية في استهلاك ما تحتاجه من غذاء على دول أخرى، وهذا ما يؤكده تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لسنة 2021، حيث عان أكثر من 3.1 مليار شخص من عدم تحمل كلفة غذاء صحي.

تعتبر الفلاحة المصدر الرئيسي للغذاء، وتحتل مكانة مهمة في اقتصاديات دول العالم باختلاف درجة تطورها، فهي تعتبر بالنسبة للبعض، وخصوصا الدول النامية منها، الممول الرئيسي للناتج الداخلي، ومصدر للعمالة، والحد من الفقر، وعليه فإن درجة الحفاظ عليها تضمن درجة استقرار اقتصادها وأمنها. أما في الدول المتقدمة فهي تعمل على تنمية وتطوير هذا القطاع بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي والسيطرة على الأسواق العالمية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي العالمي.

طرح قضية تحقيق الاكتفاء الذاتي في أي مجتمع يعتمد على شرطين أساسيين، الأول يرتبط بوفرة الموارد الطبيعية كتوفر الأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية الكافية وغيرها، أما الشرط الثاني فهو توفر الإرادة الحقيقية في استغلال هذه الموارد على أحسن وجه، وذلك بوضع خطط واستراتيجيات فلاحية دقيقة ومحددة الزمان والمكان، وتأتي على راس أولويات هذه الخطط والاستراتيجيات، أولوية تمويل القطاع من حيت الكيفية والأساليب والموارد المتاحة لذلك، فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل قطاع الفلاحة من خلال حشد الموارد المالية المختلفة تم توجيهها بحسب الحاجة إليها. كما يعد تدخل الدولة كداعم وموجه ومشرف على القطاع، أمر ضروري، وذلك من خلال وضع سياسات مناسبة تسعى من خلالها لخلق التوازن بين العرض والطلب، مع مراعاة قدرة الأسر للحصول على الغذاء، وتعد سياسة الدعم من أهم هذه السياسات، سواء تعلق الأمر بدعم الانتاج والمدخلات، التحفيزات السعرية، دعم الخدمات العامة، أو دعم أسعار الاستهلاك، وهذا ما أقره البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا(CAADP)، الذي انعقد في مابوتو عام 2003، مؤكدا على أهمية الإنفاق الحكومي الفلاحي، وألزم البلدان إلى بلوغ هدف نمو الإنتاجية الزراعية مع تخصيص التزامات مالية من ميزانية الدولة.

عرفت الجزائر تحولات في سياستها التنموية خلال السنوات الأخيرة خصوصا في القطاع الفلاحي من خلال وضع رؤية مستقبلية حول تنميته وتطويره بالاعتماد على الوسائل والموارد المتاحة، حيث ثم إعادة توجيه وتفعيل لسياسة الدعم والتمويل الفلاحي، وقد كانت الانطلاقة الحقيقية مع بداية مطلع الألفية الثالثة، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، تم تلتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تزامنت

مع إصدار قانون التوجيه الفلاحي في أوت 2008، الذي ركز بشكل مباشر على تعزيز الأمن الغذائي الوطني من خلال وضع تدابير لعصرنة التمويل وتكييفه مع النشاط الفلاحي، ومنذ ذلك الحين والجزائر تسعى إلى تنويع مصادر التمويل الفلاحي بإطلاقها لمختلف المنتجات الائتمانية الفلاحية على غرار القرض الموسمي "الرفيق" وقرض الاستثمار "التحدي"، زيادة على رصد مبالغ مالية من ميزانية الدولة كمخصصات لدعم وتنمية الفلاحة.

1- اشكالية الدراسة

الجزائر تزخر بموارد مالية كبيرة، إضافة إلى المقومات الطبيعية والبشرية، حيث يسمح استغلال هذه الأخيرة وتوجيهها بالشكل الملائم إلى خلق الثروة في شتى القطاعات الاقتصادية، ويأتي القطاع الفلاحي في مقدمتها، ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة، في ما إذا كانت برامج وسياسات التمويل الفلاحي المتبعة في الجزائر مند بداية سنة 2000، قد ساهمت في زيادة الإنتاج الفلاحي وتحقيق الوفرة الغذائي، التي تعتبر من أهم مؤشرات الأمن الغذائي، ومن هنا يظهر لنا لب وجوهر الدراسة حيت نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور سياسات التمويل الفلاحي التي تبنتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني؟

يتفرع التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل زيادة الدعم الحكومي الفلاحي يؤدي إلى الرفع من الانتاج وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الجزائري؟
- هل زيادة القروض المصرفية الفلاحية يؤدي إلى الرفع من الانتاج وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني؟
- هل تقديم الدعم الحكومي الفلاحي ومنح القروض المصرفية الفلاحية وحدهما كافيان للرفع من الانتاج وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

- يؤدي زيادة الدعم الحكومي الفلاحي إلى الرفع من الانتاج وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني؛
- يؤدي زيادة منح القروض المصرفية الفلاحية إلى الرفع من الانتاج وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني؛

- تقديم الدعم الحكومي الفلاحي ومنح القروض المصرفية الفلاحية وحدهما كافيان للرفع من الانتاج وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني؛

3- أهمية الدراسة

يستمد الموضوع أهميته من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في توفير احتياجات المجتمع من المنتجات الغذائية، ومما لا شك فيه أن توفير الخدمات المالية المناسبة تعد من أهم الركائز التي تدعم وتعزز قدرات القطاع الفلاحي، ومن هنا تكمن أهمية التمويل الفلاحي بمختلف مصادره كعامل من عوامل الانتاج، يؤدي في حال استخدامه بالشكل والوقت الملائمين إلى تطوير وتنمية القطاع الفلاحي وزيادة الانتاجية وتحقيق الوفرة الغذائية ومن تم تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

4- أهداف الدراسة

ترمي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي:

- عرض واقع الأمن الغذائي بمحاوره الكبرى في الجزائر؛
- عرض أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي؛
- إبراز أهم السياسات والمخططات الفلاحية المتبعة في الجزائر؛
- إبراز سياسات الدعم الفلاحي ضمن مختلف المخططات والبرامج الفلاحية في الجزائر منذ بداية الألفية؛
- إبراز سياسة الائتمان المصرفي (الإقراض) الفلاحي ضمن مختلف المخططات والبرامج الفلاحية في الجزائر منذ بداية الألفية؛
- إبراز أثر التمويل الفلاحي على إنتاج الغذاء وتحقيق الوفرة الغذائية والحد من ظاهرة انعدام الامن الغذائي.

5- المنهجية والأدوات المستخدمة

بناءا على طبيعة الدراسة، ومن أجل استيفاء الإجابة على التساؤل الرئيسي والفرضيات المطروحة، اعتمدنا على:

1.5- المنهج التاريخي: اعتمدنا في الدراسة على المنهج التاريخي في سرد تطورات مفهوم الأمن الغذائي عبر مختلف المراحل والمحطات التاريخية، هذا من جهة، وتطور سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر عبر مختلف المخططات الفلاحية بدأ من مخطط التنمية الفلاحية والريفية إلى غاية خارطة طريق القطاع الفلاحي(2020-2024)، من جهة أخرى؛

2.5- المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدت الدراسة على هذا المنهج في وصف المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي، أبعاده أشكاله، مستوياته، ومؤشراته المختلفة، وعلاقته بأبعاد الأمن الإنساني، وأهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى وصف مفهوم التمويل الفلاحي وأهم مصادره وأنواعه؛ هذا من جهة وتحليل المعطيات المتعلقة بمؤشرات الأمن الغذائي، الإنتاج الفلاحي، والتمويل الفلاحي، بالإضافة إلى تحليل أثر التمويل الفلاحي على الأمن الغذائي، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مع الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews12).

6- حدود الدراسة

1.6- الحدود المكانية: حصرت حدود الدراسة المكانية في الجزائر.

2.6- الحدود الزمانية: الحدود الزمانية للدراسة تمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021.

3.6- الحدود الموضوعية: تتحدد الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في تناول موضوع دور التمويل الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، وذلك من خلال الجوانب التالية:

-التركيز على **التمويل الفلاحي** بنوعيه الدعم الحكومي الفلاحي والقروض المصرفية الفلاحية المدعمة وذلك باعتبارهما المصدرين الأساسيين للتمويل الفلاحي الرسمي في الجزائر، خاصة في إطار السياسات والمخططات الفلاحية التي تم اعتمادها خلال فترة الدراسة، ويعزز هذا الاختيار أيضا توفر بيانات إحصائية دقيقة وموثوقة بشأن هذين النوعين من التمويل، صادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مما يضفي على التحليل مصداقية وموضوعية.

-تحليل **الأمن الغذائي** من خلال أبعاده الأربعة المعروفة، وهي: الوفرة، الوصول، الاستقرار، الإتاحة، مع التركيز بشكل خاص على بعد الوفرة الغذائية لكونه الأكثر ارتباطا بالإنتاج الفلاحي والتمويل.

-في **الجانب القياسي**، تم اعتماد متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي كمؤشر تابع لقياس وفرة الغذاء، وذلك لكونه يعكس درجة توفر الإنتاج الزراعي المحلي بالنسبة لحجم السكان، مما يجعله مؤشرا مباشرا في قياس البعد الكمي للأمن الغذائي. وقد تم خلال المرحلة التمهيدية من الدراسة اختبار عدة مؤشرات بديلة لقياس الوفرة الغذائية، إلا أنها لم تحقق الخصائص الإحصائية المطلوبة، لا سيما من حيث الاستقرارية، مما أثر على موثوقية النتائج المتوقعة. وبناء على ذلك، تم اختيار هذا المؤشر لما يتمتع به من علاقة وثيقة بمفهوم الوفرة الغذائية، فضلا عن توفر بياناته بشكل منتظم على مدى زمني طويل، وقابليته العالية للمعالجة والتحليل الإحصائي، مما يضمن درجة أكبر من الدقة والموثوقية في التقدير.

7- الإطار التصوري للدراسة

بناءا على الإشكالية الرئيسية وفرضيات الدراسة يمكن صياغة المخطط التالي:

شكل رقم(01): الإطار التصوري للدراسة

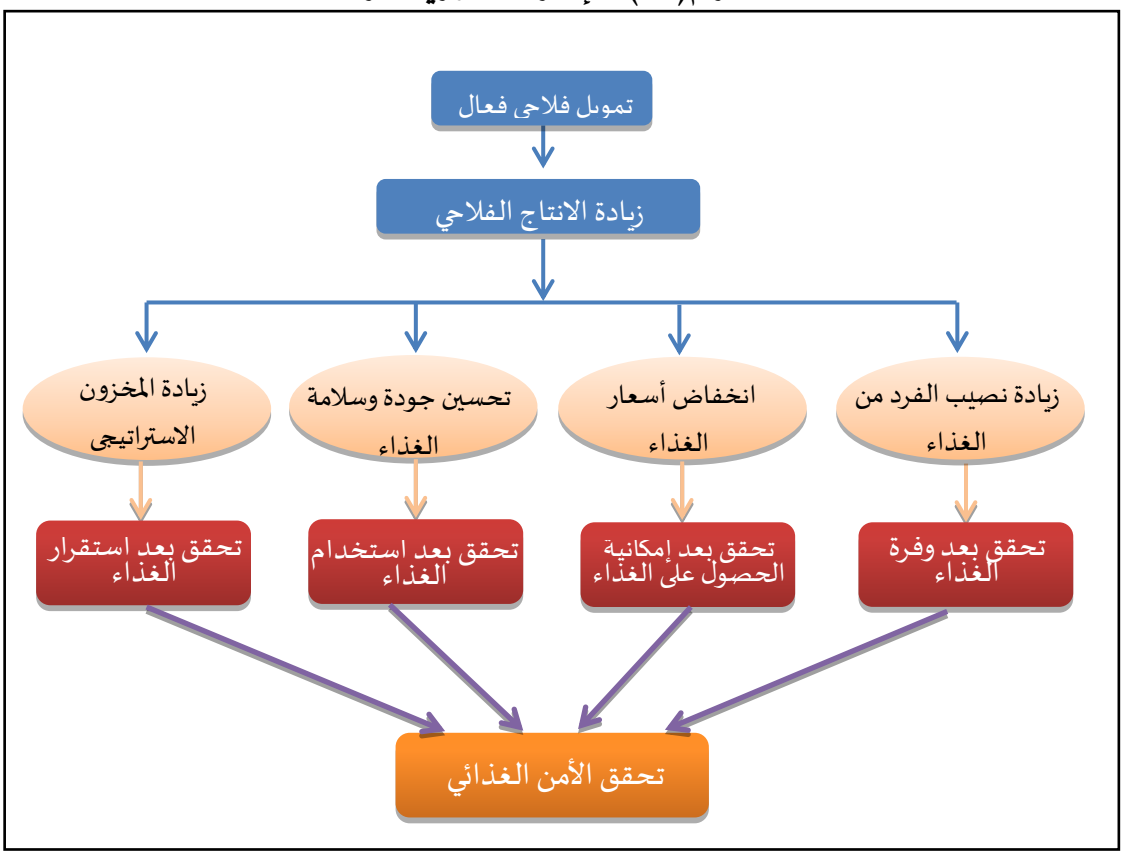

المصدر: من إعداد الباحث

8- مبررات اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى:

- نقص الدراسات والبحوث التي تتناول العلاقة المباشرة بين الأمن الغذائي والتمويل الفلاحي؛
- الحديث حول أزمة الغذاء في ظل الظروف السياسية، الاقتصادية والصحية التي يمر بها العالم خصوصا من جراء الأزمة الصحية (COVID 19) والتدخل العسكري الروسي في أكرانيا؛
- نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها التمويل الفعال كعامل من عوامل الانتاج ومساهمته في التطوير والنهوض باقتصاديات الدول خصوصا في المجال الفلاحي، قمنا باختيار هذا الموضوع من أجل إبراز دور الموارد المالية في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي، ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

9- صعوبات البحث

يواجه الباحث في انجاز بحثه العديد من العراقيل والصعوبات، مما يحتم عليه في بعض الأحيان تكييف بحثه على حسب المعطيات المتوفرة، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء انجاز هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات وخاصة منها المتعلقة بالتمويل الفلاحي؛
- تضارب الاحصاءات من مصدر إلى آخر وفي بعض الأحيان التضارب يكون في نفس المصدر؛
- طبيعة الدراسة تحتم على الباحث الإلمام بمختلف الاساليب العلمية الحديثة، خاصة منها القياسية التي تأخذ منه جهد كبير في إتقانها.
- نقص المراجع والمصادر، خاصة في جانب التمويل الفلاحي.

10- الدراسات السابقة

1.10- الدراسات باللغة العربية:

قليلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين التمويل الفلاحي والأمن الغذائي، فمعظم الدراسات تعالج العلاقة بين التمويل والتنمية الفلاحية، أو الانتاج الفلاحي، وفيما يلي عرض لمختلف هذه الدراسات:

أ- الوليد طلحة، عبد الكريم قندوز، **الأمن الغذائي في الدول العربية: التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية**، صندوق النقد العربي، 2022.

تناول الباحثان من خلال الدراسة تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الأمن الغذائي العربي، وذلك باستخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية لعشر دول عربية. حيث تم استخدام مؤشر إنتاج الغذاء كمتغير تابع، وخمس متغيرات مستقلة (نصيب الفرد من الناتج الزراعي، الصادرات الغذائية، الواردات الغذائية، الدعم الغذائي، الائتمان المصرفي، ومعدل تضخم أسعار الغذاء).

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشر انتاج الغذاء والدعم الغذائي، كما أظهر النموذج وجود علاقة موجبة بين الائتمان المصرفي المحلي ومؤشر الإنتاج الغذائي، حيث أن الزيادة بنقطة مئوية واحدة في الائتمان تؤدي إلى زيادة مؤشر الإنتاج الغذائي بـ 0.09 نقطة مئوية.

ب- مسعود بن جواد، **دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في ميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3- إبراهيم سلطان شيبوط، الموسم الجامعي 2022/2021.

هدفت الدراسة إلى معالجة مكانة التمويل الفلاحي في تعزيز مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية في ولاية ميلة، ولإثبات ذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف مختلف سياسات وبرامج الدعم والتمويل الفلاحيين هذا من جهة، واعتماده على المنهج الكمي من خلال دراسة قياسية

لتحليل أثر التمويل الفلاحي على الإنتاج الفلاحي مستعينا في ذلك على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثر قوي وموجب بين التمويل الفلاحي(القروض والدعم الفلاحيين) والانتاج الفلاحي.

ج-عائشة لمحنط، **أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي على التنمية الزراعية الاقتصادية، دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان للفترة من 1995 إلى 2016**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، ميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الموسم الجامعي 2020/2019.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التمويل المصرفي الزراعي التقليدي والاسلامي على التنمية الزراعية في كل من السودان والجزائر والمقارنة بينهما، مع اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

توصلت الدراسة إلى أن القروض الزراعية في الجزائر لم تكن أداة فعالة لتعزيز التنمية الزراعية، على عكس السودان، حيث حقق التمويل الزراعي الاسلامي أثر معنوي على كل من الصادرات الزراعية والناتج الزراعي، وقد خلصت الدراسة كذلك إلى أن التمويل الزراعي الاسلامي له أفضلية نسبية على التمويل التقليدي.

د-رشيد مالكي، **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة- حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2018/2017.

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه مختلف الأساليب والاستراتيجيات الكفيلة بالنهوض بالتنمية الفلاحية في الجزائر، مع التركيز على جانب التمويل والدعم الفلاحي. معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل لمختلف سياسات التمويل الفلاحي عبر مختلف المخططات الفلاحية.

خلصت الدراسة إلى أن المشاكل التي تعيق تطوير القطاع الفلاحي لا تأتي من قلة التمويل، وإنما ترتبط بمن ينفذ ويراقب سياسات ومخططات الدعم والتمويل الفلاحيين، ومن سوء توظيف الموارد المتاحة.

هـ-زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر -مقاربة كمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلون التسيير، جامعة مصطفى اصطنبولي معسكر، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015.

هدفت الدراسة إلى تقييم مساهمة سياسة التمويل الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحفاظ على الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل أثر التمويل البنكي(القصير والطويل الأجل) والدعم الحكومي

على إنتاج القطاع الفلاحي في المنطقة الغربية من الجزائر، والمكونة من 15 ولاية، ولإبراز ذلك استعان الباحث بنموذج تحليل البيانات المدمجة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الدعم والقروض بنوعيها على الإنتاج الفلاحي، مع عدم وجود تأثير على المدى الطويل بين هذه المتغيرات.

ز-محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع التطرق لمقومات القطاع في الجزائر وأهم الإصلاحات التي عرفها، وقدر ركزت الدراسة على أشكال الدعم الفلاحي بعد فترة التسعينيات، ومدى توافقها مع تصنيفات الدعم التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية، وقد وظف الباحث المنهج الوصفي في وصف مفاهيم التنمية الاقتصادية والزراعية ومختلف أشكال الدعم الزراعي واتفاقيات التجارة الدولية، كما استعان أيضا بالمنهج التحليلي في تحليل مختلف المعطيات والاحصائيات.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن:

- القطاع الفلاحي الجزائري يمتلك مقومات تؤهله إلى لإحداث تنمية اقتصادية؛
- سياسة الدعم المنتهجة منذ بداية الألفية الثالثة ساعدت على زيادة حجم الاستثمارات وتطوير القطاع الفلاحي؛
- انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يخلق تحديا كبير فيما يخص خفض الدعم المحلي.

2.10- الدراسات باللغة الأجنبية:

أ- دراسة (Sid Ahmed Ferrkoukh , Mohammed Yazid BOUMAGHAR, Foued CHEHIT)، بعنوان:

Analyse des effets des subventions sur la croissance agricole : un essai de mesure pour la pèriode(2000-2018), CREAD, 2021.

تناولت الدراسة تحليل أثر الدعم على النمو الفلاحي خلال الفترة(2000-2018)، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس وتحليل تأثير دعم الإنتاج ودعم الاستهلاك على القيمة المضافة الفلاحية والنمو.

توصلت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي لدعم الإنتاج على القيمة المضافة الزراعية قدر بـ (1.3).

ب-دراسة (Ibrahima Thiam, Malck Toure)، بعنوان: **Liens empiriques entre le financement agricole et la sécurité alimentaire, African Journal of Agricultural and Resource Economics, 2020.**

عالجت الدراسة الروابط التجريبية بين المتغير التابع (معدل انتشار نقص التغذية) كمؤشر لرصد الأمن الغذائي وبين المتغير المستقل (القروض الفلاحية) مع إضافة بعض المتغيرات المستقلة المفسرة الأخرى(القيمة المضافة الفلاحية، التعداد السكاني، مؤشر أسعار الاستهلاك، نصيب الفرد من الناتج القومي، القيمة المضافة الغير فلاحية، والإمدادات الغذائية بالكيلوحريرة، والتمويل الأصغر)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت النتائج أن كل المتغيرات، باستثناء التمويل المصغر، تؤثر على معدل انتشار نقص التغذية، وزيادتها تنقص من مستوى انعدام الأمن الغذائي، حيث قدرت معنوية الإقراض الفلاحي بـ −0.43، وهذا يعني أنه كلما زاد الإقراض الفلاحي بنقطة مئوية واحدة انخفض معدل انتشار نقص التغذية بـ 0.43%.

ج–دراسة (O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi)، بعنوان: **Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, CIHEAM, 2019.**

تناول هذا التقرير العديد من المحاور المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مركزا على محور الدعم الزراعي، من خلال دراسة وصفية تحليلية لحصة الفلاحة في ميزانية الدولة وتطورها، حيث قامت الدولة الجزائرية بتنويع مصادرها المالية المخصصة لدعم قطاع الزراعة والأغذية، ومن ناحية أخرى منحت امتيازات للمستثمرين في القطاع الخاص(قروض مدعومة، تخفيضات وإعفاءات ضريبية، دعم المدخلات...الخ).

خلص التقرير إلى أنه بفضل تدخلات الدولة القوية في القطاع من تسجيل أداء جيد سواء من حيت الإنتاجية، أو تحسين موارد الأسرة الريفية.

مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

بعد استعراضنا لمختلف الدراسات السابقة ومقارنتها بدراستنا الحالية، يتضح أن هناك أوجه تشابه في محاولة إبراز أهمية التمويل الفلاحي كأحد عوامل الانتاج، وأن استخدامه بالشكل والوقت المناسبين يساعد على خلق تنمية فلاحية واقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. في المقابل نلاحظ أن الدراسات السابقة لم تتناول العلاقة المباشرة بين التمويل الفلاحي والأمن الغذائي، وإنما ركزت على العلاقة بين التمويل الفلاحي كمتغير مستقل والتنمية الفلاحية أو الاقتصادية كمتغير تابع، وهذا ما يميز دراستنا، حيث تطرقنا إلى دراسة وتحليل تطورات الأمن الغذائي في الجزائر بأبعاده الأربعة(الوفرة، إمكانية الحصول، الاستخدام، والاستقرار)، زيادة عل تحليل تطور التمويل الفلاحي بشقيه الدعم الحكومي والائتمان المصرفي، وأخيرا تناولنا تحليل أثر التمويل الفلاحي على الأمن الغذائي.

11- هيكل الدراسة

تماشيا مع متغيرات الدراسة والهدف منها، ومن أجل الإلمام بكافة جوانب وأطراف الموضوع، وللإجابة على التساؤل الرئيسي، قسمنا هذه الأطروحة إلى أربعة فصول رئيسية، فصلين نظريين إضافة إلى فصلين تطبيقيين.

1.11- **الفصل الأول:** تناولنا فيه التأصيل النظري للأمن الغذائي، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور مفهوم الأمن الغذائي عبر مختلف المحطات التاريخية، وعلاقته بأبعاد الأمن الإنساني وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030. كما تناولنا في المبحث الثاني أبعاد ومستويات وأشكال الأمن الغذائي، أما المبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه للمتغيرات المعاصرة المؤثرة في الأمن الغذائي وأهم استراتيجيات تحقيقه.

2.11- **الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل إلى التأصيل النظري للتمويل الفلاحي، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية. كمدخل، تطرقنا في المبحث الأول للتأصيل النظري للفلاحة والتمويل الفلاحي، وأهم مصادره ودوره في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الشمول المالي وضمان توازن التنمية الفلاحية. أما المبحث الثاني فخصص للدعم الحكومي والإقراض كآلية لتمويل القطاع الفلاحي. كما خصصنا المبحث الثالث إلى التعريف بتمويل سلسلة القيمة الزراعية والتمويل الزراعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

3.11- **الفصل الثالث:** جاء هذا الفصل كدراسة تطبيقية للفصل الأول، تناولنا فيه دراسة وتحليل لأوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية. كتمهيد، تناولنا في المبحث الأول واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، كما خصصنا المبحث الثاني لدراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر بعرض وتحليل لمختلف محاوره الكبرى، أما المبحث الثالث والأخير تناولنا فيه رصد للأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

4.11- **الفصل الرابع:** جاء هذا الفصل كدراسة تطبيقية، وذلك من خلال عرض وتحليل لتطور سياسة التمويل الفلاحي، ومدى مساهمتها في زيادة الوفرة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر. حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول، تحليل لتطور سياسات الدعم الفلاحي الحكومي منذ بداية سنة 2000 إلى غاية سنة 2021. أما المبحث الثاني تناولنا فيه تحليل لتطور الاقراض المصرفي الفلاحي ومختلف آليات ضمان القروض الفلاحية في الجزائر. كما تطرقنا في المبحث الثالث والأخير إلى تحليل اثر التمويل الفلاحي على الأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للأمن الغذائي

تمهيد:

يحظى الاهتمام بقضايا الغذاء والأمن الغذائي بمكانة خاصة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، فبعدما كان الاهتمام ينصب ويتركز على تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية، والعسكرية من أجل ضمان أمن وسيادة ورفاه الدول، انتقل الحديث إلى الأمن الغذائي، حيث يواجه العالم تحديات عديدة تشمل ندرة الموارد الطبيعية، وتنامي الطلب على الغذاء نتيجة لتزايد عدد السكان، ناهيك عن الأزمات البيئية، الصحية، السياسية والعسكرية، كل هذه الظروف ساعدت على خلق أزمة غذاء حادة وارتفاع أسعاره بشكل كبير خاصة في الدول النامية التي يعتمد معظم سكانها في غذائهم على دول أخرى.

للإحاطة بالموضوع، حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الأمن الغذائي كبعد مهم من أبعاد الأمن الإنساني، وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية، ومختلف مستوياته، أبعاده، ومؤشراته. كما تناولنا مكانة الأمن الغذائي ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة، وفي الأخير تطرقنا إلى أزمة الغذاء، اسبابها الهيكلية، واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي، وقد جاءت مباحث هذا الفصل معنونة على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي؛

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي؛

المبحث الثالث: المتغيرات المعاصرة المؤثرة في أوضاع الأمن الغذائي واستراتيجيات تحقيقه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

تعد أزمة الغذاء إحدى أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل جمهور المفكرين والباحثين، حيث ارتبطت بما أصبح يطلق عليه بمصطلح الأمن الغذائي الذي يستخدم على نطاق واسع في الكتب والمطبوعات والمقالات والمؤتمرات، ووسائل الإعلام، وقد تعددت وتطورت التعاريف والمفاهيم الخاصة به مع مرور الحقب الزمنية.

تناولنا من خلال هذا المبحث الجانب المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي من خلال تسليط الضوء على مختلف التعاريف والمفاهيم النظرية، ومختلف مستوياته وأبعاده ومؤشرات قياسه. كما تطرقنا إلى العلاقة التي تربطه بأبعاد الأمن الانساني، ومكانته ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي

عرف مفهوم الأمن الغذائي تطور عبر مختلف الحقب الزمنية، أدت إلى تحديث مستمر لمفهومه، ولتوضيح ذلك، تطرقنا من خلال هذا المطلب لمختلف التطورات التاريخية التي عرفها، وأهم التعاريف الصادرة عن بعض المفكرين ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية الرسمية.

أولا: تطور مفهوم الأمن الغذائي

الأمن الغذائي مفهوم قديم قدم البشرية، بحكم ارتباطه بعنصر أساسي من أجل ضمان استمرارية البشرية. ألا وهو الغذاء، وبالعودة إلى كتاب الله عز وجل كمنهج حياة، نجد في قصة سيدنا يوسف عليه السلام، وتعاملاته مع سنين القحط التي مرت بها البلاد، خير دليل على مفهوم الأمن الغذائي وسبل تحقيقه، وقد نشر العالم الاقتصادي البريطاني توماس روبرت مالتوس سنة 1789، في كتابه "حول أصل المشكلة السكانية"[1]، في إشارة منه إلى أزمة غذائية حادة في المستقبل. حيث أعتبر أن عدد السكان سيزيد وفق متوالية هندسية، بينما يزيد الإنتاج الغذائي وفق متوالية حسابية، وهذا ما يؤدي حتما إلى نقص الغذاء وتنامي ظاهرة انعدام الأمن الغذائي.

بالنظر إلى الجانب الرسمي، نرى أن مفهوم الأمن الغذائي شهد تطورات عبر عدة مراحل، نأتي على تلخيصها على النحو التالي:

1-مرحلة إنشاء منظمة الأغذية والزراعة العالمية وما بعدها (1945-1970):

تزامن مع هذه المرحلة دعوة الرئيس الأمريكي "فرانكلين دي روزفلت" في هوت سبرينغز، فيرجينيا، بالولايات المتحدة الأمريكية في مايو/يونيو 1943، إلى إنشاء منظمة الأغذية والزراعة للأمم

[1] زهير طافر، **النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع – دراسة مقارنة**، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص71.

المتحدة(الفاو)، وقد توج ذلك بانعقاد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في مدينة كيبيك، بكندا في 16 أكتوبر 1945. حيث تم تنظيمه للنظر في هدف التحرر من العوز فيما يتعلق بالغذاء والزراعة[1]، وفي عام 1952، أنشأت لجنة الأغذية الزراعية، وهي لجنة تختص بمشاكل السلع، كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1960، قرار بشأن توفير الفوائض الغذائية للشعوب المفتقرة اليها، عن طريق الأمم المتحدة[2]، وفي عام 1967 تمت الموافقة على اتفاقية الحبوب الدولية في مؤتمر دعا إليه المجلس الدولي للقمح والأونكتاد في روما، تتضمن اتفاقيتين مختلفتين: اتفاقية القمح الدولية، واتفاقية المعونة الغذائية[3].

2-مرحلة أزمة الغذاء العالمية وما بعدها (1970-1990):

عرفت بداية السبعينيات، أزمات غذائية عالمية حادة، حيث أصبح الحديث على الأمن الغذائي أكثر جدية، وكان تركيز مفهوم الأمن الغذائي آنذاك ينصب على ضمان توافر الغذاء واستقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية، والذي كان بسبب التقلب الشديد في أسعار السلع الزراعية والاضطراب في أسواق العملات والطاقة في ذلك الوقت[4].

بحلول عام 1974، تم إعطاء تعريف للأمن الغذائي في مؤتمر الغذاء العالمي على أنه "توافر الإمدادات الغذائية العالمية الكافية في جميع الأوقات، وبأسعار معقولة بصرف النظر عن التقلبات الدورية للطقس وتغيراته المفاجئة، وبمنأى عن الضغوط السياسية والاقتصادية".[5]

بعدها وفي عام 1983، تم توسيع نطاق هذا المفهوم ليشمل ضمان حصول السكان الضعفاء على الإمدادات المتاحة: "ضمان حصول الجميع في جميع الأوقات من الناحيتين المادية والاقتصادية على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها"[6]، وفي عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره "الفقر والجوع قضايا وخيارات الأمن الغذائي في الدول النامية"، وقد أدى ذلك إلى إدخال مقياس زمني للأمن الغذائي

---

[1] Jhon Shaw**, World Food Security: A history since 1945**, Palgrave Macmillan, New York, USA, 2007, p3.

[2] United Nation, **Decision N°1496: Provision of food surpluses to food-deficient peoples through the United Nations System**, UN General Assembly (15th sess.:1960-1961), UN, New York, USA, 1960, p8.

[3] United Nation, **International Grains Arrangement 1967,** United Nations treaty series, USA, 1970. Available on web site: https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%20727/volume-727-I-10455-English.pdf. Accessed: 13/11/2022.

[4] Wen Peng, Elliot M. Berry, **The concept of Food Security,** Encyclopedia of Food Security and Sustainability, Volume 2, 2019, p2.

[5] منظمة الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر الأغذية العالمي**، منشورات الأمم المتحدة، نيو يورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1974، ص4.

[6] منظمة الأمم المتحدة، **إطار العمل الشامل المحدث المتعلق بالأمن الغذائي**، الأمم المتحدة، سبتمبر 2010، ص1، تاريخ التصفح: 2023/02/27، متاح عبر الرابط: https://www.un.org/ar/issues/food/taskforce/pdf/UCFA.pdf.

من خلال التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن المرتبط بالفقر، وانعدام الأمن الغذائي الحاد، وانعدام الأمن الغذائي العابر الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان[1].

3-مرحلة ما بعد سنة 1990:

بحلول سنة 1996، انعقد مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في روما، حيت كان له الفضل في تطوير مفهوم الأمن الغذائي. حيث أصبح يعرف كما يلي: " يتواجد الأمن الغذائي عندما يكون لدى جميع الناس، في جميع الأوقات، ماديا واقتصاديا امكانية الحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية "[2]. كما أضيف بعد ذلك مصطلح "اجتماعي" إلى تعريف الأمن الغذائي في عام 2002[3]، وبعد المراجعة الرسمية في مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009، أصبح التعريف كما يلي "يتواجد الأمن الغذائي عندما يكون لدى جميع الناس، في جميع الأوقات، ماديا، اجتماعيا واقتصاديا امكانية الحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية "[4].

ثانيا: تعريف الأمن الغذائي

تراوحت تعاريف الأمن الغذائي بين التعاريف الصادرة عن الأكاديمية والباحتين والمفكرين، وبين التعاريف الرسمية لمختلف المنظمة والهيئات الدولية والإقليمية.

1-التعريف اللغوي للأمن الغذائي:

يمتل مفهوم الأمن الغذائي نقطة تلاقي بين مصطلحين منفصلين، الأمن من جهة والغذاء من جهة أخرى.

فالتعريف اللغوي للأمن يشير إلى الطمأنينة وعدم الخوف، والثقة وعدم الخيانة، نقول: وَثِقَ بِهِ وأَرْكَنَ إِلَيْهِ فَهوَ آمنٌ[5]، وفي قوله عز وجل ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [سورة قريش، الآية 04]، ومنه قوله تعالى﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ (1) وَطُورِ سِينِينَ (2) وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ(3) ﴾ [سورة التين، الآيات(1،2،3)]، وآمن فلانا على كذا أوثق به واطمأن إليه، أو جعله أمينا عليه، قال تعالى ﴿ قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [سورة يوسف، الآية 64].

---

[1] World Bank, **Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries**, World Bank policy study, Washington D.C, USA, 1986, p1.

[2] FAO**, Report of world food Summit(WFS 96/REP, part one),** 13-17 November 1996, Rome, 1996, p1.

[3] Simon, G. A, **Food Security: Definition, Four dimension, History**, FAO, Rome, Italy, 2012, p04.

[4] FAO, **Declaration of the World Food Summit on Food Security**, World Summit on Food Security, Rome, 16-18 November 2009, Rome, Italy, 2009, p01.

[5] **المنجد في اللغة والإعلام**، الطبعة الأربعون، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2003، ص18.

أما الغذاء في اللغة فقد أعطيت له عدة تعاريف، الغذاء جمع "أغذية": أي ما يغتدى به من الطعام والشراب[1]، نقول غذائي(أي أنه متعلق بالغذاء أو بالتغذية)[2].

2-التعريف الأكاديمي(الغير الرسمي) للأمن الغذائي:

يوظف مصطلح "الأمن الغذائي" على نطاق واسع في الكتب والمطبوعات، والمقالات، ووسائل الإعلام، ومع ذلك، فإن معناه يختلف اختلافا كبيرا من شخص إلى آخر، لما يحمله في طياته من أبعاد ومعان تتعلق بمفاهيم مترابطة فيما بينها كالجوع، الفقر، سوء التغذية، نقص التغذية، الخوف،...الخ.

يرى الباحث الأمريكي في مجال التنمية الاقتصادية والزراعية، ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق **Williams Mellor John** "بأن انعدام الأمن الغذائي يعبر عن عدم القدرة على شراء كميات كافية من السلع الغذائية اللازمة "[3]، ومن خلال هذا التعريف، نلاحظ أن الباحث ربط تحقق الأمن الغذائي بإمكانية الحصول على الغذاء وأغفل باقي الأبعاد الأخرى.

كما يعرفه الباحث الاقتصادي Simon Maxwell "بلد وشعب يتمتعان بالأمن الغذائي عندما يعمل نظامهم الغذائي بكفاءة بطريقة تزيل الخوف من عدم وجود ما يكفي من الطعام"[4].

يتضح من خلال تعريف Maxwell أن الأمن الغذائي يتحقق بإزالة الشعور بالخوف من عدم كفاية الغذاء، مهملا بذلك الأبعاد الأخرى للأمن الغذائي.

ورد في كتاب للأستاذ والباحث العراقي سالم توفيق النجفي تحت عنوان "الأمن الغذائي العربي، المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل، رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين". أن الأمن الغذائي يشير " إلى إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم"[5]، وهذا التعريف يتطابق مع التعريف الذي جاء في تقرير المؤتمر العالمي للأمن الغذائي لسنة 1996.

---

[1] المرجع نفسه، ص546.

[2] سهيل إدريس، **قاموس المنهل**، الطبعة 37، دار الآداب، بيروت، لبنان، 2007، ص56.

[3] Hani Hamad, Ashraf Khashroum**, Household Food Insecurity (HFIS): Definitions, Measurements, Socio-demographic and Economic Aspects**, Journal of Natural Sciences Research, Vol.6, No.2, 2016, p65.

[4] Simon Maxwell and Timothy R. Frankenberger, **Household Food Security: Concepts, Indicators, Measurements. A technical review**, IFAD, Rome, Italy, 1992, p69.

[5] باسم الجميلي، **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006، ص162.

3-التعريف الرسمي للأمن الغذائي:

المتتبع لموضوع الأمن الغذائي يلاحظ أن هناك تقارب وتوافق في التعاريف والمفاهيم المنبثقة عن مختلف اللجان والهيئات الرسمية الدولية والإقليمية، ونقتصر على ذكر أهم هذه التعاريف.

أ-تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي: كان أول اهتمام رسمي بمفهوم الأمن الغذائي من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي سنة 1974، وذلك بعد أزمة الغذاء العالمية لسنة 1970، حيث عرفت الأمن الغذائي بأنه:" توافر الإمدادات الغذائية العالمية الكافية في جميع الأوقات، وبأسعار معقولة بصرف النظر عن التقلبات الدورية للطقس وتغيراته المفاجئة، وبمنأى عن الضغوط السياسية والاقتصادية "[1].

ب-تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، "يعني الأمن الغذائي إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا لكل الناس وفي جميع الأوقات على الغذاء الأساسي، وأن يكون الحق لكل الأشخاص للوصول إلى الغذاء عن طريق شراءه أو زرعه، مع ضرورة التوزيع العادل للأغذية"[2].

ج-تعريف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (FAO): في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، صيغ مفهوم الأمن الغذائي كالآتي" يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية ومأمونة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية "[3].

د-تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD): عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على أنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل فرد من المجموعات السكانية، وذلك اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"[4].

هـ-تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: لقد جاء تعريف الأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية كما يلي " توافر الإمدادات الغذائية العالمية الكافية من المواد الغذائية التجارية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع في استهلاك الغذاء وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار."[5].

---

[1] منظمة الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر الأغذية العالمي**، مرجع سابق، ص4.

[2] UNDP, **Human development report**, United Nations Development Programme, New York, USA, 1994, p27.

[3] FAO, **Declaration of the world food security (WSFS 2009/2)**, World Summit on Food Security, Rome, Italy, 2009, pw0000.

[4] براهيم بلقلة، **واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2000-20014) ومتطلبات تحقيقه**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد12، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص70.

[5] FAO, **Trade reforms and food security: Conceptualizing the linkages**, Rome, Italy, 2003, p27.

و-تعريف البنك الدولي: عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه " إمكانية حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على غذاء كافي لحياة نشطة وصحية".[1]

ز-تعريف الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: تنص المادة 03 من القانون رقم 08-16 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية على أن الأمن الغذائي هو "حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشطة".[2]

يتضح من خلال التعاريف الصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات الدولية، أن هناك توافق كبير في تعريف الأمن الغذائي، وذلك من خلال تركيزهم على أربع محاور رئيسية، وهي: توفير الغذاء بالكمية والنوعية الجيدة، التمكين المادي للوصول إلى الغذاء، الاستفادة منه واستقراره.

4-المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي:

قدمت الشريعة الإسلامية للبشرية ركائز وأسس لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال نصوص مباركة من القرآن الكريم، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، وقد أشار القرآن الكريم في آيات عدة إلى الغذاء وأهميته للإنسان. حيت جاء في قوله عز وجل ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ(4)﴾[سورة قريش، الآية(4)]، وقوله تعالى ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ(1) وَطُورِ سِينِينَ(2) وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ(3)﴾[سورة التين، الآيات(1، 2، 3)].

كما لم تغفل السنة النبوية عن ذكر أهمية الأمن الغذائي في حياة الفرد والجماعة، وجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ركنا ثالثا من أركان الحياة الآمنة المستقرة[3]. بقوله عليه الصلاة والسلام ﴿من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها ﴾[4].

كما عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه" ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي وقت من الزمن"[1].

---

[1] وهيبة الزبيري، **التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص69.

[2] المادة رقم 03 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، **يتضمن التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادر بتاريخ 8 أوت 2008، ص6.

[3] نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص49.

[4] أخرجه الترميدي، عن عبد الله بن محصن، أنظر: محمد بن محمد بن سليمان بن طاهر المغربي المالكي، **جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، كتاب الزكاة، المسألة والقناعة والعطاء**، جزء1، حديث رقم 2850، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002، ص290.

نستشف من خلال ما سبق ذكره من تعاريف بأن الأمن الغذائي لا يقتصر على توفير السلع الغذائية بمختلف أنواعها وكمياتها فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى تأمين هذه السلع بعناصرها الغذائية الكاملة للنمو الصحي للفرد(بروتينات، فيتامينات، كربوهيدرات...). مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية الكافية لاقتنائها.

ثالثا: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تتشابك وتترابط في معانيها ومفرداتها مع مفهوم الأمن الغذائي، وهذا نظرا لارتباط هذا الأخير بالكثير من القضايا الحساسة التي تعاني منها الدول الفقيرة والغنية على حد سواء، كالفقر، والجوع، وسوء التغذية، والاكتفاء الذاتي،...الخ. لدى قمنا من خلال هذا المطلب بتعريف بعض المصطلحات والمفاهيم التي تتشارك وتتشابك في مفاهيمها مع مفهوم الأمن الغذائي:

1-**انعدام الأمن الغذائي:**

مفهوم انعدام الأمن الغذائي يتحدد في النقص والعجز في نصيب الفرد من الغذاء الذي تحدده منظمات الصحة في العالم، وذلك نتيجة انحراف أحوالهم المعيشية عن المتوسط[2].

يمكن التمييز بين أنواع انعدام الأمن الغذائي من خلال تواترها أو مدتها [3]:

أ-**انعدام الأمن الغذائي المزمن:** هو شح مستمر في الغذاء يسببه عدم القدرة على تحصيل الغذاء، مما يؤثر على الطبقات الأسرية الاجتماعية التي تفتقر إلى القدرة الشرائية الكافية وعلى إنتاجه بنفسها، وهي حالة طويلة ومستمرة من انعدام الأمن الغذائي.

ب-**انعدام الأمن الغذائي المؤقت:** وهو تراجع مؤقت في إمكانية وصول الأفراد والأسر إلى الغذاء.

ج-**انعدام الأمن الغذائي الموسمي:** يقع انعدام الأمن الغذائي الموسمي بين انعدام الأمن الغذائي المزمن والمؤقت، ويرتبط بالتقلبات الموسمية في المناخ وأنماط المحاصيل وفرص العمل[4].

---

[1] محمد فلاق، سميرة أحلام، **دور استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم الأمن الغذائي، الشركة السعودية العربية للخدمات الزراعية نموذجا**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد4، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2017، ص34.

[2] سالم توفيق النجفي، **سياسات الأمن الغذائي العربي-حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير(رؤية للمستقبل)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص118.

[3] عبد الجبار محسن دياب الكبيسي، **تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص37.

[4] FAO, **An introduction to the basic concepts of food security**, FAO Food security Programme, Rome, Italy, 2008, p1, available on web site: https//:www.foodsec.org/docs/concepts_guide.pdf. Archived: 1st February 2018), accessed: 22/08/2022.

2-الاكتفاء الذاتي:

تعددت التعاريف فيما يخص مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، رغم أن كلها تنصب في اتجاه واحد، وهو تحقيق ما يكفي من غذاء من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي، كما يعرف كذلك "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[1].

3-**الفجوة الغذائية:**

يمكن تعريف الفجوة الغذائية من عدة جوانب فالبعض يراها على أنها قيمة الفرق في متطلبات السلع الغذائية ونظيرتها من الإنتاج في دولة معينة خلال مدة سنة واحدة[2]، كما يمكن التعبير عنها بالزيادة في الواردات الغذائية أكتر من معدل الصادرات، وتظهر الفجوة الغذائية نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء[3].

4-الفقر:

الفقر هو حالة أو وضعية يفتقر فيها الشخص إلى الموارد المالية والضروريات لمستوى معيشي معين، ويمكن أن يكون للفقر أثار اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة[4]، وقد قرر البنك الدولي تعديل خط الفقر العالمي من 1.90 دولار أمريكي للفرد في اليوم إلى 2.15 دولار أمريكي في اليوم باستخدام تعادل القدرة الشرائية لعام 2017[5]، ويعني هذا أن من يعيش على أقل من 2.15 دولار في اليوم يعتبر فقيرا.

5-الجوع:

الجوع فسيولوجيا هو احساس أو شعور جسدي غير مريح ومؤلم يعبر عن الحاجة إلى غذاء يعتاض به الفرد مما خسر من القوى[6]. كما يمكن تعريفه على أنه "الطلب على الطاقة"[1]، ليعيش حياة طبيعية ونشطة وصحية.

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي- حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص51.

[2] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص118.

[3] رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان النامية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص18.

[4] United Nations, **Ending Poverty**, available on web site: https://www.un.org/en/sections/issues-depth/poverty/. Archived on 9 September 2020. Accessed 27/02/2023.

[5] Dean Jolliffe and al**, Assessing the impact of the 2017/PPPs on the international poverty line and global poverty**, Policy research working paper, n°9941, World Bank Group, Washington, USA, 2022, p1.

[6] أنطوان الجميل، **الجوع والمجاعات**، مؤسسة الهنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2017، ص24.

6-نقص التغذية:

نقص التغذية شكل اقل حدة من "الجوع"، ويشمل عجز غذائي كمي، وهذا العجز الكمي قد يترادف مع النقص البروتيني الذي يشكل بدوره سببا هاما من أسباب الوفاة بين الرضع والاطفال، وتوقف النمو البدني، وللشيخوخة المبكرة، وقصر العمر في البلدان النامية[2].

7-سوء التغذية:

حالة فسيولوجية غير طبيعية ناتجة عن عدم كفاية أو عدم توازن أو الاستهلاك المفرط للغذاء[3].

لقد تم التعرف على ثلاثة أنواع من سوء التغذية: سوء التغذية الحاد، سوء التغذية المزمن ونقص المغذيات الدقيقة. غالبا ما يتم تلبية هذه الأنواع الثلاثة في نفس الوقت لدى نفس الأفراد، ولا يستبعد أحدهما عن الآخر[4].

8-الأزمة الغذائية:

تشير إلى عدم قدرة الإمكانات الاقتصادية القومية على توفير متطلبات أفراد المجتمع من الغذاء[5]. بالتمعن في مختلف المفاهيم السابقة الذكر، يتبين أن كل منها يتشارك في بعد أو أكثر من أبعاد الأمن الانساني، وهذا ما تطرقنا إليه من خلال العنصر الموالي بتبيان العلاقة بين الأمن الغذائي ومختلف أبعاد الأمن الانساني.

المطلب الثاني: الأمن الغذائي وعلاقته بالأمن الإنساني

يعتبر الأمن الغذائي بعد من أبعاد الأمن الإنساني، وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، والذي ينص على أن الأمن الإنساني يتضمن سبعة أبعاد هي[6]: الأمن الاقتصادي، الصحي، البيئي، السياسي، الشخصي، المجتمعي، وأخيرا الأمن الغذائي، لتوضيح ذلك، تناولنا من خلال هذا المطلب، العلاقة التي تربط الأمن الغذائي بأبعاد الأمن الانساني الأخرى.

---

[1] شيرزاد محمد خضر، **التغذية السريرية**، الطبعة الأولى، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، المملكة المتحدة، 2022، ص26.

[2] أنيسة اكحل العيون، **الأمن على اختلاف أبعاده الغذائي-البيئي-الإنساني**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص12.

[3] Ruth Haug, **Food security indicators: How to measure and communicate results**, Noragric Report N° 83, Norwegian University of Life Sciences, Norway, 2018, p8.

[4] ACF, **Food security and livelihood assessments a practical guide for field workers**, ACF International Edition, Uganda, 2010, p20.

[5] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص117.

[6] UNDP, **Human development report**, Op. Cit., p24.

أولا: تعريف الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، واستعمل من قبل العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، حيث جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، الصادر عن الأمم المتحدة على أن "الأمن الانساني هو الاهتمام بحياة الإنسان وكرامته"[1].

كما جاء في كلمة ألقتها "Louise Frechette"، مساعدة الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان، بإعطاء معنى بسيط للأمن الإنساني، "على أنه كل تلك الأشياء التي يحبها ويعتز بها الرجال والنساء في أي مكان في العالم. من طعام كاف، مأوى مناسب، صحة جيدة، تعليم الأطفال، حماية من العنف الذي ينجم عن الإنسان أو الطبيعة، مع إشراك المواطنين وعدم اضطهادهم"[2].

يتضح من خلال التعريف الأخير، أن المعنى الحقيقي للأمن الإنساني يتعدى كونه يهتم بسلامة الأفراد من التهديدات، إلى الاهتمام بكل ما هو ضروري لحياة آمنة وكريمة للفرد، من طعام، وتعليم، ومأوى، وصحة...الخ، ويعتبر الغذاء من بين أهم ضروريات الحياة للفرد، ويعد هذا الأخير أهم بعد من أبعاد الأمن الإنساني ممثلا في الأمن الغذائي.

ثانيا: علاقة الأمن الغذائي بأبعاد الأمن الإنساني

للأمن الغذائي علاقات وروابط مشتركة مع أبعاد الأمن الانساني، ويمكن حصرها كما يلي:

1-علاقة الأمن الغذائي بالبعد الاقتصادي:

يركز الأمن الغذائي ببعده الاقتصادي على معرفة حجم الفجوة الغذائية من خلال دراسة جانبي العرض والطلب على الغذاء، ودراسة المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع، وتتجلى خطورة هذا الموضوع من كون أن أغلب دول العالم الثالث تمثل في مجموعها منطقة عجز غذائي، يتم تغطيته عن طريق الاستيراد من الخارج، ما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في تلك الدول.

كما أنه من المتوقع أن تؤثر عملية التنمية الاقتصادية في مستوى الأمن الغذائي طرديا، فعملية التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل تتضمن أبعادا متعددة كلها تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع مستوى الأمن الغذائي من خلال عدد من العوامل[3]:

[1] Ibid., p22.

[2] Louise Frechette, **The United Nation Deputy Secretary-General, a statement to high-level panel on human security discussion** on the occasion of the twentieth anniversary of Vienna International Center (VIC), 12 October 1999, Available on web site: https://press.un.org/en/1999/19991012.dsgsm70.doc.html, Accessed: 16/12/2022.

[3] عبد الجبار محسن دياب الكبيسي، مرجع سابق، ص46.

-ارتفاع مستوى الدخل القومي؛

-توفير موارد النقد الأجنبي؛

-تقدم الصناعات الغذائية؛

-زيادة الإنتاجية الزراعية؛

-ارتفاع مستوى التعليم؛

-ارتفاع مستوى الصحة.

2-علاقة الأمن الغذائي بالبعد السياسي:

تتجلى هذه العلاقة في استخدام الغذاء كأداة ووسيلة لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلد أو خارجه، ويتداخل الأمن الغذائي للدولة بشكل كبير مع الاستقرار السياسي، حيث أن فائض الانتاج الزراعي في بعض المحاصيل الاستراتيجية يتم توظيفه للضغط السياسي والاقتصادي بأشكال مختلفة[1]. كما أن عدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي قد يؤدي إلى سخط وغليان الشعب وخروجه في شكل مظاهرات واضطرابات تعصف بأمن البلاد، وتؤدي إلى انهيار النظام.

حديثا استخدم الغذاء كوسيلة ضغط على الدول والشعوب، ولا يزال الكثير من الدول العظمى تستخدم المساعدات الغذائية لخدمة أغراضها السياسية[2]، ومن الممكن أن يستخدم الغذاء كسلاح بين الدول المنتجة والمصدرة له إذا ما رأت أن ذلك ضروري لتحقيق أهداف معينة، وخير مثال على البعد السياسي للأمن الغذائي هو التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في مارس 2022، وما انجر عنه من ارتفاع في أسعار الغذاء، وأصبح الغذاء يستعمل كورقة ضغط سياسي خصوصا على الدول النامية وعلى دول العالم بأسره.

3-علاقة الأمن الغذائي بالبعد الصحي:

تظهر علاقة الأمن الغذائي بالبعد الصحي من خلال ضرورة توفر غذاء الفرد على العناصر الغذائية الضرورية بالكميات الصحيحة لقيام الجسم بوظائفه بشكل سليم، وتتمثل هذه العناصر في الكربوهيدرات، البروتينات، الدهون، الفيتامينات، والمعادن،...الخ.

فزيادة السعرات الحرارية أو نقصانها عن الحد المطلوب ينجم عنه مضاعفات خطيرة على صحة الفرد كفقر الدم، والتقزم، والسمنة،...الخ.

---

[1] هديل القطامين، **الأمن الغذائي**، الموسوعة السياسية، نشر يوم: 07-09-2017، تاريخ التصفح: 2023/02/27، متاح عبر الرابط:https://political-encyclopidia.org/dictionary/الأمن الغذائي

[2] عبد الجبار محسن دياب الكبيسي، مرجع سابق، ص48.

كما أن لسلامة الغذاء أهمية كبيرة على صحة الفرد، وهذا ما أكد عليه في دليل اليوم العالمي للأمن الصحي للأغذية الذي انعقد في 7 جوان 2020، حيث جاء فيه أنه لا يوجد أمن غذائي بدون سلامة الغذاء، ولا يمكن اعتبار الطعام غير الصحي طعاما. كما أن الامن الغذائي هو ضمان حصول الجميع على طعام ميسور التكلفة في جميع الأوقات وتلبية احتياجاته الغذائية ما يسمح لهم بالعيش حياة صحية نشطة، وبالتالي فإن سلامة الأغذية جزء أساسي من بعد الاستخدام في الأمن الغذائي، ويجدر الإشارة إلى أن هناك خمس خطوات وجب اتباعها لضمان سلامة الغذاء وهي[1]:

-التأكد من أن الطعام صحي؛

-زراعة الغذاء بالطرق الآمنة؛

-المحافظة على سلامة الغذاء؛

-التحقق من سلامة الغذاء؛

-دعم سلامة الغذاء.

4-علاقة الأمن الغذائي بالبعد الاجتماعي:

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالبعد الاجتماعي، فالخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها القطاعات الفلاحية، يتطلب تعبئة الجهود للحد من مشكلة الغذاء، والسعي من أجل تقليل الفوارق الكبيرة بين قطاعي الريف والحضر، ومن هنا يتضح جليا أن البعد الاجتماعي لا يقل أهمية عن البعد السياسي أو الاقتصادي.

كما أن أزمة الغذاء تخلف العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة، حيث يؤدي قصور الانتاج الفلاحي وعدم انتظامه إلى خلق أضرار بالمستوى المعيشي والاجتماعي للمزارعين، كانخفاض مستويات دخولهم وقدرتهم الشرائية، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى ظهور الطبقية في المجتمع وتباين هذه الطبقات اقتصاديا واجتماعيا، كذلك فإن من أبرز الآثار هي تفاقم المشاكل الاجتماعية بين المزارعين نتيجة لتفشي البطالة، من جراء عزوف الشباب وهجرتهم إلى المدن والمراكز الحضرية.

يعد الإبقاء على نمط الاستهلاك التقليدي الذي يعتمد على الحبوب في وجبات الغذاء من أبز الظواهر الاجتماعية التي تتسبب في خلق مشكلة الغذاء، فاستهلاك الحبوب بمعدلات كبيرة تفوق القدرة الانتاجية المحلية يؤدي إلى اتساع الفجوة، ما ينعكس سلبا على تحقيق الأمن الغذائي[2].

[1] FAO, OMS, **La sécurité sanitaire des aliments, c'est l'affaire de tous**, Guide à la journée internationale de la sécurité sanitaire des aliments, FAO, Rom, Italie, 2020, p5.

[2] عبد الجبار محسن دياب الكبيسي، مرجع سابق، ص50.

5-علاقة الأمن الغذائي بالبعد البيئي:

العلاقة بين الأمن الغذائي والبيئة هي علاقة وثيقة، حيث لا وجود لأمن غذائي دون شروط بيئية مناسبة له، حيث يعتمد تحقيقه بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة ثم على الموارد البشرية التي تستغل الموارد الطبيعية من ماء وهواء وتربة، وأن فقدان هذه العناصر لمكوناتها الحيوية يؤدي إلى عدم القدرة على انتاج الغذاء أو إلى عدم جودته وبالتالي حدوت حالة انعدام الأمن الغذائي، والعكس يمكن أن يكون صحيح في بعض المناطق، حيث أن السعي وراء تحقيق الأمن الغذائي يؤدي إلى الإضرار بالبيئة وخلق العديد من التهديدات التي تعود على الأجيال اللاحقة وعلى أمنهم الإنساني بصفة عامة وأمنهم الغذائي بصفة خاصة[1].

كما أن للأمن الغذائي علاقة ببعض الأبعاد الأخرى ندكر من بينها:

6-علاقة الأمن الغذائي بالبعد الثقافي:

البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرار سياسي، أو أمر واجب التنفيذ، أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه. لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد، ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل فيها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها. لقد أكدت الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال: "إدوارد تايلور"، "برونسيلاف مالينوفيسكي"، و"أنطوان توماس"، على أن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحت عليه، وهذا ما يعزز الأمن الغذائي[2].

حدر "جوزيه رازيانودا سيلفا"، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو) في كلمة ألقاها على هامش الندوة الدولية حول مستقبل الغذاء، من فقدان الهوية الثقافية والتراثية المرتبطة باضمحلال انظمة التغذية المحلية المستدامة، كما توجه المدير العام لليونيسكو "أودري أزولاي"، برسالة خلال الندوة قال فيها بأن "الغذاء مهم للغاية لعملنا في المجال الثقافي لأنه يقع في صلب الشعور بالانتماء، ويعزز التماسك الاجتماعي ويسمح بنقل التراث في جميع الحالات"[3].

---

[1] وهيبة الزبيري، مرجع سابق، ص73.

[2] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص15.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، **تقدير أهمية البعدين الثقافي والتراثي لأنظمة التغذية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الندوة الدولية حول مستقبل الغذاء، 11يونيو/حزيران 2019، روما، إيطاليا، 2019، تاريخ التصفح: 2023/02/27، متاح عبر الرابط https://www.fao.org/news/story/ar/1197818icode/

7-علاقة الأمن الغذائي بالبعد العقائدي:

لقد انعكست مشكلة الأمن الغذائي حتى على الجانب العقائدي، حيث نجد حملات التنصير في اندونيسيا وجنوب إفريقيا، تستغل الوضع الغذائي المتدهور لهذه المناطق لنشر عقائد معينة، والتي قد تمتد أثارها إلى الجانب السياسي وقد يصل مداها إقليميا.

كما أن تفاقم مشكلة الجوع والغذاء، قد يجر تفكير الإنسان إلى الشك في عدالة التوزيع الإلهي للأرزاق، وهذا الانحراف العقائدي، هو الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، يستعيذ من شر الفقر، لأنه والكفر في سياق واحد[1].

8-علاقة الأمن الغذائي بالبعد الديموغرافي:

تتمثل العلاقة بين الأمن الغذائي والبعد الديموغرافي في ما إدا كان الانتاج الحالي للغذاء في حدود الإمكانات الموجودة، قادر على تلبية الطلب الفعلي المتزايد الناجم عن النمو السكاني المتسارع. فبزيادة النمو الديموغرافي يزداد الطلب على الغذاء، وتحدث مشكلة انعدام الأمن الغذائي في حال عدم قدرة الدولة على تلبية هذا الطلب سواء من الانتاج المحلي أو التصدير أو من كليهما، وبالتالي فالأمن الغذائي له علاقة كبيرة بالبعد الديموغرافي.

بما أن الأمن الانساني بأبعاده المختلفة يشكل ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونظرا للمكانة التي توليها هذه الأخيرة للأمن الغذائي، تطرقنا في المطلب الموالي إلى العلاقة التي تربط الأمن الغذائي بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

المطلب الثالث: الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030

يحتل الأمن الغذائي حيزا كبيرا ضمن إطار خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك من خلال الهدف الثاني الذي يعد أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي جمع لأول مرة بين ثلاثة عناصر هي: "الجوع، الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة"[2]، وهو يبرز العلاقة بين الأمن الغذائي، والتغذية، والتحول الريفي والزراعة المستدامة، حيث تلعب الزراعة دورا رئيسيا ومباشرا في تحقيق الهدف الثاني[3].

لإبراز هذه العلاقة تناولنا من خلال هذا المطلب تعريف الهدف الثاني، وأهم غاياته ومؤشراته.

---

[1] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص60.

[2] Alin Billand, Patrick Caron, **Un défi pour la planète: les objectives de développement durable en débat**, IRD Edition, Marseille, France, 2017, p93.

[3] United Unions, **2017 HELP Thematic review of SDG2: End hunger, achieve food security and improved nutrition, and promote sustainable agriculture**, High-level political forum on sustainable development, 29 June 17, United Nations, New York, USA, 2017, p1.

أولا: تعريف الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

ينص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة "**القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة**" على ضرورة توفير الأمن الغذائي لجميع الأفراد بحلول عام 2030، وإنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، ويتحقق ذلك عن طريق مضاعفة الإنتاجية ودعم الزراعة المستدامة، وتمكين صغار المزارعين، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإنهاء الفقر في الريف، وضمان أنماط حياة صحية، ومعالجة تغير المناخ وغير ذلك من القضايا التي يجري تناولها ضمن مجموعة أهداف التنمية المستدامة، وقد قسم هذا الهدف إلى عدة غايات استوجب تحقيقها بحلول عام 2030.

1-غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030:

أكد قادة العالم في مؤتمر التنمية المستدامة لعام 2012(ريو+20) على حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون ومغذ، ودعا "تحدي القضاء على الجوع"، الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة في ريو+20، الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث إلى الاتحاد من أجل القضاء على الجوع والقضاء على أسوأ أشكال سوء التغذية.

ومنذ ذلك الحين وتحدي القضاء على الجوع يحظى بتأييد واسع النطاق من جانب العديد من الدول الأعضاء والكيانات الأخرى، وهو يدعو إلى ما يلي[1]:

- ألا يكون هناك أطفال يعانون من توقف النمو تحت سن الثانية؛
- الوصول إلى نسبة 100 في المائة في الحصول على الغذاء الكافي على مدار السنة؛
- أن تكون جميع النظم الغذائية مستدامة؛
- تحقيق زيادة بنسبة 100 في المائة في إنتاجية ودخل صغار الملاك؛
- القضاء على ضياع الأغذية وتبذيرها.

يتطلب بلوغ الهدف الثاني تحقق جملة من الغايات والمقاصد بحلول عام 2030 والبالغ عددها ثماني غايات موضحة في الجدول الموالي:

[1] الأمم المتحدة، **الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة**، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ التصفح 2022/12/23، متاح عبر الرابط: https://sdgs.un.org/ar/topics/food-security-and-nutrition-and-sustainable-agriculture

جدول رقم(01): غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

الغاية	التعريف
الغاية 2-1	القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030.
الغاية 2-2	وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمراضع وكبار السن.
الغاية 2-3	مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسر والرعاة والصيادون، من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.
الغاية 2-4	ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.
الغاية 2-5	الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020.
الغاية 2-أ	زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا.
الغاية 2-ب	منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.
الغاية 2-ج	اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

المصدر: الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015، ص.ص 19-20.

تنص غايات الهدف الثاني الثمانية على ضرورة القضاء على الجوع وسوء التغذية، وذلك بمضاعفة الانتاجية ودخل صغار منتجي الأغذية من خلال تعزيز المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق، مع ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة تحافظ على النظم الإيكولوجية، والتنوع الجيني، ويتم رصد وتتبع غايات الهدف الثاني، سواء على مستوى المحلي أو الاقليمي أو حتى العالمي، باستخدام مجموعة من المؤشرات.

2-مؤشرات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030:

بتاريخ 6 مارس 2015، في دورتها السادسة والأربعين، أنشأت اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة فريق من الخبراء مكلف بتطوير وتنفيذ إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد تم اعتماد إطار المؤشرات العالمية من قبل الجمعية العامة في 6 يوليو 2017[1]، ويتم تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الثاني من خلال جملة من المؤشرات وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(02): مؤشرات رصد الهدف الثاني

الرقم	المؤشر	التعريف
1.1.2	معدل انتشار نقص التغذية	هو تقدير لنسبة السكان الذين لا يتمتّع استهلاكهم الغذائي المعتاد بما يكفي لتأمين مستويات الطاقة التغذوية المطلوبة للحفاظ على حياة طبيعية ناشطة وصحيّة.
2.1.2	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي	يقيس المؤشر النسبة المئوية للأفراد من السكان الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي عند مستويات معتدلة أو حادة خلال الفترة المرجعية.
1.2.2	معدل انتشار توقّف النمو	معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر <-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة.
2.2.2	معدل انتشار سوء التغذية	الوزن بالنسبة للطول >+2 أو <-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية بين الأطفال دون سن الخامسة.
3.2.2	معدل انتشار فقر الدم	انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة، حسب حالة الحمل.
1.3.2	حجم الإنتاج	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية
2.3.2	متوسط الدخل	متوسط دخل صغار منتجي الأغذية حسب الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية.
1.4.2	نسبة المساحة المزروعة	نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة.

[1] United Nations, **Sustainable development goals: IAEG-SDGs Inter-agency and Expert Group on SDG Indicators,** available on web site: https://www.unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/ accessed: 26/02/2023.

1.5.2	عدد الموارد الجينية	عدد الموارد الجينية (أ)النباتية و(ب)الحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل.
2.5.2	السلالات المحلية المعرضة للخطر	يقدم المؤشر النسبة المئوية للسلالات الماشية المصنفة على أنها معرضة للخطر أو مهددة بالانقراض في وقت معين من الزمن.
2.أ.1	النفقات الحكومية الزراعية	يتم تعريف مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية كالحصة الزراعية من نفقات الحكومة مقسومة على حصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي.
2.أ.2	التدفقات الرسمية	إجمالي نفقات المساعدة الانمائية الرسمية وغيرها من التدفقات من الجهات المانحة إلى القطاع الزراعي.
2.ب.1	إعانات الصادرات الزراعية	تعرف إعانات الصادرات الزراعية كإعفاءات في الميزانية لدعم الصادرات وكمياتها.
2.ج.1	مفارقات أسعار الأغذية	يحّدد مؤشر مفارقات أسعار الأغذية (IFPA) التقلب بين الأسعار المرتفعة أو المنخفضة بشكل غير طبيعيّ والذي يحصل في أسعار السلع الغذائية على مدى مدة زمنية معينة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **الدليل الإلكتروني لإطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، تاريخ التصفح 2022/12/24، متاح عبر الرابط: https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/goal2.pdf#page=74

استنادا إلى الجدول رقم(02)، نلاحظ أن المؤشرات التي أوصت بها اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية للأمم المتحدة تشمل المؤشرات التي تصف الحالة الصحية التي يمكن ان يتعرض لها الانسان من جراء انعدام الأمن الغذائي كسوء التغذية، الهزال، التقزم، زيادة الوزن، توقف النمو، انخفاض الوزن، انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل. كما تشمل مؤشرات أخرى تعنى بالتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، كحجم الإنتاج الزراعي، ومستوى دخل صغار الفلاحين، والموارد الجينية، ونسبة السلالات المعرضة للخطر، والنفقات الحكومية الزراعية، والتدفقات الرسمية، وإعانات الصادرات الزراعية، ومفارقات أسعار الأغذية.

نستخلص مما تم تناوله في هذا المبحث، أن الأمن الغذائي مفهوم مرن، وله علاقة بمختلف أبعاد الأمن الانساني، كما يحتل مكانة مهمة ضمن استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لما له من روابط بين التغذية والزراعة المستدامة، وللأمن الغذائي أبعاد واشكال ومستويات، نأتي على توضيحها بشكل مفصل من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي

الأمن الغذائي مفهوم مرن ومتعدد الأوجه والأبعاد، يمكن تقسيمه إلى عدة مستويات، الفردية منها أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية[1]، وقد يكون مزمنا، موسميا أو عابرا، ولتوضيح ذلك، تطرقنا في هذا المبحث إلى أبعاد الأمن الغذائي، مستوياته، أشكاله، ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي

بناءا على تعريف الأمن الغذائي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 "يتواجد الأمن الغذائي عندما يكون لدى جميع الناس، في جميع الأوقات، ماديا واجتماعيا واقتصاديا الحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية"[2]، يتضح أن الأمن الغذائي يشمل أربعة جوانب بعنوان الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (02): الترابط بين أبعاد الأمن الغذائي

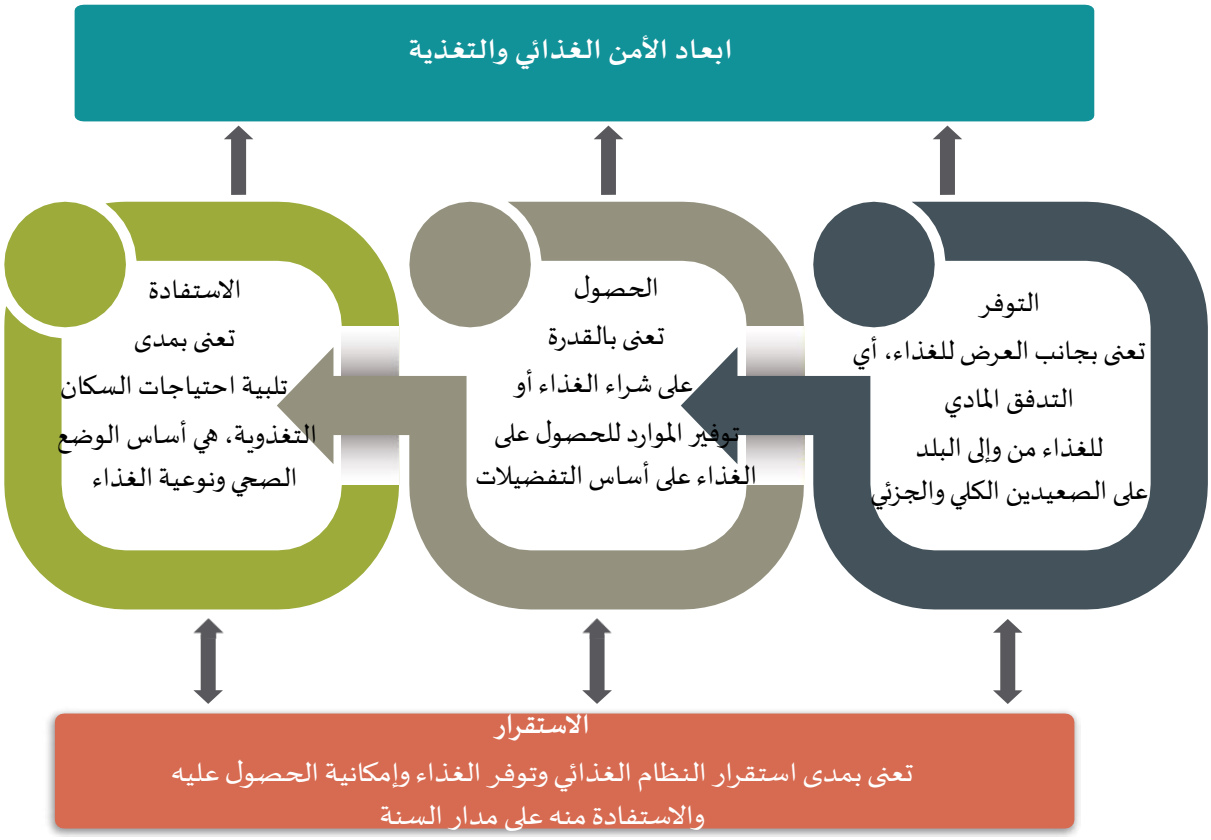

المصدر: الأمم المتحدة، الإسكوا، **رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2019، ص31.

[1] Suresh et al., **Food** Security**, Poverty, and Nutrition Policy Analysis-Statistical Methods and Applications,** Academic Press, second edition, 2014, USA, p20.
[2] FAO, **Declaration of the World Food Summit on Food Security**, Op. Cit., p01.

أولا: توفر الغذاء

لتبسيط مفهوم "توفر الغذاء" نطرح السؤال التالي: هل الغذاء متواجد بالقرب مني؟

نقصد بالتوافر أو الوفرة، توفير الغذاء بالكمية والنوعية الكافية لسد حاجيات الأفراد. حيث يؤدي توافر الأغذية دورا بارزا على صعيد الأمن الغذائي، إذ من الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لجميع الأفراد، وتتحقق هذه الإتاحة سواء من الإنتاج المحلي (من خلال زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا)، أو من السوق العالمية من خلال توفير نقد أجنبي يمكنها من استيراد احتياجاتها الغذائية[1]، ويتم تقييم توافر الغذاء من خلال مؤشرات عديدة وتشمل[2]:

- كفاية متوسط إمداد الطاقة؛
- متوسط قيمة الإنتاج الغذائي؛
- حصة الطاقة الغذائية من الحبوب والجذور والدرنات؛
- متوسط حمية البروتين؛
- متوسط البروتين الغذائي من أصل حيواني.

أما بخصوص قياس توافر الغذاء فهناك مجموعة متنوعة من الطرق لقياس توافر الغذاء، من بينها تحليل المكونات الرئيسية، وأدوات الاقتصاد القياسي، وطريقة تقدير المساحة الصغيرة التي طورتها "هينتشل" وآخرون. هذه الأخيرة هي واحدة من أكثر الطرق شيوعا لقياس توافر الغذاء على المستوى الأسري. حيث يتم تجميع النتائج على مستوى الأسرة بأخذ متوسط الاحتمالات للمنطقة. هذا يسمح للباحث ببناء خرائط مفصلة لمستويات انعدام الأمن الغذائي عبر الوحدات الجغرافية[3].

ثانيا: الحصول على الغذاء

لتوضيح الفكرة أكثر نحاول الإجابة على السؤال: هل يمكنني الحصول على الطعام بسهولة؟.

الحصول على الغذاء يقصد به وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من

[1] مراد جبارة، محمد راتول، **الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2000-2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 08، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص73.

[2] Djidjoho Joseph Hounhouigan, **Sécurité alimentaire, du cadre théorique à l'action Quel rôle pour les universités ?,** Conférence inaugurale, rentrée universitaire, 9 octobre 2013, Université d'Abomey-Calavi, Benin, 2013, p6.

[3] Suresh et al., Op.Cit, p20.

خلال الدخل، أسعار الغذاء، وقدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي[1]. تستخدم فئتان من المؤشرات لتقييم الحصول إلى الغذاء[2]:

1-مؤشرات الوصول المادي:

تتكون مؤشرات الوصول المادي من:

أ- نسبة الطرق المعبدة مقارنة بـ إجمالي الطرق،

ب- كثافة الطرق،

ج- كثافة السكك الحديدية.

2- مؤشر الوصول الاقتصادي:

يتكون مؤشر الوصول الاقتصادي من الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية الاستهلاكية.

3-مؤشرات أخرى:

زيادة على المؤشرات السابقة الذكر هناك مؤشرات أخرى لا تقل أهمية وهي:

أ- انتشار نقص التغذية،

ب- نصيب الفقراء من الإنفاق على الغذاء،

ج-عمق العجز الغذائي،

د- انتشار سوء التغذية.

ثالثا: استخدام الغذاء

لتبسيط مفهوم استخدام الغذاء وجب الإجابة على السؤال: هل سيساهم هذا الطعام في صحتي ورفاهيتي؟.

يعد استخدام الغذاء بعد آخر من أبعاد الأمن الغذائي، ولا يقتصر فقط على مقدار الطعام الذي يتناوله الناس، ولكن أيضا ماذا وكيف يأكلون. كما يشمل أيضا كيفية إعداد الطعام وتوزيع الغذاء داخل الأسرة، المياه والصرف الصحي وممارسات الرعاية الصحية، ومنه تكون النتيجة الغذائية للطعام الذي يأكله الفرد مناسبة ومثالية فقط عندما يتم إعداد وطهي الطعام بشكل صحيح، ويتم قياس استخدام الغذاء من خلال بعدين متميزين[3]:

[1] علي مكيد، فريدة بن عياد، **واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018، ص3.

[2] Djidjoho Joseph Hounhouigan, Op. Cit., p6.

[3] Ibid., p7.

1-البعد الأول:

يتم قياسه من خلال المؤشرات البشرية للمصابين بنقص التغذية، وبشكل أكثر تحديدا الهزال أو التقزم أو نقص الوزن. الذي يتم قياسه عند الأطفال دون سن الخامسة، وكذلك انتشار فقر الدم عند النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، وانتشار نقص فيتامين –أ– واليود.

2- البعد الثاني:

يتم قياسه من خلال عدد معين من المحددات التي تعكس جودة الطعام وإعداده وظروف الصحة والنظافة (الوصول إلى مصادر مياه الشرب والخدمات الصحية).

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات استخدام الغذاء مفيدة في تقييم حالة الأمن الغذائي على مستوى الأسرة أو الفرد[1].

رابعا: الاستقرار

لتعريف بعد الاستقرار نحاول الإجابة على السؤال التالي: هل سيكون الطعام متوفرا غدا، الأسبوع المقبل، الشهر المقبل؟.

لتحقيق الأمن الغذائي، يجب أن يحصل الأفراد على الغذاء الكافي في جميع الأوقات. كما يجب ألا يخاطروا للحصول عليه نتيجة للصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية، ...)، أو الأحداث الدورية(مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي)، ومنه فإنه يجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاستقرار يرتبط بالأبعاد الأخرى للأمن الغذائي(توافر الغذاء، الوصول إليه واستخدامه)[2]. كما يشير استقرار الغذاء إلى الاستدامة التي تعني القدرة طويلة الأجل للنظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تعرض للخطر، وتعني أيضا الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتينة التي تولد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة[3].

يركز محور استقرار الغذاء على توفر الغذاء في المدى الزمني قصير وطويل الأجل. حيث تعتمد استدامة الغذاء في المدى القصير على استقرار أسعار الغذاء، ودخول الأفراد، وزيادة الإنتاج، والحد من فقد وهدر الغذاء، ودعم الغذاء. أما استدامة الغذاء في المدى الطويل، فتتحقق من خلال النمو الاقتصادي، واستدامة الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية وتمكين المنتج الصغير بما في ذلك المرأة الريفية، وإنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل وداعمة للأمن الغذائي [4].

[1] ACF, Op. Cit., p36.

[2] FAO, **Food security**, FAO Policy brief, Issue2, FAO, 2006, p1.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير حول أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021**، الخرطوم، السودان، 2021، ص64.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير حول أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019**، الخرطوم، السودان، 2019، ص34.

المطلب الثاني: مستويات وأشكال الأمن الغذائي

يمكن التمييز بين عدة مستويات وأشكال للأمن الغذائي نلخصها على النحو التالي:

أولا: أشكال الأمن الغذائي

للأمن الغذائي عدة أشكال يمكن حصرها كما يلي:

1-الأمن الغذائي المطلق:

يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ولذلك يطلق عليه الأمن الغذائي الذاتي، وقد وجهت انتقادات كثيرة إلى هذا التعريف كونه مطلق وواسع، إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من مزايا التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية[1].

وتعطى نسبة الاكتفاء الذاتي من سلعة غذائية معينة، كما يلي[2]:

نسبة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي/المتاح من الاستهلاكx100

2- الأمن الغذائي النسبي:

يقصد بالأمن الغذائي النسبي، قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا سواء من انتاجها المحلي أو بتكملته من الاستيراد[3].

كما يقصد به قدرة الدولة على توفير احتياجات الأفراد من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات، وبناء على هذا التعريف فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية الاحتياجات، من خلال منتجات يتمتع فيها القطر المعني بميزة نسبية على الأقطار الأخرى[4].

3-الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري:

يمكن اعتبار أن الأمن الغذائي ظاهري أو صوري في حالة ما إذا كان بلد ما، يغطي احتياجاته لسلعة

---

[1] علي باللموشي، **التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر(القرض المصغر أنموذجا)**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 23، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص 287.

[2] فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص42.

[3] عبد السلام جمعة زاقود، **العلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص233.

[4] علي باللموشي، **دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي-دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني-**، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 06، العدد 10، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص142.

ما من إنتاجه المحلي، بينما يستورد معظم المدخلات(مواد وسيطية)، ففي هذه الحالة يعتبر أمنه الغذائي أمنا ظاهريا[1].

4-الأمن الغذائي المستدام:

تعلق الأمن الغذائي بالاستدامة ينطوي على البعد الزمني لكل من التوافر والجودة، كما تم تعريف الأمن الغذائي المستدام على أنه الوصول الاقتصادي والاجتماعي والمادي لنظام غذائي متوازن ومياه شرب مأمونة، لتمكين كل فرد من العيش حياة صحية ومنتجة إلى الأبد[2].

ثانيا: مستويات الأمن الغذائي

للأمن الغذائي عدة مستويات تمر عبر مرحلتين:

1-مرحلة انعدام الأمن الغذائي:

يمر انعدام الأمن الغذائي في هذه المرحلة بمستويين[3]:

أ-مستوى انعدام الأمن الغذائي الشديد: في هذا المستوى تعاني الأسرة من نقص شديد في استهلاك الغذاء أو تعاني من صعوبة كبيرة جدا في سبل عيشها مما يؤدي إلى عجز كبير في استهلاكها الغذائي.

ب-مستوى انعدام الأمن الغذائي المعتدل: حيث يكون لدى الأسرة نقص في استهلاك الغذاء، أو أنها لا تستطيع تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية.

2-مرحلة تحقق الأمن الغذائي:

يمر الأمن الغذائي خلال هذه المرحلة بثلاثة مستويات [4]:

أ-مستوى الكفاف: يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لبقاء الأفراد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي به المعايير الدولية، ويتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر، وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء.

ب-المستوى المتوسط: يبدأ هذ المستوى بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، ويتسم بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات متناقصة كلما اقتربنا من المستوى المحتمل، وطبقا لهذا المستوى

---

[1] فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص45.

[2] وهيبة الزبيري، مرجع سابق، ص136.

[3] WFP, **Approche consolidée du PAM pour le compte-rendu des indicateurs de la sécurité alimentaire(CARI)**, Guide Technique, World Food Programme(WFP), Rome, Italie, 2014, p13.

[4] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سابق، ص ص27-29.

يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية، والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية الغذائية اللازمة للجسم، كنقص البروتين الحيواني ومصادر الطاقة من الغذاء، ومن بين المؤشرات على ذلك:

- انخفاض الوزن بالنسبة للطول، ويعتبر ذلك مؤشرا لسوء التغذية الحاد.
- نقص الطول بالنسبة للعمر، يعتبر مؤشر لسوء التغذية المزمن.

ويتم التخلص من ظاهرة سوء التغذية عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائي البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

ج-المستوى المحتمل: يتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الملائم، أي كفاية الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على أداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة.

كما تختلف مستويات الأمن الغذائي عبر مجموعة من المقاييس، تتراوح بين المستوى الفردي إلى المستوى الوطني والإقليمي[1]، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (03): مستويات الأمن الغذائي

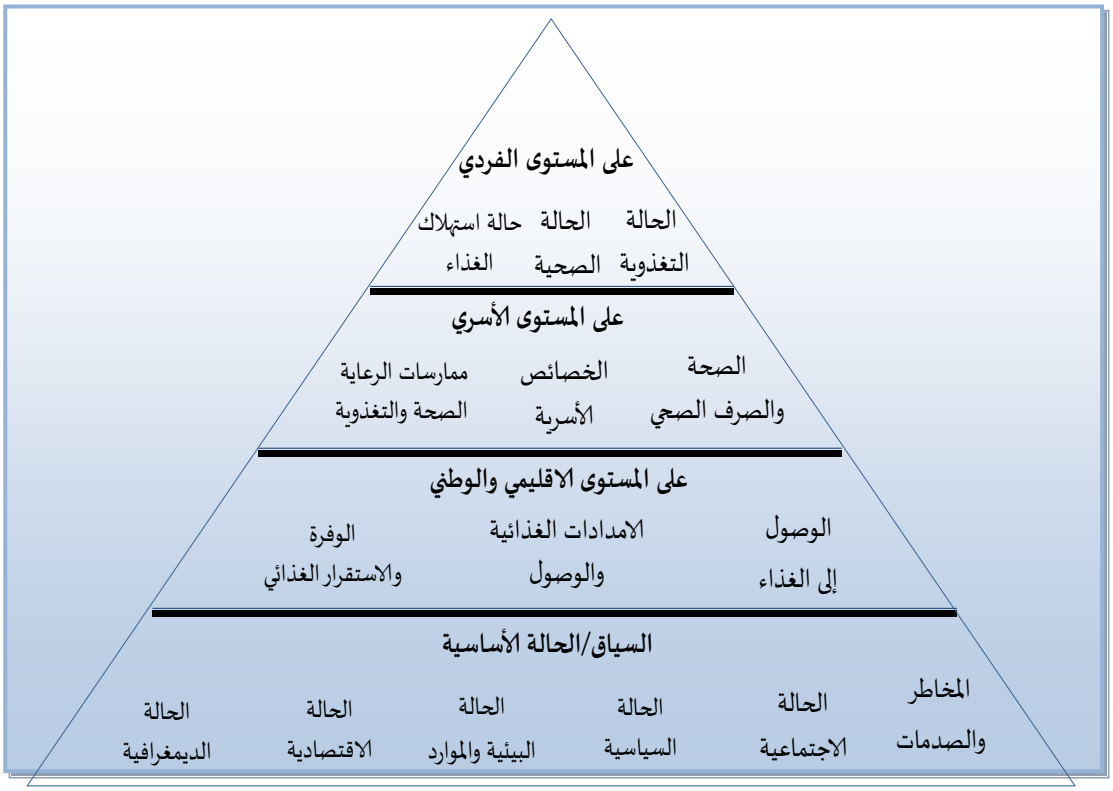

Source: Mark Gibson, **Food Security-A Commentary: What Is It and Why Is It So Complicated**?, Foods review , N° 01, 2012, p23.

[1] Mark Gibson, **Food Security-A Commentary: What Is It and Why Is It So Complicated**?, Foods review, N° 01, 2012, p23.

تجدر الإشارة إلى أن تحقق الأمن الغذائي على مستوى فرد أو أسرة معينة، لا يعني أنه قد يكون كذلك على المستوى الإقليمي والعكس صحيح، حيث يمكن اعتبار دولة أو منطقة ما بشكل عام آمنة غذائيا، إلا أن بعض أفرادها أو أسرها لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: مؤشرات رصد الأمن الغذائي

يعد رصد وتتبع تطور الأمن الغذائي العالمي أمرا بالغ الأهمية لتصميم وتقييم السياسات والبرامج، ومع ذلك، فإن العثور على المؤشرات المناسبة يمثل تحديا نظرا للتطور المستمر في مفهوم الأمن الغذائي، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة.

أولا: المؤشرات التقليدية

تتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

-نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع؛

-نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد؛

-نسبة قيمة صادرات الإنتاج الغذائي إلى وارداته؛

-نسبة قيمة واردات السلع الغذائية بالنسبة لإجمالي الواردات؛

-نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي؛

-التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛

-نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛

-متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛

-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

-نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي؛

-نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

ثانيا: المؤشرات الحديثة

أصبح رصد أوضاع الأمن الغذائي أكثر تعقيدا مما كان عليه في السابق، مما استوجب تطوير طرق ووسائل ومؤشرات جديدة لرصده تتماشى والتطورات الحاصلة في أوضاع الأمن الغذائي العالمي، وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

[1] أمينة بن خزناجي، **أثر نشاط الشركات متعددة الجنسيات على الأمن الغذائي في الدول النامية خلال الفترة(1995-2015)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018، ص13.

1-المؤشر الصادر عن منظمة الأغذية والزراعية للأمم المتحدة:

استندت منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة في إعداد هذا المؤشر على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، وتخصيص مؤشرات محددة تصف كل بعد على حد، والجدول الموالي يوضع صورة عامة عن مجموع المؤشرات وتنظيمها حسب الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي.

جدول رقم (03): مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعية

	البعد	مؤشرات الأمن الغذائي
العوامل المحددة والثابتة	التوافر	- متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية؛ -متوسط قيمة انتاج الأغذية؛ - نصيب امدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور؛ -متوسط الإمدادات من البروتينات؛ -متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر.
	الوصول المادي	- النسبة المئوية من الطرقات المعبدة من إجمالي الطرقات؛ - كثافة الطرقات - كثافة السكك الحديدة.
	الوصول اقتصادي	- المؤشر المحلي لأسعار الأغذية.
	الاستخدام	- الوصول إلى مصادر المياه المحسنة.
	التعرض للخطر	- نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب؛ - النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري؛ - قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الاجمالية من البضائع.
	الصدمات	- الاستقرار الساسي وغياب العنف/الارهاب؛ - تقلب الأسعار المحلية للأغذية - تغير انتاج الاغذية للفرد الواحد؛ - تغير الإمدادات الغذائية للفرد الواحد.
النتائج	الوصول	- انتشار نقص التغذية؛ - نصيب الفرد مما ينفقه الفقراء؛ - عمق العجز الغذائي؛ - معدل انتشار عدم كفاية الأغذية.
	الاستخدام	– النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال، والتقزم ونقص في الوزن؛ - النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون نقص في الوزن؛ - معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل؛ - معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون شن الخامسة؛ - معدل انتشار النقص في الفيتامين (أ)؛ - معدل انتشار النقص في اليود.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2013، ص16.

استنادا إلى الجدول رقم(03) نلاحظ أن بعد الوفرة يقاس من خلال عدة مؤشرات فرعية نذكر من بينها: متوسط كفاية الامدادات الغذائي، متوسط قيمة انتاج الأغذية...الخ.

كذلك الحالة بالنسبة لبعد إمكانية الوصول إلى الغذاء الذي يقاس بعدة مؤشرات فرعية كالنسبة المئوية من الطرقات المعبدة من إجمالي الطرقات، ومعدل انتشار عدم كفاية الأغذية، أما استخدام الغذاء فيتم رصده وقياسه بمؤشرات عدة كالنسبة المئوية للأطفال الذين يعانون الهزال والتقزم، والوصول إلى مصادر المياه الصحية...الخ.

2-مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية:

قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) بتنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيزي الأمن الغذائي والمائي من خلال التعاون وبناء القدرات العربية، ويشمل هذا المشروع تعزيز القدرات من أجل تقييم وضع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وفي 28 آذار (مارس) 2019 اعتمد المجلس التنفيذي إطار إقليمي لرصد الأمن الغذائي للبلدان العربية، وقد جاءت مؤشراته كما يلي:

جدول رقم(04): مؤشرات الإسكوا لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية

التسمية الكاملة للمؤشر	المعايرة
المؤشرات الرئيسية	
-تفشي النقص التغذوي(%)؛ -انعدام الأمن الغذائي؛ -السمنة	من 0 إلى 10
مؤشرات توافر الأغذية	
-انتاجية القمح (%)؛ -الانفاق الزراعي (%)؛ -الخسائر الغذائية(%) ؛ -إمدادات الطاقة الغذائية(%) ؛ -الاعتماد على واردات القمح(%) ؛ -المياه المستخدمة في الزراعة(%).	من 0 إلى 10
مؤشرات الحصول على الغذاء	
-الفقر(%)؛ - الانفاق الغذائي(%) ؛ - البطالة(%) ؛ - الأداء اللوجستي (%)؛ - التضخم(%)	من 0 إلى 10
مؤشرات الاستفادة من الغذاء	
-الحصول على مياه الشرب(%) ؛ - الوصول إلى الصرف الصحي(%) ؛ - تقزم الطفال (%)؛ - هزال الطفال(%) ؛ - فقر الدم عند النساء (%).	من 0 إلى 10
مؤشرات الاستقرار	
-تغير المناخ (%)؛ - مفارقات الاسعار (%)؛ - الاستقرار السياسي (%)؛ - تقلبات الانتاج الغذائي (1.000$/للفرد)؛تقلبات الامداد الغذائي.	من 0 إلى 10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الأمم المتحدة، الاسكوا، **دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، منشورات الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2019، ص.ص10-36.

من أجل رصد الأمن الغذائي ضمن هذا الإطار، تم استخدام ثلاثة مؤشرات للنتائج، سميت "المؤشرات الأساسية"، تتفرع إلى مؤشرات سببية عددها 21، وهي موزعة على محاور الأمن الغذائي الأربعة (الوفرة، الوصول، الاستخدام، والاستقرار)، وهذا وفقا لطبيعة ونطاق كل مؤشر[1].

3-مؤشر الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index):

مؤشر الأمن الغذائي العالمي(GFSI) هو مؤشر مركب يهدف إلى رصد الأمن الغذائي على المستوى العالمي، تم تصميمه من قبل وحدة المعلومات الاقتصادية، يتم إصداره سنويا منذ عام 2012 ويغطي أكثر من 100 دولة. مصادر البيانات الرئيسية المستخدمة في GFSI هي وكالة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي(IMF)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، منظمة الصحة العالمية(WHO)، منظمة التجارة العالمية (WTO)، برنامج الغذاء العالمي(WFP)، مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية (ASTI)، المعهد الدولي للبحوث السياسية الغذائية (IFPRI)، والمكاتب الإحصائية الوطنية، وهو أول مؤشر يفحص الأمن الغذائي بشكل شامل عبر الأبعاد الثلاثة المحددة دوليا[2].

يوضح الجدول الموالي مؤشر الأمن الغذائي العالمي(GFSI) بمختلف مؤشراته الفرعية:

[1] الأمم المتحدة، الاسكوا، **دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، منشورات الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2019، ص4.

[2] Thomas A.-C et al., JRC technical reports**: The use of the Global Food Security Index to inform the situation in food insecure countries**, EUR 28885 EN, JRC, Ispra, 2017, p5.

جدول رقم(05): مؤشرات الأمن الغذائي الصادرة عن المؤشر العالمي للأمن الغذائي

المؤشر العام للأمن الغذائي	الوحدة
1-وفرة الأغذية	الدرجة من 0-100
2-الحصول على الغذاء	
3-استقرار الغذاء	
4-سلامة وجودة الغذاء	
1-وفرة الأغذية	**الوحدة**
-كفاية إمدادات الغذاء؛ -البحوث الزراعية والتطوير؛ -تقلبات الانتاج الزراعي البنية التحتية الزراعية؛ -الحواجز السياسية والاجتماعية للوصول؛-الفاقد من الغذاء؛ -الأمن الغذائي وسياسة الوصول إلى الغذاء.	الدرجة من 0-100
2-الحصول على الغذاء	**الوحدة**
-التغيير في متوسط تكاليف الغذاء؛ -نسبة السكان الدين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي؛ -مؤشر الدخل المعدل حسب عدم اللامساواة؛ - التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية؛ -برامج شبكات الأمان الغذائي؛ - الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية الزراعية.	الدرجة من 0-100
3-استقرار الغذاء	**الوحدة**
-تغير المناخ(ارتفاع درجة الحرار)؛ -التغير في كمية ونوعية المياه؛ - الأرض(تدهور الأراضي، تغير المساحات الغابية، نوعية التربة..)؛ -المحيطات، الأنهار والبرك؛ -الالتزام السياسي بالتكيف؛ -الحساسية؛ -الضغط الديموغرافي.	الدرجة من 0-100
4-سلامة وجودة الغذاء	**الوحدة**
-التنوع الغذائي؛ -المعايير الغذائية؛ -توفر المغذيات الدقيقة؛ -جودة البروتين سلامة الغذاء.	الدرجة من 0-100

Source: Prepared by the researcher based on: **impact economist,** available on web site: **https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index,** accessed: 23/12/2022.

اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم(05)، نلاحظ أن المؤشر يستند إلى أربعة معايير رئيسية مرتبطة بالأمن الغذائي وهي وفرة الأغذية، إمكانية الحصول على الغذاء، استقرار الغذاء وسلامة وجودة الغذاء.

يأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي(GFSI) بعين الاعتبار القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والاستدامة والتكيف عبر 113 دولة، وهو نموذج قياسي كمي ونوعي ديناميكي مبني من 68 مؤشرا فريدا تقيس دوافع الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة[1].

تقوم شركة الدراسات والأبحاث(إيكونوميست إمباكت) بإدخال تغييرات وتحديثات دورية على النموذج سنويا لالتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي. حيث أضيفت في سنة 2021 مؤشرات وتعديلات جديدة على نطاق أوسع لتعكس الطبيعية العالمية للنظام الغذائي، على غرار مؤشر أو مقياس حرية التجارة، والتركيز على المزارعين بشأن امكانية الوصول إلى الزراعة، وهذا يشمل الوصول إلى التمويل والمنتجات المالية[2].

بعدما تناولنا من خلال هذا المبحث لمختلف أبعاد ومحاور الأمن الغذائي (الوفرة، إمكانية الحصول على الغذاء، والاستفادة منه، واستقراره)، ومختلف مستوياته واشكاله، والمؤشرات المعتمدة في رصده، نستنتج أن الأمن الغذائي موضوع معقد ومتشعب، ويتطلب رصده وتتبعه إشراك وتظافر كل الفاعلين من مؤسسات رسمية وغير رسمية، حكومية وغير حكومية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وتعود أسباب انعدام الأمن الغذائي إلى عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر في المحاور الأربعة للأمن الغذائي، مما ينجم عنه أزمات غذائية تمس الأفراد والأسر خاصة في الدول الضعيف والهشة، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الموالي.

[1] Economist impact, **Global food security index 2022**, CORTEVA, 2022, p2.
[2] Ibid., p29.

المبحث الثالث: المتغيرات المعاصرة المؤثرة في أوضاع الأمن الغذائي واستراتيجيات تحقيقه

شهد العالم في العقدين الأخيرين تزايد مضطرد في اسعار الغذاء، كان أبرزها أزمتي عام 2008 و2011، حيث عرفت أسعار الغذاء من لحوم وألبان وسكر وزيوت ارتفاعا قياسيا بزيادة وصلت إلى 50% بين عامي 2007 و2008، كما ارتفعت أسعار القمح العالمي بنسبة تزيد عن 130%، وما زاد من استمرار وحدة أزمة الغذاء هي تداعيات الأزمة المالية العالمية والربيع العربي، ومند أواخر عام 2020 يشهد العالم موجة جديدة من ارتفاع أسعار الغذاء العالمي وانعدام الأمن الغذائي وهذ يرجع لعدة أسباب هيكلية.

تناولنا في هذا المبحث، المتغيرات المعاصرة والأسباب الهيكلية المؤثرة في أوضاع الأمن الغذائي العالمي، كما تطرقنا لأهم استراتيجيات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: المتغيرات المعاصرة المؤثرة في أوضاع الأمن الغذائي العالمي

يواجه الأمن الغذائي العديد من التحديات، سواء منها الداخلية أو الخارجية، ويتأثر بمجموعة من المتغيرات والمستجدات المعاصرة، والتي تؤثر بشكل مباشر على مختلف محاوره، ونذكر منها:

أولا: التطورات في بيئة التجارة الدولية

تعتبر التطورات الحاصلة في بيئة التجارة الدولية من بين أهم المستجدات ذات التأثير المباشر على الأمن الغذائي، ويرتبط ذلك بتباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية، وتأخر التعافي من تداعيات جائحة كورونا والسياسات التجارية غير الملائمة لبعض الدول المنتجة للسلع الغذائية الرئيسية كالحبوب، والزيوت النباتية، والأسمدة، والطاقة، زيادة على ما يمر به العالم من انتشار للسياسات التجارية الحمائية، وما ينجر عنها من تعطل في سلاسل إمداد السلع الغذائية[1].

ثانيا: أسعار الطاقة

الأمن الطاقوي من المستجدات الأخرى ذات التأثير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي، فهو يعد أحد العوامل الأساسية لنظام غذائي فعال، فالزراعة تستهلك الكثير من الطاقة سواء في شكل غاز، كهرباء أو وقود. بالإضافة لاستخدام منتجات الطاقة في إنتاج الأسمدة الزراعية والمبيدات وغيرها من المدخلات، وقد أدت الصراعات الدولية الأخيرة إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة، مما انعكس سلبا على اسعار الغذاء العالمي جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج، والشحن، مما عطل سلاسل الإمداد الغذائية من الدول المنتجة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير حول أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021**، مرجع سابق، ص2.

ثالثا: تغير المناخ

يعد تغير المناخ تهديدا خطيرا للأمن الغذائي، حيث يعيش نحو 80% من سكان العالم الأكثر عرضة لمخاطر تلف المحاصيل والجوع بسبب تغير المناخ في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، أين ترتفع معدلات الفقر والمعاناة بين الأسر العاملة في مجال الزراعة بدرجة أكبر من غيرها[1]. فالتغيرات المناخية تخلف آثار سلبية تنعكس على الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بشكل مباشر، زيادة على انتشار الآفات والأمراض.

النظام الغذائي يعتبر في حد ذاته مساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، من خلال الاستعمال المفرط للأسمدة الكيماوية التي تعود بالضرر على البيئة والكائنات الحية، فهو ينتج ثلث إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، وبالتالي يعتبر المساهم الثاني بعد قطاع الطاقة في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي، وهذا ما يؤثر سلبا على استدامة الموارد الطبيعية، وبالتالي على الأمن الغذائي.

رابعا: النزاعات المسلحة والأزمات

تعد النزاعات من بين دوافع ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في العالم، حيث كانت السبب الرئيسي الذي دفع بـ 139 مليون شخص في 24 دولة ومنطقة باتجاه انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2021، مقارنة بـ 99 مليون شخص في 23 دولة ومنطقة في 2020، وهذا ما أكده المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في قوله "الرابط المأساوي بين الصراع وانعدام الأمن الغذائي، أصبح واضحا ومثيرا للقلق مرة أخرى"[2].

كما أدت التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا إلى زيادات غير مسبوقة في مستوى انعدام الأمن الغذائي خصوصا في البلدان الأشد فقرا، حيث دفعت الأزمة الصحية والقيود المفروضة على الحركة ما يقارب 97 مليون شخص إلى الفقر[3].

خامسا: تقلبات الأسعار

لتقلبات الأسعار العالمية للغذاء آثار وخيمة على الأمن الغذائي العالمي بمحاوره المختلفة على

---

[1] البنك الدولي، **سلسلة شرح المناخ: ما يجب معرفته عن الأمن الغذائي وتغير المناخ**، تاريخ التصفح:2022/10/17، متاح عبر الرابط: http/www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2022/10/17/what/you/need/to-know/about/food/security/and/climate/change/

[2] الأمم المتحدة، **تقرير عالمي: انعدام الأمن الغذائي الحاد في ارتفاع–والنزاعات من الأسباب الرئيسية لذلك**، الأمم المتحدة، تاريخ النشر4 مايو 2022، تاريخ التصفح: 2022/11/12، متاح عبر الرابط: http/www.news.un.org/ar/story/2022/05/1100832.

[3] World Bank, **Updating estimates of the impact of COVID-19 on global poverty: Turning the corner on the pandemic in 2021**, World Bank, 2021, available on web site: https://www.blogs.worldbank.org/opendata/, accessed: 12/11/2022.

المديين المتوسط والطويل، وترتبط أسعار الغذاء بالمستجدات التي تحصل على الساحة الدولية، لاسيما أزمة المناخ والطاقة والحروب والنزاعات، كما تؤثر التدابير التجارية بصفة مباشرة على أسعار المواد الغذائية، فالقيود المفروضة على تصدير المواد الغذائي، تقلل من حجم العرض العالمي للغذاء، مما يؤدي إلى الارتفاع المتزايد في أسعار المواد الغذائية، وهذا يحد من قدرة الأسر للوصل إلى الغذاء، ويدفع ملايين الأفراد إلى الفقر، خاصة في البلدان الأشد فقرا التي تعتمد في استهلاكها على الأسواق الخارجية، وفيما يلي عرض لتطورات مؤشر أسعار الأغذية العالمي خلال الفترة (2000-2021):

شكل رقم(04): تطور مؤشر أسعار الأغذية العالمي خلال الفترة (2000-2021)

100=2016-2014

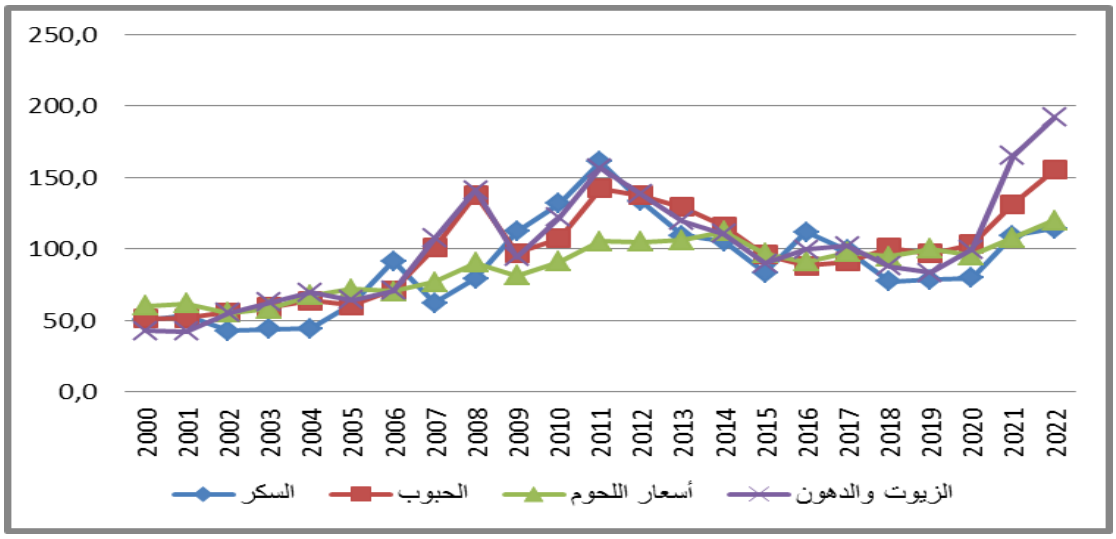

Source: Prepared by the researcher based on:
FAO, **World Food Situation, FAO food price index data**. Available on web site:https://fao.org/fileadmin/templates/worldfood/reports_and_docs/food_price_indice_data_jan665.xlx, accessed: 03/02/2023

استنادا إلى البيان رقم(04) يتضح أن أسعار الغذاء العالمي في تزايد مستمر، حيث شهدت سنوات 2008 و2011 و2021 ارتفاع حاد في الأسعار، وفي هذا الصدد تحدر تقديرات البنك الدولي على أنه في مقابل كل زيادة في نقطة مئوية واحدة في أسعار الغذاء، تؤدي بقرابة 10 ملايين شخص إلى الفقر المقع حول العالم[1].

سادسا: سلامة الغذاء

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بسلامة وجودة الغذاء، فالأغذية المأمونة تدعم الاقتصاديات الوطنية، وتسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وفي المقابل فإن الأغذية الغير المأمونة تولد

[1] Cristalina Geogieva**, Join statement: The heads of the World Bank Group, IMF, WFP and WTO Call for urgent coordinated action on food security**, IMF, April 13, 2022. Available on web site: https://www.Imf.org/en/News/Articles/2022/04/13/pr22117-joint-statement-wbg-imf-andwto-call-for-urgent-coordination-action-on-food-security. Accessed: 13/12/2022.

العديد من الأمراض وسوء التغذية، وتؤثر بشكل خاص على الرضع وصغار السن، وبهذا يستوجب التعامل مع الأغذية بشكل آمن لضمان صحة جيدة، وتشير منظمة الصحة العالمية إلى إصابة 600 مليون شخص، اي حوالي شخص واحد لكل 10 أشخاص في العالم يعانون من المرض بعد تناول غذاء ملوث، ووفاة 420 ألف شخص سنويا. كما تؤدي إلى خسائر سنوية قدرها 110 مليار دولار أمريكي بسبب الأغذية الغير مأمونة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط[1].

سابعا: الوقود الحيوي

يعد الوقود الحيوي نقطة تقاطع للكثير من القضايا العالمية الحساسة كالأمن الطاقوي، والأمن الغذائي، والتنمية وغيرها، وقد أدى تزايد الطلب على الوقود الحيوي نتيجة لارتفاع أسعار النفط، إلى خلق أزمة في أسعار الغذاء، خاصة في ظل استخدام الأراضي والمحاصيل الغذائية والأعلاف في انتاج الإيثانول والديزل، حيث ارتفعت أسعار القمح والذرة العالمية في سنة 2010 بحوالي 40% بفعل ارتفاع انتاج الوقود الحيوي[2]، مما أثر سلبا على الأمن الغذائي خاصة في الدول الفقيرة والضعيفة التي تعتمد على الواردات الغذائية في استهلاكها، وفيما يلي عرض لتطور الوقود الحيوي في العالم خلال الفترة(2000-2020):

شكل رقم(05) تطور إنتاج الوقود الحيوي في العالم خلال الفترة (2000-2020)

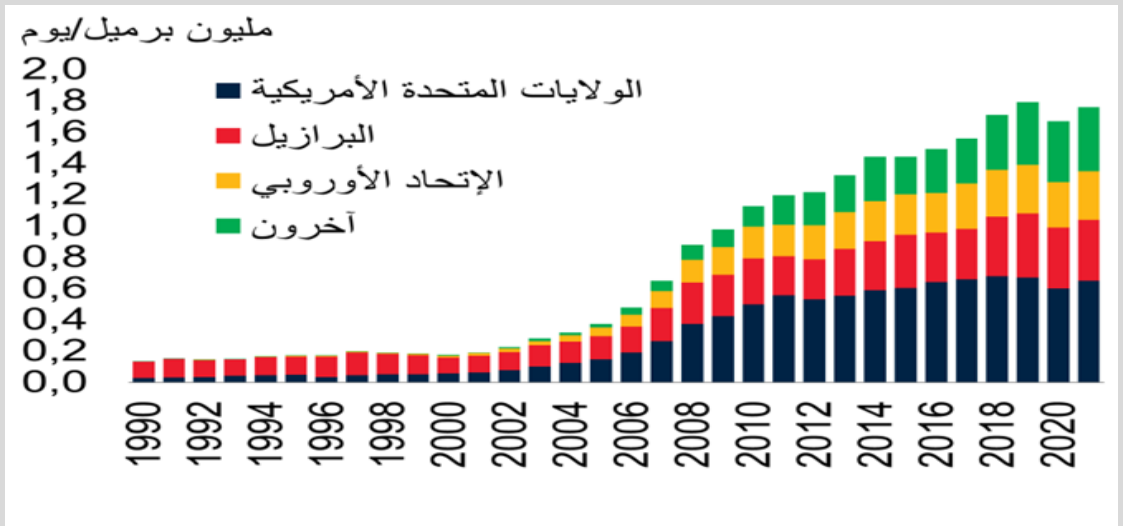

Source: Prepare by the researcher based on: World Bank, **Commodity markets Outlook, April 2022: The impact of the war in Ukraine on commodity markets**, World Bank Group, Washington, USA, 2022, p18. Available on web site: https://www.openknowledge.worldbank.org/bistream/handle/10986/37223/CMO-april-2022-special-focus-pdf, accessed: 04/02/2023.

[1] منظمة الصحة العالمية، **السلامة الغذائية**، تاريخ النشر في 30نيسان/أبريل 2020، تاريخ التصفح: 2022/12/13، متاح عبر الرابط: https://who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-safety.

[2] World Bank, **Commodity markets Outlook, April 2022: The impact of the war in Ukraine on commodity markets**, World Bank Group, Washington, USA, 2022, p18.

أقرت الدورة الأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي التي انعقدت عام 2013 العديد من التوصيات ومن بيها "يؤثر إنتاج الوقود البيولوجي واستهلاكه، من بين مجموعة عوامل أخرى، على الأسعار الدولية للسلع الزراعية، ويتطلب التفاعل الديناميكي والمعقد الذي يربط بين الوقود الحيوي وأسعار المواد الغذائية، والاستجابة لها من حيث العرض، والتمييز بين التأثيرات في الأجلين القصير والطويل"[1].

ثامنا: الفقد والهدر الغذائي

تكتسي مشكلة الفاقد والهدر الغذائيين أهمية كبيرة في الجهود المبذولة لمكافحة الجوع والفقر وتعزيز الأمن الغذائي، ويؤثر الفاقد والهدر الغذائي على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والبيئة بشكل كبير، ففي عالم يتمتع بموارد طبيعية محدودة (الأرض، المياه، الطاقة)، وجب الأخذ بعين الاعتبار تعزيز الحد من الخسائر الغذائية التي تفقد وتهدر على طول مراحل السلسلة الغذائية، بدءا من الانتاج وصولا إلى الاستهلاك، وبحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022، فإن 13.33% من غذاء العالم يفقد بعد الحصاد وقبل الوصول إلى أسواق التجزئة، وأن 17% من إجمالي الغذاء يهدر على مستوى المستهلكين[2]، وأن قرابة مليار طن من الطعام تذهب إلى صناديق نفايات المنازل وتجار التجزئة، ويكلف الحكومات ما يقارب تريليون دولار أمريكي كخسائر، ناهيك عن الأضرار التي تلحق بالبيئة والتنوع البيولوجي، فهو يولد حوالي 8% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية[3]، والشكل الموالي يوضح نسبة الفاقد الغذائي العالمي خلال سنة 2020.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **مقتطف من التقريري النهائي الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي 40، الوقود الحيوي والأمن الغذائي**، روما، إيطاليا، 2013، ص1.

[2] الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022**، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022، ص19.

[3] طارق الخوري، **منع هدر الغذاء: ابتكار وحل في المنطقة العربية– هدر الأغذية في غرب آسيا –نظرة عامة**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، 2022، ص2.

شكل رقم(06): نسبة فاقد الغذاء في العالم خلال سنة 2020

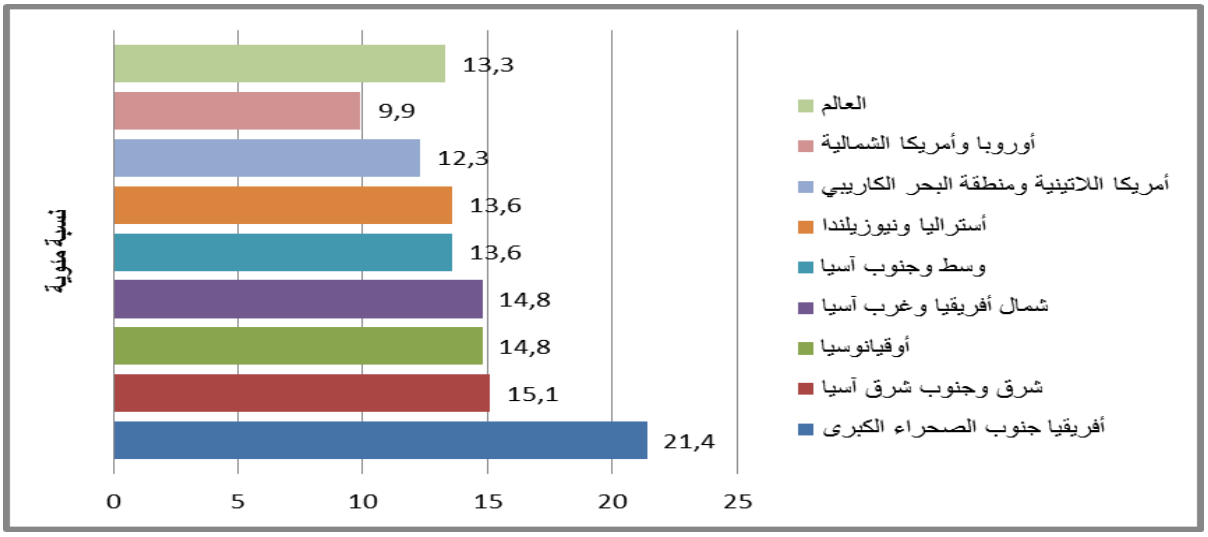

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022**، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022، ص50.

استنادا إلى الشكل رقم(06)، نلاحظ أن الفاقد من الغذاء يحدث بنسب أكبر في البلدان النامية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، على غرار افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشرق وجنوب شرق آسيا، وفي الجهة المقابلة يحدث هذر الأغذية بنسب كبيرة في البلدان المتقدمة.

المطلب الثاني: الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي

أضحى من الضروري فهم الأسباب الهيكلية والأساسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أجل تحديد ووضع التدابير اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحق في غذاء كاف لجميع الناس، تناولنا في هذا المطلب عرض لبعض الأسباب الهيكلية، والعوامل التي قد تساهم في انعدام الأمن الغذائي، والمتمثلة في[1]:

أولا: الحوكمة

تتجلى مظاهر غياب الحوكمة على الأمن الغذائي فيما يلي:

-عدم وجود التزام سياسي رفيع المستوى على نحو ملائم، وعدم ترتيب أولويات مكافحة الجوع وسوء التغذية على نحو ملائم، بما في ذلك الفشل في تنفيذ التعهدات والالتزامات السابقة، ومساءلة غير كافية؛

[1] لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، لجنة الأمن الغذائي العالمي(CFS)، روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017، ص ص10-11.

-اتساق غير ملائم في مجال وضع السياسات وترتيب الأولويات في السياسات، والخطط، والبرامج، والتمويل لمواجهة الجوع وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، مع التركيز بصورة خاصة على السكان الأضعف والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛

-خدمات حكومية غير ملائمة في المناطق الريفية، ومشاركة غير كافية من جانب ممثلي المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على سبل المعيشة فيها؛

-تجزء التعاون والتمويل، وتشتت المساعدة في عدد كبير من المشاريع التي تفتقر إلى الحجم لتؤثر بشكل ملحوظ، وتثقل تكاليف الإدارة المرتفعة؛

-غياب هيكليات الحوكمة الملائمة لضمان الاستقرار المؤسسي، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون، وعدم التمييز؛

-الحروب، والنزاعات، وغياب الأمن، وهي عوامل تؤدي دورا رئيسيا في تعميق الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وفي الدول الهشة، تعمل النزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات على تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

ثانيا: المسائل الاقتصادية وقضايا الانتاج

تؤثر الحالة الاقتصادية الهشة بشكل سلبي على الأمن الغذائي، حيث تؤدي إلى:

-الفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء، نتيجة ارتفاع البطالة والافتقار إلى العمل اللائق؛ وغياب نظم الحماية الاجتماعية؛ والتوزيع غير المنصف للموارد الإنتاجية كالأرض، والمياه، والائتمان، والمعرفة؛ والقوة الشرائية غير الكافية لدى العمال ذوي الأجور المنخفضة وفقراء الريف والحضر؛ وانخفاض إنتاجية الموارد؛

-نمو غير كاف في الإنتاج الزراعي؛

-عدم وجود نظام تجاري متعدد منفتح، وغير تمييزي، ومنصف، وخالي من الممارسات المخالفة، وشفاف يشجع الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية، قد يساهم في انعدام الأمن الغذائي في العالم؛

-انعدام الأمن المستمر لحيازة الأراضي والحصول على الأراضي، والمياه، وغيرها من الموارد الطبيعية، خاصة بالنسبة للنساء المزارعات؛

-عدم كفاية الاستثمارات الدولية والوطنية في القطاع الزراعي والبنية التحتية الريفية، لا سيما بالنسبة لصغار منتجي الأغذية؛

-عدم كفاية فرص وصول المنتجين إلى التكنولوجيات، والمدخلات، والمؤسسات ذات الصلة؛

-عدم كفاية التركيز على الإنتاج الحيواني في النظم الزراعية؛

-عدم وجود بنية تحتية ملائمة لتقليص خسائر ما بعد الحصاد، وتوفير النفاذ إلى الأسواق؛

-مستويات عالية من هدر الأغذية؛

-غياب المساعدة الفنية الشاملة الموجهة إلى منتجي الأغذية.

ثالثا: العوامل الديموغرافية والاجتماعية

يلعب العامل الديمغرافي والاجتماعي دور أساسي في اتساع هوة انعدام الأمن الغذائي، ويتجلى ذلك في:

-عدم إيلاء اهتمام كاف إلى دور المرأة الريفية، وتعرضها لمختلف أشكال التمييز القانوني والثقافي التي تعاني منه.

-النمو السكاني والتوسع العمراني، والهجرة من الريف إلى الحضر، والعمالة الريفية، وغياب الفرص لتنويع سبل المعيشة، وتزايد عدم التكافؤ بين فئات السكان داخل البلدان.

-الافتقار إلى نظم حماية اجتماعية فعالة، بما في ذلك شبكات الأمان.

-التهميش والتمييز ضد الفئات الضعيفة مثل السكان الأصليين، والمشردين داخليا أو اللاجئين، والاستبعاد الاجتماعي والثقافي الذي يتعرض له معظم ضحايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

-عدم الوقاية من الآفات والأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وعلاجها(الاستهلاك غير المناسب والمفرط للأغذية)، الذي غالبا ما يكون فيه غياب للمغذيات الدقيقة الأساسية، ما يسبب مشاكل خطيرة للصحة، بما في ذلك سوء التغذية والبدانة؛

-انخفاض مستويات التعليم وتأثيره على سوء التغذية، بما في ذلك طريقة التغذية الضارة/الممارسات السلوكية؛

-عدم كفاية الدعم المكرس لحماية الممارسات الفضلى المتصلة بتغذية الرضع والطفولة المبكرة.

رابعا: المناخ/البيئة

تؤثر الظواهر المناخية والبيئية المتطرفة بشكل سلبي على وفرة الغذاء واستقراره، وذلك من خلال تدهور الأراضي واشتداد الفيضانات وحالات الجفاف، هذا من جهة، وتدهور النظم الإيكولوجية واستنفاد الموارد الطبيعية، واستخدامها على نحو غير مستدام. من جهة أخرى.

كما أن عدم التأهب على نحو ملائم لمواجهة الكوارث والاستجابة إليها هو عامل يساهم في الجوع، ما يؤثر على جميع أبعاد الأمن الغذائي، ويتعرض أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن

الغذائي، وكثير منهم يعيشون في مناطق مهمشة، للأخطار الطبيعية بصورة غير متناسبة، وهم الأقل قدرة على مواجهة آثارها.

أما من الجانب البيئي فإن عدم إيلاء اهتمام كاف إلى إدارة الغابات وصونها، وإدارة مصايد الأسماك المستدامة، يؤثر بشكل سلبي على النظام الإيكولوجي الذي يعد عامل يساهم في الحفاظ على الأمن الغذائي.

كما يمكن تصنيف الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي إلى مجموعتين، تتوزع على جانبي العرض والطلب كما يلي[1]:

1-على جانب الطلب:

النمو السكاني السريع، وتغير أنماط الاستهلاك الغذائي، خصوصا في بعض البلدان الكبيرة والمهمة مثل الصين والهند، وزيادة المحاصيل لإنتاج الوقود الأحفوري.

2-على جانب العرض:

ضعف الأسواق الدولية من جهة، وضعف المخزونات من السلع الزراعية، والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، فضلا عن السياسات التجارية من حضر الصادرات وغيره، ارتباطا بالأولويات الوطنية للدول المختلفة، خصوصا لكبار مصدري السلع الغذائية في سوق محكومة بالتركيز الإنتاجي والتصديري.

المطلب الثالث: استراتيجيات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي وجب وضع عدة استراتيجيات، ولتوضيح ذلك تناولنا من خلال هذا المطلب أهم الاستراتيجيات الواجب اتباعها لتحقيق الأمن الغذائي. حيث تختلف بين استراتيجيات تطبق على مستوى الفرد والأسرة وأخرى على المستوى القومي[2]:

أولا: استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي على المستوى القومي

لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى القومي، وجب التركيز على ثلاثة طرائق أساسية: الإنتاج المحلي؛ الواردات الغذائي التجارية؛ والمعونات الغذائية، وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية التي تعتمد فقط على الإنتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي هي مرادفة للاكتفاء الذاتي، إلا أنه في الوقت

---

[1] مجدي عبد الهادي، **مصر وفشل التنمية والحمائية الجديدة: المأزق المزدوج لنموذج الأمن الغذائي النيوليبرالي**، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، 27 أبريل/نيسان 2022، ص3، تاريخ التصفح: 2023/04/05، متاح عبر الرابط: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2022-

[2] جين هاريغان، ترجمة أشرف سليمان، **الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2018، ص30.

الحالي هناك توافق وإجماع كلي في الآراء على أن الأمن الغذائي يتجاوز الاكتفاء الذاتي، حيث تعتمد معظم الدول على المزج بين الإنتاج المحلي والواردات، وتستكمل أحيانا بالمعونات الغذائية.

تعتمد الدول في استراتيجيتها لدعم وتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، على استخدام مجموعة متنوعة من السياسات السعرية وغير السعرية، وتشمل السياسات السعرية، تزويد المنتجين بأسعار مضمونة لإنتاجهم من الأغذية، ودعم المدخلات الزراعية، مثل: الائتمان والبذور والمياه والأسمدة المستخدمة في انتاج الغذاء. كما يمكن تقسيم السياسات السعرية إلى سياسات سعرية جزئية، تؤدي إلى تحفيز تزايد العرض من الغذاء، وسياسات سعرية كلية، تحقق إعادة توزيع الدخل، لدعم القدرة الشرائية لأفراد المجتمع من الفقراء وذوي الدخل المنخفض[1].

أما في حالة استخدام الاستراتيجية القائمة على الواردات الغذائية، فيمكن دعمها بسياسات تشجع على إنتاج محاصيل التصدير الزراعي، من أجل توفير العملة الصعبة لدفع ثمن الواردات الغذائية، أو الاتجاه إلى تطوير قطاعات أخرى لجذب العملات الأجنبية، مثل: قطاع الصناعة والخدمات. كما تلعب العملة الأجنبية وعائدات الطاقة، من بترول، وغاز وغيرها دور مهم في توفير النقد الأجنبي الضروري لتسديد فاتورة الواردات الغذائية، ومما لاشك فيه أن تعزيز الأمن الغذائي القائم على التجارة ينبغي أن يقترن بوضع استراتيجية قوية لتنويع الصادرات.

تتضمن الاستراتيجية الرابعة للأمن الغذائي الاستحواذ على الاراضي في الخارج، من البلدان التي تتوفر على مقومات وموارد طبيعية كالأرض والمياه واليد العاملة، وإبرام شراكات وعقود من أجل الحصول على الاحتياجات الغذائية دون المرور بأسواق الغذاء العالمية، وقد انتهجت العديد من البلدان العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخلجي وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية لهذه الاستراتيجية، خاصة بعد أزمة أسعار الغذاء في الفترة 2007-2008.

ثانيا: استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الفردي

بالنظر لاستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الفردي، تملك الأسر أيضا الخيار إما بالاعتماد على الإنتاج المحلي(إنتاج الكفاف)، أو تنويع سبل كسب العيش من أنشطة أخرى، وفي كلا الخيارين يحتاج أفراد الأسرة إلى شبكات الدعم الاجتماعي من أجل دعم القدرة الشرائية للطبقة الفقيرة التي لا تستطيع توفير الحاجيات الغذائية من دخلها المحدود.

[1] سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص18.

شكل رقم (07): استراتيجيات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي

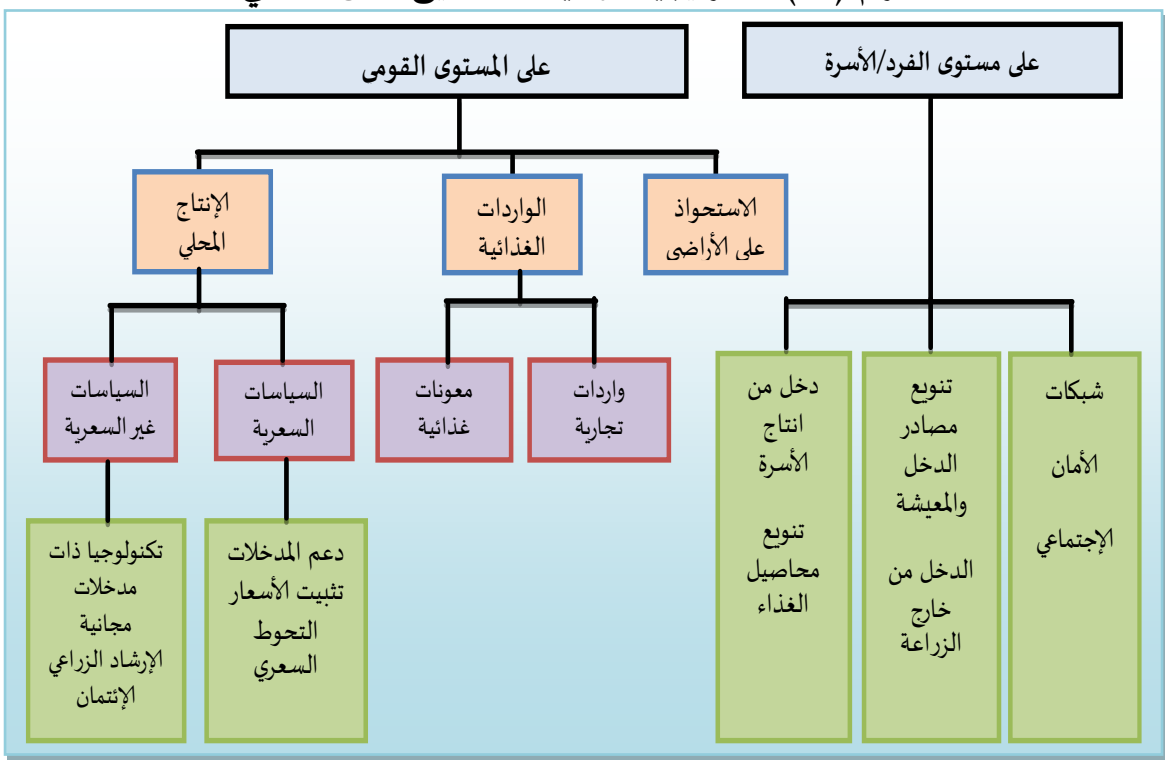

المصدر: جين هاريغان، ترجمة أشرف سليمان، **الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر/تشرين الأول 2018، ص31.

يوضح الشكل رقم(07) تصنيف لسياسات تحقيق الأمن الغذائي في إطار كل استراتيجية، حيث يمكن أن تتظافر فيما بينها لتعكس نهج الدول نحو تحقيق الأمن الغذائي.

يتوقف الأمن الغذائي على مستوى الأسرة على الدخل المتأتي من انتاج الأسرة، أو من مصادر أخرى خارجية، زيادة على الحماية الاجتماعية التي تقدمها شبكات الأمان(الضمان) الاجتماعي. أما على المستوى القومي، فالأمن الغذائي يتوقف على توفير إمدادات غذائية صحية وذات جودة، مع ضمان أسعار تكون في متناول جميع فئات المجتمع، ويتحقق ذلك، إما من الانتاج المحلي أو عن طريق الواردات الغذائية أو بدمجهما معا.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل، أن مفهوم الأمن الغذائي، مفهوم مرن، وله علاقة بمختلف ابعاد الأمن الانساني، ويتأثر بمختلف الظروف المحيطة به، سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، كالظروف الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، السياسية، والأمنية...الخ، وهذا ما تأكده التطورات والتحديثات المستمرة في مفهومه عبر مختلف المراحل والمحطات التاريخية.

يتضح أيضا من خلال تعريف الأمن الغذائي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، أن هذا الأخير له عدة أبعاد واشكال ومستويات، ويتطلب رصده وتتبعه، توفر مجموعة من المؤشرات تستدعي إشراك وتظافر كل الفاعلين من مؤسسات رسمية وغير رسمية، حكومية وغير حكومية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

يحتل الأمن الغذائي مكانة مهمة ضمن استراتيجية الأمم المتحدة، لما له من علاقة بين التغذية والزراعة المستدامة، ويمثل الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 خير دليلا على ذلك. كما أن غايات ومحاور الهدف الثاني تعكس المحاور الكبرى للأمن الغذائي المتمثلة في الوفرة، وامكانية الحصول على الغذاء والاستفادة منه، واستقراه.

تعود الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي إلى عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر في محاوره الأربعة، مما ينجم عنه أزمات غذائية تمس الأفراد والأسر، خاصة في الدول الضعيفة والهشة، كما يستدعي تحقق الأمن الغذائي ضرورة وضع استراتيجيات وسياسات على المستوى الفردي والقومي تجمع بين الإنتاج المحلي والواردات والمعونات الغذائية، ومن بين أهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي هي سياسات التمويل الفلاحي، وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

القطاع الفلاحي وآليات تمويله

تمهيد

لطالما كانت الفلاحة محور حياة الإنسان، ونشهد اليوم نقطة تقاطع وتحدي بين العديد من القضايا جراء ما يشهده العالم من نمو متسارع في السكان، وصراعات مسلحة، وتغيرات مناخية متطرفة، وتدهور للتربة، وندرة الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة زحف العمران والصناعات، والتنافس على المياه، هذا من جهة، ونقص التمويل خاصة بعد أزمة عام 2008، من جهة أخرى، وفي خضم كل هذه المستجدات يحاول الفلاحون الصمود، وتكافح الحكومات لإيجاد الطريقة المناسبة لتزويدهم بالشكل المناسب من التمويل، سواء كان على شكل قروض مدعمة، إعانات مالية أو دعم للمدخلات. خاصة في ظل القيود التي تفرضها المؤسسات المالية على هذا القطاع، والتي تحد بشكل كبير من وصول صغار الفلاحين إلى الخدمات المالية الكافية، لدى وجب وضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار وضعية الفلاحين وقدراتهم، ومن بين هذه السياسات سياسة التمويل الفلاحي.

للإحاطة بموضوع التمويل الفلاحي وآلياته، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للفلاحة ومختلف السياسات الفلاحية مع التركيز على سياسة التمويل الفلاحي، أما في المبحث الثاني فخصصناه للتعريف بمختلف آليات التمويل الفلاحي، من دعم لسياسات الأغذية والزراعة، وإقراض فلاحي، وأخيرا سلطنا الضوء في المبحث الثالث على تمويل سلسلة القيمة الزراعية، وصيغ التمويل الزراعي المتوافق مع الشريعة الاسلامية.

المبحث الأول: الفلاحة ومكانة التمويل الفلاحي

يعتبر الفقر في البلدان النامية ظاهرة تنتشر بكثرة في المناطق الريفية، حيث الغالبية العظمى من المزارع التي تحافظ على ممارسات فلاحية بدائية، ومع ذلك، تساهم الفلاحة في هذه البلدان بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، من حيث العمالة، والناتج المحلي. هذا يجعل استراتيجية التنمية الفلاحية من أولويات حكومات البلدان لمكافحة انعدام الأمن الغذائي والحد من الفقر، ويعد وضع سياسة تمويلية ملائمة من بين الاستراتيجيات المتبعة في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي، ولفهم الموضوع أكثر قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، تناولنا في المطلب الأول الإطار المفاهيمي للفلاحة والسياسات الفلاحية، مع التركيز في المطلب الثاني على سياسة التمويل الفلاحي، والاستراتيجيات المتبعة للوصول إلى الخدمات المالية الفلاحية.

المطلب الأول: الفلاحة والسياسات الفلاحية

يستدعي تطوير الفلاحة ضرورة وضع وتسطير سياسات واستراتيجيات، تختلف هذه الأخيرة من بلد لآخر من حيث الوسائل والأهداف ودرجة التقدم التكنولوجي، ولتوضيح ذلك تناولنا في هذا المطلب الإطار النظري للفلاحة(مفهومها، خصائصها، أنواعها)، أنواع السياسات الفلاحية، وأهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني، ومكانتها ضمن أهداف التنمية المستدامة.

أولا: تعريف الفلاحة

الفلاحة أو الزراعة كلمة لاتينية الأصل(agricultura)، مشتقة من كلمتين(Ager) وتعني الحقل أو التربة، وكلمة(Cultura) ويقصد بها العناية، وبذلك يمكن القول أن الفلاحة تعني العناية بالأرض.[1] أما من ناحية أصل كلمة فلاحة فهي تعني "زراعة الحقول"[2].

عرفت الفلاحة على أنها فن وعلم زراعة التربة والاعتناء بها، وزراعة المحاصيل النباتية وتربية الماشية[3]، ومنه يمكن تعريف الفلاحة على أنها الأعمال والنشاطات التي يقوم بها المزارع أو المؤسسة الزراعية والمتعلقة بخدمة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، وتربية الحيوانات واستغلال منتجاتها، وبمعنى أوسع، يشمل القطاع الفلاحي المحاصيل النباتية، والثروة الحيوانية، والصيد، وصيد الأسماك والغابات، والانشطة المتعلقة بها.

---

[1] عمر حميد مجيد محمد، **محاضرات مادة الاقتصاد الزراعي**، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، السنة الجامعية 2021/2020، ص4.

[2] Stephane Henin, **Agriculture**, Encyclopedia Universalis, CORPUS, Paris, France, 2002, p588.

[3] Jain,M. Bajwa, M.S, Kumar, H. Agriculture Assistant for Crop Prediction And Farming Selection Using Machine Learning Model with Real-time Data Using Imagine Through UAV Drone. In: Nikhil Kumar Marriwala et al., **Emergent Converging Technologies and Biomedical Systems**, Vol 841, Springer, Singapore, 2022, p323. DOI: https://doi.org/10.1007/978-981-16-8774-7-26

ثانيا: أنواع الفلاحة

يمكن تقسيم النشاط الفلاحي إلى فلاحة تقليدية، فلاحة نامية، وفلاحة حديثة. كما يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع تتباين وفق مقومات الانتاج ونوع المحاصيل الفلاحية والغرض منها ومستوى التطور والأساليب المستخدمة في الفلاحة، وأهما[1]:

1-الفلاحة البدائية المتنقلة:

يقوم هذا النوع من الفلاحة على تهيئة الأراضي وزراعتها بعد اقتلاع الغابات، حتى إذا استنفدت خصوبتها يهجرونها وينتقلون إلى غيرها، وتنتشر هذه الفلاحة في المناطق الاستوائية.

2-الفلاحة الكثيفة:

يستخدم هذا النوع من الفلاحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، حيث تقل الأراضي الصالحة للزراعة، لدى يلجأ المزارعون إلى مضاعفة إنتاجية الأرض لتلبية الطلب المتزايد.

3-الفلاحة الواسعة:

ينتشر هذا النوع من الفلاحة في الأراضي السهلية الخصبة الواسعة البعيدة عن السكان، وتمتاز بالاستعمال المكثف للمكننة الفلاحية والاعتماد على انتاج محاصيل معينة بكميات كبيرة كالقمح والذرة، كما تتسم بكبر الملكيات الفردية.

4-الفلاحة المتنوعة:

تشتهر بإنتاجها للعديد من المنتجات في آن واحد.

5-الفلاحة المختلطة:

الفلاحة التي تهتم بتربية الحيوانات إلى جانب زراعة المحاصيل النباتية، وهذا يؤدي إلى تنويع موارد ومداخيل الفلاحين، إضافة إلى توفير السماد العضوي من مخلفات الحيوانات.

6-الفلاحة المتخصصة:

الفلاحة التي تهتم بإنتاج محاصيل معينة كالبن والقطن وغيرها، وتمتاز بقيمة سوقية عالية وتوجه نسب كبيرة منها نحو التصدير.

ثالثا: خصائص الفلاحة

تعد معرفة خصائص الفلاحة أمر بالغ الأهمية، وهذا لما له من دور في توجيه ووضع مختلف البرامج والسياسات التنموية للقطاع الفلاحي، على غرار سياسة الدعم والتمويل الفلاحي، وفيما

[1] عمر حميد مجيد محمد، مرجع سابق، ص6.

يلي عرض لبعض الخصائص التي تمتاز بها الفلاحة[1]:

-طول فترة الدورة الانتاجية؛

-ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف؛

-صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة؛

-المخاطرة وصعوبة التمويل؛

-تخضع الزراعة لقانون المنافسة الحرة، وقانون تناقص الغلة والتكاليف المتزايدة؛

-الموسمية وصعوبة التحكم في كمية الانتاج الزراعي؛

-تمتاز السلع الزراعية بضعف مرونة الطلب والعرض؛

-ضعف المرونة الداخلية للسلع الزراعية.

رابعا: أهمية الفلاحة في الاقتصاد

تلعب الفلاحة دورا مهما في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها، فزيادة على كونها المصدر الرئيسي للغذاء، فهي توفر فرص عمل، وتساهم في الناتج المحلي، وتوفر العملة الصعبة وتحسن من دخل ومستوى معيشة المزارعين والمربين. كما تعتبر أهم مصدر للمادة الأولية لمختلف الصناعات التحويلية على غرار الصناعات الغذائية، النسيجية، الطبية والصيدلانية، والطاقوية،...الخ. فالاهتمام بالفلاحة من خلال توفير رأس مال كاف وتكنولوجيا حديثة، ويد عاملة مؤهلة، يضمن جودة وزيادة في القدرة الانتاجية، ويسهم في تحقيق التنمية الفلاحية التي تعتبر شرط من شروط التنمية الاقتصادية، ويمكن حصر دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية كما يلي:

-توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي؛

-توفير المواد الأولية الخام لمختلف الصناعات؛

-توفير فرص عمل؛

-المساهمة في الناتج المحلي؛

-المساهمة في توفير الموارد المالية والعملة الصعبة؛

-تحسين مستوى دخل ومعيشة المنتجين وساكنة الريف.

[1] جواد سعد عارف، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص84.

خامسا: الفلاحة والتنمية المستدامة

ترتبط أهداف التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا بالفلاحة، حيث تتزايد أهمية هذه الأخيرة بزيادة الحاجة إلى الغذاء لسكان العالم في ظل التزايد المتسارع في عدد السكان، زيادة على كونها تعتبر مصدر رئيسي لدخل فئة كبيرة من سكان العالم، خاصة في الدول النامية، وترتبط العديد من أهداف التنمية المستدامة بمدى نجاح السياسات المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي ورفع مستويات كفاءته وانتاجيته، ولعل أهمها:

1-الهدف(01): القضاء على الفقر المدقع:

يرتبط القضاء على الفقر ارتباطا وثيقا بتعزيز إنتاج الأغذية والإنتاجية الفلاحية والدخل الريفي، مما يدعو إلى المزيد من الجهود من أجل زيادة الانتاج الفلاحي المستدام، حيث تعد التنمية الفلاحية من أحسن الطرق والأساليب للحد من الفقر المدقع، وهذا بحسب دراسة قام بها البنك الدولي تبين فيها أن نمو قطاع الفلاحة أكثر فاعلية بمريتين إلى أربع مرات من باقي القطاعات في زيادة مستويات الدخل بين الفئات الأشد فقرا[1].

2-الهدف(02): القضاء على الجوع:

يشير الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بصفة مباشرة إلى العلاقة بين القضاء على الجوع وتعزيز الفلاحة المستدامة، فبتعزيز الفلاحة والاهتمام بها يضمن حصول جميع من يعاني من الجوع وسوء التغذية على طعام سليم ومغذي، وهذا ما أكده قادة العالم في مؤتمر التنمية المستدامة لعام 2012(ريو+20).

3-الهدف(05): المساواة بين الجنسين:

تحقيق المساواة بين الجنسين يشجع ويعزز مكانة المرأة الريفية في مجتمعاتها، ويشجعها على مزاولة نشاطاها الفلاحي وتطويره، فتعزيز التنمية الفلاحية وتحسين مستوى المعيشة، يتحقق حين تصبح النساء الريفيات تتمتع بنفس الفرص التي يتمتع بها الرجال.

سادسا: السياسات الفلاحية

السياسة الفلاحية جزء من السياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعداداها وتطبيقها في القطاع الفلاحي، مع ضمان التنسيق بينها وبين باقي السياسات الاقتصادية الأخرى.

[1] البنك الدولي، **الزراعة والأمن الغذائي**، البنك الدولي، نشر يوم: 31 مارس 2023، تاريخ التصفح: 2023/06/20 ، متاح عبر الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview

1-مفهوم السياسة الفلاحية:

السياسة الفلاحية هي مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية، والنظم الهيكلية، والموارد المالية والبشرية المترابطة، والتي يتم تنفيذها من قبل السلطات العامة من أجل تطوير القطاع الفلاحي[1]، وغالبا ما تسعى الحكومات إلى تطبيق سياسات فلاحية معينة، بوضع خطط محددة من أجل بلوغ نتائج وأهداف محددة في فترة زمنية معينة.

2-أهداف السياسة الفلاحية:

تهدف السياسة الفلاحية إلى تحقيق أولويات احتياجات المجتمع واشباع رغباتهم، وضمان رفاهية المشتغلين في القطاع، وذلك بتعظيم الربح وتحسين جودة وأساليب الانتاج، وضمان استمرار الامدادات الغذائية واستقرار أسعارها. كما تهدف إلى تحقيق الجدارة الانتاجية، والرفع من حجم الصادرات الفلاحية، والحد من الفجوة بين الدخول ومستوى المعيشة[2]، وتختلف هذه الأهداف باختلاف نوع السياسة الفلاحية.

3-أنواع السياسة الفلاحية:

تتبع الحكومات والدول عدة استراتيجيات فلاحية تتجلى في سياسات عدة، كسياسة التخزين، الإنتاج، التسعير، التسويق، التجارة الخارجية، وسياسة التمويل[3]، وغيرها من السياسات، وفيما يلي عرض لأهم هذه السياسات:

أ-سياسة التسويق: تتضمن السياسة التسويقية، مختلف الأساليب والتقنيات والإجراءات والتدابير لنقل السلع من المنتج إلى غاية مائدة المستهلك، وترجع أهمية العمليات التسويقية إلى كونها تضيف منافع للسلع الفلاحية على مختلف مراحل نقلها من المزرعة إلى المستهلك مرورا بالوسطاء[4]، وتهدف إلى رفع كفاءة الأنظمة التسويقية، وزيادة مستوى الانتاج، وتوفير المنتجات في المكان والزمان المناسبين.

ب-سياسة التسعير: هي مجموع القرارات والإجراءات والقوانين والتشريعات التي تهتم بوضع وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية، وتلعب السياسة السعرية الملائمة دورا حيويا في توجيه الموارد وكفاءة استخدامها في مختلف العمليات الانتاجية الفلاحية[5]. كما يعتبر التدخل في توجيه الأسعار الفلاحية

---

[1] Vincent Ribier, **Politique agricoles: de quoi parle-t-on?**, GRAIN DE SEL, N°41-42, France, 2008, p7.

[2] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص201.

[3] منذر الحاج، **مقرر السياسات الزراعية**، كلية الهندسة الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي-السنة الرابعة، العام الدراسي: 2018-2019، جامعة حماه، سوريا، 2019، ص3.

[4] عادل حسن، خليفة الأمين، **التسويق الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص10.

[5] محمد علي المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص132.

من أكثر السياسات الفلاحية فعالية، وذلك بتأثيرها المباشر والسريع على القدرة الشرائية للمستهلك، ومستوى دخل الفلاحين، وتجدر الإشارة إلى أن أشكال وأهداف السياسة السعرية الفلاحية تختلف من دولة لأخرى.

ج-سياسة الانتاج: من اهتمامات السياسة الانتاجية الفلاحية هو تنظيم وضبط الانتاج الفلاحي.

د-سياسة التمويل: تعتبر سياسة التمويل الفلاحي جزء من السياسة الفلاحية، وهي خطة تسعى إلى تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة، تهتم بتوفير التمويل اللازم للفاعلين في القطاع الفلاحي، بما فيهم صغار المزارعين والمربين، وتمويل البنى التحتية والمرافق التي تدعم القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: سياسة التمويل الفلاحي

تعتبر سياسة التمويل الفلاحي شرط أساسي لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي، وركيزة أساسية تبنى عليها مختلف السياسات والاستراتيجيات الأخرى، ولتوضيح ذلك أكثر، تناولنا في هذا المطلب الإطار المفاهيمي للتمويل الفلاحي(تعريفه، أهميته، أهدافه، مصادره،...الخ)، مع التركيز على دوره في تعزيز الشمول المالي وتحقيق الأمن الغذائي.

أولا: تعريف التمويل الفلاحي

يهتم التمويل الفلاحي بالبحث في الطرق والوسائل لجمع رأس المال الكافي الذي يحتاجه الفلاحون، ويبحث في الطريقة المثلى لتوظيفه في الانتاج الفلاحي. حيث يمكنهم من الحصول على المدخلات والآلات وغيرها من المستلزمات التي تسهم في زيادة الانتاج وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين[1]، وعبارة رأس مال يقصد بها القيمة النقدية لمجموع ما تحتويه المزرعة من أصول كالأرضي والمباني والآلات والمعدات والثروة الحيوانية[2]،...الخ.

كما يقصد بالتمويل الفلاحي، توفير المال اللازم لمباشرة عمليات الانتاج، وإعادة الانتاج الفلاحي، مرورا بمختلف الأنشطة اللوجيستية كالتخزين، النقل، التوزيع، وصولا إلى مرحلة التسويق والبيع[3].

استنادا إلى ما سبق، يمكن القول بأن التمويل الفلاحي هو ذلك العلم الذي يبحث في كيفية توفير الأموال، وتوجيهها توجيه صحيح وفق غايات وأهداف مسطرة مسبقا، سواء تعلق الأمر بتطوير منتج فلاحي معين(تمويل متصل) أو تطوير الفلاحة بشكل عام(تمويل منفصل)، ويقصد به كذلك توفير

[1] رحمن حسن الموسوي، مرجع سابق، ص155.

[2] جواد سعد عارف، مرجع سابق، ص62.

[3] ، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 32، 2022، ص11.

الأموال الضرورية في أوقات الحاجة لمباشرة وانجار مختلف المشاريع الاقتصادية، مع استغلالها الاستغلال الأمثل.

ثانيا: أهمية التمويل الفلاحي

للتمويل الفلاحي أهمية كبيرة سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الاقليمي أو الدولي، ويمكن حصر أهميته فيما يلي:

-المساهمة في توفير مستلزمات الإنتاج من آلات ومعدات فلاحية، مواشي، ومدخلات،...الخ؛

-ضمان استمرارية الانتاج وزيادة كمياته وتحسين الجودة النوعية؛

-تحسين مستوى المعيشة للفلاحين وساكنة الريف؛

-المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق مناصب شغل؛

-رفع كفاءة المنتجات الفلاحية وجعلها أكثر تنافسية؛

-المساهمة في تنمية المناطق الريفية والحد من ظاهرة النزوح الريفي؛

-تطوير البنى التحتية الفلاحية، وخلق حركية اقتصادية في المناطق الريفية؛

-يمنح أصحاب الحيازات الصغيرة القدرة على الصمود، بإعطائهم الفرصة لزيادة وتنويع استثماراتهم؛

-المساهمة في الحد من الفقر والجوع وتحسين دخل المزارعين والمربين.

ثالثا: أهداف التمويل الفلاحي

تختلف أهداف التمويل الفلاحي من بلد إلى أخرى، وهذا اعتمادا على عدة عوامل أساسية كالمرحلة الاقتصادية التي تمر بها الفلاحة، والظروف السياسية وانعكاساتها على الاقتصاد بشكل عام والفلاحة بشكل خاص[1]، ويمكن حصر الأهداف الرئيسية للتمويل الفلاحي كالآتي:

- تحسين وتنويع الانتاج الفلاحي كما ونوعا بشقيه النباتي والحيواني، والرفع من القدرة التنافسية للولوج إلى الأسواق الخارجية(التصدير)؛

- التشجيع على إنشاء وحدات لتصنيع المنتجات الفلاحية، وتصنيع مستلزمات الإنتاج الفلاحي من مدخلات وآلات ومعدات...الخ؛

-عصرنة الفلاحة بتوسيع المكننة الفلاحية وإدخال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؛

-تطوير وإعادة تهيئة وتأهيل البنى التحتية على غرار وسائل النقل، الطرقات، التخزين، التبريد،...الخ؛

-تحسين الخدمات التسويقية الفلاحية؛

[1] العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان، **التمويل الزراعي**، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، سوريا، 1996، ص4.

– تنمية المناطق الريفية، ورفع معدلات التنمية الفلاحية، والمساهمة في التنويع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي؛

– زيادة الموارد الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة؛

–مواجهة الأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية، وتبعاتها على الوفرة الغذائية وتقلبات الأسعار؛

–توفير مصدر دخل للفلاحين.

رابعا: مصادر التمويل الفلاحي

يعد رأس المال من أهم عوامل الانتاج الفلاحي، كونه يدخل في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية، بدءا من مرحلة الانتاج تم المعالجة والتعبئة والتخزين والنقل وصولا إلى التوزيع، ويمكن التميز بين نوعين من مصادر التمويل، تمويل ذاتي وتمويل خارجي[1]:

1- **التمويل الذاتي:**

يقصد بالتمويل الذاتي الاعتماد على المصادر الذاتية في تمويل عمليات ومراحل الدورة الانتاجية، ومن أهم مصادر التمويل الذاتي:

أ- **الميراث والهبات:** يعد الميراث مصدرا مهما لرأس مال الفلاح، وهو حق من حقوق الورثة الشرعيين، حيث يحصل بموجبه الوريث على الممتلكات والأراضي والأموال، أما الهبات فهي أموال أو ممتلكات تعطى دون مقابل.

ب-**المدخرات:** هي الجزء الذي يقتطعه الفلاح من الأرباح أو من الدخل ويكون غير مخصص للاستهلاك، ويمثل المصدر الرئيسي لرأس المال، يلجأ إليه الفلاح في شراء مدخلات ومستلزمات الانتاج.

ج- **الأرباح:** هو ناتج الفرق بين المبيعات وتكلفة إنتاجها، حيث يحصل الفلاح على أموال من حصيلة بيعه للمحاصيل والمنتجات الفلاحية، زيادة إلى ما يقدمه من خدمات، كالحراثة، النقل، التخزين،...الخ، وتتوقف حجم الأرباح على كمية ونوع وسعر بيع المحاصيل والمنتجات.

د- **الاحتياطيات والمؤونات:** وهي مبالغ تحتجز من الأرباح الصافية وفقا لما ينص عليه القانون، وذلك لدعم المركز المالي للمنشأة الفلاحية. أما المؤونات، وهي مبالغ تقتطع سنويا لتغطية عبئ أو خسارة محتملة الوقوع.

2- **التمويل الخارجي:**

[1] نورى عدلي رزق، مرجع سابق، ص15.

تنقسم مصادر التمويل الخارجي، إلى مصادر داخلية/محلية، ومصادر تمويل دولية.

أ- **مصادر التمويل الداخلية/المحلية:** هو التمويل الذي يكون مصدره أطراف داخل إقليم البلاد، (مع استثناء المصادر الذاتية)، على غرار الاقتراض من المؤسسات المالية وغير المالية، أطراف سلسلة القيمة، الإيجار،...الخ، ويمكن حصرها على النحو التالي:

- **الاقتراض:** التمويل عن طريق الاقتراض، هو اللجوء إلى الغير للحصول على رأس المال، ويمكن أن تكون هذه القروض طويلة، متوسطة، وقصيرة الأجل، ومن أهم مزاياه أنه يسدد على أقساط منتظمة، مضافا إليه أعباء الفوائد، تكون متفق عليها مسبقا مع الجهة الممولة، ويلجأ إليه الفلاحون لعدم توفرهم على مصادر تمويل ذاتية، أو عدم كفايتها، أو لعدم الرغبة في إدخال شركاء جدد، وتتنوع مصادره كما يلي:

- **الاقتراض من ملاك الأراضي والتجار وموردو المدخلات والمصدرين والمجمعين(تمويل غير الرسمي):** يلجأ الفلاح في بعض الأحيان إلى الاقتراض من ملاك الأرضي، ويعيب هذا النوع من التمويل، أن ملاك الأراضي لا يقدمون قروض إلى المزارعين إلا بحسب ما تقتضيه مصالحهم[1]. كما يلجأ الفلاح إلى أطراف أخرى (موردو مدخلات، تجار، مجمعين، محولين، مصدرين، أقارب، أصدقاء،...الخ)، بحكم العلاقة التي تربطه بهم، فيقدم هؤلاء قروض للفلاحين، على أن يتم السداد عند بيع الحصاد أو المنتوج، ويعرف هذا النوع من التمويل باسم التمويل غير الرسمي.
- **الاقتراض من المؤسسات المالية:** غالبا ما يلجأ الفلاح أو المنشآت الفلاحية إلى المؤسسات المالية للحصول على قروض أو وسائل ائتمان أخرى. كما أن بعض القطاعات لديها تسهيلات خاصة يتم وضعها من خلال خلق مرافق ومؤسسات مالية متخصصة، تسهل حصولهم على الخدمات المالية المناسبة.
- **الاقتراض من شركات التأمين:** يعرف التأمين الفلاحي على أنه نظام جماعي للحد من عدم اليقين في الإنتاج الفلاحي من خلال تعويض الخسائر الاقتصادية الناجمة عن سوء المحاصيل[2]. أو هو نقل عادل لمخاطر الخسارة من كيان إلى كيان آخر مقابل علاوة. الكيان الذي يتحمل المخاطر هو شركة التأمين.[3] وتقدم هذه الأخيرة في بعض الأحيان قروض

[1] رحمن حسن الموسوي، مرجع سابق، ص156.

[2] ECESC, **Common System of Agricultural Insurance**, European Communities-Economic and Social Committee, Catalogue Number: ESC-93-008-EN, Brussels, 1993, pI.

[3] David Hatch, **Agricultural insurance: A powerful tool for governments and farmers**, COMUNICA, Fourth Year, Second Phase, May-August, 2008, p23.

للفلاحين، كما أن معظم مؤسسات الائتمان الفلاحي، من بنوك ومؤسسات مالية، تشترط وثيقة التأمين على المحاصيل كشرط أساسي للاستفادة من مختلف القروض الفلاحية.

- **الاقتراض من الجمعيات التعاونية:** تنوعت تعاريف الجمعيات التعاونية الفلاحية، حيث عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها" رابطة مستقلة بذاتها تتكون من أشخاص يعملون من أجل الوفاء باحتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال مؤسسة يشتركون في ملكيتها وتدار إدارة ديمقراطية"[1]. تعمل الجمعيات التعاونية الفلاحية على تقديم مختلف أنواع الدعم للمنخرطين سواء كان دعم فني، أو دعم لأسعار المدخلات أو دعم مالي بتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الفلاحية الفردية أو الجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني.[2]
- **الإقراض الفلاحي الحكومي:** يتم الإقراض الفلاحي الحكومي عن طريق دوائر حكومية، تمول هذه الأخيرة عن طريق الموازنة العامة للدولة، وتقوم بإقراض الفلاحين، ضمن برنامج تنموي معين، وقد تكون هذه الدوائر مخصصة للقيام بهذه النشاطات بصفة دائمة، أو بصفة مؤقتة، كما هو الحال في حالة الجفاف، والكوارث الطبيعية، وغالبا ما يمتاز هذا النوع من التمويل بما يلي[3]:
  - أسعار فائدة منخفضة، نظرا لتحميل تكاليف إدارة عمليات الإقراض إلى ميزانية الدولة؛
  - الدوائر التي تدير هذه النوع من التمويل هي مؤسسات غير ربحية، تسعى فقط لتحقيق الفائدة للمزارعين؛
  - إعطاء فرصة الاقتراض لصغار المزارعين والمربين وغيرهم من الذين لا يستوفون الشروط والضمانات الكافية التي تؤهلهم للاقتراض.

- **الإيجار:** يلجأ الفلاحون في بعض الأحيان إلى تأجير ممتلكاتهم، من أراضي، وآلات ومعدات، وغيرها لقاء مبلغ نقدي يستعمل كمصدر في تمويل احتياجات النشاطات والمشاريع الفلاحية.
- **التأجير التمويلي:** يعد التأجير التمويلي أذاة تمويلية حديثة وفعالة مقارنة بالوسائل التقليدية، وتسعى هذه الأخيرة لتسهيل تعزيز المكننة الفلاحية، من خلال إشراك المؤسسات المالية التي

---

[1] إلهام خزعل ناشور، **الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 28، جامعة الكوفة، العراق، 2016، ص127.

[2] العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان، مرجع سابق، ص6.

[3] محمد رشراش مصطفى وآخرون، **التمويل الزراعي: مرجع للتدريس في الجامعات العربية**، منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الإقليمي، القاهرة، 1995، ص23.

تشتري بدورها المعدات الفلاحية من الشركات المصنعة، وتقوم بتأجيرها إلى الفلاحين والمؤسسات الفلاحية، ويكون عقد الإيجار مقرون بخيار الشراء عند انتهاء مدته، كما يترتب عليه تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر[1].

ب-**مصادر التمويل الدولية:** يشير مصطلح التمويل الدولي إلى تدفقات رأس المال من خارج الحدود السياسة للدولة، وتنقسم مصادر التمويل الدولية إلى مصادر تمويل دولية رسمية ومصادر تمويل دولية غير رسمية (خاصة)[2]:

- **مصادر التمويل الدولية الرسمية:** تنقسم مصادر التمويل الدولية الرسمية إلى:

- مصادر التمويل الدولي ثنائي الأطراف: والمتمثلة في القروض والمساعدات التي تتم بين حكومات الدول المختلفة.
- مصادر التمويل المتعددة الأطراف: وهي القروض والمساعدات المتأتية من مؤسسات التمويل الدولية، ومؤسسات التمويل الإقليمية.

- **مصادر التمويل الخاصة(الغير رسمية):** تتمثل في رؤوس الأموال والقروض الممنوحة من جهات غير رسمية(أفرد، ومؤسسات خاصة،...الخ) إلى حكومات دول أجنبية أو إلى مؤسسات عامة أو خاصة في تلك الدول.

خامسا: علاقة التمويل الفلاحي بمستويات ومراحل الفلاحة

تمر الفلاحة بأربعة مراحل[3]، بدءا من المرحلة التي يسعى فيها الفلاح إلى انتاج ما يسد قوته وقوت أفراد أسرته، وهي تعرف بمرحلة الكفاف، إلى مرحلة الانتاج لتلبية حاجات العائلة في الاساس وبيع الفائض بالدرجة الثانية، تم تأتي بعدها مرحلة الانتاج لأجل البيع وتحقيق الربح بالأساس والاستهلاك العائلي بالدرجة الثانية، وأخيرا المرحة الرابعة، وهي مرحلة الإنتاج التجاري أو المتخصص، التي تكون فيها المكننة العالية والتكنولوجيا المتطورة وضخامة حجم الاستثمارات من أهم مميزاتها.

تختلف حاجة الفلاح إلى التمويل باختلاف المرحلة الانتاجية التي ينشط فيها، فالفلاح الذي ينشط ضمن مرحلة الكفاف، فحاجته إلى رأس المال تكون ضئيلة بحكم استخدامه للطرق الفلاحية التقليدية،

---

[1] لخضر خلاف، محمد بلوبة، **عقود الايجار التمويلي**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017، ص268.

[2] نوال بوعلام سمرد، **دليلك في المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص ص.40، 42، 52.

[3] علي محمد فارس، **أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2005، ص25.

ويكون قادر على تغطية احتياجاته من رأس المال من مصادره الذاتية، وتزداد الحاجة إلى رأس المال كلما تدرج الفلاح من مرحلة إلى مرحلة أخرى أعلى منها. حيث يتطلب هذا الانتقال ضرورة تطوير وعصرنة أساليب وطرق الإنتاج، ويصاحب هذا التطور زيادة في الحاجة إلى رأس المال لتمويل احتياجات استثماراته.

سادسا: مخاطر التمويل الفلاحي

يمكن تقسيم مخاطر التمويل الفلاحي إلى شقين:

1-مخاطر المقرض:

المقرض هو مقدم التمويل أو الخدمة المالية، سواء كان بنك أو مؤسسة مالية أو غيرها، وغالبا ما يواجه المقرض عند تقديمه لخدمات التمويل الفلاحي العديد من المخاطر. تأتي في مقدمتها مخاطر تخلف العميل عن السداد، نتيجة للعوامل الغير مؤكدة التي يتأثر بها القطاع الفلاحي، كالظروف الطبيعية المناخية الدورية، وتقلبات الأسعار، أو بسبب سوء الإدارة وانخفاض الانتاجية، أو لمماطلة العميل[1]، ما يؤثر بشكل كبير على قدرة المقرض على استرجاع أمواله.

2-مخاطر المقترض:

المقترض هو طالب التمويل أو الجهة الطالبة للخدمات المالية، سواء كان شخص طبيعي(مزارع، مربي) أو شخص معنوي(تعاونية فلاحية، شركة فلاحية،..الخ)، ويواجه هذا الأخير مخاطر التخلف عن السداد نتيجة تأثر نشاطه الفلاحي بالتغيرات الطبيعية كالجفاف والفيضانات والحرائق ومختلف الآفات والأمراض. أو تأثره بالمخاطر السوقية المتمثلة أساس في تقلبات وتذبذب أسعار المنتجات الفلاحية خلال الموسم الواحد الذي يحكمه قانون العرض والطلب، كما يتأثر بالمخاطر الفنية وتعرض المنتجات إلى التلف والفقد نتيجة عدم توفر هياكل التخزين والتبريد والنقل وعدم استعمال التقنيات الحديثة والمكننة العالية التي تضمن جودة وانتاجية عالية. كما أن سوء التسيير والإدارة تلعبان دور كبير في زيادة مخاطر التمويل، فقد ينجم عن سوء تقدير مبلغ وتوقيت التمويل تعطيل أو توقف المشروع الفلاحي نتيجة لعدم كفاية رأس المال مقارنة بحجم المشروع، وهذا يؤثر على قدرة العميل على سداد القرض في الوقت المناسب.

[1] سليم فيصل النابلسي، **مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية**، مجلة دنانير، المجلد 01، العدد 05، بغداد، العراق، 2014، ص86.

سابعا: تحديات التمويل الفلاحي

يفتقد الغالبية من سكان الريف إلى مصادر التمويل الآمنة والموثوقة، ولا يستفيد من الخدمات المالية الرسمية سوى أقل من 10% من المجتمعات الريفية[1]، ويعد ضعف البنى التحتية والجهل وانخفاض مستوى التعليم والقدرة المحدودة لعارضي الخدمات المالية، من بين أهم المعوقات التي تحول دون وصول المزارعين إلى التمويل، ومن بين أهم التحديات التي يعرفها التمويل الفلاحي:

-عزوف المزارعين والمربين عن طلب الخدمات المالية، وذلك بسبب مخاطر الاقراض التي يواجهونها من جراء التقلبات المناخية وانتشار الأمراض والآفات، والتكاليف المرتفعة لمعاملات الإقراض والخدمات الأخرى، زيادة على الضمانات والشروط الصارمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية للحصول على القروض؛

-عزوف وعدم اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بالقطاع الفلاحي، نظرا للمخاطر المتعددة التي تتعرض لها الأنشطة الفلاحية، زيادة على قلة الوعي الائتماني لدى الفلاحين، ونقص الكوادر المؤهلة في الائتمان الفلاحي، وعدم امتلاك العملاء لضمانات كافية.

ثامنا: دور التمويل الفلاحي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق الأمن الغذائي

1-التمويل الفلاحي ودوره في تعزيز الشمول المالي:

يسهم توفير التمويل من قبل المؤسسات المالية في المناطق الريفية في زيادة الشمول المالي، وذلك من خلال تشجيع صغار المزارعين والمربين وساكنة الريف بصفة عامة على فتح حسابات بنكية للقيام بعمليات الدفع والتحصيل، خاصة في ظل التكنولوجيا المالية. كما أن الدعم الفلاحي الحكومي في معظم دول العالم مرهون بشرط فتح حسابات بنكية، ووفقا لبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017، فإن قرابة 1.7 مليار شخص حول العالم لا يملكون حسابات بنكية، وأن نصف هذا العدد يتواجد في المناطق الريفية[2]، وهو عدد كبير، وبهذا فإن توفير الخدمات المالية لساكنة الريف والفلاحين، وتمكين المرأة الريفية وصغار الفلاحين من الخدمات الائتمانية المناسبة، يعزز من الشمول المالي.

[1] IFAD, **Financial inclusion for the world's rural poor**, Available on web site: https//:www.ifad.org/rural-finance. Accessed: 24/07/2023.

[2] World Bank, **Financial inclusion: Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity**. Available on web site: https//:www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview. Accessed: Jun 06, 2022.

2-التمويل الفلاحي ودوره في توسيع الاستثمار وتحقيق الأمن الغذائي:

تؤدي الخدمات المالية الفلاحية الملائمة دورا حيويا في توجيه الموارد وكفاءة استخدامها في مختلف مراحل الدورة الانتاجية الفلاحية، فتوفير التمويل اللازم في الوقت المناسب، يحقق انتاجية مرتفعة وزيادة أرباح الفلاحين، وبالتالي يسهم في تحسين دخولهم، مما ينعكس إيجابا على مستويات الادخار لديهم، ويعد الادخار المشار إليه سابقا مصدرا أساسيا من مصادر التمويل الفلاحي، وزيادته يشجع الفلاحين على زيادة الاستثمار، والاستمرار في زيادة الإنتاج ومن تم تحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي، والشكل الموالي يوضح دور الخدمات المالية الفلاحية الملائمة في تحقيق الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي.

شكل رقم(08): دور الخدمات المالية في تحقيق الأمن الغذائي

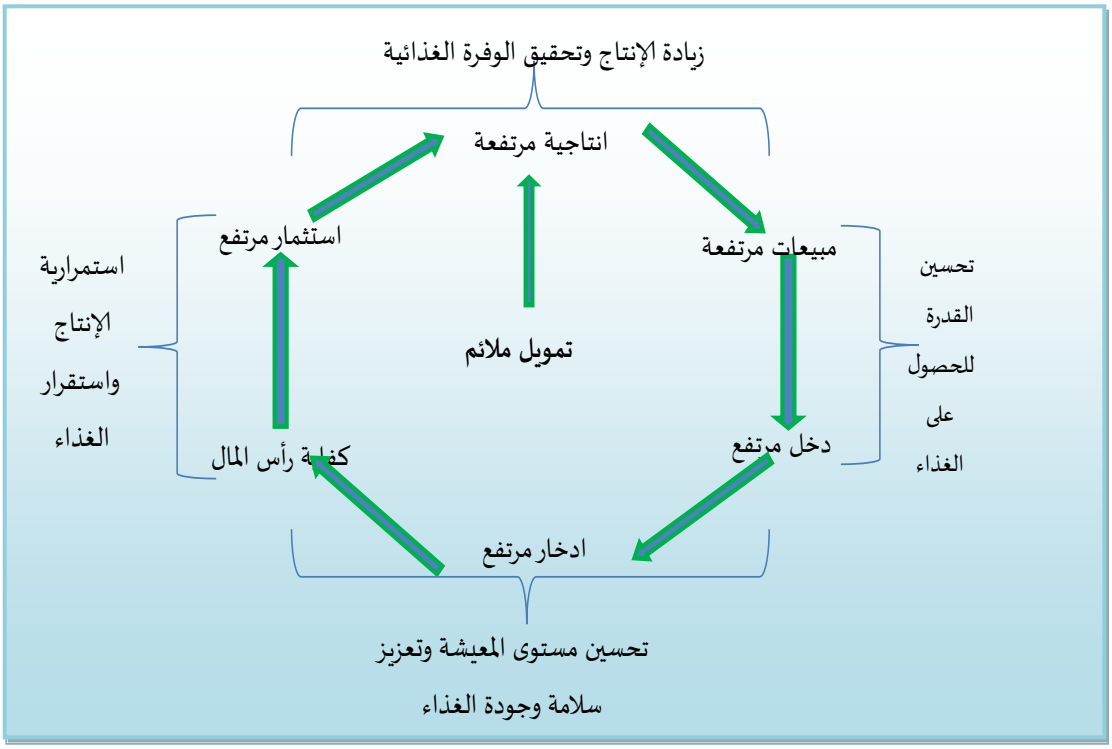

المصدر: من إعداد الباحث.

يسمح توفير التمويل الملائم على تشجيع المزارعين والمربين على زيادة الانتاج وتوفير الغذاء، ويحقق أرباح وزيادة في الدخل وانخفاض في الأسعار، وهذا يعزز من إمكانية الحصول على الغذاء ويحسن مستوى المعيشة. كما أن زيادة الدخل يشجع على الادخار الذي يعد أهم مصد من مصادر التمويل، ويضمن بذلك توفير رأس مال كاف يشجع المزارعين والمربين على الاستمرارية في الانتاج، وتحقيق استقرار واستمرارية الإمدادات الغذائية، وبهذا نستطيع القول أن توفير التمويل الفلاحي الملائم

يسهم في إرساء الركائز والأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، المتمثلة في وفرة الغذاء، إمكانية الحصول عليه، استخدامه واستقراره.

3-التمويل الفلاحي ركيزة رئيسية تضمن توازن التنمية الفلاحية:

يعتبر الوصول إلى الخدمات المالية الكافية في الوقت المناسب، شرط أساسي لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي، شريطة تفاعلها مع بقية الوظائف الأخرى على غرار: التسويق، استخدام التقنيات، وإدارة المخاطر، والشكل الموالي يوضح أهم ركائز القطاع الفلاحي وكيفية ادماج الخدمات المالية في نظام الانتاج الفلاحي.

شكل رقم(09): إدماج الخدمات المالية في نظام الإنتاج الفلاحي، وأهم وظائفها

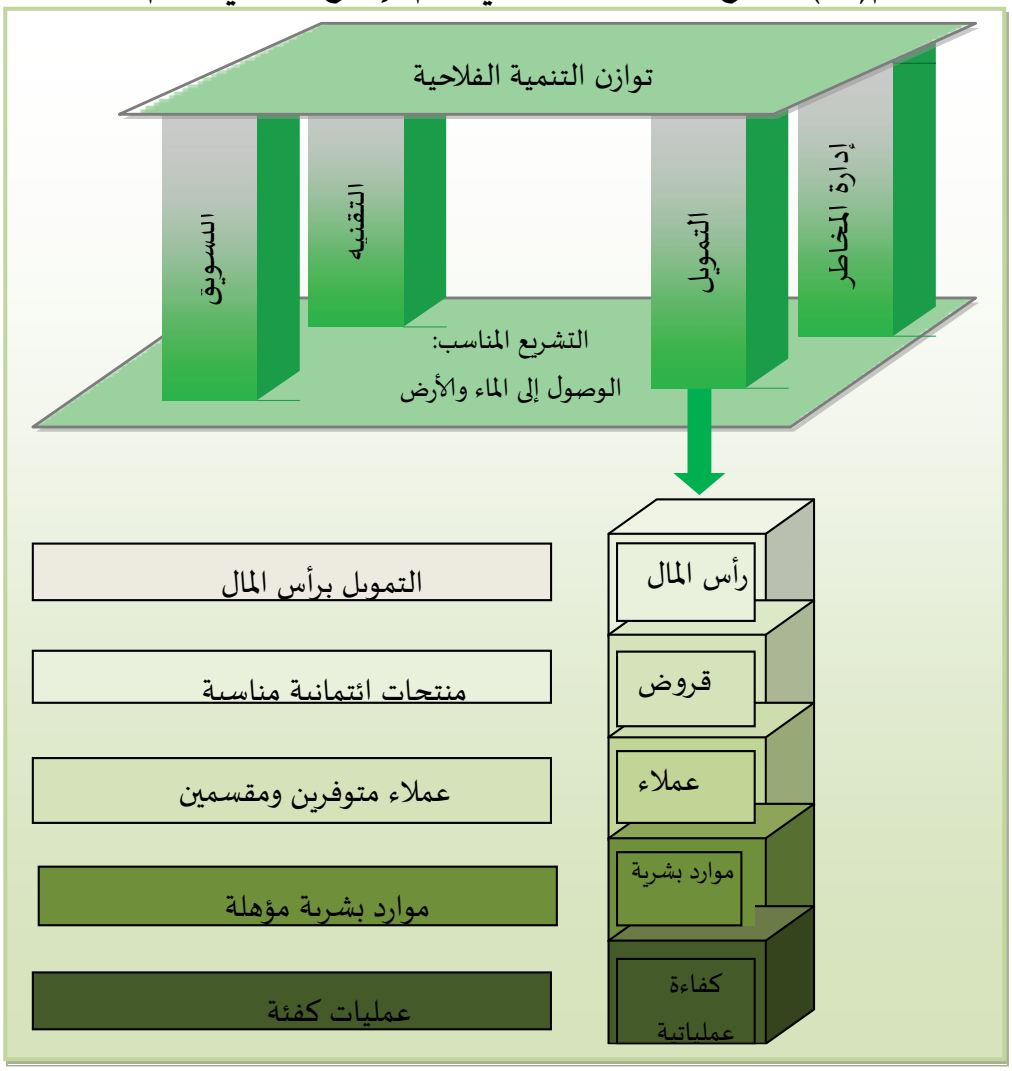

Source : Développement International Desjardins, **Positionnement institutionnel: Financement agricole, un puissant outil de contribution à la sécurité alimentaire des populations**, Développement International Desjardins, Canada, 2010, p9.

يتضح من خلال الشكل رقم(09)، أن تحقيق التنمية الفلاحية يعتمد ويرتكز على أربع ركائز أساسية، كلما زاد مستوى هيكلة الركائز، زاد الوصول إلى الخدمات المالية الذي يشكل رافعة مهمة لتنمية المناطق الريفية والقطاع الفلاحي، ومن تم تعزيز الأمن الغذائي.

ويكون عرض الخدمات المالية فعال ومستداما، إذا كانت الوظائف الأساسية للوساطة المالية متوفرة، ويتم الجمع والتنسيق فيما بينها على أحسن وجه، ويمكن حصر الوظائف الأساسية للوساطة المالية فيما يلي[1]:

-التمويل برأس المال؛

-توفير منتجات ائتمانية مناسبة؛

-توفر موارد بشرية مؤهلة؛

-توفر كفاءة عملياتية.

استنادا إلى ما سبق تناوله في هذا المبحث، يتضح أن سياسة التمويل الفلاحي لا تقل أهمية عن باقي السياسات الفلاحية الأخرى، بل تعتبر ركيزة أساسية لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي. كما يؤدي التمويل الملائم بمختلف مصادره سواء كانت ذاتية أو خارجية دورا حيويا في توجيه الموارد وكفاءة استخدامها، ويشجع المزارعون والمربون على زيادة الانتاج. كما لا يخلو التمويل الفلاحي من مخاطر، تؤدي بدورها إلى خلق تحديات كبيرة أبرزها عزوف المزارعين والمربين على طلب الخدمات المالية، هذا من جهة، وعدم اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بالقطاع الفلاحي، من جهة أخرى.

[1] Développement International Desjardins, **Positionnement institutionnel: Financement agricole, un puissant outil de contribution à la sécurité alimentaire des populations**, Développement International Desjardins, Canada, 2010, p9.

المبحث الثاني: الدعم الحكومي والإقراض المصرفي كآلية لتمويل القطاع الفلاحي

تزامنا مع الطلب المتزايد على الغذاء، أضحت هناك حاجة ملحة للتوسع في الانتاج الفلاحي، والذي بدوره يتطلب تكتيف الاستثمار في مشاريع ونشاطات فلاحية على المستويين الرأسي والأفقي، والنشاط الفلاحي كغيره من النشاطات الاقتصادية الأخرى، يحتاج إلى التمويل لحيازة مختلف الأصول سواء منها المتداولة كالمدخلات(البذور، الأسمدة، المبيدات،...الخ)، والغير متداولة كالعتاد والآلات الفلاحية والمباني والأراضي وغيرها، ووحده التمويل الذاتي لا يكفي لتغطية هذه الاستثمارات، مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر التمويل، سواء أكان ذلك من المؤسسات المالية أو الغير مالية. كما يتطلب في بعض الأحيان ضرورة تدخل الدولة من خلال مختلف أنواع الدعم، ولتوضيح ذلك تناولنا في هذا المبحث عرض لأهم آليات التمويل الفلاحي، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى الدعم الفلاحي وتأثيره على النظم الغذائية والتجارة، أما المطلب الثاني فخصص للإقراض المصرفي الفلاحي ودوره في تحقيق توازن التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: الدعم الفلاحي الحكومي

يواجه صانعو السياسات تحديا عند تصميم سياسات الدعم الفلاحي لتعزيز النمو الفلاحي بشكل فعال. حيث تعتبر سياسة الدعم الفلاحية المصممة بشكل مناسب أمرا بالغ الأهمية، نظرا لما لها من انعكاسات على تنمية القطاع والنظم الغذائية وعلى الاقتصاد ككل.

لإبراز الدور المهم الدي يلعبه الدعم الفلاحي تطرقنا في هذا المطلب إلى مفهوم الدعم الفلاحي ومختلف آلياته وأدواته ومدى تأثيره على النظم الغذائية والتجارية.

أولا: مفهوم الدعم الفلاحي

عرف مفهوم الدعم الفلاحي تطورا كبيرا، فبعدما كان ينحصر في الدفعات النقدية التي تقدمها الحكومة للفلاحين، امتد ليشمل السياسات الحكومية التي تفرز تحويلات نقدية من خلال آلية السوق[1].

يعرف الدعم الفلاحي على أنه القيمة النقدية السنوية للتحويلات الإجمالية إلى الفلاحة من المستهلكين ودافعي الضرائب الناشئة عن السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة، بغض النظر عن أهدافها وآثارها السياسة[2].

[1] ياسر العيسى، **سياسات الدعم في الاتحاد الأوروبي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2006، ص1.

[2] OCDE, **Agriculture support**. Available on web site: https://www.oecd-library.org/agriculture-and-food/agricultural-support/indicator/english_6ea85c58-en. Accessed : 22/11/2022.

عرف أيضا على أنه أي شكل من أشكال الدعم المالي الناتج عن سياسات الحكومة، ويغطي أنواع مختلفة من التدابير كتحويلات نقدية للفلاحين، أو نفقات عامة، واستثمارات في الخدمات العامة التي تخدم وتفيد القطاع الفلاحي[1].

استنادا إلى ما سبق من تعاريف، يتضح أن الدعم الفلاحي هو إعطاء فرصة للفلاحين من أجل تحسين دخلهم، وقدراتهم، والرفع من الاستثمار، وزيادة الإنتاج دون اللجوء إلى مواردهم الخاصة أو الاستدانة.

ثانيا: آليات وأشكال الدعم الفلاحي

تدعم الحكومات الفلاحة من خلال العديد من السياسات، باستخدام مختلف الآليات والأدوات التي تخدم النظم الزراعية والغذائية، تؤثر هذه السياسات على جميع أصحاب المصلحة، وتشكل جزء من بيئة الأغذية، ويمكن أن تؤثر على توافر الأنماط الغذائية الصحية، والقدرة على تحمل كلفتها المالية المرتبطة(أي المقترنة) في جانب كبير منها بالإنتاج أو الاستخدام غير المقيد للمدخلات المتغيرة.

غالبا ما تتبع ثلاثة أشكال رئيسية من الدعم[2]: دعم سعر السوق، الدعم المزدوج، والدعم المنفصل.

تولد الحكومات دعما لأسعار السوق من خلال إدخال حواجز أمام التجارة، مثل: التعريفات والتراخيص الجمركية التي ترفع أو تخفض من السعر المحلي بالنسبة للأسعار العالمية. أما الإعانات المزدوجة فتشمل تدابير مثل دعم الإنتاج أو المدخلات، والتي تزيد من حوافز المنتجين لإنتاج سلعة معينة. كما يشير الدعم المنفصل إلى الدعم المالي الذي لا يعتمد على السلعة المنتجة أو على المدخلات المستخدمة. بالإضافة إلى الدعم المقدم على شكل إعانات. هذا ويمكن تقسيم الدعم الفلاحي إلى[3]:

1-حوافز الأسعار:

تتكون الحوافز السعرية بشكل أساسي من تدابير حدودية(مثل تعريفات الاستيراد أو الحصص، وحظر التصدير أو الاعانات)، ولوائح أسعار السوق(مثل سياسات تثبيت الأسعار المحلية)، وتشمل هذه التدابير:

[1] FAO, UNDP, UNEP, **A multi-billion-dollar opportunity-Repurposing agricultural support to transform food system**, Rom, Italy, 2021, p14.

[2] Mamun, A., W.Martin, & Tokgoz, S., **Reforming Agricultural Subsidies for Improved environmental Outcomes**, Applied Economic Perspectives and Policy, AAEA, Vol.43, N°4, 2021, DOI: 10.1002/aepp.13141, p3.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، وآخرون، **موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعة لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية**، مرجع سابق، ص23.

أ-التدخلات على صعيد التجارة والأسواق: والمتمثلة أساسا في:

-التدابير الجمركية الحدودية(التعريفات والرسوم الجمركية، الحصص التعريفية، والتدابير غير التعريفية، ضرائب التصدير، تراخيص التصدير، إعانات التصدير...الخ).

-تدابير مراقبة أسعار السوق: مثل الأسعار المقننة(التي تشتري بها الحكومات من المزارعين والمربين، سياسات الأسعار الدنيا للمنتجين).

2-الدعم المالي:

تقوم الحكومات بتخصيص موارد مالية من ميزانيتها السنوية لدعم قطاع الفلاحة، ويتم ذلك على عدة أشكال نذكر منها:

أ-الاعانات المالية للمنتجين: وهي مساعدات حكومية تقدمها الدولة إلى المزارعين والمربين، ويمكن أن تكون مرتبطة بإنتاج سلعة معينة بكمية محددة، وبمدخلات محددة لاستيفاء شروط الدعم، أو أن تكون غير مرتبطة بأي من هذه الشروط، وتهدف إلى خفض كلفة الحصول على الغذاء، وزيادة دخل المستهلك، وتتمثل في[1]:

-الاعانات القائمة على الانتاج: والتي تنطوي على التحويلات التي تتم وفقا لمخرجات الانتاج من سلعة فلاحية معينة.

-الاعانات القائمة على المدخلات: والتي تستلزم تحويلات تتم عن طريق خفض السعر، الائتمان،.. الخ.

-الاعانات القائمة على عوامل الانتاج: وتتم باستخدام نوعين من المعايير:

- معايير المنتج(السلعة): مثل المساحة المزروعة، أو أعداد الحيوانات، أو الايرادات، أو دخل المزارع.
- معايير غير المنتج: مثل الدعم المرتبط بالنتائج البيئية(على سبيل المثال للتشجيع الاستخدام البديل للأراضي الزراعية أو ممارسات الحفاظ على الأراضي،...الخ).

ب-الاعانات المالية للمستهلكين: تتمثل أساسا في إعانات الأغذية، التحويلات النقدية، التحويلات العينية، وقسائم الأغذية، والغاية منها دعم إمكانية الحصول على الغذاء، وزيادة الدخل.

[1] FAO, UNDP, UNEP, Op. Cit., p17.

3-دعم الخدمات العامة:

دعم الخدمات العامة هي تحويلات من الميزانية ترصد لتطوير انتاج وتجهيز وتسويق السلع الفلاحية على المدى الطويل، كالبحث والتطوير الفلاحي، مراقبة سلامة وجودة المنتجات الفلاحية، تطوير المرافق والبنى التحتية(مرافق التخزين، النقل، الطرق، الري....الخ)، تطوير خدمات التسويق الفلاحي، ومرافقة المنتجين للولوج إلى الأسواق.

4-أشكال الدعم الأخرى:

تتمثل في سياسات الدعم الأخرى، كالتشريعات المتعلقة بتسويق الأغذية ودعم الأغذية، والضرائب المحلية على الأغذية، الأنظمة الخاصة باستخدام الأراضي...الخ، والشكل الموالي يوضح مختلف السياسات والآليات المتبعة في دعم القطاع.

شكل رقم(10):آليات دعم قطاع الأغذية والزراعة

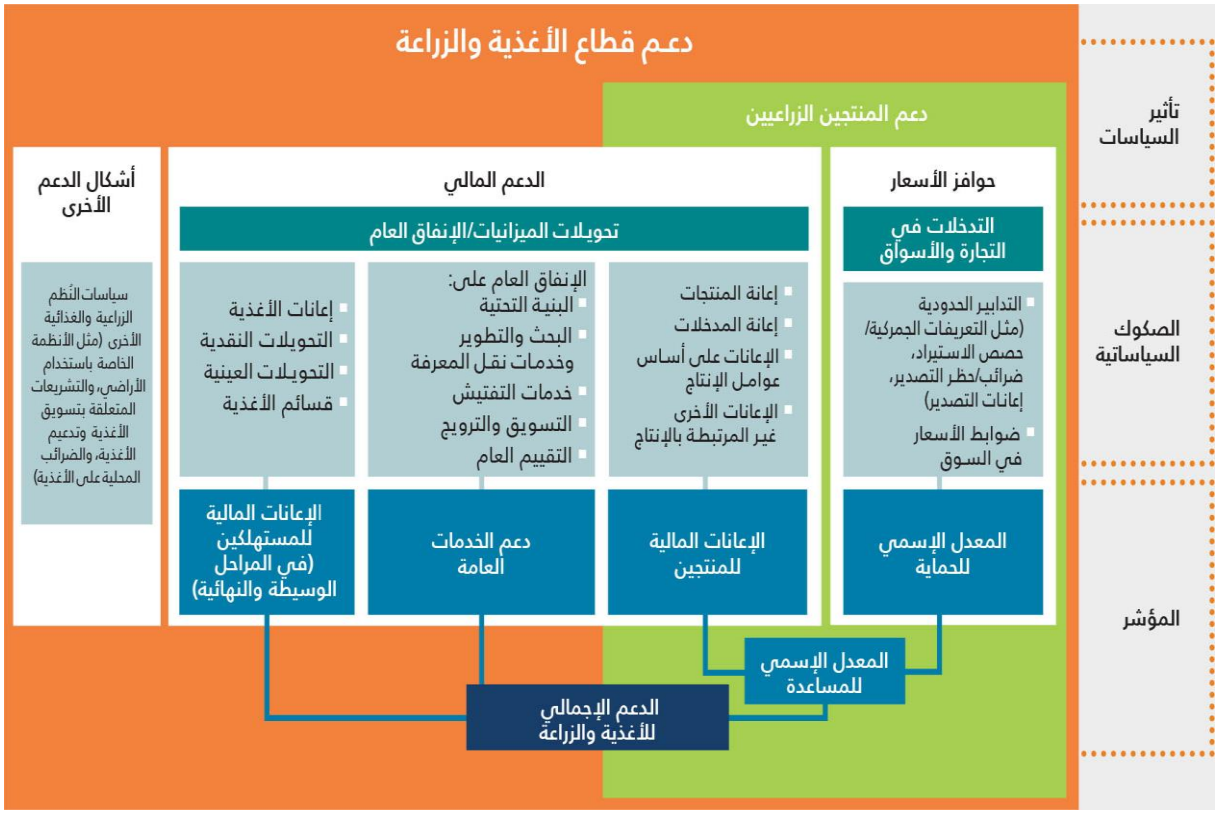

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، **موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعة لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية**، منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 2022، ص23.

يقدم الشكل رقم(10)، نظرة عامة للأدوات والآليات الرئيسية المستخدمة في تقديم الدعم الفلاحي والمؤشرات التي يتم من خلالها قياس درجة الدعم، على غرار المعدل الاسمي للمساعدة(NRA)، ويتضح أن الحكومات تدعم الأغذية والزراعة عبر العديد من الآليات والأدوات، كالحوافز السعرية التي

تزيد الاسعار المحلية أو تخفضها، والاعانات المالية التي تحول الأموال إلى الأفراد، أو تدعم السلع (على سبيل المثال من خلال دعم المدخلات).

ثالثا: سياسات الدعم الفلاحي والعوامل المؤثرة فيها

يتأثر الدعم الفلاحي بعدة عوامل، منها ما هو مرتبط بنوع الدعم(الحوافز السعرية أو الدعم المالي)، ومنها ما هو مرتبط بأدوات السياسة المستخدمة لنشره.

شكل رقم(11): العوامل المؤثرة في سياسات الدعم الفلاحي

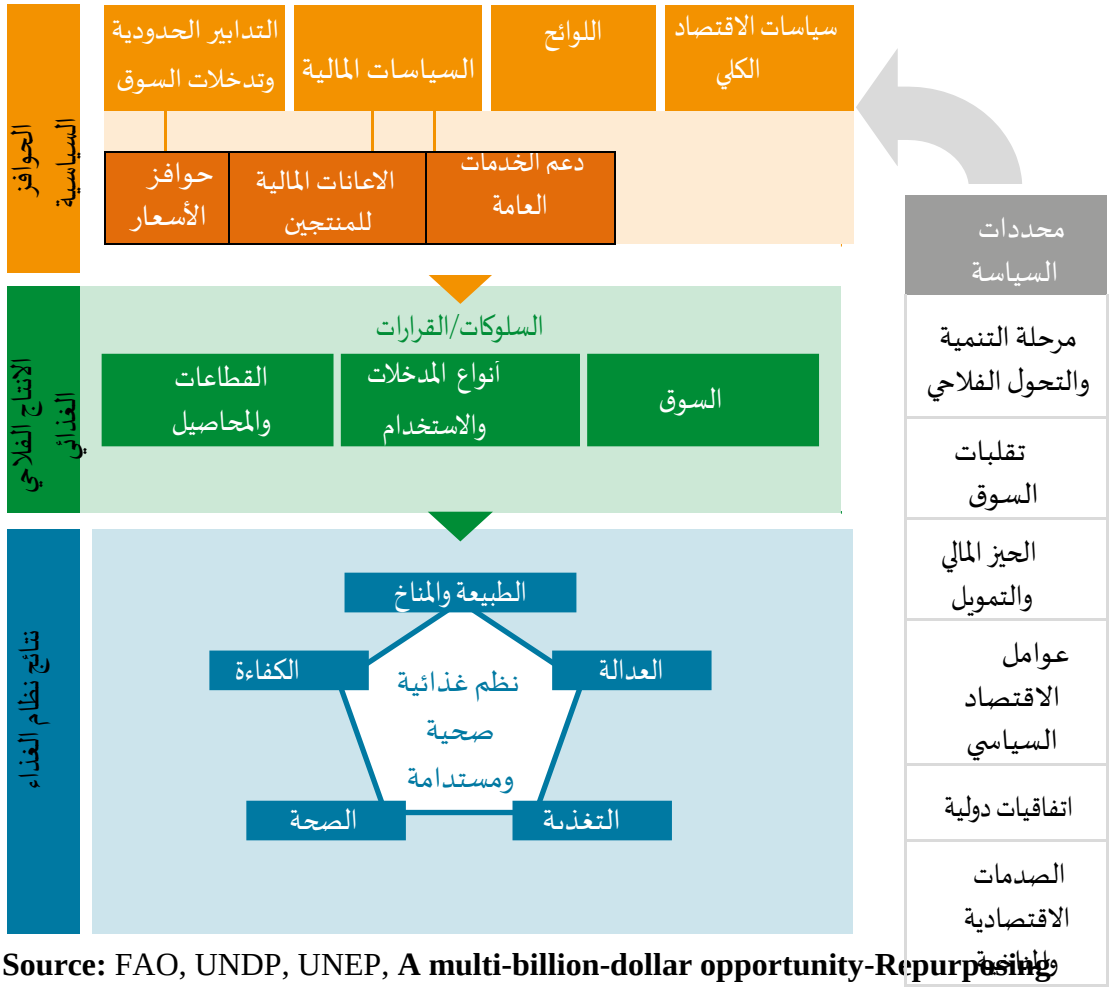

Source: FAO, UNDP, UNEP, **A multi-billion-dollar opportunity-Repurposing agricultural support to transform food system**, FAO, Rom, Italy, 2021, pxix.

تحدد فعالية أدوات سياسة الدعم من خلال عدة عوامل مثل تقلبات السوق الدولية(غالبا ما تحدث بسبب الصدمات الاقتصادية أو المناخية)، الاتفاقيات الدولية، اعتبارات الاقتصاد السياسي والحيز المالي المتاح لتنفيذها، ومرحلة التطور وتطلعات البلد المعني، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(11).

رابعا: الدعم المحلي وتأثيراته على التجارة والنظم الغذائية

الدعم المحلي له تأثيرات مختلفة حسب نوع الدعم(الحوافز السعرية أو الدعم المالي) وأدوات السياسة المستخدمة لنشره.

1-الدعم المحلي وتأثيره على النظم الغذائية:

تؤثر سياسات الدعم على النمط الغذائي تبعا لكيفية تخصيصه، والمبالغ المرصودة والجهات المستهدفة من الدعم، فقد تؤدي تدابير حوافز الأسعار والإعانات المالية إلى آثار سلبية على النظم الغذائية لأنها تحفز ممارسات الانتاج والسلوكيات التي تضر بالنظم الغذائية، وبالتالي تعيق الصحة والاستدامة وكفاءة النظم الغذائية.

يؤدي تركيز الدعم في بعض الأحيان على سلعة معينة إلى تشويه تجارة المواد الغذائية وقرارات الانتاج والاستهلاك، كما قد يؤدي إلى تأثيرات بيئية سلبية تكون ضارة بالطبيعة وصحة الانسان، كالتحفيز على إنتاج محاصيل كثيفة الانبعاثات[1]. إلا أنه في غالب الأحيان يكون هناك أثر إيجابي لسياسات الدعم ونذكر منها:

-تؤثر الحوافز السعرية من خلال التدابير الحدودية على توافر الأغذية وتنوعها، وأسعارها في الأسواق المحلية. كما توفر الإيرادات؛

-تساعد الاعانات المالية المخصصة للإنتاج في زيادة الانتاج على مختلف أنواعه، ما يؤثر بشكل مباشر على دخل المنتجين والأمن الغذائي؛

-يؤدي دعم الخدمات العامة لقطاع الأغذية والفلاحة. إلى تطوير القطاع، ويساعد المزارعين والمربين في تطوير قدراتهم الاستثمارية، كالخدمات الفنية والاستشارية، والبحث والتطوير.

2-سياسات الدعم المحلي وتأثيرها على تشويه التجارة:

يمكن أن تؤثر قرارات الدعم المحلي الفلاحي المتعلقة بالإنتاج وسياسات الحوافز السعرية، مثل التدابير الحدودية إلى خلق تشوهات اقتصادية وخيمة، حيث تشوه قرارات الاستهلاك والانتاج على المستوى المحلي، أو على المستوى الدولي في حالة سنها من قبل كبار المنتجين العالميين، كما تقلل من القدرة التنافسية، وللحد من هذه التشوهات سنت منظمة التجارة العالمية تدابير لتخفيض الدعم وفق معايير محددة بدقة.

أ- اتفاقية الزراعة والتدابير المتخذة للحد من تأثير الدعم المحلي: تعتبر اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات حول تجارة السلع الفلاحية التي تمخضت عن جولات الأوروغواي(1986-1993)، تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرر تجارة الزراعة، وذلك من خلال فتح الأسواق، والحد من المنافسة غير العادلة، وتستند الاتفاقية على ثلاثة ركائز أساسية هي: الدعم المحلي، النفاذ إلى الأسواق، ودعم الصادرات،

[1] FAO, UNDP, UNEP, Op. Cit., pXV.

وترتبط هذه الركائز ارتباطا وثيقا فيما بينها، ويبنى العمل عليها بالتوازي لتقليل الدعم والحماية، وبالتالي نقل الفلاحة إلى نفس مستوى التحرر لباقي السلع الأخرى[1].

تخضع تدابير الدعم المحلي إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما اتفاقية الزراعة التي تهدف إلى الحد من التجارة المشوهة، وإقامة نظام تجارة زراعية أكثر عدلا، يزيد من الوصول إلى الأسواق وتحسين سبل عيش المزارعين والمربين حول العالم.[2] حيت تضمنت الاتفاقية نصوص يتم بموجبها خفض الدعم المقدم للإنتاج الفلاحي الذي قد يؤدي إلى تشويه التجارة، سواء كان على شكل تدابير لدعم أسعار السوق أو الإعانات المالية المرتبطة بالإنتاج، وقد صنفت منظمة التجارة العالمية الدعم المحلي إلى عدة أصناف من الدعم مستندة في ذلك إلى معيار الآثار المشوهة للتجارة.

ب-الدعم المحلي وتصنيفاته حسب اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية: ترتكز اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية في فرض ضوابط على سياسات الدعم المحلي استنادا على الدعم الكلي كأساس لتحديد مقدار الدعم والتفاوض على تخفيضه، وتتمثل العناصر الرئيسية لمقياس الدعم الكلي في[3]:

-دعم أسعار السوق، باعتباره يساوي الفرق بين السعر المرجعي العالمي الثابت وسعر المحلي؛

-الإنفاق من الميزانية.

وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، يصنف الدعم في "صناديق"، ملونة بأحد ألوان إشارات المرور: الأخضر، الأصفر. كما أن هناك صندوق أزرق للمعونات المرتبطة بالبرامج التي تحد من الانتاج وصندق للتنمية، والجدول الموالي ويضح ذلك:

[1] Ricardo et al., **Agricultural Subsidies in the WTO Green Box, Ensuring Coherence with Sustainable Development Goals**, CAMBERDGE UNIVERSITY PRESS, Cambridge, UK, 2009, p33.

[2] FAO, **The state of agricultural commodity markets, Agricultural trade, climate change and food security**, FAO, Rome, Italy, 2018, p45.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، **مذكرة فنية عن السياسات التجارية في القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزارعة**، روما، إيطاليا، (د.ت)، ص2.

جدول رقم(06): تصنيف الدعم المحلي حسب منظمة التجارة العالمية

الدعم المحلي	التعريف
الصندوق الأصفر	تقع في هذا الصندوق جميع تدابير الدعم المحلية التي تعتبر مشوهة للإنتاج والتجارة، باستثناء تلك التي في الصندوقين الأزرق والأخضر.
الصندوق الأزرق	سمي ايضا "صندوق الأصفر مع شروط"، وقد ضمت هذه الشروط للحد من التشوه.
الصندوق الأخضر	كي تكون المعونات مؤهلة للصندوق الأخضر، يجب ألا تشوه التجارة أو تتسبب، على الأكثر، بحد أدنى من التشويه، كما يجب أن تمولها الحكومة وألا تنطوي على دعم الأسعار وتميل هذه المعونات إلى أن تكون برامج دعم تستهدف منتجات معينة وتشمل دعم الدخل المباشر للمزارعين والمربين الذي لا يرتبط بمستويات الإنتاج الحالية أو الأسعار الحالية، وتشمل أيضا برامج حماية البيئة والتنمية الإقليمية، ولدا يسمح بتقديم معونات "الصندوق الأخضر" دون قيود، شريطة أن تمتثل للمعايير السياساتية المحددة والمنصوص عليها في الاتفاقية.
صندوق التنمية	تسمح الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية للبلدان النامية بمرونة إضافية في تقديم الدعم المحلي، ونوع الدعم الذي يندرج في صندوق التنمية هو الذي يتشكل من تدابير للعون، مباشرة أو غير مباشرة، مصممة لتشجيع التنمية الفلاحية والريفية، وتقتصر على البلدان النامية، وهي تشمل معونات الاستثمار ومعونات المدخلات الفلاحية والدعم المحلي للمنتجين لتشجيع التنويع بعيدا عن زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(ESCWA)، **تقييم التكامل الاقتصادي العربي: كيف يمكن للتجارة الزراعية أن تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المزيد من التكامل**، الأمم المتحدة، الإصدار الثالث، بيروت، لبنان، 2019، ص51.

حسب اتفاقية الزراعة يتم تقسيم الدعم المحلي إلى:

-الدعم المحلي المشوه للتجارة(الصندوق الأصفر): وهو الدعم الذي لا يعبر عن التكلفة الحقيقة للإنتاج، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد، ويمنح السلع المحلية وضع تنافسي غير عادل ضد السلع المستوردة،

ويشمل هذا الدعم:[1]

- الدعم المباشر أو الدعم السعري، عن طريق المدفوعات التي تقدمها الدولة لدعم أسعار منتجات فلاحية معينة؛

[1] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 04، جامعة سعد دحلب البليدة، 2010، ص126.

- دعم مدخلات الانتاج والخدمات الأخرى؛
- دعم عن طريق الاعفاءات الضريبية؛
- الدعم عن طريق المنح والقروض.

يعتبر هذا النوع من الدعم مشوه للتجارة وللإنتاج ويخضع للالتزامات التخفيض على أساس إجمالي مقياس الدعم الكلي، ويصنف في الصندوق الأصفر.

يوضح الشكل رقم(40)، كيفية تأثير الدعم المحلي على تشويه التجارة.

شكل رقم(12):كيفية تأثير الدعم المحلي على تشويه التجارة

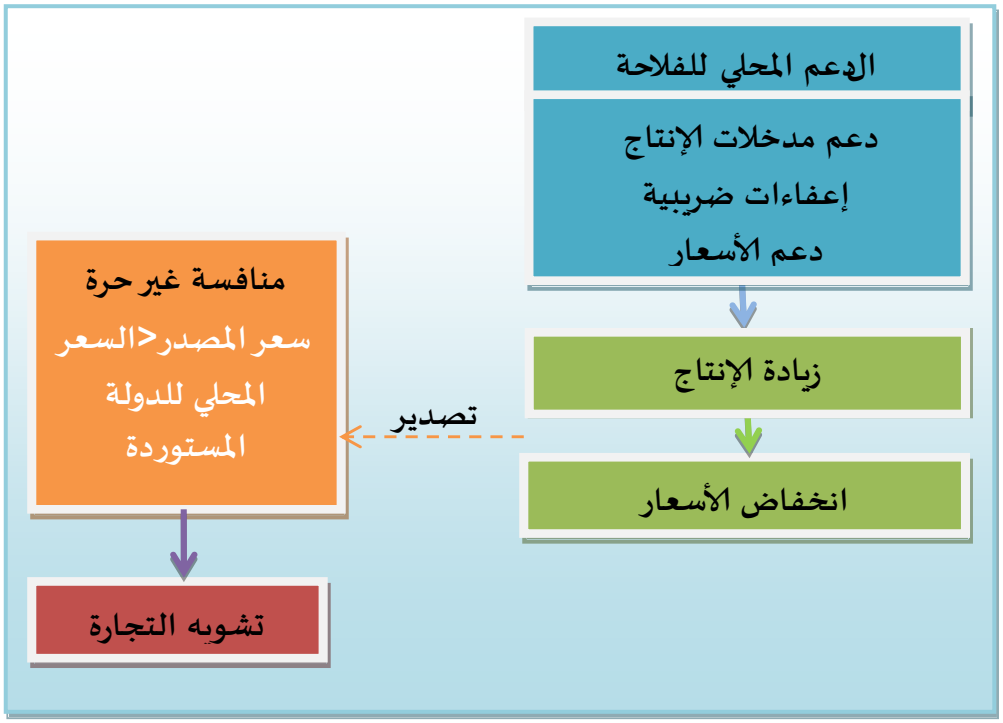

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

-الدعم المحلي الغير مشوه للتجارة(الصندوق الأخضر-صندوق التنمية): يدخل ضمن هذا الإطار، الدعم الذي لا ينشئ عنه آثار تشويهية على التجارة وعلى الإنتاج، ويشمل هذا الدعم البرامج الحكومية التي تقدم خدمات او مزايا للفلاحة، دون أن تتضمن مدفوعات مباشرة للمنتجين أو لعمليات التصنيع، مثل التدابير المتعلقة بالخدمات العامة، على غرار تدابير مكافحة الأمراض والآفات، وبرامج حماية البيئة، وبرامج البحوث والتطوير والتدريب والاستشارات، وبرامج التسويق والترويج، وخدمات البنى التحتية، وبرامج تعزيز المخزون العام لأغراض الأمن الغذائي. حيث تشترط اتفاقية الزراعة أن يتم التمويل من الميزانية العامة[1].

[1] Sachin Kumar Sharma, **The WTO and food security: Implications for developing countries**, Springer and Centre for WTO studies, New Delhi, India, 2016, P16.

كما يعتبر دعم غير مشوه للتجارة، الدعم الفلاحي المقدم للدول النامية على شكل معونات الاستثمار، ومعونات المدخلات الفلاحية، والدعم المحلي للمنتجين لتشجيعهم على التنويع، والذي يدخل ضمن إطار صندوق التنمية.

-**الدعم المشوه للتجارة المستثنى من التزامات التخفيض:** هناك استثناءات من التزامات التخفيض للدعم المشوه للتجارة، نذكر منها:

- **الدعم المقدم ضمن إطار الصندوق الأزرق:** سمحت اتفاقية الزراعة، زيادة عما أجازته بمقتضى الصندوق الأخضر، إعفاءات من التخفيض في الدعم بموجب برامج محددة في إحدى المجالات الآتية:[1]
  - أن يكون الغرض من الدعم هو تطوير مساحة معينة من الأراضي أو منتج معين؛
  - أن لا يزيد الدعم عن 85% من مستوى الانتاج الفلاحي؛
  - أن يحسب الدعم على الثروة الحيوانية، على أساس عدد معين من رؤوس الحيوانات.
- **دعم الحد الأدنى المسموح به:** أجازت اتفاقية الزراعة إعفاء جزء من الدعم، على أن يستوفي شرط الحد الأدنى المسموح به، وينقسم إلى:[2]
  - الدعم المحلي لمنتج معين: شريطة أن لا يزيد عن 5% من القيمة الإجمالية لإنتاج السلعة خلال السنة الواحدة؛
  - الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين: شرط أن لا يزيد الدعم عن 5% من قيمة الانتاج الفلاحي الاجمالي، وأن لا يزيد عن 10 % من قيمة الانتاج الاجمالي بالنسبة للدول النامية.

خامسا: خطوات تطوير استراتيجية الدعم الفلاحي

يتطلب تطوير استراتيجية الدعم الفلاحي تكاتف الجهود لجميع أطراف النظام الغذائي، مع ضرورة إجراء تقييمات مستمرة، ويعتمد تطوير استراتيجية الدعم الفلاحي على مجموعة من العوامل الخاصة بكل دولة، حيث يتم من خلالها تحديد التدابير المناسبة لدعم المنتجين الأكثر ملائمة، ومع ذلك فإن هناك ستة خطوات رئيسية لتطوير استراتيجية الدعم الفلاحي[3]:

---

[1] أكرم فاضل سعيد قصير، **النظام القانوني لمؤسسات وأنشطة منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص105.

[2] أحلام مخبي، **نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 02، العدد 04، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص619.

[3] FAO, UNDP, UNEP, Op. Cit., pxix.

- الخطوة الأولى: تقدير الدعم المقدم؛
- الخطوة الثاني: تحديد وتقدير تأثير الدعم المقدم؛
- الخطوة الثالثة: تصميم نهج لإعادة توجيه دعم المنتجين، بما في ذلك تحديد الاصلاحات المطلوبة؛
- الخطوة الرابعة: تقدير التأثير المستقبلي لاستراتيجية إعادة التوجيه؛
- الخطوة الخامسة: مراجعة وسقل استراتيجية إعادة التوجيه قبل التنفيذ؛
- الخطوة السادسة: رصد نتائج دعم المنتج الفلاحي الجديد؛

المطلب الثاني: الإقراض المصرفي الفلاحي

يحتاج النشاط الفلاحي إلى توفير رأس المال إضافة إلى العمل والأرض والإدارة والتنظيم، والتي تشكل عوامل الإنتاج في الاستتمار الفلاحي، وتتنوع مصادر الحصول عليه بين المصادر الذاتية (الهبات، المدخرات، الميراث،...الخ) والمصادر الخارجية(مؤسسات مالية، ملاك، تجار، موردو المدخلات، مصادر دولية...الخ)، وتمثل القروض الفلاحية أهم السياسات التمويلية التي تتبعها الحكومات لتوفير رؤوس الأموال اللازمة التي يحتاجها المزارعون في عملية الإنتاج وتنمية استثماراتهم واستمراراهم في الانتاج، وللإحاطة أكثر بالموضوع تناولنا في هذا المطلب الاطار المفاهيمي للإقراض الفلاحي(مفهومه، أنواعها، تصنيفاتها، مصادرها وأهميتها) وأسباب عدم اهتمام المؤسسات المالية به، والاستراتيجية المتبعة لزيادة الوصول إلى الإقراض والخدمات المالية الفلاحية.

أولا: مفهوم الإقراض الفلاحي

عرف أول ظهور للإقراض الفلاحي في عهد الدولة العثمانية وبالضبط سنة 1866، حيث قامت بتأسيس صناديق سمتها بصناديق البلاد والتي كانت نواة المصرف الفلاحي آنذاك[1].

يعرف الإقراض الفلاحي على أنه آلية لتمويل النشاط الفلاحي يلجأ إليها الفلاح للحصول على رأس المال، هدفها الرفع من المستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين والمربين، وتختلف احتياجات الفلاحين إلى القروض بحسب حجم الاستثمارات والغاية منها، فالفلاح الذي ينتج لأجل توفير احتياجاته الفردية والأسرية فقط، فهو لا يحتاج إلى قروض بقدر ما يحتاج إليها الفلاح الذي يسعى لتخطي دائرة الاكتفاء الأسري الفردي إلى تحقيق الفائض لتسويقه، فهو بذلك يحتاج إلى رأس مال إضافي لتمويل استثماراته الزراعية وتطوير وعصرنة الأساليب الانتاجية.

[1] عبد الرحمان المشاقبة، **الحياة الزراعية في الأردن(1929-1950م)**، الأن ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2019، ص243.

تعرف القروض الفلاحية على أنها تلك الخدمات المالية التي يتم بمقتضاها تمويل الفلاح أو المؤسسات الفلاحية بالأموال الضرورية، على أن يتم تسديد هذه الأموال في تواريخ محددة دفعة واحدة أو على أقساط، مع تحميلها أعباء الفوائد والعمولات المستحقة عليها.

ثانيا: تصنيف القروض الفلاحية

تصنف القروض الفلاحية على أساس معايير مختلفة ومتعددة تتداخل في بعض الأحيان فيما بينها، فقد تصنف على أساس الزمن، أو على أساس الغرض، أو نوع الضمان، أو المصدر، أو الصفة،...الخ، وفيما يلي عرض لأهم التصنيفات ومختلف أنواع القروض:

1-التصنيف حسب معيار الزمن:

يستند هذا النوع من التصنيف إلى آجال تحصيل القروض، وهي الفترة الفاصلة بين تاريخ إصدار القرض وتاريخ استحقاقه، ويمكن تقسيم أنواع القروض بحسب معيار الزمن إلى:

أ-قروض قصيرة الأجل: وهي قروض تمنح للفلاحين من أجل تمويل شراء احتياجات ومستلزمات موسمية من مدخلات كالبذور والسماد والمبيدات ومستلزمات الانتاج الأخرى، وتكون لأجل قصير لا يتعدى السنة في غالب الأحيان، ويطلق عليها كذلك اسم القروض الموسمية، لارتباطها بموسم زراعي معين، ويهدف هذا النوع من القروض إلى زيادة الانتاج وتحسين دخول الفلاحين، وتجدر الإشارة إلى أنه إن لم يتم صرفها في الأوقات المناسبة فلن تحقق الأهداف المرجوة منها[1].

ب-قروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي تقدم لتمويل بعض العمليات الرأس مالية[2]، كشراء المعدات والمكائن والأدوات، وشراء رؤوس الأغنام والأبقار، وغرس الأشجار المثمرة، وإدخال تحسينات وتعديلات على المزرعة، وتتراوح مدتها في الغالب بين السنة إلى الثلاثة سنوات، وقد تصل حتى خمس سنوات في بعض الأحيان، وتهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين مستوى دخل ومعيشة الفلاحين.

ج-قروض طويلة الأجل: وهي قروض يطلبها الفلاح لاستخدامها في المشاريع والاستثمارات الفلاحية الكبرى على غرار عمليات استصلاح الأراضي، واقتناء التجهيزات والعتاد الفلاحي الثقيل، وتشييد مختلف المرافق كالمخازن، ومستودعات التبريد، وتطوير أنظمة السقي،...الخ، وتزيد مدتها في الغالب عن الثلاثة سنوات، ويهدف هذا النوع من القروض إلى زيادة الكفاءة والقدرة الانتاجية الوطنية.

---

[1] رحمن حسن الموسوي، مرجع سابق، ص158.

[2] خالد احمد على محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص25.

2-تصنيف القروض وفقا للغرض(الغاية):

يستند هذا التصنيف على أساس الغرض الذي مول لأجله القرض، ومن أهم أنواع القروض بحسب الغاية أو الغرض:

أ-القروض الإنتاجية: وهي القروض الموجهة لتغطية تكاليف الدورة الانتاجية على المديين القصير والمتوسط[1]، بهدف زيادة الإنتاج كشراء المدخلات الفلاحية وتغطية مصاريف التشغيل، وشراء المعدات والتجهيزات وغيرها من التكاليف، وفي دراسة بعنوان "الإجراءات الجديدة من قانون حامورابي للإقراض بفائدة والمجتمعات" في سنة 1918، من قبل الباحث في القانون الروماني، الفرنسي (Edouard Cuq)، توصل إلى أن القرض الإنتاجي يعرف تطبيقا واسعا خاصة في مجال الزراعة[2]، ويهدف هذا النوع من القروض إلى تقديم إمكانات أكبر لتحسين الظروف المعيشية للفلاحين على المدى الطويل.

ب-القروض الاستهلاكية: وهي القروض الموجهة لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للفلاح وأفراد أسرته، كقروض توسعة المنزل، قروض الزواج، العلاج، التعليم،....الخ. كما تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرفاه.

ج-القروض الاستثمارية: يستخدم هذا النوع من القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، مثل: شراء الأراضي، العقارات، الآلات والعتاد الفلاحي، المباني، شراء منشآت فلاحية،...الخ، وتقدم البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام هذا النوع من التمويل لفترة طويلة الأجل، وما يميز القروض الاستثمارية بصفة عامة أن مبالغها كبيرة، ومخاطرها عالية، وفوائدها مرتفعة[3]، وتختلف هذه القروض عما هو عليه في قروض الاستغلال، بحكم أن المصرف يتعرض إلى مخاطر مختلفة جراء تجميد أمواله لمدة طويلة، لذلك فهو يقوم بدراسة وتقييم للمخاطر الائتمانية للعميل من خلال مجموعة من الطرق، كطريقة التنقيط أو طريقة النسب المالية(نسبة التمويل الذاتي، والمديونية،...الخ)[4].

د-قروض الاستغلال: هي قروض موجهة لتمويل احتياجات الاستغلال الدورية التي تتولد عن النشاط اليومي للمؤسسة، أو ما يعرف باحتياجات رأس مال العامل.[5] وهي قصيرة الأجل موجهة لتمويل

---

[1] علي محمد فارس، مرجع سابق، ص98.

[2] Roussel Pierre, E. Cuq, **les nouveaux fragments du code Hammourabi sur le prêt à intérêt et les sociétés (Extrait de mémoires de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres, t, XLI),** Revue des études ancienne, Tome22, Paris, France, 1920, p131.

[3] محمد البشير مركان، عبد الحميد بوخاري، عادل رضوان، **القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018، ص428.

[4] خالد أحمد علي محمود، مرجع سابق، ص193.

[5] حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية-دراسة مقارنة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2009، دون صفحة.

الأصول المتداولة، كشراء مخزون البذور والأسمدة وغيرها من المدخلات، وقبل منح القرض يقوم المصرف أو المؤسسة المالية بتقييم الوضع المالي لطالب القرض من خلال تحليل مجموعة من النسب المالية، نذكر منها[1]: نسب التوازن المالي، نسب الدوران(المخزون، الزبائن، الموردين)، نسبة السيولة العامة.

3- تصنيف القروض وفق نوع الضمان:

يعد الضمان حماية للجهة المانحة للقرض ضد مخاطر التخلف وعدم القدرة على السداد، ويتفرع عن هذا التصنيف نوعان من القروض:

أ-قروض دون ضمانات: تمنح البنوك والمؤسسات المالية في بعض الأحيان قروض دون ضمان، وهذا استنادا إلى عدة اعتبارات من بينها نوع العميل وسمعته، كما تسعى من خلال هذا الإجراء إلى الحفاظ على عميل قديم وكسب عملاء جدد.

ب-قروض بضمانات: في غالب الأحيان تلجأ البنوك والمؤسسات المالية إلى فرض ضمان كشرط لحصول المزارع أو المؤسسة الفلاحية على التمويل، ويختلف الضمان باختلاف مدة ومبلغ القرض، ويكون على شكل أصول غير منقولة كالعقارات، المباني، أراضي.،. الخ. أو على شكل أصول منقولة كالسيارات والعتاد والتجهيزات وغيرها، وقد صنفها التشريع الجزائري الضمانات إلى ضمانات شخصية وضمانات حقيقية[2].

4-التصنيف حسب الصفة:

يمكن تقسيم القروض الفلاحية بحسب صفة المستفيد إلى:

أ-قروض الأشخاص الطبيعيين(الأفراد): قروض تمنح للمزارعين أو المربين الأفراد.

ب-قروض الأشخاص المعنويين(المؤسسات): تمنح هذه القروض للجمعيات والتعاونيات الفلاحية، والمؤسسة الفلاحية الخاصة أو العامة أو المختلطة، ...الخ.

[1] خالد أحمد علي محمود، مرجع سابق، ص193.

[2] سلمان زيدان، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص118.

ثالثا: مصادر الاقراض الفلاحي

تختلف مصادر الإقراض الفلاحي باختلاف الجهة المانحة لها، فمنها مصادر إقراض عامة، ومنها مصادر إقراض خاصة.

شكل رقم(13): مصادر الإقراض الفلاحي

المصدر: علي محمد فارس، **أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2005، ص71.

استنادا إلى الشكل رقم(13)، يمكن حصر مختلف مصادر الإقراض الزراعي كما يلي:

1-مصادر الإقراض العامة:

تتمثل في الأجهزة والجهات التابعة للدولة أو المشتركة مع القطاع الخاص، تقدم قروض فلاحية، وتنقسم بدورها إلى:

أ-**مصادر إقراض رسمية:** تتولى الدولة تسييرها وتوفير الأموال اللازمة من خلال الميزانية العامة للدولة.

ب-**مصادر شبه رسمية:** تمتاز بشخصية مالية وإدارية مستقلة، تؤسس بموجب قوانين خاصة، وتكون هذه المصادر غالبا على شكل مصارف زراعية، مؤسسات مالية، شركات تسويقية،...الخ.

ج-**مصادر الإقراض التعاونية:** تكون على شكل تعاونيات أو جمعيات غير ربحية، تؤسس بمبادرة من الجهات الرسمية وفق القانون الخاص بالتعاونيات في تلك الدولة. يتشكل هذا النوع من مصادر

الإقراض في المناطق الفلاحية والريفية، ومن بين الخدمات التي تقدمها هي منح القروض، وخدمات الإرشاد والدعم التقني والفني.

2-مصادر الإقراض الخاصة:

تمثل أهم مصادر الإقراض الفلاحي، وتتنوع بين المصارف التجارية التي تقدم قروض بفائدة وفق شروط وضمانات تكون في غالب الأحيان قاسية خاصة على صغار الفلاحين، والمصادر الأخرى الخاصة هم الأقرباء والأصدقاء، حيث يلجأ إليهم الفلاح بحكم الثقة وعلاقة القرابة التي تربطهم، أما التجار، والوسطاء، والمرابون، والملاك، والشركات الفلاحية، والمصدرين، ومكاتب التسويق، فيقصدهم المزارعون بحكم العلاقة المهنية التي تربطهم بهم، وبكونهم فاعلين وأطراف في السلسة الانتاجية، وهذا ما يسهل عليهم الحصول على قروض تسدد عند جمع الحصاد وبيعه.

رابعا: أساب عدم اهتمام المؤسسات المالية بالقطاع الفلاحي

يواجه المقرضون قيودا مختلفة عندما يتعلق الأمر بتمويل المشاريع الفلاحية، وهذا يطرح الإشكال حول أوجه الاختلاف بين التمويل الفلاحي والتمويل بشكل عام. هذا الوضع المؤسسي الخاص بالتمويل الفلاحي والخدمات المالية تفسره البيئة الريفية وطبيعتها من خلال[1]:

-الطبيعية الربحية العشوائية للأنشطة الفلاحية: حيث يتأثر القطاع الفلاحي بالظروف الطبيعية المناخية الدورية أو غير المؤكدة أكثر من أي قطاع آخر، ما يؤثر بشكل كبير على قدرة المقترضين على السداد؛

-تكاليف توزيع الخدمات المالية في المناطق الريفية الناتجة عن التشتت والتباعد الجغرافي للعملاء؛

-ارتفاع معدل الأمية في صفوف الفلاحين، وعدم مسكهم للدفاتر المحاسبية؛

-تعرض المؤسسات المالية المشاركة في عمليات الائتمان الفلاحي لمخاطر عالية ملازمة لعدم تطابق آجال استحقاق الأموال والقروض؛

-قلة الوعي المصرفي لدى الفلاحين؛

-قلة الكوادر المتخصصة في الائتمان الفلاحي على مستوى المؤسسات المالية.

هذه العوامل تفسر على وجه الخصوص لماذا المؤسسات المالية غالبا ما يظهرون اهتماما أقل بالقطاع الفلاحي.

[1] Développement International Desjardins, Op. Cit., p2.

خامسا: الاستراتيجيات المتبعة لزيادة الوصول إلى الإقراض والخدمات المالية الفلاحية

لأجل زيادة الشمول المالي، وتذليل الصعوبات على المزارعين والمربين للوصول إلى التمويل واستفادتهم من الخدمات المالية، وجب اتباع استراتيجيات معينة[1]:

-تكييف الخدمات المالية وطرق الائتمان مع النظم الفلاحية في كل منطقة من أجل تلبية احتياجات المقرضين وتسهيل إدارة الائتمان؛

-عرض الخدمات المالية الفلاحية يجب أن يكون متكاملا قدر الإمكان، ويشجع على تطوير سلسلة القيمة بأكملها؛

-وضع آليات لإدارة المخاطر لتأمين محافظ الائتمان الفلاحي ضد المخاطر النظامية؛

-وضع هياكل وشبكات توزيع جديدة واستعمال التكنولوجيا المالية في المناطق الريفية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لسكان الريف والفلاحين.

يتضح من خلال ما تم عرضه في هذا المبحث أن سياسة التمويل الفلاحي لا تقل أهمية عن باقي السياسات الأخرى، سواء كان التمويل ذاتي أو خارجي، حيث يشكل هذا الأخير دافع ومحرك قوي للنهوض بقطاع الفلاحة، يضمن توازن التنمية الفلاحية، ويزيد من الشمول المالي في المناطق الريفية، ويحقق فرص لزيادة الانتاجية والدخل، وتحقيق تكامل السوق وتوسيع الصادرات.

يواجه صانعو القرار تحديات عند تصميم سياسات الدعم الفلاحي وطرق الائتمان المناسبة، مما يستدعي ضرورة إعادة توجيه سياسات الدعم وتكييف الخدمات المالية بما يخدم النظم الفلاحية المستدامة، ويجنب تشوهات التجارة، ووضع آليات لإدارة المخاطر لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية.

[1] Idem.

المبحث الثالث: تمويل سلسلة القيمة الزراعية والتمويل الإسلامي آلية لتمويل القطاع الفلاحي

أصبحت سلاسل القيمة الزراعية مهمة للغاية في تحديد القدرة التنافسية التجارية للبلدان في ظل العولمة، ويعتمد المنتجين وخاصة منهم أصحاب الحيازات الصغيرة في الكثير من الحالات على أطراف السلسلة، لتوريد المدخلات والحصول على الخدمات المالية، وهذا يقودنا إلى الحديث عن الخدمات المالية ضمن سلسلة القيمة الزراعية، حيث تمتد إلى جميع الجهات الفاعلة في السلسلة.

كما تتميز صيغ التمويل الإسلامي بخصائص ومميزات جوهرية تختلف عن باقي صيغ التمويل الأخرى، فزيادة عن كونها مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تستبعد الفائدة الربوية من جميع المعاملات والتعاقدات المالية، فهي لا تعتبر رأس المال كغاية، بل كوسيلة يتم دمجها مع العمل بغيت تحقيق الربح المبني على المخاطرة.

تناولنا في هذا المبحث تمويل سلسلة القيمة الزراعية والتمويل الاسلامي كأحد آليات التمويل الفلاحي، تربطهما روابط مشتركة، وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، تناولنا في المطلب الأول تمويل سلسلة القيمة الزراعية، وخصص المطلب الثاني لصيغ التمويل الزراعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تمويل سلسلة القيمة الزراعية

ارتأينا من خلال هذا المطلب أن نسلط الضوء على تمويل سلسلة القيمة كأحد آليات تمويل القطاع الفلاحي، وذلك بالتطرق لتعريفها ومختلف آلياتها وأشكالها، وأهم الفاعلين فيها، ودورها في تعزيز المنافسة والشمول المالي، وتعزيز التنمية الفلاحية، والحد من انعدام الأمن الغذائي.

أولا: تعريف سلسلة القيمة(VC)

ظهر مصطلح سلسة القيمة لأول مرة في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، على يد الباحث الأمريكي"Mechael Porte" في كتابه "الميزة التنافسية: خلق أداء عال والحفاظ عليه"، موضحا فيه أن كل شركة عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي يتم إجراؤها لتصميم وتسويق وتسليم ودعم منتجها، تتكون كل منها من أنظمة فرعية لها مدخلات ومخرجات، كل هذه الأنشطة يمكن تمثيلها باستخدام سلسلة القيمة[1]. تشمل مقاربة "سلسلة القيمة" المطبقة على قطاع الفلاحة، تطوير القطاع على أساس رؤية شاملة "من الحقل إلى المستهلك النهائي"، وتشمل مرحلة الانتاج والمعالجة والتعبئة والتخزين والنقل والتوزيع، حيث يتم إضافة القيمة إلى المنتج في كل مرحلة، وكل جزء من السلسلة له واحد أو

[1] Mechael E. Porter, **Competitive advantage: Creating and sustain superior performance: with a new introduction,** THE FREE PRESS EDITION, New York, USA, 1985, p36.

أكثر من الروابط الخلفية والأمامية، وتعتمد على أنظمة انتاج متكاملة، وإدارة المخاطر، وتوفر المعلومات، وترابط المزارعين والمربين، وتتميز سلاسل القيمة الحديثة بالتنسيق العمودي، وتوحيد قاعدة التوريد، والمعالجة، واستخدام المعايير في جميع مراحل السلسلة[1].

ثانيا: تعريف تمويل سلسلة القيمة الزراعية(AVCF)

يشير مصطلح "تمويل سلسلة القيمة" إلى تدفقات الأموال بين مختلف الأطراف الناشطين في السلسلة في مجالات الانتاج الفلاحي والتصنيع والتسويق، ويتعلق الأمر بالخدمات المالية، المنتجات وخدمات الدعم التي تتدفق من خلال سلسلة القيمة، والموجهة لتلبية احتياجات المشاركين، سواء للحصول على التمويل، أو لتأمين المبيعات وشراء المنتجات وتقليل المخاطر أو لاستثمار الأموال وتحسين الكفاءة داخل السلسلة.

شكل رقم(14): مخطط تمويل سلسلة القيمة الزراعية

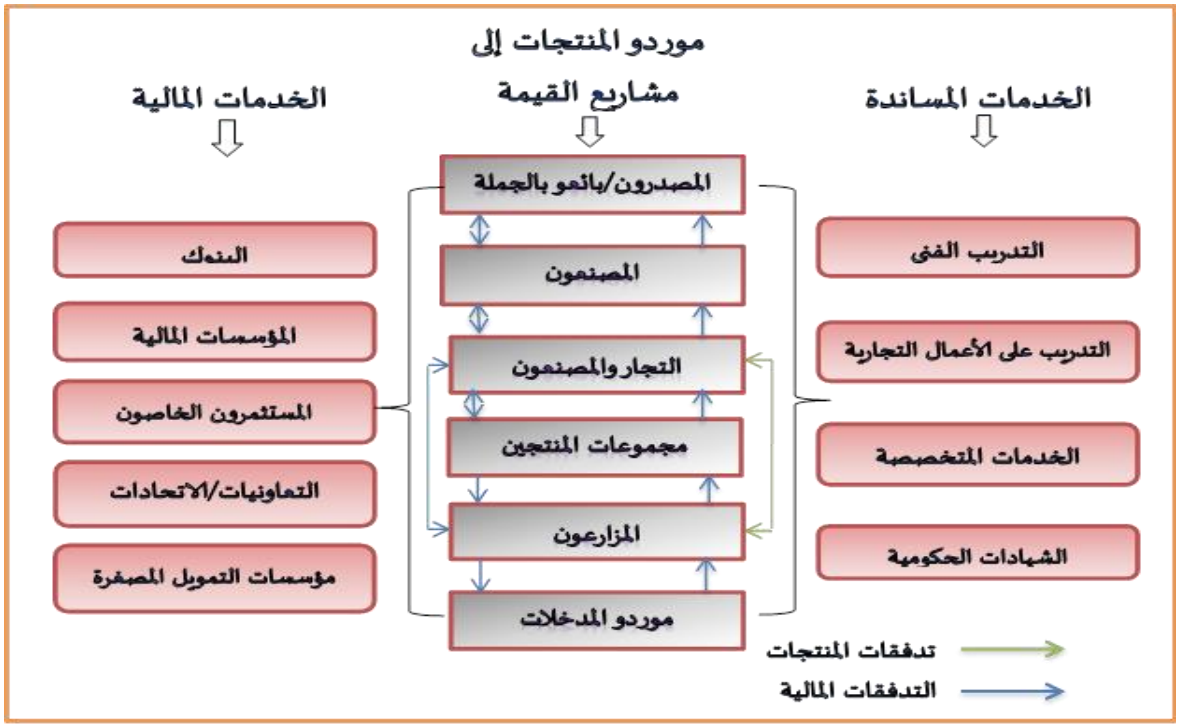

المصدر: كالفن ميلر وليندا جونز، **تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي، أدوات ودروس**، منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الاقليمي للشرق الأدنى، القاهرة، مصر، 2013، ص10.

يوضح الشكل رقم(14)، فهم مبسط لتمويل سلسلة القيمة الزراعية، حيث تتدفق الأموال في الاتجاهين، أما المنتجات فتتدفق في اتجاه واحد، كما يمكن أن يحدث التمويل في أي مرحلة من

[1] FAO, IFAD, ILO, **Agriculture value chain development: Threat or opportunity for women's employment?**, Gender and rural employment policy brief #4, FAO-IFAD-ILO, 2010, p3. Available on web site: https://fao.org/3/i2008e/i2008e04.pdf.

مراحل السلسلة، وهذا بحسب احتياجات الفاعلين فيها، فيستطيع المنتجون طلب تمويل من موردوا المدخلات على أن يدفع له بعد الحصاد وبيع المنتجات الزراعية، وفي الوقت نفسه يقوم المزارعون والمربون بتمويل المصنعين وذلك بتزويدهم بالمنتجات الزراعية على أن يتم التسديد بعد الانتهاء من التصنيع وبيع المنتج.

يرافق هذه الحركة الديناميكية لتدفقات التمويل ضمن سلسلة القيمة الزراعية خدمات مالية وخدمات مساندة من فاعلين خارج السلسلة، كالبنوك والمؤسسات المالية وغير المالية.

ثالثا: مصادر التمويل وأنظمة الدعم ذات الصلة بتمويل سلسلة القيمة الزراعية

تتعدد مصادر تمويل سلسلة القيمة الزراعية بين تمويل مباشر يحدث بين المشاركين والفاعلين ضمن السلسلة، وتمويل غير مباشر من قبل مؤسسات مالية أو غير مالية من خارج السلسلة.

1-التمويل المباشر(الغير رسمي):

يعرف بالتمويل الغير رسمي أو ضمن السلسلة، حيث يمول الفاعلون في السلسلة مختلف أنشطة السلسلة، كتقديم الدعم الائتماني العيني للمنتجين من قبل موردو المدخلات، مثل البذور، الأسمدة والمعدات. المنتج بدوره يسدد لموردي المدخلات سواء كان ذلك عيني(حبوب، إنتاج زراعي) أو نقدي(تم الحصول عليه من بيع المنتج). كما يقوم المجمعون والمعالجون بتقديم الائتمان إلى موردي المدخلات الذي بدوره يقدم المزيد من الدعم للمنتجين.

شكل رقم(15): آليات التمويل المباشر لسلسلة القيمة الزراعية

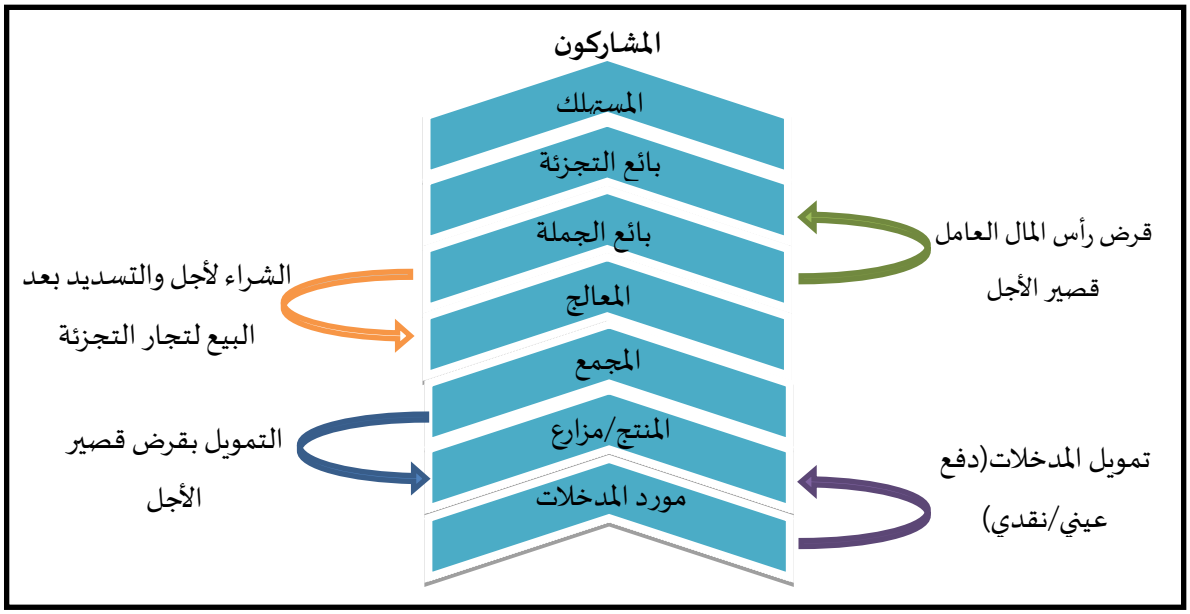

Source: African Development Bank, **Agriculture value chain financing (AVCF) and development for enhanced export competitiveness**, ADB, Tunisia, 2013, p31.

يتكون التمويل المباشر داخل سلسلة القيمة من قروض قصيرة الأجل لضمان التدفق السلس للمنتجات للحفاظ على استمرارية الأنشطة وتشغيل رأس المال. هذا الترتيب يعتمد إلى حد كبير على الثقة بين موردي المدخلات والمنتجين. كما يمكن أن تسمح السلسلة باستيعاب المزيد من الجهات الفاعلة بأن يصبحوا جزءا من آلية التمويل، وهذا اعتمادا على ظروف السوق وقدرتها على تقديم التمويل وقدرتها على المخاطرة.

أ-آليات وأدوات التمويل المباشر لسلسلة القيمة الزراعية: تشمل أدوات وآليات التمويل المباشر لسلسلة القيمة الزراعية ما يلي[1]:

-**ائتمان المجمع:** هو تمويل مباشر (غير رسمي)، حيث يمول المجمع أو المجمعات نشاط الانتاج عن طريق تقديم قرض إلى المنتج، على أن يتم سداده بعد الحصاد عينيا. تحت هذا الترتيب، يضمن المجمع شراء المنتج عن طريق تمويل الانتاج، هذا مفيد للمنتجين، حيت يمكنه الوصول إلى التمويل بسهولة مع ضمان مشتر موثوق، وغالبا ما يكون هذا التمويل قصير الأجل وهو موسمي بطبيعته.

-**ائتمان شركة التسويق والتوزيع:** ائتمان التسويق هو في كثير من الأحيان المصدر الاساسي للعديد من المحاصيل والمنتجات النقدية، على الرغم من أن الأدوار النسبية لكل منها تختلف حسب البلد والسلعة. بموجب ترتيب هذا التمويل، شركة التسويق توفر الائتمان نقدا أو عينا للمزارعين والمجمعين أو غيرها من أطراف سلسلة القيمة، وغالبا ما تكون طريقة السداد عينية. في بعض الترتيبات لا تقوم شركات التسويق بالتمويل مباشرة بل توكل مؤسسة مالية أو أطراف أخرى للقيام بذلك.

-**تمويل الشركة الرائدة:** في هذه الحالة، إما أن تقدم شركة رائدة مباشرة التمويل للمشاركين في سلسلة القيمة، أو بضمان عقد البيع، مما يتيح الوصول إلى التمويل من طرف ثالث. هذه الخدمة تختلف عن خدمة كل من المجمع وموردوا المدخلات وشركة التسويق، حيث ينتج المزارع المحاصيل أو المواد الخام بموجب اتفاقية إعادة الشراء، وتمول الشركة الرائدة كل الاحتياجات في مرحلة الإنتاج. كما يمتد تمويل الشركة الرائدة إلى خدمات أخرى على غرار الخدمات الارشادية والمحاصيل عالية الجودة، البذور ونقل التكنولوجيا، والتدريب والاشراف على الانتاج.

تلعب الشركة الرائدة دورا مركزيا في دورة الانتاج، ولها سلطة وصلاحيات كبيرة على إدارة الإنتاج. كما يعرف تمويل الشركة الرائدة أيضا باسم الزراعة التعاقدية.

[1] African Development Bank, **Agriculture value chain financing (AVCF) and development for enhanced export competitiveness**, ADB, Tunisia, 2013, pp30-32.

-**ائتمان مورد المدخلات:** هذا النوع من التمويل المباشر يستند إلى الثقة بين موردي المدخلات والمنتجين. تحت هذه الآلية يقدم موردوا المدخلات الزراعية البذور والأسمدة والمعدات للمنتجين، على أن يتم سدادها بعد الحصاد، أو في أي وقت متفق عليه، سواء كانت عينية، أو نقدية(ناتج عن مبيعات المنتجات)، ويعد المصدر الرئيسي لائتمان المزارعين، حيث يمكنهم من خلاله تجنب القيود والعوائق الرئيسية للإقراض، مثل ارتفاع التكاليف[1].

-**ائتمان التاجر**: يمكن أن يكون ائتمان متداول على شكل مدخلات مقدمة للمزارعين أو نقدا أو عينا، سواء على أساس السداد بعد الحصاد أو على عقد شراء متفق عليه، ويستخدم التجار العلاقات الشخصية والعلاقات التجارية الحالية كبديل للضمانات ولتقليل مخاطر البيع الجانبي[2].

-**تمويل إيصالات المستودع:** هو آلية تمويل تسمح باستخدام السلع كضمان لتأمين القروض[3]، والتي بموجبها يقوم المنتجون أو أطراف أخرى في سلسلة القيمة، بحفظ منتجاتهم بأمان في مستودعات معتمدة، نظير شهادة تقدم لهم يتم بموجبها ضمان الحصول على ائتمان من قبل مؤسسة مالية.

2-التمويل الغير مباشرة(الرسمي):

تتيح سلسلة القيمة الزراعية للفاعلين الوصول إلى التمويل الرسمي، سواء من البنوك أو من المؤسسات المالية غير المصرفية للتوسع وتقوية السلسلة. كما قد يحدث التمويل على أي مستوى من السلسلة(الإنتاج، التجميع، المعالجة، التوزيع)، يمتاز هذا النوع من التمويل بالشفافية ومخاطر استغلال ضعيفة، ومع ذلك تبقى هناك بعض العيوب مثل: ارتفاع تكاليف المعاملات، ونقص معلومات الجدارة الائتمانية لمختلف الفاعلين في السلسلة، وعدم المرونة في تصميم حلول تمويلية متخصصة.

أ-آليات وأدوات تمويل سلسلة القيمة الغير مباشرة: هناك خمسة فئات من التمويل الغير مباشر ضمن سلسلة القيمة وهي: التمويل العادي، الذمم المدينة، منتجات تخفيف المخاطر، ضمان الأصول المادية، وتمويل المنتجات والتعزيزات المالية:

[1] Masaood MOHAID, Keshav Lall MAHARJAN, **The role of credit obtained from input suppliers in farm investment in Afghanistan**, Journal of contemporary India studies: Space and society, Hiroshima University, Japan, Vol.10, 2020, p2.

[2] Bouglas Pearce, **Buyer and supplier credit to farmers: Do donors have a role to play?, rural finance innovation case study**, An international conference on best practices, USAID, Washington D.C, 2002-2003, USA, p3.

[3] AGRIFIN, **Warehouse receipt financing: The experience of access bank Madagascar**, AgriFin,World Bank Group, March 2015, p2.

شكل رقم(16): آليات التمويل الغير مباشر لسلسلة القيمة الزراعية

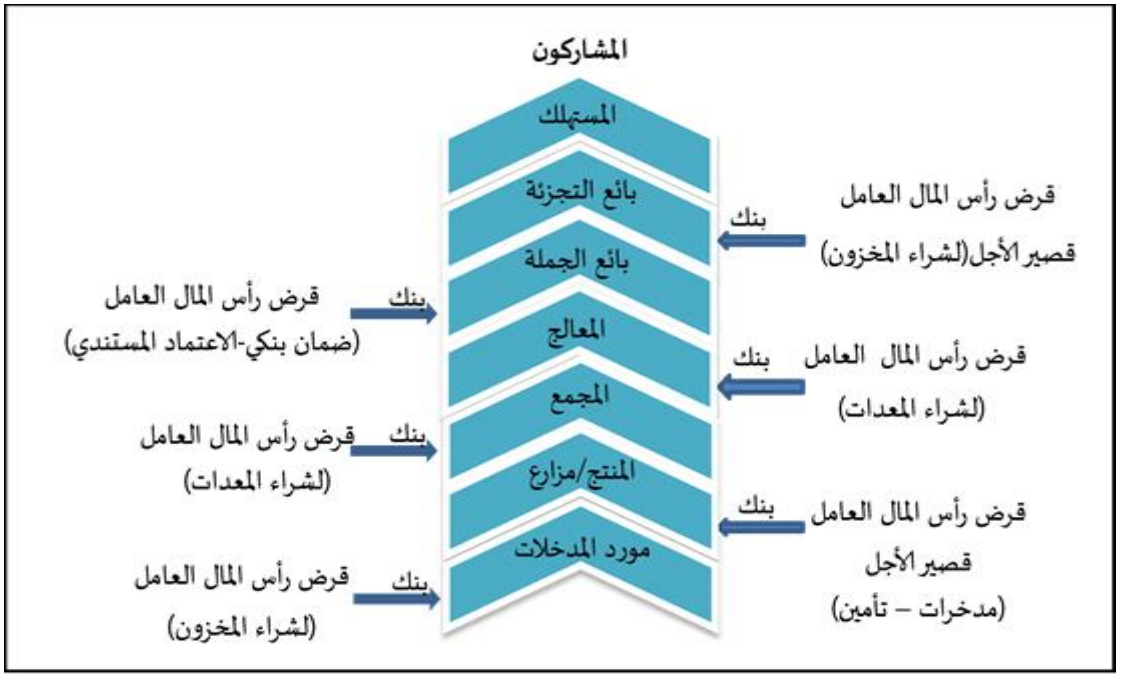

Source: African Development Bank, **Agriculture value chain financing (AVCF) and development for enhanced export competitiveness**, ADB, Tunisia, 2013, p31.

-**التمويل المنتظم(العادي):** التمويل المنتظم هو الآلية الأكثر استخداما لتمويل سلسلة القيمة. حيث تشارك الحكومة والمؤسسات المالية في دعم التمويل العادي لصالح السلسلة وينقسم إلى[1]:

- **قرض لأجل:** يتم تنفيذ معظم التمويل الزراعي باستخدام صك يسمى قرض لأجل. القروض الزراعية لأجل تكون قصيرة أو طويلة، حيث تسمح البنوك والمؤسسات المالية للمقترض بالسداد على دفعات. يحتاج المزارعون والمربون على المدى القصير إلى التمويل لأجل استخدامه في الدورة الانتاجية، أما على المدى الطويل فيستعمل في أعمال التركيبات والصيانة لإجراء التحسينات اللازمة لمواكبة النهوض بمتطلبات الاستدامة، ومع ذلك يواجه المزارعون عوائق للوصول إلى هذا النوع من التمويل كحيازة الأرض، حقوق الملكية، الضمانات...الخ.
- **بطاقة تمويل المزارعين /البطاقة المالية للمزارعين:** هي منتج مالي مشابه لبطاقة الائتمان لتسهيل الحصول على الائتمان قصير الأجل للمزارعين والمربين من المؤسسات المالية. هذا المنتج المالي يساعد على تمويل المدخلات واحتياجات الانتاج، مثل: البذور، الأسمدة والمبيدات،...الخ.
- **السحب على المكشوف:** هو أحد أنواع الحسابات التي يسمح فيه لصاحب الحساب بالسحب

[1] African Development Bank, Op. Cit., pp34-35.

حتى بعد وصول رصيده إلى الصفر، يقدمه البنك في كثير من الأحيان للمنتجين لمساعدتهم على إدارة نفقات التشغيل، ويتم تحديد السحب على المكشوف مسبقا من قبل البنك.

- **خط/حد الائتمان:** تعرض البنوك هذا المنتج، حيث يوفر للمقترض الاستفادة من المبلغ المطلوب حسب ما يناسبه ضمن حد ائتماني محدد مسبقا.
- **تمويل المعدات والأصول والمركبات:** في هذه الحالة يمكن لكيان تجاري أن يتعهد بأصول(معدات، ممتلكات، ذمم مدينة، مخزون،...الخ) للحصول على قرض سريع من مؤسسة مالية. حيث تعتبر الأصول كضمان للمؤسسة المانحة للقرض.

-**تمويل الذمم المدينة:** من الممكن لشركات التسويق والمجمعين والمعالجين أن يوفروا رأس المال من البنك بضمان حساباتها المدينة(Account recevable financing)، حيث تقوم بتخصيص تحصيلاتها من الحسابات المدينة لصالح البنك. كما يمكن بيع الحسابات المدينة إلى البنك بخصم من قيمتها الإسمية عوضا عن رهنها لأمره[1].

-**ضمان الأصول المادية:** تعتمد هذه المنتجات على الأصول المادية باعتبارها ضمان، والمنتجات الأكثر شيوعا هي إيصالات المستودعات واتفاقيات اعادة الشراء، والتمويل التأجيري[2].

-**منتجات تخفيف المخاطر:** يتم استخدام بعض المنتجات من أجل تخفيف المخاطر كالتأمين على المحاصيل من تغيرات الطقس والعقود الآجلة[3].

جدول رقم(07): الأدوات المالية التي تستخدم في تمويل سلاسل القيمة الزراعية

الفئة	الأدوات المالية
تمويل المنتج.	-ائتمان التاجر؛ -ائتمان مورد المدخلات؛ -ائتمان تصدره شركات التسويق والبيع بالجملة؛ -ائتمان الشركات الرائدة.
تمويل الدمم.	-تمويل الدمم التجارية؛-بيع وشراء الدمم المدينة.
ضمان الأصول المادية.	-ايصالات المستودعات؛ -اتفاقيات اعادة الشراء؛-عقد ايجار تمويلي.
منتجات تخفيف المخاطر.	-التأمين؛ -العقود الآجلة؛-العقود المستقبلية.
تحسين القيمة المالية.	-أدوات التوريق المالي؛-ضمانات القرض؛-التمويل المشترك.

المصدر: كالفن ميلر وليندا جونز، **تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي، أدوات ودروس**، منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الاقليمي للشرق الأدنى، القاهرة، مصر، 2013، ص59-60.

[1] محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات**، الإصدار الثالث، الطبعة السابعة، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص490.

[2] IFAD, **Agriculture value chain finance strategy and design, Technical Note**, IFAD, Rom, Italy, 2012, P56-57.

[3] Gyanendra Mani, P.K. Joshi, M.V. Ashok, **Financing Agriculture value chains in India: Challenges and opportunities**, Springer, Singapore, 2017, pp.24-25.

يمكن استخدام هذه الأدوات بمفردها، أو مع بعضها ضمن سلسلة القيمة الزراعية، وتجدر الإشارة إلى أنها ليست حكرا على تمويل سلسلة القيمة الزراعية فقط، بل تستخدم في تمويل القطاعات الأخرى، ويعد استخدامها في التمويل الفلاحي له أهمية كبيرة سواء للفاعلين في السلسلة أو للاقتصاد ككل.

رابعا: مخاطر عبر تمويل سلسلة القيمة الزراعية

بتزايد الطلب على التمويل، تميل سلسلة القيمة الزراعية إلى أن تصبح أكثر تعقيدا، وتعرض جميع الفاعلين إلى مختلف المخاطر، وتشمل المخاطر الرئيسية: السعر، الانتاج، العميل، السوق ومخاطر القروض، ويؤدي سوء إدارة المخاطر إلى آثار سلبية دائمة على الإيرادات. كما يمكن أن تؤثر المخاطر على سلسلة القيمة وعلى الفاعلين فيها بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، وفيما يلي جملة من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشاركون والفاعلون عبر سلسلة القيمة الزراعية[1]:

1-مخاطر الإنتاج:

تنشأ عن عدة عوامل(إمدادات المدخلات، فقد/تأخر الائتمان، معايير الجودة المنخفضة، التخزين والتغليف الغير سليمين، مخاطر الطقس، الأمراض،...الخ).

2-مخاطر العرض:

تنجم هذه المخاطر نتيجة عن عدم احترام المنتجون(المزارعون) للالتزامات عقود التوريد، وينشأ عنها في الغالب مشكلة في الزراعة التعاقدية تسمى بالبيع الجانبي، والذي يخرج عن مسار السداد ضمن آليات القروض الزراعية.

3-مخاطر التمويل:

تتعلق بعدم سداد الائتمان المقدم للمنتجين، أو غيرهم من الفاعلين ضمن سلسلة القيمة. هذا الخطر يتحمله المقرض سواء كان مورد مدخلات، معالج، مجمع، تاجر أو مصدر.

4-مخاطر الأسعار:

تنشأ من تقلبات أسعار السوق بين التاريخ الذي يتم فيه إمضاء العقد وتاريخ تسليم المنتجات. هذه المخاطر تقع على عاتق المنتجين، أو ممثل سلسلة الشراء، وذلك حسب ما ينص عليه العقد.

5-مخاطر المناخ:

ترتبط بالصدمات الناتجة عن تغير المناخ، مثل الجفاف أو الفيضانات، هذه الصدمات تحد من استعدادا المزارعين للاستثمار.

6-مخاطر التسويق:

[1] IFAD, **Agriculture value chain finance strategy and design**, **Technical Note**, Op. Cit., pp.22-23.

تتعلق بالقدرة على بيع المنتجات في الوقت المناسب، وبالكميات المناسبة وبمعايير الجودة المطلوبة، وهذا يشمل وضع السوق على المدى القصير والطويل، وكذلك استخدام عقود التسويق من عدمه، وتوجد ثلاثة مخاطر على مستوى السوق النهائية[1]: مخاطر المطابقة، مخاطر تنافسية، ومخاطر الإدارة.

7-مخاطر سياسية:

تتمثل في مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والتغيرات التنظيمية والتشريعية، القيود التجارية....الخ.

خامسا: أهمية تمويل سلاسل القيمة الزراعية:

بإمكاننا حصر أهمية تمويل سلسلة القيمة الزراعية في العديد من الجوانب نذكر من بينها:

1-تمويل سلسلة القيمة الزراعية يعزز من الأمن الغذائي:

يؤدي ضخ الخدمات المالية والتمويل في سلسلة القيمة إلى التأثير الإيجابي المباشر على محاور الأمن الغذائي الأربعة(الوفرة الغذائية، إمكانية الوصول إلى الغذاء، الاستفادة منه، واستقراره)، وبالتالي القضاء على الجوع وسوء التغذية.

شكل رقم(17): دور تمويل سلسلة القيمة الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي

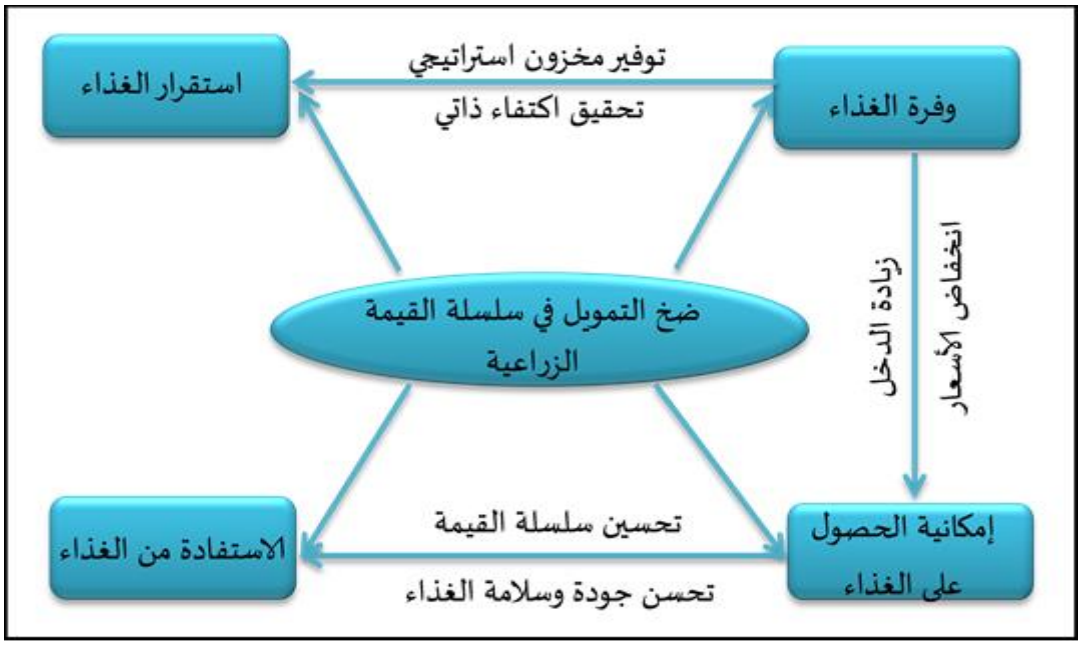

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

[1] Carlos Cuevas, Maria Pagura, **Agriculture value chain finance a guide for bankers**, World Bank Group, Washington, USA, 2016, p21.

بزيادة التمويل يزيد المزارعون والمربون من إنتاجهم، وتزيد القدرة الانتاجية لمختلف أنشطة السلسلة مما يحقق وفرة الغذاء في الأسواق، ويتحسن بذلك دخل الفاعلين في السلسلة خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتنخفض الأسعار، ويصبح بمقدور الطبقة الهشة الضعيفة الوصول إلى الغذاء. كما يؤدي زيادة التمويل إلى تحسين في سلسلة القيمة ومن تم تحسين المنتجات، وجعلها مطابقة لمعايير الجودة والسلامة. كما يضمن التمويل استدامة واستقرار الامدادات الغذائية على طول السنة من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي وتكوين مخزون استراتيجي من الغذاء.

2-تمويل سلسلة القيمة الزراعية يعزز من تنافسية الصادرات:

تنمو التجارة الغذائية الدولية بسرعة كبيرة لدرجة أن قيمتها نمت بقيمة 50% على مدى السنوات العشر الأخيرة. حيث أصبحت أقوى بكثير وأكثر تركيزا، وأصبح القطاع الفلاحي يتنافس في ظل عولمة السوق، أين يكون السوق أكثر تركيز(محولون/تجار تجزئة/سوبر ماركت). فتدفقات التجارة المحلية والدولية تتبع سلسلة عملية يقودها المستهلك وفقا لحاجاته ورغباته وتفضيلاته. فقد أصبح هذا الأخير يطالب بمنتجات بمعايير دولية زيادة على انخفاض السعر، ما يستدعي ضرورة إدخال تحسينات نوعية وكمية على طول مراحل سلسلة القيمة من أجل ضمان منتج منافس يحقق الشروط المطلوبة، وهذا بدوره يتطلب زيادة ضخ التمويل عبر مختلف مراحل السلسلة، وبالتالي فإن تمويل سلسلة القيمة الزراعية، واستخدامه في إدخال تحسينات على مختلف مستويات ومراحل السلسلة، بدءا من المنتج إلى غاية مرحلة التسويق النهائي، يؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمنتج، ويعزز من قدرته التنافسية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي[1].

3- تمويل سلسلة القيمة الزراعية يعزز الحد من الفقر:

نقص التمويل يدخل المزارعين والمربين في حلقة مفرغة، ويجعلهم غير قادرين على تحقيق الانتاج المطلوب، وهذا يؤثر بدوره على الأطراف الأخرى في سلسلة القيمة، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يحد من إمكانية وصول الفقراء إلى الغذاء، وفي حالة انعدام وجود سبل للاقتراض والحصول على التمويل قد يلجأ المنتجين الفقراء إلى مصادر غير رسمية كالمرابون والمراهنون المحليين، مما يؤدي إلى فرض رسوم باهضه على الفقراء بمعدلات فائدة مرتفعة، وهذا قد يعرض المنتجين الفقراء للخسارة وعدم القدرة على تسديد القروض، خاصة في حال تعرضهم لصدمات الدورة الانتاجية، كالتغيرات المناخية والآفات والأمراض، وانعدام أماكن وهياكل التخزين،...الخ، وبالتالي فإن استبعاد التمويل يشكل مصدر قلق بين الأسر ذات الدخل المنخفض، ولا سيما في المناطق الريفية،

[1] African Development Bank, Op. Cit., pp7-13.

وفي المقابل يؤدي توسيع الحصول على التمويل إلى خلق فرص عمل، ويزيد التماسك الاجتماعي، ويدعم الحد من الفقر.

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تغطي صيغ التمويل الإسلامي مختلف أنواع النشاطات الاقتصادية، وتأتي الفلاحة من بين أهم هذه النشاطات باعتبارها محرك رئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد خص القطاع الفلاحي بصيغ تمويلية عديدة تتماشى وخصوصيته. لتوضيح ذلك تناولنا من خلال هذا المطلب عرض لمختلف صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في تمويل النشاطات الفلاحية.

أولا: صيغ التمويل الإسلامي الفلاحي القائمة على أساس البيوع

تعددت صيغ التمويل الإسلامي الفلاحي أو الزراعي القائمة على أساس البيوع بين السلم، المرابحة، والاستصناع، وكلا منها له شروطه وأحكامه، وفيما يلي عرض لمختلف هذه الصيغ:

1-عقد السلم:

يعتبر السلم من بين عقود التمويل الإسلامي القديمة[1]، والتي شاع استخدامها حديثا في البنوك الإسلامية كأداة تمويل نقدي لمختلف المشاريع الزراعية، وعقد السلم هو أداة تمويل ذات كفاءة عالية تمتاز بالمرونة في تلبية حاجيات التمويل لمختلف الشرائح والفئات، سواء كان تمويل قصير، متوسط أو طويل الأجل[2].

أ-تعريف السلم: يعرف السلم عند الحنفية على أنه "بيع آجل بعاجل"[3]، أما عند المالكية فقد عرفه الفقهاء على أنه "عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين"[4]. كما عرفه فقهاء الشافعية على أنه "عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا"[5].

ب-أنواع السلم: ينقسم عقد السلم بدوره إلى عقد سلم بسيط يتم بين البائع والمشتري مباشرة دون وسيط، وعقد سلم موازي يتم بين ثلاثة أطراف يكون المصرف الإسلامي غالبا فيه كوسيط. حيث يقوم المصرف الاسلامي بإبرام عقد مع المزارع ودفع مبلغ مقدما على أن يتم توريد المنتج او السلعة لاحقا،

---

[1] علي سيد اسماعيل، **مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص105.

[2] أحمد عرفه أحمد يوسف، **التوازي في العقود وتطبيقاتها المعاصرة-دراسة فقهية مقارنة**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص99.

[3] عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، **نهاية المطلب في دراية المذهب**، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ص3.

[4] محمد صلاح الكردي، **صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2023، ص43.

[5] أحمد عرفه أحمد يوسف، مرجع سابق، ص101.

تم يقوم بعدها بإبرام عقد سلم جديد مستقل عن العقد الأول، يتم بينه وبين أحد العملاء، يسمى عقد سلم موازي، مقابل دفع هذا الأخير لمبلغ من المال مقدما على أن يستلم السلعة لاحقا.

ج- السلم أداة لتمويل المشاريع الفلاحية وفرصة للتسويق والحد من المخاطر: يعتبر عقد السلم أحد أهم صيغ التمويل الإسلامي الملائمة لتمويل الأنشطة الفلاحية والتي تجمع بين رأس المال والعمل بطريقة ملائمة ومرضية تضمن تحقيق مصالح الطرفين[1].

شكل رقم(18): السلم كأداة للتمويل وخلق فرص للتسويق وخفض المخاطر

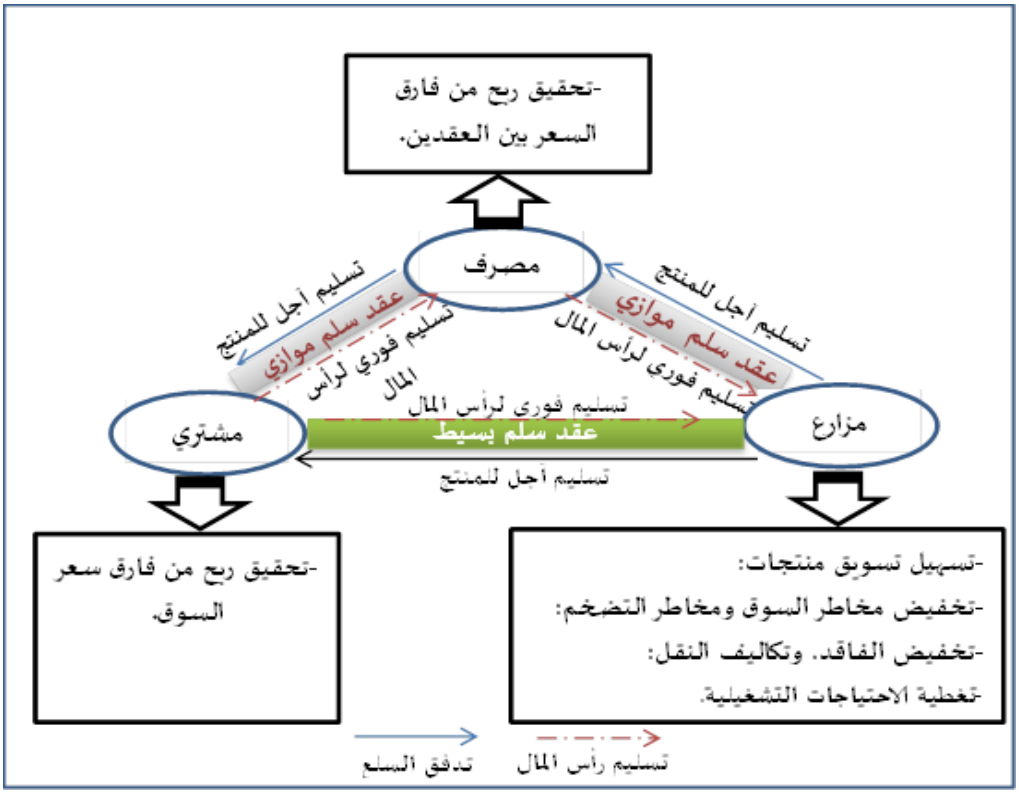

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

استنادا إلى الشكل رقم(18)، نلاحظ أن عقد السلم يوفر فرص حقيقية لتسويق المنتجات الفلاحية، زيادة على توفير التمويل اللازم للاستثمار، فالمزارع بلجوئه إلى عقد السلم يضمن تسويق منتجاته وبالتالي يوفر عليه عناء البحث عن العملاء والتكاليف المرتبطة به، كما يجنبه مخاطر التلف والفاقد من المحاصيل الزراعية أثناء الحصاد والنقل، زيادة على قدرة السلم على تخفيض والحد من تأثير مخاطر التضخم ومخاطر السوق كونه يوزع المخاطر بين طرفي العملية[2]. كما يعد أداة تمويلية مثلى لتوفير رأس المال اللازم لتغطية الاحتياجات التشغيلية للمزرعة وتوسيع الاستثمار ات الزراعية، بدلا

[1] علي سيد إسماعيل، مرجع سابق، ص 106.

[2] حسين بلعجوز، مرجع سابق، دون صفحة.

من اللجوء إلى الاستدانة أو الشراكة، ولأهمية عقد السلم كأداة للتمويل وحرصا على توسيع وتسهيل التعامل بها أصبحت تتداول على شكل صكوك.

2-عقد المرابحة:

المرابحة من عقود التمويل الشائعة الاستخدام خاصة في مجال التجارة، كما تستخدم هذه الأخيرة في تمويل الفلاحين بالمستلزمات الزراعية اللازمة من مدخلات وأسمدة وبذور وغيرها.

أ-تعريف المرابحة: المرابحة في الاصطلاح الفقهي هو بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم، وهي نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح[1].

يمكن تعريف المرابحة على أنها عقد شرعي قائم على أساس البيوع يكون بين طرفين، يبيع فيه الطرف الاول(البائع) للطرف الثاني(المشتري) سلعة اشتراها بثمن يكون معلوم بينهما مع زيادة ربح متفق عليه.

ب- أنواع عقود المرابحة: عقد المرابحة ينقسم إلى قسمين، مرابحة بسيطة تكون بين البائع(التاجر) والمشتري مباشرة ودون تدخل وسيط بينمها، فيبيع التاجر سلعته مع زيادة ربح أو هامش معين. أما المرابحة للآمر بالشراء فهي التي يدخل فيها المصرف كوسيط بين البائع والمشتري، يتقدم فيها المشتري إلى المصرف بطلب شراء سلعة معينة مبينا فيه مواصفاتها، مصدرها، وثمنها، وبعد الموافقة يقوم المصرف بشراء السلعة من البائع مباشرة، وتسليمها بعد ذلك، على أن يتم دفع ثمنها بالتقسيط على دفعات مع زيادة هامش ربح بحسب الاتفاق في عقد المرابحة.

تستخدم المرابحة لتسهيل تمويل مختلف الاحتياجات في جميع القطاعات سواء منها الصناعية، التجارية، الخدمية، وحتى الفلاحية.

ج- تمويل الأنشطة الفلاحية بصيغة المرابحة يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية: يلجأ المزارعون والمربون إلى صيغة المرابحة لتمويل مختلف احتياجاتهم من مستلزمات كالمدخلات والمكائن والأدوات الفلاحية، سواء من التجار أو الموردين مباشرة، بحيث يتقدم الفلاح إلى المورد بطلب التمويل عن طريق المرابحة فيسلمه هذا الأخير مختلف احتياجاته على أن يزيد هامش ربح معين، وهنا تكون المرابحة بشكلها البسيط، وفي حال تعدر الأمر يتقدم الفلاح إلى المصرف بطلب لتمويل احتياجاته عن طريق عقد المرابحة، وفي هذه الحالة يكون المصرف وسيط بين المشتري والبائع، يشتري السلعة من البائع ويبيعها للمشتري، ويحصل مقابل ذلك على هامش ريح، وهذا ما يسمى بالمرابحة للآمر

[1] محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين، تحقيق أيمن صالح شعبان، **البناية شرح الهداية**، الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، 2022، ص231.

بالشراء، ولقد جاءت المرابحة لتيسير ورفع الغبن عن الفلاحين المعسرين الذين هم في حاجة إلى المال للقيام بالنشاطات الفلاحية.

شكل رقم(19): المرابحة في قطاع الفلاحة ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية

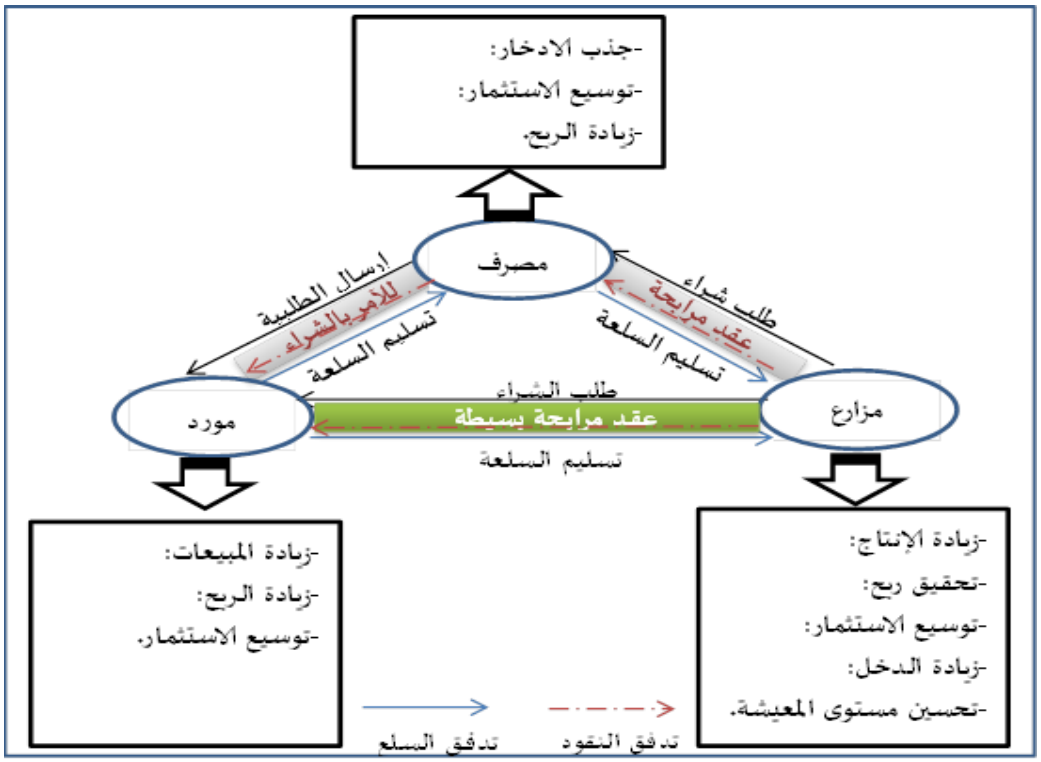

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

استنادا إلى الشكل رقم (19)، يتضح أن عقد المرابحة يشجع ويساعد على توسيع الاستثمار الفلاحي، ويدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خلق حركية اقتصادية تزيد من الانتاج وتحسن من الدخل ومستوى المعيشة.

3-عقد الإستصناع:

يعتبر الاستصناع من بين الآليات المستخدمة في تمويل المشاريع الصغيرة منها والكبيرة، وخاصة مشاريع البنى التحتية الفلاحية، كإبرام عقود استصناع بين فلاح أو مؤسسة فلاحية أو مقاولة تقوم بالإنشاء.

أ-تعريف الإستصناع: اصطلاحا، اختلف تعريف الاستصناع بين الفقهاء على حسب مذاهبهم، ففي الحنفية يرى على أنه عقد على مبيع في الدمة، ويرى آخرون على أنه عقد على مبيع في الدمة شرط

فيه العمل[1]. أما عند المالكية والشافعية فقد اتفقوا على جعل الإستصناع من باب السلم، وشروطه هي شروط السلم، وعرف على أنه بيع موصوف مؤجل في الذمة بغير جنسه يشترك فيه الصنعة[2].

استنادا إلى تعاريف الفقهاء نستنتج بأن الإستصناع هو عقد بين طرفين يلتزم فيه الطرف الثاني(الصانع) بناءا على طلب الطرف الأول(المستصنع) على صنع شيء بأوصاف محددة، على أن تكون مواد الصنع من الصانع، مقابل ثمن محدد يدفع عند التعاقد أو عند التسليم أو عند أجل معين.

ب-أنواع الإستصناع: ينقسم الإستصناع إلى استصناع عادي أو بسيط واستصناع موازي، الإستصناع العادي وهو الذي يكون فيه العقد بين المشتري(المستصنع) والبائع(الصانع) مباشرة دون تدخل طرف ثالث أو وسيط بينهما، كأن يطلب صاحب مؤسسة فلاحية من مصنع الأنابيب، تصنيع أنابيب سقي بمواصفات معينة، على أن يتم دفع الثمن على أقساط. أما الإستصناع الموازي فيكون المصرف الإسلامي فيه كطرف ثالث، وتتم على ثلاثة مراحل[3]:

المرحلة الأولى: يكون فيها المصرف بائعا؛

المرحلة الثانية: يكون فيها المصرف مشتريا؛

المرحلة الثالثة: تسليم المصرف للسلعة؛

ج-الاستصناع آلية لتمويل المشاريع والبنى التحتية الفلاحية: يعتبر الاستصناع من الآليات المستحدثة لتمويل المشاريع الفلاحية على مختلف أنواعها وأشكالها، فالفلاح أو المؤسسة الفلاحية تحتاج للتمويل لاقتناء المعدات والعتاد الفلاحي وإنجاز مختلف الهياكل، وتهيئة الأرض، وشق الطرق، وتركيب أنظمة الري، وغيرها من الأشغال، وهذا يتطلب أموال كبيرة، ويوفر عقد الاستصناع التمويل اللازم للقيام بهذه الأشغال، فمن جهة، يوكل مهمة الإنجاز إلى مقاولة أو مؤسسة متخصصة مع تحمل هذه الأخيرة لتكاليف التصنيع أو الإنجاز إلى غاية الاستلام، ومن جهة أخرى، يمكن من دفع تكلفة الأصول المصنعة على أقساط. كما يمكن للمصرف الإسلامي أن يدخل في عقد الاستصناع كوسيط، إما صانعا أو مستصنعا، ويطلق عليها بعقد الاستصناع الموازي[4].

---

[1] الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، 2010، ص48.

[2] إيهاب طلعت عبد الخالق، **الهندسة المالية المعاصرة: رؤية شرعية مقارنة**، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2021، ص465.

[3] أحمد عرفه أحمد يوسف، مرجع سابق، ص215.

[4] عبد الكريم قندوز وآخرون، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**، العدد 12، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، 2022، ص19.

ثانيا: صيغ التمويل الاسلامي الفلاحي القائم على اساس المشاركات

تعتبر المشاركات من أهم صيغ استثمار الأموال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن بين البدائل الإسلامية للتمويل التقليدي القائم على الفائدة، وفيما يلي عرض لمختلف صيغ التمويل الفلاحي القائمة على المشاركات:

1-عقد المشاركة:

المشاركة هي نوع من العقود الشائعة في التعاملات المالية الإسلامية، حيث تستخدم في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتقوم المصارف الإسلامية بتمويل الأنشطة والمشاريع الفلاحية عن طريق عقد مشاركة مع ملاك الأرضي أو مزارعين برأس مال محدد، يعتبر نسبة من رأس مال المشروع، على أن يتم توزيع الأرباح والخسائر بنسب متفق عليها في العقد.

أ-تعريف عقد المشاركة: عرف فقهاء الحنفية الشركة بأنها اختلاط النصيبين فصاعدا، حيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر. أما عند الشافعية، فهي ثبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر، على جهة الشيوع، وعند المالكية هي إعطاء كل واحد من الشريكين الادن لصاحبه بالتصرف في ماله وبدنه. أما عند الحنابلة فعرفت على أنها اجتماع في استحقاق، أو في تصرف[1].

يقصد بالمشاركة أي عقد شراكة ينشأ بين طرفين أو أكثر في رأس المال أو الجهد بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح[2]، وتطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على اعتبارها صيغة استثمارية وتمويلية تحكمها مبادئ الشريعة الإسلامية.

المتمعن في التعاريف السابقة يلاحظ أنها مجتمعة على أن المشاركة هي اختلاط رأس المال والجهد بين طرفين أو أكثر، على أن تتقاسم الأرباح وتحمل الخسارة كلا بحسب نصيبه.

ب-صور وأنواع المشاركة في المصارف الإسلامية: تقوم الشركة في المصارف الإسلامية على المشاركة الدائمة أو المشاركة المتناقصة المنتهي بالتمليك:

-المشاركة الثابتة أو الدائمة: هذا النوع من المشاركات يقوم على أساس الديمومة والاستقرار، حيث يساهم المصرف الإسلامي في تمويل مشروع معين بجزء من رأس المال، ويكون بذلك شريكا في

[1] الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، الجزء السابع، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، 2010، ص48.

[2] خلفان حمد عيسى، **صيغ الاستثمار الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار يافا العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص71.

ملكيته، وفي إدارته والإشراف عليه، وفي الربح والخسارة بحسب النسب المتفق عليها في العقد[1]، وفي هذا النوع من المشاركات التي تمتاز بكونها طويلة الأجل يكون لكل طرف حصة ثابتة إلى غاية انتهاء مدة عقد الشراكة أو المشروع.

-**المشاركة المتناقصة:** هي نوع من الشركات يكون فيها للشريك الحق في أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، بحسب ما تضمنته شروط العقد، وتطبق في المصارف الإسلامية على عدة صور[2].

ج-التمويل بالمشاركة أداة مالية لتطوير الاستثمارات الفلاحية: صيغة التمويل بالمشاركة تعد من أنسب وأهم الأساليب الاستثمارية الناجحة في الفلاحة، وذلك لما لها من مزايا وإيجابيات تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية، ونذكر من بين هذه المزايا:

-التمويل بالمشاركة وسيلة لتخفيض وتقليل المخاطر، حيث يشعر المستثمر الفلاحي بالأمان والراحة لأن المخاطر وإن حدثت تكون مناصفة بين الشركاء، وهذا يخفف من حدتها؛

-خلوا التمويل من الفائدة يساعد على تخفيض مختلف تكاليف النشاط الفلاحي، وهذا ينعكس إيجابا على أسعار المنتجات، ويجعلها أكثر تنافسية؛

-عدم اعتماد صيغة التمويل بالمشاركة على ضمانات، يمنح الفرصة للمنتجين الفلاحيين الصغار للحصول على احتياجاتهم التمويلية، هذا على خلاف التمويل بالقروض التي تعتبر الضمان شرطا أساسيا لمنح التمويل.

2-المضاربة:

المضاربة هي عقد من العقود القديمة التي كان يتعامل بها قبل الإسلام في التجارة، فكان من يملك المال ويرغب في تنميته واستثماره يبحث له عن عامل أو تاجر دو ثقة وخبرة ليستثمر بأمواله في التجارة، على أن يكون له سهما أو نصيب من الربح متفقا عليه مسبقا، وبعد مجيء الإسلام استمر العمل بها، حيث اشتغل الرسول صلى الله عليه وسلم مضاربا في أموال خديجة رضيا الله عنها، والمضاربة عند أهل الحجاز كانت تسمى بالقراض[3].

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في الإدارة الإسلامية**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020، ص42.

[2] المرجع نفسه، ص43.

[3] حفيظة لوكيلي، **تحقيق المناط وأثره في اختلاف الفقهاء-فقه الأموال نموذجا: دراسة نظرية تطبيقية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2019، ص683.

أ-تعريف المضاربة: اختلف الفقهاء في تعريف المضاربة على اختلاف مذاهبهم، فعقد المضاربة عند الحنفية هو شركة في الربح، على أن يكون رأس المال من طرف والعمل من طرف آخر[1]. أما عند المالكية فتعرف باسم المقارضة، أي أن رب المال يقطع يده عن رأس المال ويجعله في يد المضارب[2]، وعند الحنابلة عرفت بأنها دفع مال إلى آخر ليتجر به والربح بينهما[3]، ودهب الشافعية إلى أن المضاربة هي معاملة على أحد النقدين، أو عليهما بين مالك رأس المال والعامل، على أن يتجر العامل، وأن يقتسما الربح بينهما بحسب ما اتفق عليه[4].

يتضح من خلال ما دهب إليه الفقهاء في تعريف المضاربة، أنه ورغم اختلاف مذاهبهم إلا انهم اجمعوا على جوهرها وهو الجمع بين رأس المال والعمل، وهو أساس المعاملات المالية في الشريعة الإسلام.

ب- أنواع المضاربة: للمضاربة أنواع، منها المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة، ومنها المضاربة الثنائية والمضاربة الجماعية، أما المضاربة المطلقة، أن يضارب الرجل في مال رجل آخر دون أن يقيده بنوع أو مكان أو زمن معين،...الخ، على خلاف المضاربة المقيدة، فرب المال يعين فيها شروط وعلى المضارب أن يلتزم بها، وذليل ذلك ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه حين اشترط على مضاربه أن لا يسلك به بحرا ولا واديا ولا كبد رطبة.

أما المضاربة الثنائية أو المضاربة الخاصة، تكون فيها العلاقة ثنائية، تتم بين العامل(المضارب) ورب المال فقط، على عكس المضاربة الجماعية، فهي متعددة الأطراف، كأن يكون رب المال واحد والمضاربين كثر، والعكس، أي أن يكون مضاربا واحدا ويتعدد فيها مالكوا رأس المال وتسمى أيضا بالمضاربة المشتركة[5].

ج-صكوك المضاربة الفلاحية كأداة استثمارية لتطوير الفلاحة وتعزيز الأمن الغذائي: صكوك المضاربة الفلاحية هي صكوك يتم إصدارها من قبل جهة معينة تكون لها صفة وأهلية المضارب سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، واستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في مشاريع فلاحية، كتهيئة وإعدادا

---

[1] الإمام فخر الذين عثمان بن علي الزليعي الحنفي، الإمام أبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسيفي، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2010، ص518.

[2] الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، الجزء السابع، مرجع سابق، ص6.

[3] عبد الرزاق رحيم الشمري، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الكتاب الثقافي، أربد، الأردن، 2018، ص360.

[4] إيهاب طلعت عبد الخالق، مرجع سابق، ص229.

[5] عبد الرزاق رحيم الشمري، مرجع سابق، ص390.

الأرض، شراء البذور، وتسميد الزرع، وحصاد المنتجات وتسويقها[1]، ويكون لحملة الصكوك الحق في الموجودات التي تم شرائها برأس مال المضاربة زيادة على نصيبهم من الربح المحقق.

بإصدار هذه الصكوك تعطى الفرصة لاستقطاب مدخرات من أصحاب الفائض واستثمارها في مشاريع فلاحية بوسائل وإمكانات عصرية تعود عليهم بالربح، زيادة على المساهمة في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، والنهوض بالفلاحة وإخراجها من مرحلة الفلاحة التقليدية إلى مرحلة الفلاحة الحديثة.

3-المزارعة:

المزارعة عقد من عقود المشاركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تهتم بتمويل المشاريع الزراعية، ففي ببعض الأحيان يكون صاحب الأرض غير قادر على زراعة أرضه ما يدفعه للبحث على مؤسسة مختصة أو على شخص راغب وقادر على زراعتها، مقابل نسبة من المحصول متفق عليه بموجب عقد المزارعة.

أ-تعريف المزارعة: تعرف المزاعة عند الحنفية على أنها عقد على الزرع ببعض الخارج من الأرض[2]. أما عند الشافعية فهي أن يعامل مالك الأرض غيره ليزرعها بجزء معلوم مما يخرج منها والبذر من المالك[3]، وفي المالكية عرفها الفقهاء على أنها "شركة في الحرث"[4].

يتضح من خلال التعاريف السابقة لعقد المزارعة، أنه ورغم اختلاف المذاهب إلا أنها تتفق في المعنى والمضمون، كون المزارعة هي عقد شراكة يتم بين طرفين، مالك الأرض يساهم بأرضه والمزارع يساهم بعمله ومجهوده على أن يتقاسمان الغلة بحسب ما اتفق عليه في العقد.

ب- المزارعة أداة تمويل للمشاريع الفلاحية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: على المستوى الجزئي تعود المزارعة بالنفع على كلا الطرفين، مالك الارض الذي يرغب في زراعة أرضه ولا يملك الخبرة والجهد لخدمة أرضه وزراعتها، فالمزارعة كأداة تمويل إسلامية تسمح له بخدمة أرضه وزراعتها واقتسام العائد من المحصول بحسب ما أقره العقد، أما أهمية المزارعة بالنسبة للمزارع أو المؤسسة الزراعية التي تملك الجهد والخبرة للاستثمار ولا تملك الأرض، فيسمح لها بموجب عقد المزارعة

---

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص176.

[2] عبد الرحمان الجزيري، **مختصر الفقه على المذاهب الأربعة**، المجلد الأول، دار القلم، بيروت، لبنان، 2020، ص112.

[3] عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، **تكملة المجموع شرح المهذب للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي**، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011، ص122.

[4] المرجع نفسه، ص123.

استغلال الأرض وزراعتها وتقاسم العوائد، وبالتالي فعقد المزارعة جاء ليسهل على الناس وييسر عليهم طلب الرزق الحلال ويحسن من معيشتهم. أما على المستوى الكلي فالمزارعة تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بتوسيع استغلال الأرضي وتحقيق الأمن الغذائي والحد من البطالة وزيادة المداخيل من العملة الصعبة. كما يمكن أن يدخل المصرف الإسلامي كطرف ممول لعقد المزارعة، على أن يكون له جزء من العائد بحسب ما ينص عليه العقد[1]، وقد طورت الصناعة المالية الإسلامية استخدام المزارعة لتصبح على شكل صكوك لتسهل التعامل بها.

4-المساقاة:

المساقات لا تختلف عن المزارعة من حيث المبدأ فكليهما عقد شراكة بين طرفين احدهما المالك والآخر عامل، على أن يتم تقاسم العائد بينهما بحسب ما ينص عليه بنود العقد.

أ-تعريف المساقاة: المساقاة في الاصطلاح هي استعمال شخص في نخيل أو كروم أو غيرها لسقيها وإصلاحها نظير جزء معلوم من خراجها[2]، وهي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره[3].

ب- تطبيق عقد المساقاة في المصارف الإسلامية: يتم عقد المساقاة في المصارف الإسلامية بين طرفين، الطرف الأول يمثله المصرف الإسلامي كعامل يقدم العمل اللازم لمشاريع الري والسقي، والطرف الثاني هو مالك البستان، كما قد يكون بين المصرف الإسلامي كمالك للبستان والعامل الذي يقوم بمهمة السقي وخدمة البستان والاعتناء به حتى تنضج الثمار[4]، على أن يكون لكل طرف نصيب من الثمار بحسب الاتفاق.

ج- المساقاة أداة تمويل وتشجيع للعمالة المتخصصة: المساقاة كأداة تمويل تجمع بين عنصرين أساسيين، عنصر المال واليد العاملة المتخصصة. فالمبدأ الأساسي لصيغة المساقاة هو عهد أو منح الشجر والبساتين إلى الراغب والقادر على سقيها والاعتناء بها، سواء كان عامل مؤهل أو مؤسسة متخصصة، فهناك الكثير من المستثمرات الزراعية تخلى عنها أصحابها وهجروها نظرا لقلة اليد العاملة المتخصصة، أو لعدم قدرتهم على تغطية تكاليف جلب المياه، وعتاد الري. فصيغة المساقاة توفر حل عملي لضمان استمرار الزراعة والاعتناء بالبساتين باستخدام تكنولوجيات الري الحديثة، وهذا

---

[1] عبد الكريم قندوز وآخرون، مرجع سابق، ص20.

[2] عبد الرحمان الجزيري، مرجع سابق، ص24.

[3] محمد بن ولي بن رسول الإزميري الحنفي، **كمال الدراية وجمع الرواية والدراية من شروح ملتقى الأبحر**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2017، ص33.

[4] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018، ص253.

يشجع على تطوير شعبة الأشجار المثمرة وزيادة الإنتاجية بجودة ونوعية عالية، تعود بالنفع على الطرفين وعلى المجتمع.

5-المغارسة:

عقد المغارسة يشبه عقد المساقاة من حيث كونه عقد شراكة، إلا أن الشركة فيه بين طرفي العقد تكون في الأرض والشجر لا في الثمر.

أ-تعريف المغارسة: المغارسة اصطلاحا هي إعطاء شخص أرضه لمن يغرس فيها شجرا معينا من عنده، على أن يكونا شريكين في الأرض والشجر بنسبة معلومة[1]، وهي اتفاق بين طرفين على غراسة أرض بأشجار مثمرة ذات أصول ثابتة على أن يكون للعامل نصيب من الشجر والأرض.

ب-المغارسة أداة تمويل متوسطة الأجل للمشاريع الزراعية: غرس الأشجار والاعتناء بها عملية تتطلب إمكانات ومصاريف كبيرة. ففي السنوات التي تسبق عملية الإثمار تتطلب العملية مصاريف كبيرة بحكم أن الشجر ذات الأصول الثابتة يحتاج إلى بضع سنوات ليؤتي تماره، وتعتبر المغارسة من بين أنسب أداوت وآليات التمويل في مثل هذه الحالة، بحكم أنها أداة تمويل متوسط الأجل[2]، تسمح بالقيام بغرس الأشجار والاعتناء بها مقابل نصيب أو سهم في الأرض والأشجار بحسب ما تنص عليه بنود عقد المغارسة.

ثالثا: صيغ التمويل الإسلامي القائم على أساس الإجارة:

يعتبر التمويل القائم على أساس الإجارة من أهم وأنسب مصادر التمويل المتوسطة والطويلة الأجل خاصة للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي عرض لأهم صيغ التمويل القائمة على أساس الإجارة في المجال الفلاحي.

[1] أحمد محمد محمود نصار، **المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية؛ دراسة شاملة لأسس ومبادئ المصرفية الإسلامية للمبتدئين**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2022، ص134.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، **سياسات التمويل وآثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، بيروت، لبنان،2017، ص153.

1-عقد الإجارة:

الإجارة من بين أهم العقود في الشريعة الإسلامية التي حظيت باهتمام الفقهاء، وهي صورة من صور التمويل الإسلامي، فهي تلبي الحاجات الضرورية للمجتمع كالسكن، وغيرها من المنافع، كما تسمح بالتيسير على الراغب في تملك أصلا ما لا يستطيع دفع ثمنه في الحال.

أ-تعريف الإجارة: عرفها الفقهاء بتعريفات عدة، عند الحنفية عرفت على أنها عقد على المنافع بعوض[1]، وعند المالكية هي تمليك لمنفعة غير معلومة زمنا معلوما بعوض معلوم[2]، أما عند الشافعية فقد عرفت بأنها عقد على منفعة مقصودة معلومة[3]. كما عرفت عند الحنابلة على أنها عقد على منفعة مباحة معلومة المدة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الدمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم[4].

استنادا إلى تعاريف مختلف الفقهاء يمكن تعريف الإجارة على أنها عقد يتم فيه بيع منافع عين كاستئجار أرض للزراعة أو آلة حصاد، كما ترد كذلك على منافع العمل، كعمل المهندس الفلاحي مثلا.

ب-أنواع الإجارة: للإجارة نوعان منها ما هو وارد على منافع أعيان، ومنها ما هو وارد على منافع إنسان[5] (عمل):

- **النوع الأول: الإجارة الواردة على منافع أعيان:** وتنقسم بدورها إلى:
  - إجارة أعيان حاضرة: كإجارة سكن، سيارة، أرض زراعية، آلة حصاد، جرار...الخ.
  - إجارة أعيان موصوفة في الدمة: كأن يستأجر المزارع آلة حصاد أو آلة زراعة البذور من مؤسسة تأجير العتاد، والتي تقوم بتأجير نوع واحد فقد من هذه الآلات، ففي هذه الحالة، الإجارة في الدمة تقع على أي آلة، ويمكن أن تقوم مقاهما آلة أخرى.
- **النوع الثاني: الإجارة الواردة على منافع الإنسان(العمل):** وتنقسم بدورها إلى:

---

[1] شمس الدين أحمد بن قودر، **نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار**، الجزء التاسع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2017، ص58.

[2] محمد أمين الشهير بابن عابدين، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، **رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الابصار**، الجزء التاسع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2011، ص3.

[3] عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي، تحقيق محمد العزازي، **اللباب في شرح الكتاب-شرح مختصر القدوري في الفقه**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2016، ص288.

[4] المرجع نفسه، ص289.

[5] نايف بن جمعان الجريدان، **أحكام العقود المدنية دراسة مقارنة**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص137.

- إجارة أشخاص معينة: كاستئجار شخص للقيام بعمل محدد لمدة معينة، مثال أن يستأجر شخص معين للصيانة الدورية لآلات جني محصول الزيتون.
- إجارة أشخاص في الدمة: ففي هذه الحالة لا يرتبط العمل المنجز بشخص بعينه، فالعمل يكون في الدمة، ويمكن استبدال شخص مكان آخر ليقوم بالعمل، كأن يستأجر شخص لبناء خزان مياه للسقي، دون تحديد شخص معين لذلك.

ج-صور وتطبيقات الإجارة في المصارف الإسلامية: تستخدم المصارف الإسلامية الإجارة كأداة استثمارية تحقق من ورائها فوائد وأرباح، فهي تقتني مختلف الأصول والممتلكات بحسب طلب العملاء وتأجرها مقابل أجر معلوم، وتستخدم في ذلك نوعان من الإجارة:

-الإجارة التشغيلية: وهي الإجارة على أبسط صورها، حيث يؤجر المصرف لعملائه معدات وعقارات وغيرها من الأعيان، على أن يجدد عقد الإجارة أو يسترجعها عند انتهاء العقد، وهي بدروها تنقسم إلى إجارة أعيان حاضرة وإجارة أعيان موصوفة في الدمة،

-الإجار المنتهية بالتمليك(الاجارة التمويلية): وهو عقد يتم فيه تأجير أعيان للعملاء لمدة زمنية معينة، مقابل أجرة معلومة، على أن يتم تمليك الأصل للعميل في نهاية العقد،

د-دور الإجارة في التمويل الفلاحي: يستخدم المصرف الاسلامي أو أي طرف آخر الإجارة لتمويل أصحاب الحاجة من مزارعين ومؤسسات وتعاونيات فلاحية بالعتاد اللازم للقيام بالنشاط الفلاحي، ويستخدم نوعان من الإجارة:

-إما أن يؤجر العتاد بعقد محدد المدة مقابل أجرة معينة، على أن يتم استرجاعه في نهاية العقد، وبهذا يكون قد يسر على العميل الذي لا يملك العتاد، ومكنه من مزاولة نشاطه بصفة عادية، وهذا يضمن استمرارية المشاريع الفلاحية، ويجنب المزارع خسارة عدم استغلال أرضه، ويحقق ارباح من استغلال الأرض.

-أما الصيغة الثانية وهي الصيغة الأكثر استخداما، أن يقتني المصرف أو الشركة المؤجرة المعدات والمكائن الزراعية تم يأجرها للفلاح أو المؤسسة الفلاحية بناءا على طلبه، مقابل دفع أقساط إيجار على فترات، مع إمكانية تمليكه لها في نهاية مدة العقد، وبهذا يكون الفلاح قد وفر على نفسه أعباء الاقتراض، وعدم تحمل أعباء وتكاليف الصيانة الخاصة بالعتاد، حيث تتحمليها الشركة المؤجرة أو المصرف.

الإجارة المنتهية بالتمليك توفر للفلاحين الصغار والكبار الفرصة لتطوير وتجديد ماكيناتهم ومعداتهم الفلاحية، وإدخال التكنولوجيا عليها، وهذا من شأنه أن يعزز من القدرات الانتاجية والتنافسية للقطاع الفلاحي.

رابعا: صيغ أخرى للتمويل الفلاحي المتوافق مع الشريعة الإسلامية

هناك صيغ تمويلية أخرى متوافقة مع الشرع الإسلامي اهتمت بتمويل النشاطات الفلاحية نذكر منها: الجعالة؛ القرض؛ والوقف.

يتضح من خلال ما سبق، أن تمويل سلسلة القيمة الزراعية مهم ليس فقط في تعزيز الصادرات والقدرة التنافسية، لكن أيضا في تطوير النظم الفلاحية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الشمول المالي خاصة في الأرياف. كما حظي التمويل المتوافق مع الشريعة الاسلامية باهتمام كبير، حيث خص بصيغ تمويلية متنوعة ومتعددة على غرار المساقاة المزارعة المغارسة والسلم، ناهيك على إمكانية تمويله من خلال صيغ أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها كالمرابحة، المضاربة، المشاركة والإجارة. هذا الاهتمام الكبير يعكس الدور الذي يلعبه التمويل الاسلامي في الرفع من القدرة الانتاجية المحلية وتعزيز التنافسية وتحقيق الأمن الغذائي.

خلاصة الفصل:

استنادا إلى ما سبق تناوله من خلال هذا الفصل، يتضح أن سياسة التمويل الفلاحي لا تقل أهمية عن باقي السياسات الفلاحية الأخرى، بل تعتبر ركيزة أساسية لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي، حيث يلعب التمويل الملائم بمختلف مصادره دورا حيويا في توجيه الموارد وكفاءة استخدامها، ويشجع المزارعين والمربين على توسيع استثماراتهم وزيادة الانتاج. هذا رغم المخاطر الكبيرة المقترنة بعملية التمويل، والتي تؤدي بدورها إلى خلق تحديات كبيرة أبرزها عزوف المزارعين والمربين على طلب الخدمات المالية، وعدم اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بالقطاع.

يواجه صانعو القرار تحديات عند تصميم سياسات الدعم والائتمان الفلاحي المناسبة، مما يستدعي ضرورة إعادة توجيه هذه السياسات وتكييفها بما يخدم النظم الغذائية، ويجنب تشوهات التجارة، ووضع آليات لإدارة المخاطر لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية.

تمتد الخدمات المالية في سلسلة القيمة الزراعية إلى جميع الجهات الفاعلة في السلسلة، من مزارعين ومربين وأصحاب مشاريع فلاحية بما في ذلك المصدرين. ما يجعلها مهمة ليس فقط في تعزيز الصادرات والقدرة التنافسية، لكن أيضا في تطوير النظم الفلاحية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

كما يحظى التمويل الفلاحي المتوافق مع الشريعة الإسلامية باهتمام كبير، حيث خص بصيغ تمويلية متنوعة ومتعددة على غرار المساقاة، المزارعة، المغارسة، والسلم، من شأنها أن ترفع من القدرة الانتاجية وتعزز التنافسية وتحقق الأمن الغذائي.

الفصل الثالث:

دراسة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية والجزائر

تمهيد:

يعتبر الأمن الغذائي من بين أهم القضايا التي أصبحت تطرح على طاولة جل الدول العربية، خصوصا في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة من تغيرات مناخية، وأزمات صحية وسياسية، وتبعاتها على وضعية الأمن الغذائي.

تتحكم في وضعية الأمن الغذائي عدة عوامل ومتغيرات تمتاز بها الأقطار العربية بصفة عامة، ويتم رصد الأمن الغذائي من خلال محاور وأبعاد رئيسية، بتجميعها نستطيع إعطاء الصورة أو الحالة العامة للأمن الغذائي في اي منطقة أو دولة.

لعرض واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، تناولنا من خلال هذا الفصل وصف وتحليل للمحاور الكبرى للأمن الغذائي، بدراسة تطور وفرة وإتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه، واستقراره خلال الفترة(2000–2021)، كما تناولنا تحليل لواقع الأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وجاءت مباحث هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية خلال الفترة(2000–2021).

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2000–2021).

المبحث الثالث: الأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية خلال الفترة(2000-2021)

أضحت قضية الأمن الغذائي من بين التحديات الكبرى التي يواجهها الوطن العربي، فعلى الرغم من المقومات الطبيعية والإمكانات المادية والبشرية التي يمتاز بها، إلا أن الزراعة العربية تواجه عدة تحديات، من بينها، الطلب المتزايد على الغذاء، التغيرات المناخية، النزاعات والحروب، الحالة الاقتصادية،...الخ، وهي متغيرات تؤثر بصفة مباشرة في المحاور الأربعة للأمن الغذائي. ما يجعل هناك تفاوت في مستويات الأمن الغذائي من دولة لأخرى.

لتوضيح ذلك تناولنا من خلال هذا المبحث حالة الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال رصد وتحليل لمحاوره الكبرى، من وفرة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه والاستفادة منه، واستقراره خلال الفترة(2000-2021)، كما تطرقنا إلى الجهود المبذولة من أجل تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

المطلب الأول: وفرة وإتاحة الغذاء

يعد إتاحة أو وفرة الغذاء ركيزة أساسية من ركائز الأمن الغذائي، كما انه يمثل جانب العرض، حيث يعكس قدرة الدول على سد حاجيات سكانها من الغذاء، سواء من الإنتاج المحلي أو اللجوء إلى الاستيراد من الأسواق الخارجية، تناولنا من خلال هذا المطلب دراسة وتحليل أهم محور من محاور الأمن الغذائي، والمتمثل في وفرة الأغذية في الوطن العربي، وذلك من خلال عرض وتحليل لمختلف المحاصيل الزراعية الرئيسية والمنتجات الحيوانية، كما استعرضنا جانب المتاح للاستهلاك ومعدلات الاكتفاء الذاتي، مع تحليل للمؤشر العالمي للأمن الغذائي من جانب الوفرة.

أولا: تطور المتاح للاستهلاك من المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية في المنطقة العربية

يعد المتاح للاستهلاك من أهم المؤشرات التي من خلالها نستطيع تقييم الوضع الغذائي. كونه يمثل إجمالي المواد الغذائية المنتجة في بلد ما، مضافة إلى إجمالي الكمية المستورة وتعديلها إلى أي تغيير في المخزون يكون قد حدث منذ بداية الفترة المرجعية.

ويحسب بالعلاقة التالية[1]:

المتاح للاستهلاك المحلي = الإنتاج + الواردات – الصادرات + التغيرات في المخزونات (النقص أو الزيادة).

[1] FAO, **Food balances (2010-), Definitions and standards, domestic supply quantity**, FAOSTAT. Available on web site: https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS. Accessed: 12/12/2022.

1-المتاح للاستهلاك من المحاصيل الزراعية النباتية في المنطقة العربية:

تناولنا في هذا العنصر عرض وتحليل لتطور المتاح للاستهلاك من المنتجات والمحاصيل النباتية الرئيسية في الدول العربية خلال الفترة(2000-2021).

أ-**الحبوب:** تشكل الحبوب أهم مصدر للبروتين النباتي، وتستهلك بكثرة في البلدان العربية نظرا لطبيعة النمط الاستهلاكي السائد فيها، كما تستعمل كأعلاف للحيوانات، ما يجعلها تحتل الصدارة في هرم أو سلم المواد الغذائية المستهلكة، وغالبا ما تلجأ أغلبية الدول العربية إلى الاستيراد من أجل سد حاجياتها من هذه المادة، ويشكل المتاح من الحبوب الكميات المتوفرة من هذه المادة سواء من الانتاج المحلي أو من الأسواق الخارجية، والشكل الموالي يوضح التطور في المتاح للاستهلاك خلال الفترة (2000-2021).

الشكل رقم(20): تطور المتاح للاستهلاك من الحبوب في المنطقة العربية خلال الفترة (2000-2021)

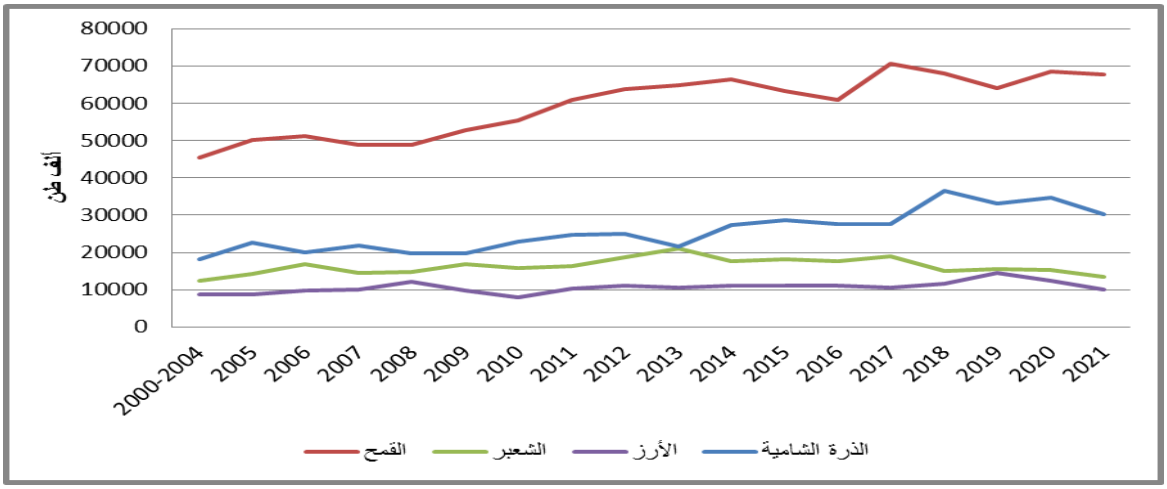

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد متفرقة(22-42)

عرفت جملة الحبوب تطور ايجابي خلال الفترة(2000-2021)، مسجلة في سنة 2021 نسبة زيادة قدرها 8% مقارنة بمتوسط الفترة(2000-2020)، هذا رغم الانخفاض المحسوس خلال سنة 2021 من جراء الأزمة الصحية (COVID19)، ويأتي المتاح من مادة القمح في الصدارة بمتوسط سنوي قدر بحوالي 60 مليون طن، محققا في عام 2021 نسبة زيادة قدرها 14% مقارنة بمتوسط الفترة(2000-2020)، رغم تسجيله انخفاض طفيف خلال سنة 2021. كما سجلت الذرة الشامية في سنة 2021 نسبة انخفاض بلغت 10% مقارنة بسنة 2020، وعرف الشعير انخفاض في المتاح للاستهلاك خلال السنوات الأخيرة، مسجلا في سنة 2021 قيمة قدرها 13 مليون طن، بفارق قدر بحوالي 1.8 مليون طن مقارنة بسنة 2020، كذلك الحال بالنسبة للأرز الذي سجل انخفاض كبير في المتاح للاستهلاك قدر بـ 2.498 مليون طن خلال نفس السنة.

نلاحظ أيضا ان نسبة الزيادة في المتاح للاستهلاك لمحاصيل الحبوب في المنطقة العربية متفاوتة من دولة إلى أخرى، وضعيفة جدا مقارنة بالنمو الديمغرافي الكبير الذي تشهده المنطقة، ويرجع هذا لعدة أسباب من بينها عدم قدرة بعض الدول العربية في توفير الغذاء لساكنتها، نتيجة لضعف وهشاشة الوضع الاقتصادي والأمني من جهة، والظروف المناخية، من جهة أخرى، على غرار اليمن وسوريا، والعراق ولبنان.

ب- الخضار والبقوليات والفاكهة: تمتاز المنطقة العربية بالإنتاج الوفير للخضر، والبقوليات والفواكه، وهذا نتيجة لزيادة المساحة المخصصة لها، وملائمة الظروف المناخية لإنتاج هذه المحاصيل، وهذا ما يعكس الوفرة الكبيرة لها في جميع الدول العربية، فقد عرف المتاح للاستهلاك من جملة الخضار زيادة كبيرة خلال الفترة (2000-2021)، حيث قدر انتاجه في عام 2021 بحوالي 58.7 مليون طن، محققا نسبة زيادة قدرت بحوالي 10% مقارنة بمتوسط سنوات (2000-2020)، كما سجل أعلى قيمة له في سنة 2014 بـ 69.4 مليون طن.

كذلك الحال بالنسبة للبطاطس التي شهدت تطور كبير في المتاح للاستهلاك، ففي عام 2021 قدر المتاح للاستهلاك من مادة البطاطا بحوالي 17.65مليون طن، مسجلا بذلك ضعف متوسط سنوات (2000-2004). أما بخصوص الفواكه فهي الأخرى عرفت وفرة كبيرة، حيث بلغت في عام 2021 نحو 39.56 مليون طن محققة نسبة زيادة قدرها 17% مقارنة بمتوسط الفترة (2000-2020).

الشكل رقم(21): تطور المتاح للاستهلاك من الخضار، البقوليات والفواكه في المنطقة العربية خلال الفترة (2000-2021)

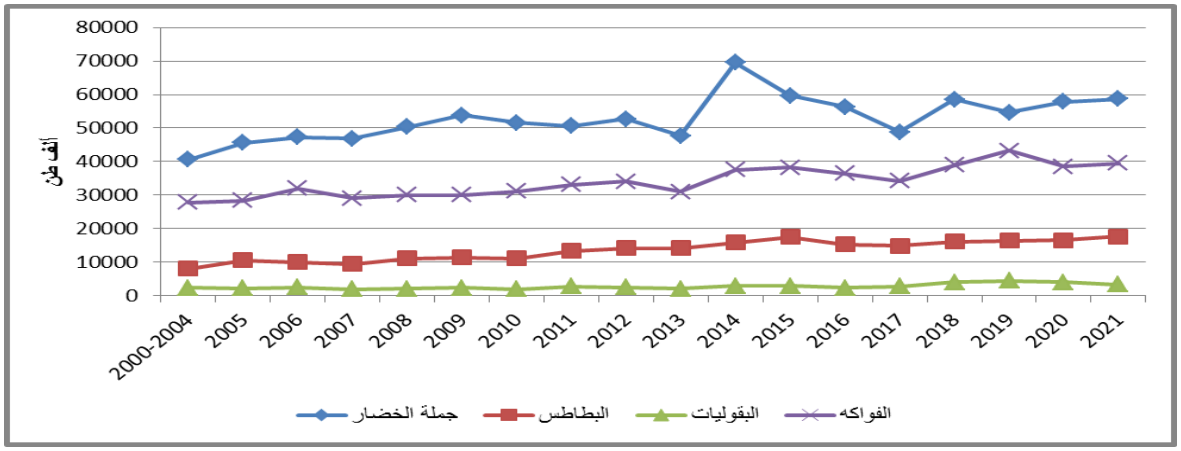

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد متفرقة(22-42)

يتضح من خلال شكل رقم(21) أن البقوليات تشهد نموا كبيرا في المتاح للاستهلاك خلال الثلاثة سنوات الأخيرة (2018-2020)، مسجلة ما يقارب (3/1) ثلث المتاح خلال الفترة (2000-2017). هذا رغم الانخفاض المسجل خلال سنة 2021 من جراء التغيرات المناخية والأزمة الصحية العالمية.

ج- السكر والزيوت: سجل المتاح للاستهلاك من مادة السكر في المنطقة العربية خلال سنة 2021 قيمة قدرها 13.68 مليون طن، وهي تمثل 5% من إجمالي المتاح للاستهلاك لنفس السنة، مسجلة بذلك نسبة زيادة قدرها 17% بالمقارنة بمتوسط الفترة (2000-2020). هذا رغم تسجيل المتاح من مادة السكر في سنة 2021 نسبة انخفاض قدرت بـ 6% مقارنة بسنة 2020، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الاستيراد إلى المتاح للاستهلاك من مادة السكر في المنطقة العربية تشكل ما نسبته 65%، فهي تعتمد وبشكل كبير على الأسواق الخارجية.

كما تشكل مختلف الزيوت والشحوم ما نسبته 3% من إجمالي المتاح للاستهلاك لعام 2021 في المنطقة العربية، محققة بذلك نسبة زيادة قدرها 29% مقارنة بمتوسط الفترة (2000-2020)، وهي نسبة كبيرة جدا تعكس الزيادة في الطلب على هذه المادة.

2- المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية في المنطقة العربية:

تمتلك المنطقة العربية ثروة حيوانية وسمكية هائلة، تعد مصدرا أساسيا للبروتين الحيواني، وتتوزع هذه الثروة على جميع أقطار المنطقة العربية، مع وجود تمايز من دولة لأخرى من حيث العدد، هذا التنوع والوفرة في المنتجات الحيوانية ينعكس بشكل طردي على إجمالي المتاح للاستهلاك.

الشكل رقم(22): تطور المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية في المنطقة العربية خلال الفترة (2000-2021)

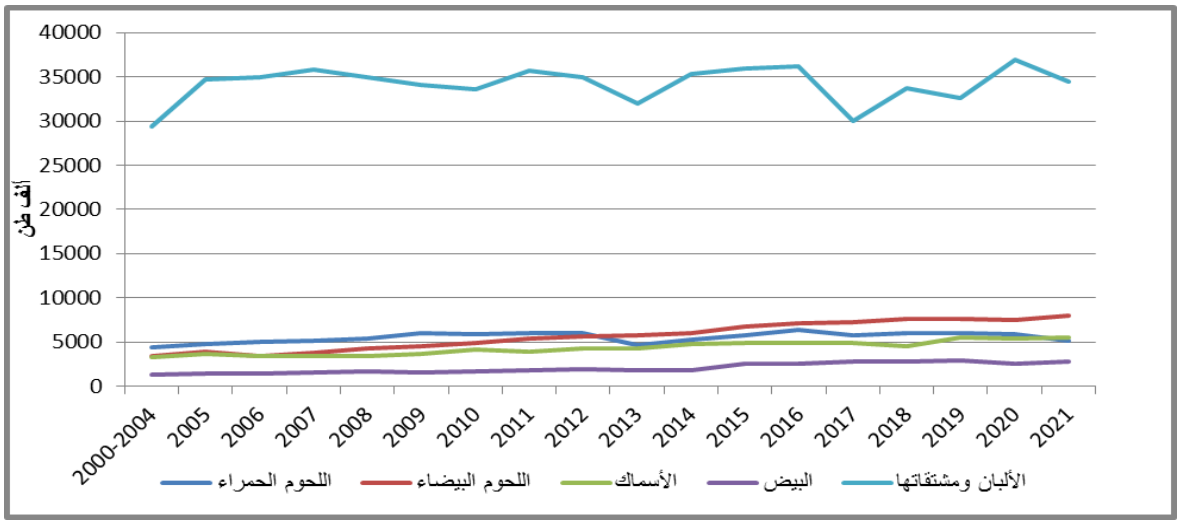

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد متفرقة(22-42)

شهد المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية في سنة 2021 قيمة قدرها 55.980 مليون طن، بنسبة زيادة قدرها 9% مقارنة بمتوسط الفترة(2000–2020)، وهي تشكل ما نسبته 17% من إجمالي المتاح للاستهلاك لنفس السنة، موزعة كما يلي: 10% للألبان ومشتقاتها، 2% للحوم البيضاء، 2% للحوم الحمراء، 2% للأسماك، وأخيرا 1% للبيض، ومقارنة بإجمالي المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية لعام 2020، نلاحظ أن هناك انخفاض قدر بنسبة 4%.

ثانيا: مؤشر الوفرة الغذائية في الوطن العربي

يقيس المؤشر العالمي للأمن الغذائي(GFSI) وفرة الغذاء من خلال سبعة مؤشرات فرعية تم تحديتها خلال سنة 2021، يتم من خلالها تحديد مستوى الوفرة الغذائية وهي: كفاية امدادات الغذاء، البحوث الزراعية والتطوير، البنى التحتية الزراعية، تقلبات الانتاج الزراعي، الحواجز السياسية والاجتماعية للوصول إلى الغذاء، الفاقد من الغذاء، التزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول إليه. يوضح الجدول رقم(08) مؤشر الوفرة الغذائية في 14 دولة عربية مدرجة ضمن منصة المؤشر العالمي للأمن الغذائي إلى غاية سنة 2021.

يمكن تقسيم الدول العربية من حيث مؤشر الوفرة الغذائية خلال سنة 2021 إلى ثلاثة فئات، الفئة ذات وفرة غذائية عالية، في مقدمتهم قطر بـ 74.4 درجة، الكويت بـ72.3 درجة، الإمارات العربية المتحدة بـ 71.7 درجة، المملكة العربية السعودية بـ 67.8 درجة، البحرين 67.5 درجة، مصر بـ 60 درجة، الجزائر بـ 58 درجة، عمان 57.3 درجة، والفئة الثانية هي الفئة ذات الوفرة الغذائية المتوسطة مقارنة بالمتوسط العالمي، وهي عمان 57.3 درجة، الأردن بـ 55.2 درجة، تونس بـ 54 درجة، الغرب بـ 51.8 درجة. أما الفئة الثالثة فهي الأقل وفرة غذائيا، على غرار السودان 31.6 درجة، وأخير سوريا واليمن بتسجيلهما أدنى المستويات بـ 30.1 و 27.1 درجة على التوالي.

جدول رقم(08): تطور مؤشر الوفرة الغذائية في الدول العربية خلال الفترة(2012-2021)

الدولة	متوسط (2012-2019)	2020	2021	التغير(2020-2021)
الجزائر	43,51	50,3	58,0	**7,7**
البحرين	61,5	67,8	67,5	**-0,3**
مصر	55,3	60,8	60,0	**-0,8**
الأردن	53,7	55,9	55,2	**-0,7**
الكويت	52,3	73,7	72,3	**-1,4**
المغرب	43,9	49,1	51,8	**2,7**
عمان	59,9	58,6	57,3	**-1,3**
قطر	67,5	73,3	74,4	**1,1**
السعودية	58,1	70,5	67,8	**-2,7**
السودان	37,5	32,8	31,6	**-1,2**
سوريا	31,8	33,2	30,1	**-3,1**
تونس	46,2	50,1	54,0	**3,9**
الإمارات	56	68,2	71,7	**3,5**
اليمن	28,8	26,1	27,1	**01**
الوطن العربي(المتوسط)	–	**55,02**	**55,62**	**0,6**
العالم(المتوسط)	-	**57,32**	**56,7**	**-0,62**

Source : Prepared by the researcher based on **: Impact economist**, available on web site: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index. Accessed : 10/12/2022

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر الوفرة الغذائية في عام 2021 حقق نمو في المنطقة العربية قدر بـ 01% مقارنة بعام 2020، وهذا مؤشر إيجابي يعكس الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتخطي الأزمة التي مر بها العالم من جراء جائحة كورونا.

يتضح من خلال دراستنا لمحور وفرة الغذاء في المنطقة العربية، أن هناك محاور أخرى لا تقل أهمية عن هذا المحور، وتحقق الأمن الغذائي في المنطقة لا يقتصر على الوفرة الغذائية فقط، فقدرة وإمكانية الأفراد للوصول إلى الغذاء تعد شرط أساسي في تحقق الأمن الغذائي لا يقل أهمية عن الوفرة الغذاء، وهذا ما تطرقنا له في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: إمكانية الحصول على الغذاء

تعبر امكانية الحصول على الغذاء على قدرة الأفراد المادية على تلبية احتياجاتهم من الغذاء، وتتأثر هذه القدرة بعدة عوامل منها دخل الفرد، وأسعار السلع الغذائية، ومعدلات نمو السكان، والإنتاج الغذائي، ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي الزراعي،...الخ، وتناولنا في هذا المطلب تحليل تطور العوامل المؤثرة في إمكانية الحصول على الغذاء في المنطقة العربية ومؤشرات قياسه.

أولا: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية

تعرف الاقتصاديات المنخفضة الدخل بانها تلك التي يبلغ نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج المحلي، بـ 1085 دولا أو أقل، والاقتصاديات ذات الدخل المتوسط الأدنى، يكون نصيب الفرد فيها بين 1086 و4255 دولار أمريكي، أما الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط الأعلى، فيتراوح نصيب الفرد فيها بين 4256 و13205 دولا أمريكي، وأخيرا الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع، يكون نصيب الفرد فيها 13205 دولار أمريكي فما فوق[1].

نلاحظ من خلال الجدول رقم(09) أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية خلال الفترة(2000-2021) عرف تذبذب، حيث شهد مرحلة زيادة مستمرة إلى غاية سنة 2012، مسجلا أعلى قيمة له سنة 2012 بحوالي 7307 دولار، تم تلتها بعد ذلك مرحلة انخفاض.

[1] World Bank, **World Bank country and lending groups, Country classification**, World Bank Data, available on web site: https:/www.datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-worl-bank-country-and-lending-groups. Accessed: 02/04/2023.

جدول رقم(09): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في المنطقة العربية خلال الفترة (2000-2021)

الدول/السنوات	(2009-2000)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات العربية المتحدة	37563	34166	40893	44387	45730	46866	41525	41055	43064	46722	45376	37629	44316
البحرين	17263	21187	23742	25103	25791	25465	22795	22867	24350	25416	25869	23502	26563
جزر القمر	1102	1384	1527	1484	1596	1609	1323	1357	1415	1531	1511	1520	1577
جيبوتي	902	1228	1323	1418	2102	2239	2409	2546	2656	2756	2876	2918	3150
الجزائر	3082	4496	5473	5611	5520	5516	4197	3967	4135	4172	4022	3337	3691
جمهورية مصر العربية	1417	2510	2646	3059	3089	3197	3370	3332	2316	2407	2870	3399	3699
العراق	2232	4430	5737	6438	6613	6216	4417	4305	4725	5601	5621	4332	4775
الأردن	2431	3915	4152	4386	4478	4256	4064	4003	4073	4146	4206	4043	4103
لبنان	4997	7695	7914	8500	8255	7665	7803	8172	8680	9226	8986	5600	4136
ليبيا	8181	11611	7784	15765	12589	9409	7868	7945	10529	11838	10542	7568	6357
المغرب	2107	2835	3041	2907	3118	3431	3139	3133	3289	3493	3499	3258	3795
موريتانيا	1048	1646	1919	1850	1930	1715	1563	1579	1635	1750	1840	1868	2166
عمان	13273	22552	24166	24723	23564	23121	18777	17082	17803	19888	19132	16708	19509
الضفة الغربية وقطاع غزة	1575	2557	2881	3067	3315	3352	3272	3528	3620	3562	3657	3234	3664
قطر	49213	73021	92993	98041	97631	93126	66985	58467	59408	66264	62637	52316	66838
المملكة العربية السعودية	12784	17959	22263	23879	23716	23544	19978	19300	20138	23319	22430	19540	23186
السودان	993	1706	1983	1797	1835	2076	2226	2614	3189	770	748	608	752
تونس	3169	4241	4362	4234	4308	4399	3961	3796	3570	3577	3478	3498	3807

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك الدولي، **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**، تاريخ التصفح: 2023/02/02، متاح عبر الرابط: https://data.albankaldawali.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD.

يتضح من خلال الجدول رقم(09) أن المنطقة العربية تشهد تفاوت من حيث دخل الأفراد، ففي عام 2021 حققت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى المستويات بمتوسط يقدر بحوالي 36 ألف دولار، وهي بذلك تصنف ضمن الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع. أما الدول التي تصنف ضمن اقتصاديات ذات دخل متوسط أعلى خلال عام 2021، هي العراق بـ 4775 دولار وليبيا بـ 6357 دولار أمريكي، وترتب أغلبية باقي الدول العربية ضمن اقتصاديات ذات الدخل المتوسط الأدنى على غرار الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، فلسطين، جيبوتي، جزر القمر وتونس، حيث تراوح نصيب الفرد فيها بين 1577 دولا و4136 دولار، بمتوسط قدره 3404 دولا أمريكي، وأخيرا

تأتي السودان، ضمن الاقتصاديات المنخفضة الدخل، حيث قدر متوسط نصيب الفرد فيها بأقل من 800 دولار.

شكل رقم(23): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية مقارنة بتطوره في العالم خلال الفترة(2000-2021) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

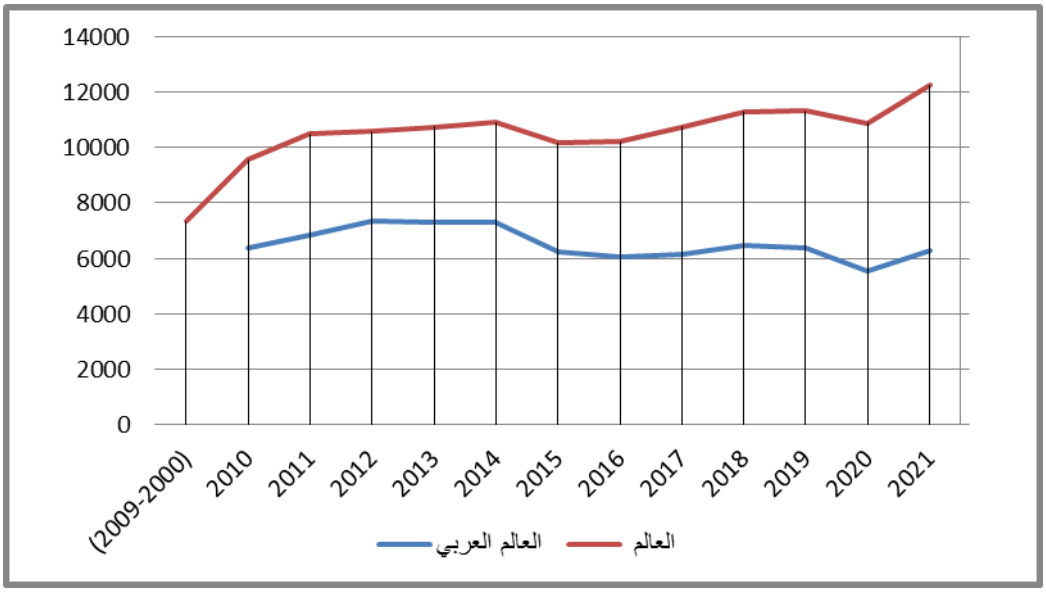

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك الدولي، **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**، تاريخ التصفح: 2022/12/02، متاح عبر الرابط: https://data.albankaldawali.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD.

من خلال الشكل رقم(23)، قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المنطقة العربية خلال سنة 2021 بحوالي 6266 دولار أمريكي مسجلا زيادة قدرها 722 دولار مقارنة بعام 2020. إلا أنه يبقى ضعيف جدا مقارنة بنصيب الفرد في العالم، حيث قدر هذا الأخير بـ 12235 دولار أمريكي خلال نفس السنة.

ثانيا: مؤشر اسعار السلع الغذائية العالمي

تتأثر إمكانية حصول الأفراد على الغذاء بشكل مباشر بأسعار السلع الغذائية، خاصة منها السلع الأساسية مثل الحبوب، والمنتجات الحيوانية والسكر والزيوت.

شكل رقم(24): تطور مؤشر أسعار السلع الغذائية العالمي خلال الفترة(2000-2021)

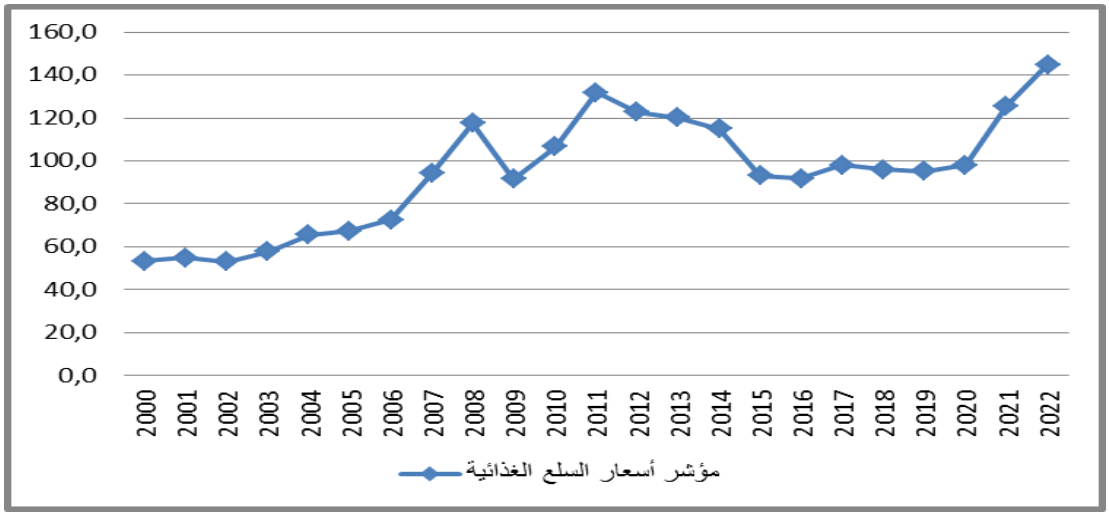

Source: Prepared by the researcher based on: FAO, **World Food Situation, FAO food price index data**, available on web site: https://fao.org/fileadmin/templates/worldfood/reports_and_docs/food_price_indice_data_jan665.xlx. Accessed: 03/04/2023

يوضح الشكل رقم(24)، الارتفاع المستمر في المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية خلال الفترة(2000-2021)، حيث بلغت دروتها خلال السنوات الأخيرة مسجلة أعلى مستوى لها خلال سنة 2021، على الرغم من تراجع الاسعار خلال الفترة التي سبقتها(2015-2019)، وتعد الأزمة الغذائية العالمية(2007-2008)، نقطة بداية في تصاعد مؤشر اسعار السلع الغذائية.

جدول رقم(10): تطور الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك في الدول العربية خلال الفترة(2016-2020) (%100=2015)

الدول	2016	2017	2018	2019	2020	التغير بين 2020-2016
فلسطين	110,7	111	110,8	112,5	117,7	0,06
المغرب	108	108,8	110,7	111,1	111,9	0,04
الامارات	111,1	113,3	116,8	114,5	112,1	0,01
قطر	115,4	115,9	116,2	115,4	112,4	-0,03
عمان	110,6	112,4	113,4	113,5	112,5	0,02
البحرين	113,6	115,2	117,6	118,8	116	0,02
العراق	119,2	119,4	119,9	119,6	120,1	0,01
السعودية	119	118	120,9	118,4	122,5	0,03
جيبوتي	115,6	116,2	116,4	120,3	125,6	0,09
الكويت	121,9	124,6	125,2	126,6	125,8	0,03
الاردن	115,5	119,3	124,7	125,6	126	0,09
موريتانيا	125,2	128,1	132	135	138,2	0,10
الجزائر	134,8	142,4	148,5	151,4	155	0,15
تونس	128,8	135,6	145,5	155,3	164,1	0,27
لبنان	114,1	119	126,2	130	240,4	1,11
مصر	178,4	231,1	264,4	288,6	303,1	0,70
السودان	411,9	454,2	890,2	1344,2	1235	2,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، ص25.

يتضح من خلال الجدول رقم(10) أن الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك عرفت ارتفاع بشكل لافت خلال الفترة(2016–2020) في كل السودان، لبنان، مصر، تونس، الجزائر، وموريتانيا، بتسجيلها معدل زيادة قدر على التوالي بـ 200%، 110%، 70%، 27%، 15%، 10%، وهذا ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للأفراد في هذه الدول، ويحد من إمكانية الوصول إلى الغذاء. أما باقي الدول الأخرى فقد عرفت استقرار نسبي حيت تراوح معدل الزيادة بين (1%–9%).

ثالثا: مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء في الوطن العربي

يقيس مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء قدرة الأفراد للوصول إلى الغذاء، ويعتمد في حساب قيمة هذا المؤشر على ستة مؤشرات فرعية.

شكل رقم(25): مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء في الدول العربية خلال سنة 2021

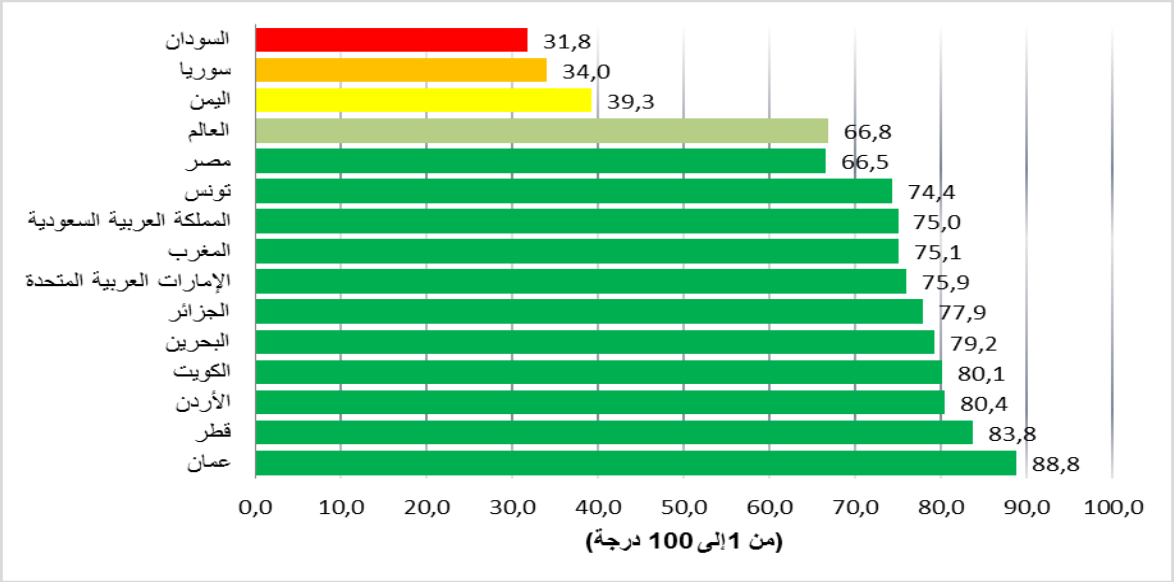

Source: Prepared by the researcher based on**: Impact economist**, available on web site: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index. Accessed : 10/12/2022

اعتمادا على البيان رقم(25)، نلاحظ أن أغلب الدول العربية تجاوز مؤشر إمكانية الوصول إلى الغذاء فيها المتوسط العالمي لسنة 2021 البالغ 66.8 درجة، حيث سجل المؤشر درجات تراوحت بين 31.8 درجة و88.8 درجة، وكانت أعلى الدرجات من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي، واحتلت الجزائر المرتبة السادسة بـ 77.9 درجة، متقدمة على الإمارات العربية المتحدة، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وهذا مؤشر إيجابي يعكس القدرة الشرائية العالية في هذه الدول. بينما تبقى بعض الدول العربية دون المتوسط العالمي على غرار السودان، سوريا واليمن.

المطلب الثالث: استخدام الغذاء

نقصد بالاستخدام أو الاستفادة من الغذاء، اختيار نوع الطعام المناسب الذي يلبي المتطلبات الفيزيولوجية للفرد، والطريقة والكيفية التي يتم بها تحضيره واستهلاكه، والاستخدام الآمن للغذاء يتطلب ضرورة توفر مرافق صحية ملائمة.

تناولنا من خلال هذا المطلب محور الاستفادة من الغذاء في المنطقة العربية، وذلك من خلال دراسة وتحليل مؤشر نقص التغذية، ومؤشر جودة وسلامة الغذاء الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية(EIU).

أولا: نقص التغذية

يشير مصطلح نقص التغذية إلى نقص في السعرات الحرارية، أو نقص في عنصر من العناصر الغذائية في الجسم، ما ينجم عنه أضرار صحية، كالهزال، ونقص الوزن، وتوقف النمو، ويتم التعبير عن نقص التغذية كنسبة مئوية من عدد السكان في دولة ما، وفيما يلي عرض لمؤشر نقص التغذية في الدول العربية خلال الفترة(219-2021).

جدول رقم(11): مؤشر نقص التغذية في الدول العربية خلال الفترة (2019-2021)

الدولة	2019(%)	2020(%)	2021(%)	التغير (2020-2021)
الجزائر	<2,5	<2,5	<2,5	-
جز القمر	19,90	20,20	20,40	0,20
جيبوتي	13,10	13,10	13,50	0,40
مصر	4,90	5,00	5,10	0,10
العراق	18,10	17,40	15,90	-1,50
الاردن	11,20	14,60	16,90	2,30
الكويت	<2,5	<2,5	2.7	-
لبنان	7,10	9,00	10,90	1,90
المغرب	3,80	4,40	5,60	1,20
عمان	7,90	8,80	9,80	1,00
السعودية	3,80	3,90	3,70	-0,20
السودان	11,80	11,70	12,80	1,10
تونس	<2,5	2,60	3,10	0,50
الامارت	6,20	6,00	5,60	-0,40
اليمن	44,70	42,80	41,40	-1,40

Source: FAO, **Suite of food security indicators**, FAOSTAT, prevalence of undernourishment, available on web site: https://fao.org/faostat/en/#data/FS. Accessed: 15/12/2022.

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم(11) أن معدل انتشار نقص التغذية يتفاوت بين الدول العربية، فأعلى معدل خلال سنة 2021 كان في اليمن بـ 41.40%، وأدناه في الجزائر والكويت بأقل من 2.5%، وتجدر الإشارة إلى أن قرابة 50% من الدول العربية تعاني من تفشي نقص التغذية يفوق معدله 10% على غرار اليمن، جزر القمر، العراق، الأردن، جيبوتي، السودان ولبنان، وهذا يرجع لعدة أسباب من بينها النزعات والظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة.

ثانيا: مؤشر جودة وسلامة الغذاء

يقيس مؤشر جودة وسلامة الغذاء الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية(EIU)، تنوع وسلامة الأغذية التي يتناولها الأفراد، وذلك من خلال خمس مؤشرات فرعية.

شكل رقم(26): مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية خلال سنة 2021

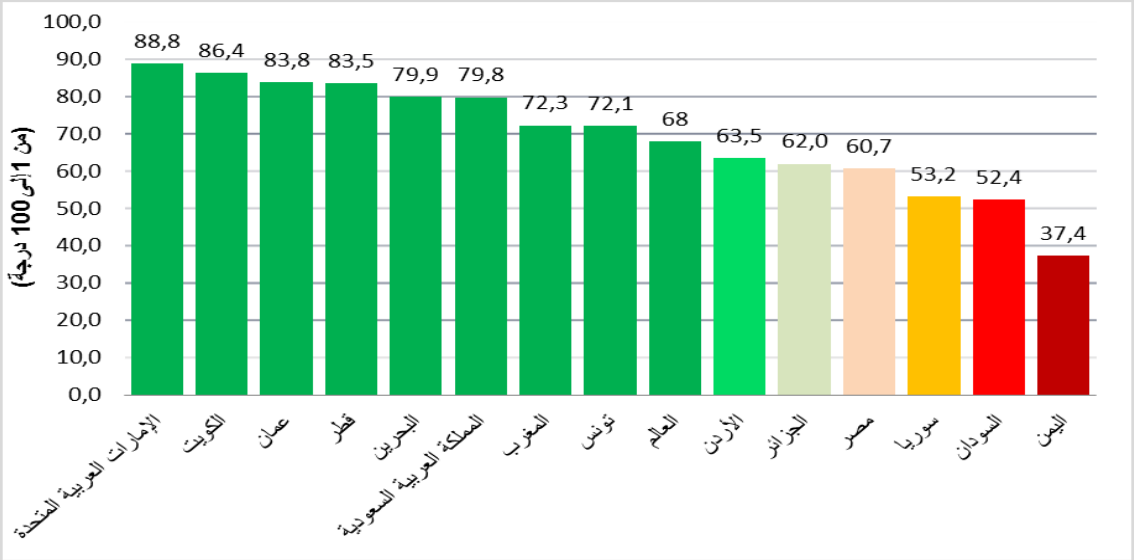

Source : Prepared by the researcher based on **: Impact economist**, available on web site: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index. Accessed: 10/12/2022

استنادا على المعطيات الواردة في الشكل رقم(26)، سجل متوسط مؤشر جودة وسلامة الغذاء في المنطقة العربية خلال عام 2021 قيمة قدرها 69.6 درجة، وهي قيمة فوق المتوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 68 درجة، وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في صدارة الترتيب من حيث جودة وسلامة الغذاء، بحيث تفوق المتوسط العالمي، وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة بـ 88.8 درجة، تم تليها كل من الكويت، عمان، قطر، البحرين، المملكة العربية السعودية، المغرب وتونس. أما باقي الدول العربية فهي تحت المتوسط العالمي، ومن بينها الجزائر، وسجل أدنى مستوى لعام 2021 في اليمن بـ 37.4 درجة.

المطلب الرابع: استقرار الغذاء

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد والأسر من الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات، وألا تكون هناك مخاطر بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات المفاجئة، لذلك يمكن أن يشير مفهوم الاستقرار إلى أبعاد توافر الأمن الغذائي والوصول إليه[1]. تناولنا من خلال هذا المطلب مؤشر الاستدامة والتكيف الذي يقيس استقرار الغذاء في الدول العربية.

يقاس مؤشر الاستدامة والتكيف التابع للمؤشر العالمي للأمن الغذائي(GFSI) عبر ستة مؤشرات فرعية، وهي: تغير المناخ، التغير في كمية ونوعية المياه، الأرض(تدهور الأرض، تغير المساحات الغابية، نوعية التربة)، المحيطات(الأنهار والبرك)، الالتزام السياس بالتكيف، إدارة المخاطر والكوارث، والشكل الموالي يوضح مستويات مؤشر الاستدامة والتكيف في الدول العربية خلال سنة 2021.

شكل رقم(27): مؤشر الاستدامة والتكيف في الدول العربية خلال سنة 2021

(من 1 إلى 100 درجة)

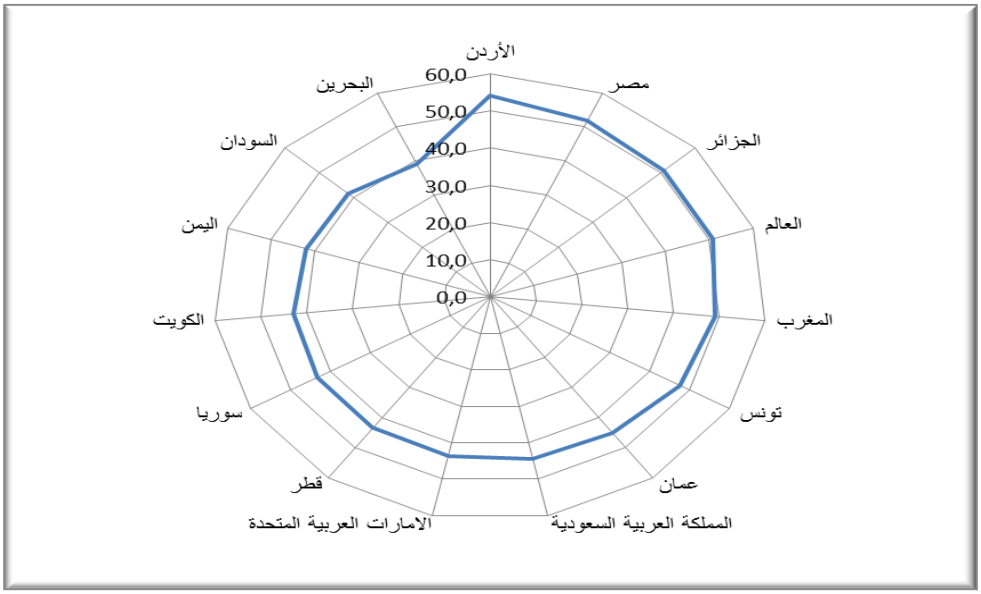

Source: Prepared by the researcher based on **: Impact economist**, available on web site: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index. Accessed : 10/12/2022

اعتمادا على الشكل رقم(27)، نلاحظ أن متوسط مؤشر الاستدامة والتكيف في الوطن العربي شهد انخفاض خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، حيث انتقل من 46.2 درجة إلى 45.6 درجة، ويبقى دون المتوسط العالمي المقدر بـ50.8 درجة. كما حققت كل من الأردن، مصر والجزائر أعلى المستويات من حيث مؤشر الاستدامة والتكيف مقارنة بالمتوسط العالمي. أما باقي الدول العربي

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير حول أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021**، مرجع سابق، ص46.

سجلت مستويات دون المتوسط العالمي، فكانت أدنى المستويات في كل من اليمن، السودان والبحرين بـ 42.1 درجة، 41.4 درجة، 39.1 درجة على التوالي.

استنادا إلى ما تم تناوله من خلال هذا المبحث من تحليل لتطورات أوضاع الأمن الغذائي، يتضح أن المنطقة العربية تتمتع بقدرة انتاجية نسبية في انتاج بعض المنتجات التي تساهم بشكل كبير في المتاح للاستهلاك باستثناء القمح، والذرة الشامية، والسكر، والزيوت النباتية، وقد حقق مؤشر الوفرة الغذائية في عام 2021 نمو في المنطقة العربية قدر بـ3%، مقارنة بعام 2020. أما بخصوص إمكانية الوصول إلى الغذاء، فالمنطقة شهدت زيادة كبيرة في أسعار الغذاء وتذبذب واضح في دخول الأفراد خلال الفترة محل الدراسة، ويرجع هذا إلى الأزمات الصحية والاقتصادية والتفاوت في دخول الأفراد من دولة لأخرى، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الاستخدام واستقرار الغذاء، فتعاني معظم الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي من سوء التغذية وعدم استقرار اقتصادي وسياسي وأمني وهذا ما أثر سلبا على الأمن الغذائي في المنطقة.

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

تولي الجزائر أهمية قصوى لقضايا الأمن الغذائي، نظرا لما لها من تأثير على الأمن الانساني بمختلف أبعاده(البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي، الصحي، السياسي). خاصة في ظل التحديات الجديدة التي فرضتها التطورات على الساحة الدولية، وتأثيراتها المباشرة على المحاور الأربعة للأمن الغذائي سواء على المستوى الدولي أو المحلي.

تتمتع الجزائر بمقومات طبيعية، وإمكانات مالية وبشرية، تؤهلها لكسب رهان التحدي المفروض عليها لتحقيق الأمن الغذائي، ولمعرفة ذلك، تناولنا في هذا المبحث استعراض لواقع الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال دراسة وتحليل لمختلف مؤشرات الأمن الغذائي بمحاوره الأربعة خلال الفترة(2000-2021)، وذلك استنادا إلى البيانات والمعطيات المتوفرة من مختلف الهيئات، والمنظمات الرسمية، والمؤسسات الوطنية، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية(AOAD)، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، البنك الدولي، الديوان الوطني لإحصائيات(ONS)، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وغيرها.

المطلب الأول: وفرة الأغذية

يعتبر إتاحة ووفرة الغذاء من بين أهم أبعاد الأمن الغذائي، والذي يقيس القدرة على توفير الإمدادات الغذائية الكافية للسكان، سواء أكان ذلك من خلال الانتاج المحلي، أو من الأسواق الخارجية، أو حتى من المساعدات الإنسانية الدولية، وقد تناولنا من خلال هذا المطلب دراسة وتحليل وفرة الأغذية من خلال تطور المتاح للاستهلاك ومستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي، ودراسة مستوى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية للفرد الجزائري.

أولا: المتاح للاستهلاك من الغذاء

يشكل المتاح للاستهلاك مؤشر رئيسي في رصد الأمن الغذائي، ويعكس مستوى الوفرة الغذائية، فيما يلي عرض وتحليل لتطورات المتاح للاستهلاك للمحاصيل الزراعية، والمنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة(2000-2021).

1-تطور المتاح من المحاصيل الزراعية النباتية خلال الفترة(2000-2021):

فيما يلي عرض وتحليل لتطور المتاح للاستهلاك لمختلف المحاصيل الزراعية النباتية في الجزائر خلال الفترة(2000-2021).

أ- **الحبوب:** من خلال الشكل رقم(28) نلاحظ أن المتاح للاستهلاك من مادة القمح يحتل الصدارة مقارنة بباقي الحبوب، حيث عرف زيادة معتبرة خلال الفترة(2000-2021)، ففي سنة 2021 قدر

المتاح من القمح والدقيق بـ 10,441مليون طن، مسجلا نسبة زيادة قدرها 7% مقارنة بسنة 2020، وهذا راجع للاستهلاك الواسع لهذه المادة، والتي تستخدم في إنتاج الخبز ومختلف العجائن، كذلك الأمر بالنسبة لمادتي الذرة الشامية والشعير، فقد سجلتا زيادة معتبرة في المتاح للاستهلاك، وكان أعلى مستوى لهما خلال سنة 2018 بحوالي 9.16 مليون طن، و2.3 مليون طن على التوالي، أما المتاح من مادتي الأرز والحبوب الأخرى فقد عرف تذبذب خاصة خلال السنوات الأخيرة.

شكل رقم(28): تطور المتاح من الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

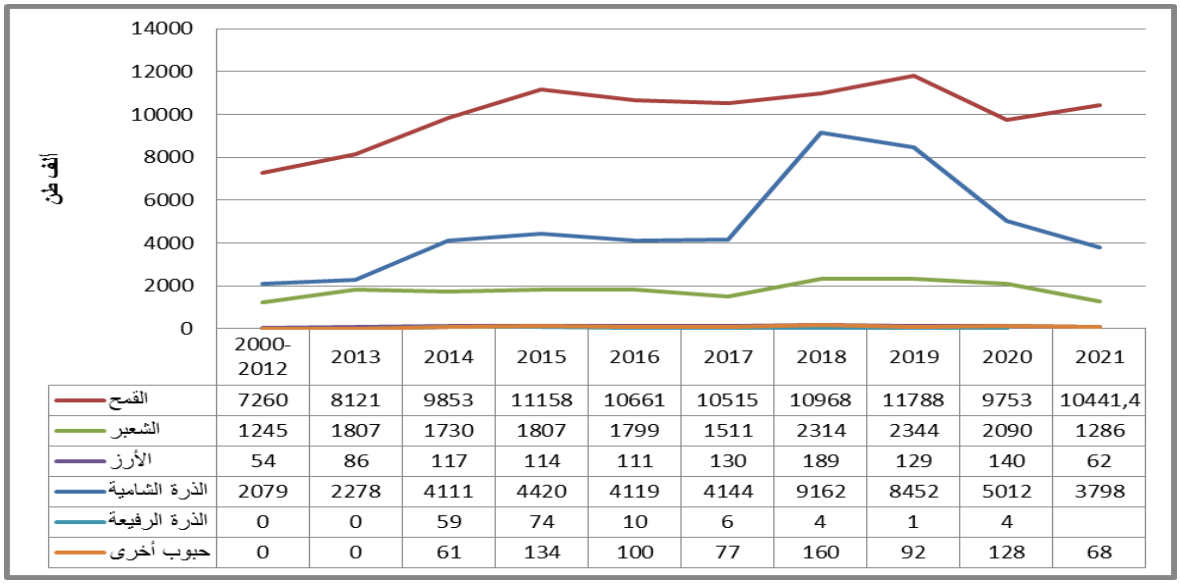

	2000-2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القمح	7260	8121	9853	11158	10661	10515	10968	11788	9753	10441,4
الشعير	1245	1807	1730	1807	1799	1511	2314	2344	2090	1286
الأرز	54	86	117	114	111	130	189	129	140	62
الذرة الشامية	2079	2278	4111	4420	4119	4144	9162	8452	5012	3798
الذرة الرفيعة	0	0	59	74	10	6	4	1	4	
حبوب أخرى	0	0	61	134	100	77	160	92	128	68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد متفرقة(22-42)

تجدر الإشارة إلى أن المتاح للاستهلاك من جملة الحبوب عرف انخفاض خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، وهذا راجع لظروف الأزمة الصحية التي مر بها العالم وتبعاتها على الانتاج المحلي وسلاسل الإمداد الغذائية.

ب-الخضار، البقوليات، الفواكه والتمور: يوضح الشكل رقم(29) تطور المتاح للاستهلاك من الخضار، والبقوليات، والفواكه، والتمور خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2021.

شكل رقم(29): تطور المتاح من الخضار والبقوليات والفواكه والتمور في الجزائر خلال الفترة (2021-2000)

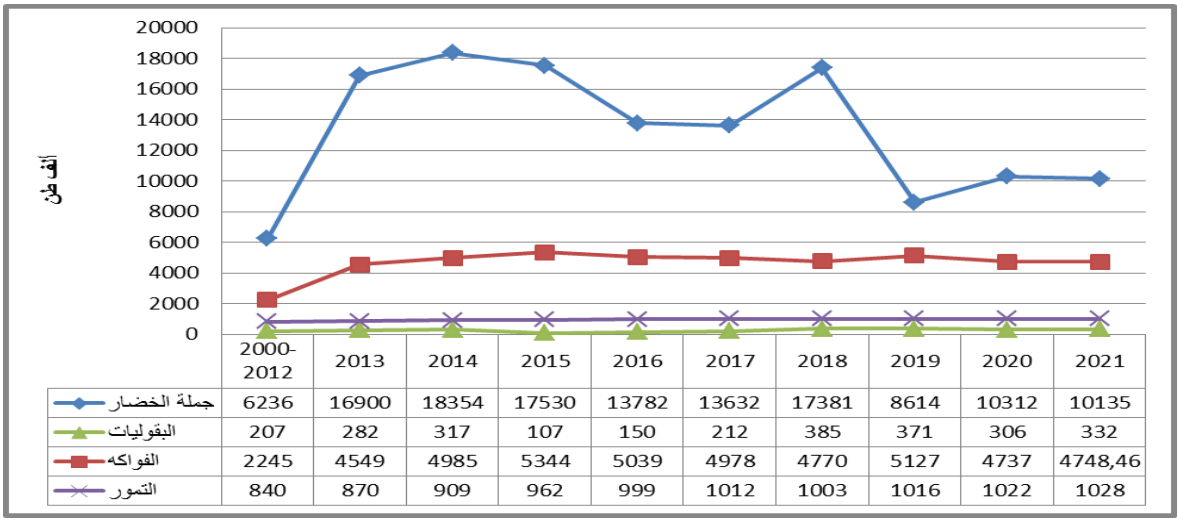

	2000-2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
جملة الخضار	6236	16900	18354	17530	13782	13632	17381	8614	10312	10135
البقوليات	207	282	317	107	150	212	385	371	306	332
الفواكه	2245	4549	4985	5344	5039	4978	4770	5127	4737	4748,46
التمور	840	870	909	962	999	1012	1003	1016	1022	1028

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد متفرقة(22-42)

سجل المتاح للاستهلاك من الخضار والبقوليات انتعاشا منذ سنة 2000 حتى سنة 2014، لينخفض بعدها مباشرة حتى سنة 2017، وفي سنة 2018 عاود الارتفاع مسجلا أعلى مستوى له بحوالي 17,381مليون طن و385 ألف طن على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع في المتاح خلال هذه الفترة إلى سياسة الدولة في تشجيع ودعم الفلاحين في انتاج الخضار على أنواعها، خاصة بعد النجاح الكبير التي حققته في المناطق الصحراوية، وفي سنة 2021 سجل المتاح للاستهلاك من الخضار معدل انخفاض قدر بـ1%، مقارنة بسنة 2020، على عكس البقوليات التي سجلت معدل زيادة قدر بـ 8% خلال نفس السنة.

عرف المتاح للاستهلاك من الفواكه تطورا ملحوظا خلال الفترة(2000-2021)، مسجلا نسبة زيادة في سنة 2021 قدرها 0.3% مقارنة بسنة 2020، تزامنا مع زيادة في الانتاج المحلي. أما المتاح للاستهلاك من التمور فقد عرف زيادة كبيرة خاصة خلال السنوات الأخيرة مسجلا في سنة 2021 معدل زيادة قدر بـ 0,6 % مقارنة بسنة 2020، وهذا يعكس الاهتمام الكبير لمنتج التمور الذي يُصدر جزء كبير منه إلى الخارج.

ج- مختلف المحاصيل الزراعية:

شكل رقم(30): تطور المتاح من مختلف المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

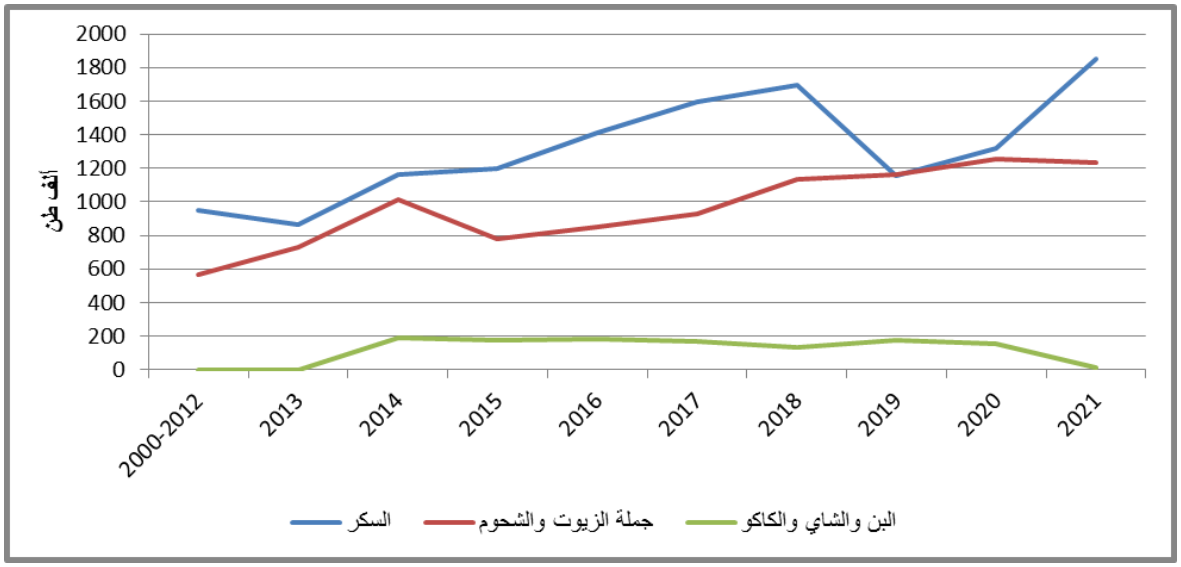

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد متفرقة(22-42)

من خلال الشكل رقم(30) نلاحظ أن المتاح للاستهلاك في مختلف المحاصيل الزراعية(المنبهات، السكر والزيوت) سجل تطورا ملحوظا خلال الفترة ما بين 2000 و2021، ففي سنة 2021 سجل المتاح للاستهلاك من مادة السكر معدل زيادة قدرت بـ40%، مقارنة بسنة 2020، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة حجم الواردات، وتخفيض الصادرات. كما سجلت الزيوت والشحوم معدل انخفاض طفيف قدر بـ 1% خلال نفس السنة، نتيجة انخفاض الانتاج المحلي. أما المتاح للاستهلاك من المنبهات(القهوة، الشاي، الكاكاو) فقد عرف تذبذب خلال الفترة ليصل إلى أدنى مستوياته خلال سنة 2021، مسجلا معدل انخفاض قدر بـ 90% مقارنة بعام 2020، وتجدر الإشارة إلى أن تغطيت المتاح للاستهلاك من هذه المحاصيل الزراعية(المنبهات، السكر، الزيوت) يعتمد بشكل كلي على الاستيراد من الأسواق الخارجية.

2-تطور المتاح للاستهلاك من مختلف المنتجات الحيوانية خلال الفترة (2000-2021):

بناءا على معطيات الشكل رقم(31) يتضح أن المتاح للاستهلاك من الألبان ومشتقاتها عرف تطورا كبيرا مقارنة بباقي المنتجات الحيوانية الأخرى، وهذا نظرا لاعتبارها مادة أساسية واسعة الاستهلاك، وتستخدم في صناعة الكثير من المنتجات الغذائية، وقد عرف المتاح للاستهلاك من هذه المادة تذبذب واضح، حيث شهد مرحلة ارتفاع خلال سنوات 2000 حتى 2014، وهذا نتيجة للزيادة

المعتبرة في الانتاج المحلي، تم انخفض بعد ذلك حتى سنة 2019، ليعرف في عام 2020 زيادة كبيرة قدرت بـ 4.6 مليون طن، ويرجع ذلك لزيادة الاستيراد من الخارج. أما في سنة 2021 فقد انعكست الأزمة الصحية العالمية على المتاح من مادة الألبان، مسجلا معدل انخفاض قدره -16%، مقارنة بسنة 2020.

بخصوص باقي المنتجات الحيوانية فقد عرف المتاح للاستهلاك فيها تطورا، لكن بنسب ضعيفة ومصحوبا ببعض التذبذبات خلال الفترة محل الدراسة. على غرار اللحوم التي عرفت مرحلة زيادة خلال الفترة(2000-2017)، مسجلة أعلى مستوى لها في سنة 2017 بـ 1.12 مليون طن. تم تلتها فترة انخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2021 بـ 789 ألف طن، ويرجع هذا للانخفاض المحسوس إلى ضعف الانتاج المحلي وتخفيض الاستيراد من الخارج. كذلك الحال بالنسبة للأسماك والبيض الذي عرف فيهما المتاح للاستهلاك تذبذب خلال الفترة(2000-2021).

شكل رقم(31): تطور المتاح من المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

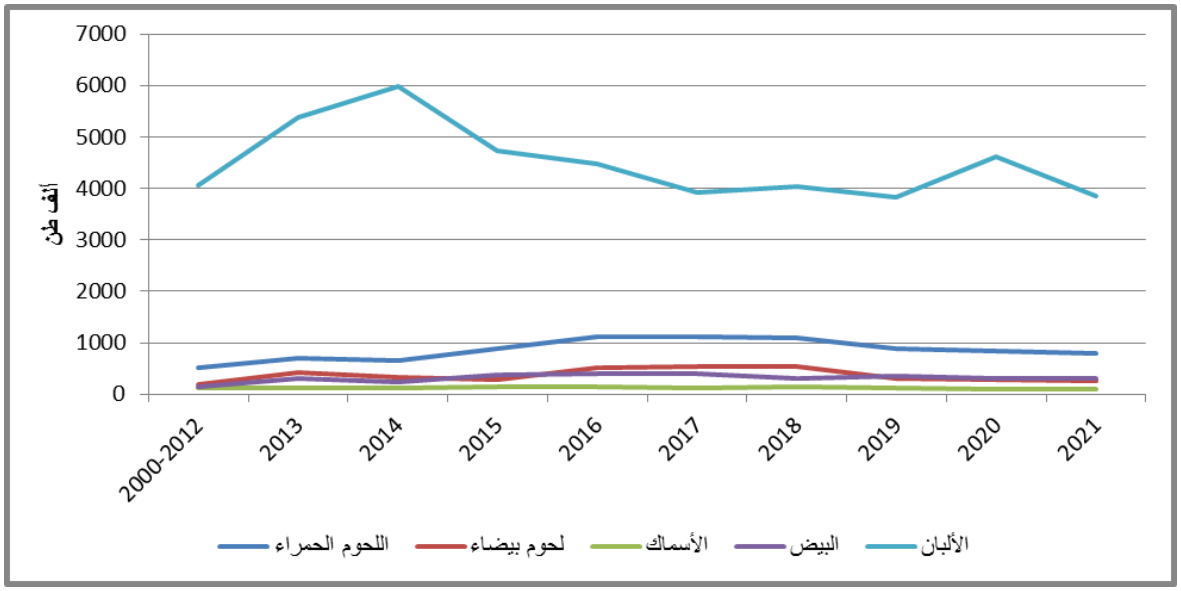

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد متفرقة(22-42)

استنادا إلى تحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بالمتاح للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)، يمكننا القول أن هناك تطور طردي في المتاح للاستهلاك رغم بعض التذبذبات، ويرجع ذلك إلى:

- زيادة النمو السكاني، ما استدعى ضرورة زيادة المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية لسد حاجيات السكان؛

-سياسة الدعم وبرامج الإصلاح لتطوير قطاع الفلاحة ومرافقة الفلاحين في شتى الشعب الفلاحية، ما شجعهم على الاستثمار وزيادة إنتاجيتهم والسعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

-زيادة الاستيراد، خاصتا في المنتجات الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك كالقمح والذرة ومادة السكر والزيت؛

-سياسة استصلاح الأراضي وتشجيع الاستثمار الخاص والزراعة الصحراوية.

-تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المنتجات الفلاحية على غرار الخضر والفواكه ما زاد من وفرة الأغذية وزيادة المتاح من الاستهلاك.

ثانيا: الاكتفاء الغذائي الذاتي

نقوم من خلال البيانات والمعطيات المتوفرة، بدراسة وتحليل وضعية الاكتفاء الذاتي، لمختلف المحاصيل الغذائية الزراعية والمنتجات الحيوانية في الجزائر خلال سنة 2021.

1-الاكتفاء الغذائي الذاتي للمحاصيل النباتية في الجزائر خلال سنة 2021:

فيما يلي عرض لنسب الاكتفاء الغذائي الذاتي لمختلف المحاصيل الزراعية النباتية الرئيسية في الجزائر خلال سنة 2021.

شكل رقم(32): نسبة الاكتفاء الغذائي الذاتي من المحاصيل النباتية في الجزائر خلال سنة 2021

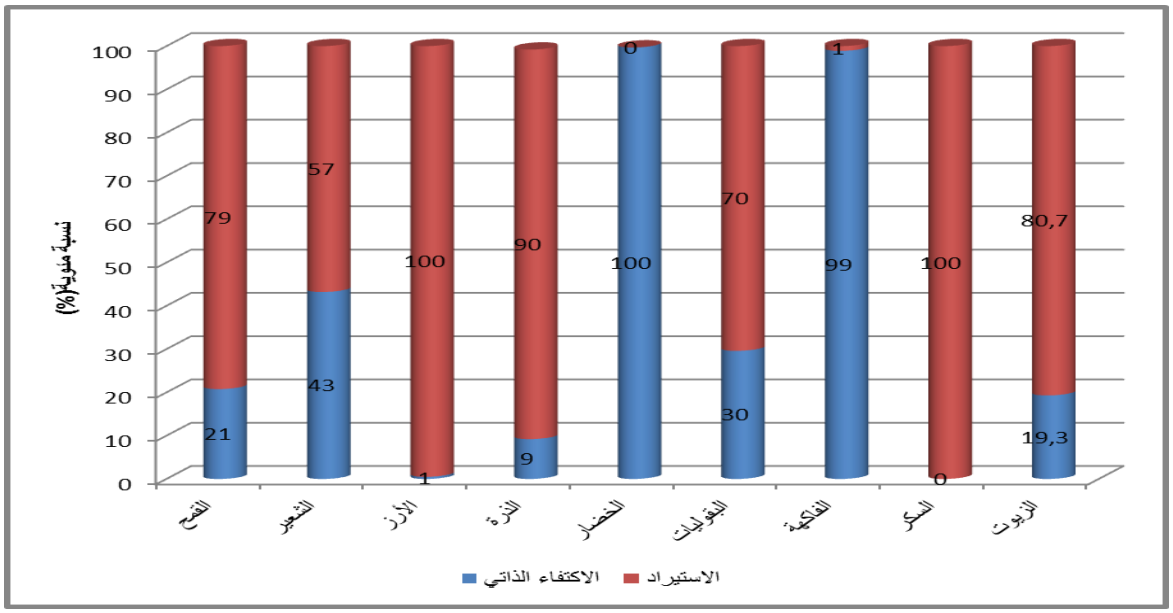

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، العدد 42

أ- **الحبوب**: استنادا إلى الشكل رقم(32)، نلاحظ أن نسبة استيراد مادة القمح بلغت 79% خلال سنة 2021، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه المادة الاستراتيجية لا يتجاوز 21% وهي نسبة ضئيلة، أي أن

المتاح للاستهلاك من القمح في الجزائر يعتمد على الأسواق الخارجية بشكل كبير، كما سجلت مادة الشعير نسبة اكتفاء ذاتي قدرت بـ 43% وهي نسبة إيجابية. أما مادتي الذرة والأرز فلم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي فيهما 10% و0% على التوالي، ويتم تغطية المتاح للاستهلاك من الأسواق الخارجية، ويرجع هذا الضعف في الانتاج المحلي إلى نقص الأراضي المخصصة للحبوب وخاصة القمح، ناهيك عن الظروف المناخية والاعتماد بشكل كبير على السقي المطري.

ب-الخضار والبقوليات والفاكهة: يتضح من البيان رقم(32)، أن المتاح للاستهلاك من الخضار والفواكه في الجزائر خلال سنة 2021 يعتمد بنسبة كبيرة على الانتاج المحلي، وتتجه لتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية، حيث قدرت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضار بـ 99.98%، ويرجع هذا التحسن في الانتاج المحلي إلى الاستثمار الخاص والدعم المخصص من قبل الدولة لهذه الشعب، خاصة منها الطماطم، والاتجاه إلى الزراعة في الجنوب لما لها من مزايا كوفرة المياه الجوفية والأراضي الخصبة.

كما عرفت شعبة الفواكه وفرة كبيرة من الانتاج المحلي، حيث قدرت نسبة الاكتفاء الذاتي بـ 98.7%، وتأتي الحمضيات، والتفاح، والتمر، والعنب والفواكه الأخرى في صدارة الترتيب بنسب اكتفاء ذاتي تتراوح بين 93% إلى 99%. على خلاف فاكهة الموز التي تعتمد بنسبة 100% على الأسواق الخارجية.

أما شعبة البقوليات فقد سجلت نسبة اكتفاء ذاتي ضعيفة قدرت بـ 30.%، ويعوض العجز في المتاح للاستهلاك من الأسواق الخارجية، حيث استوردت الجزائر في عام 2021 ما كميته 233.8 ألف طن من البقوليات.

ج- مختلف المحاصيل الزراعية: من خلال الشكل رقم(32)، نلاحظ ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية خلال سنة 2021 قدرت بـ19%، وهي نسبة ضعيفة. كما حققت التوابل زيادة في نسبة الاكتفاء قدرت بـ 45% وهي نتيجة ايجابية مقارنة بسنة 2020، التي كان الانتاج المحلي منعدما فيها. أما مختلف المنبهات(القهوة، الشاي والكاكاو) فقد عرفت نسبة انتاج محلي معدومة، حيث يعتمد المتاح للاستهلاك بشكل كلي على الاستيراد، وكذلك الحال بالنسبة لمادتي السكر والزيت، التي يتم إعادة تكرير المادة الخام المستوردة وتحويلها وتوجيه الفائض منها للتصدير، ففي سنة 2021 قدرت قيمة الصادرات الجزائرية من مادتي السكر وزيت المائدة بـ550.7 ألف طن، و 19.1 الف طن على التوالي.

يتضح من خلال المعطيات السابقة أن الجزائر استطاعت تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي في شعبة الفواكه، والخضار، خاصة في السنوات الأخيرة، رغم الأزمات والصدمات التي يمر بها العالم وتبعاتها

على الأسعار وسلاسل الإمداد، ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتطوير هذه الشعب، زيادة على توجه الفلاح للاستثمار في شعبة الفواكه نظرا لما تحققه من ربحية.

2-الاكتفاء الغذائي الذاتي للمنتجات الحيوانية في الجزائر خلال سنة 2021:

استنادا إلى الشكل رقم(33)، نلاحظ أن الجزائر في سنة 2021 حققت اكتفاء ذاتي في مختلف المنتجات الحيواني، حيث قدرت نسبة الانتاج المحلي من الأسماك بـ88%، كما حققت شعبة اللحوم بمختلف أنواعها اكتفاء ذاتي قارب الـ 99%. أما فيما يخص الألبان فقد حققت نتائج جد إيجابية رغم الاستهلاك الكبير لهذه المادة، حيث قدرت نسبة الاكتفاء الذاتي في سنة 2021 بـ 85%. كذلك الحال بالنسبة للبيض الذي حقق نسبة اكتفاء ذاتي قدرت بـ 100% وهذا يعكس الاهتمام الكبير بهذه الشعبة.

شكل رقم(33): نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية لسنة 2021

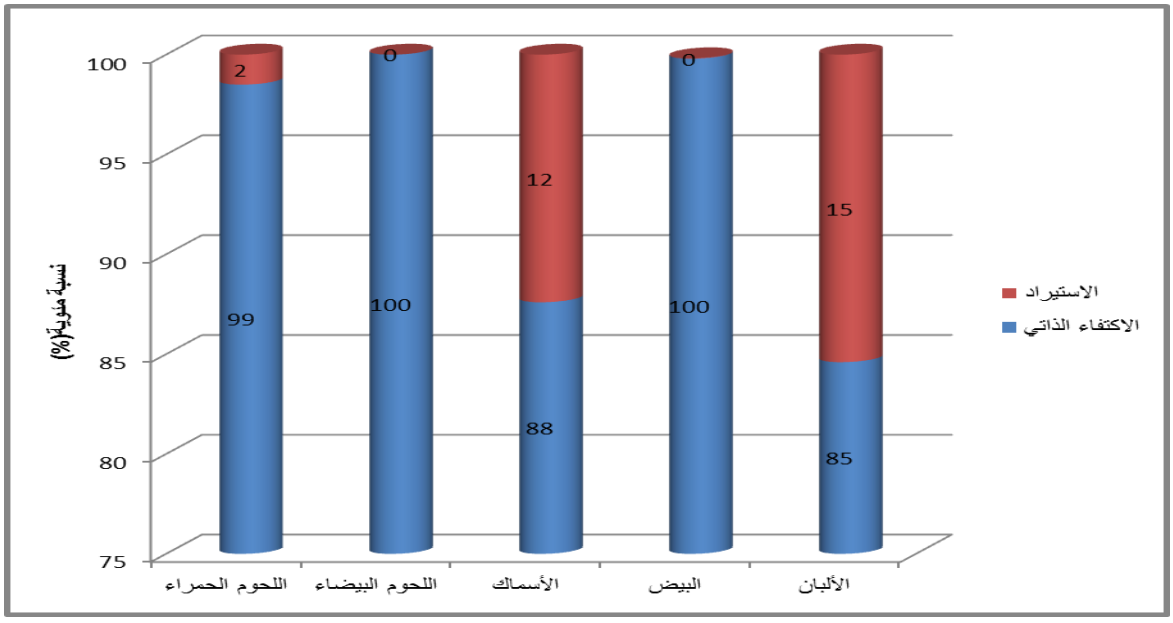

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، العدد 42.

نلاحظ بعد تحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بالميزان السلعي الغذائي في الجزائر خلال سنة 2021، أنه تم تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي، باستثناء بعض المواد الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك كمادة القمح، الذرة، الأرز، الزيت، السكر، ومختلف المنبهات والتوابل التي شكلت عجزا في الميزان السلعي الغذائي وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها:

-النمط الاستهلاكي للفرد والأسرة الجزائرية الذي يعتمد على الحبوب والسكريات والدهون في غذائه اليومي مما جعل الطلب على هذه المادة مبالغا فيه.

-نقص المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، وعزوف الفلاحين عنها بسبب تقلبات المناخ وشح الأمطار.

-الاعتماد في سقي المحاصيل على الأمطار وعدم استخدام السقي التكميلي.

ثالثا: مؤشر وفرة الغذاء

يقيس مؤشر وفرة الأغذية مدى كفاية المخزون السلعي من الأغذية، والقدرة على توزيع هذه الأغذية على المواطنين.

بحسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي(Global Food Security Index)، يعتمد قياس مؤشر وفرة الأغذية على سبعة مؤشرات فرعية هي كفاية امدادات الغذاء، البحوث الزراعية والتطوير، البنى التحتية الزراعية، تقلبات الانتاج الزراعي، الحواجز السياسية والاجتماعية للوصول إلى الغذاء، الفاقد من الغذاء، التزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول إليه، وتقاس النتيجة من 0-100 درجة محسوبة على أنها المتوسط المرجح لدرجات المؤشرات الفرعية الأساسية لهذا المؤشر.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(34) أن مؤشر وفرة الأغذية في الجزائر سجل تطور إيجابي خلال الفترة (2012-2021)، حيث سجل أعلى قيمة له خلال سنة 2021 بـ 58 درجة، محققا بذلك معدل نمو قدره 57% مقارنة بعام 2012، وهي قيمة مقبولة مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بـ 56.7 درجة خلال نفس السنة. يتكون هذا الأخير من عدة مؤشرات فرعية، حيث عرف مؤشر كفاية إمدادات الغذاء تذبذب خلال الفترة (2012-2021)، ويرجع هذا التذبذب إلى الصدمات والأزمات الدولية الراهنة وتداعياتها السلبية على وفرة الغذاء. أما مؤشر البحوث الزراعية والتطوير فقد سجل قيم منخفضة جدا تراوحت ما بين 19 و46 درجة، مسجلا في سنة 2021 قيمة قدرها 46.2 درجة وهي قيمة منخفضة تعكس عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير الفلاحي، كما سجل مؤشر البنى التحتية الزراعية قيم متوسطة مسجلا قيمة قدرها 39.1 درجة سنة 2021، بخصوص مؤشر تقلب الإنتاج الزراعي فقد عرف تطور إيجابي، مسجلا نمو كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث قفز من 17 درجة سنة 2012 إلى 59.2 درجة سنة 2021، وهذا يرجع للظروف المناخية المناسبة وسياسة الدعم الموجه الذي انتهجته الدول الجزائرية.

شكل رقم (34): تطور مؤشر الوفرة الأغذية في الجزائر خلال الفترة(2012-2021)

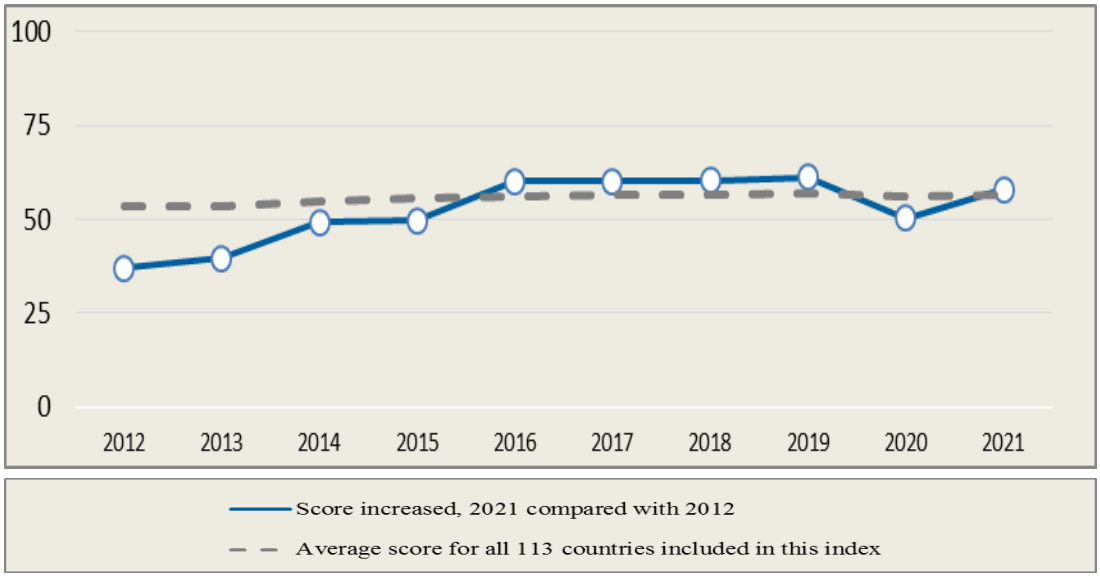

Source : Prepared by the researcher based on **: Impact economist**, available on web site: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index. Accessed : 10/12/2022

سجل مؤشر الحواجز السياسية والاجتماعية للوصول ارتفاع من 49.5 درجة في سنة 2020 إلى 49.6 درجة سنة 2021، أما مؤشر الفاقد من الغذاء فلم يسجل أي تغير في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، بخلاف ذلك سجل مؤشر كفاية العرض من الغذاء أعلى مستوى له خلال سنة 2021 بـ 94.2 درجة، على عكس مؤشر الأمن الغذائي وسياسة الوصول إلى الغذاء الدي سجل قيمة منعدمة خلال سنة 2021.

جدول رقم(12): مقارنة مؤشر وفرة الأغذية بين بعض البلدان العربية خلال الفترة(2012-2021)

(من 0 إلى 100درجة)

المؤشر	البلد	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
وفرة الأغذية	الجزائر	37,1	39,6	49,2	49,6	60,1	60,0	60,3	61,2	50,3	58,0
	المغرب	39,2	41,1	41,2	42,2	42,5	43,5	51,9	41,6	49,1	51,8
	تونس	53,4	44,4	44,6	54,2	47,0	56,3	53,6	56,9	50,1	56,7

Source : Prepared by the researcher based on **: Impact economist**, available on web site: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index. Accessed: 10/12/2022

استنادا إلى معطيات الجدول رقم(12)، نلاحظ أن مؤشر الوفرة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(2012-2021)، حقق نتائج إيجابية تجاوزت تلك المحققة في دول الجوار كتونس والمغرب، ففي سنة 2021 حققت الجزائر58 درجة من 100 درجة، في المقابل حققت تونس 56.7 درجة و51.8 درجة في المغرب، وتعتبر نتائج إيجابية تعكس الجهود المبذولة في تحقيق الوفرة الغذائية، وتجدر الإشارة إلى أن تحقق بعد الوفرة وحده غير كافي للحكم على وضعية الأمن الغذائي، فلابد من ضرورة

تحقق أبعاد أخرى لكي نستطيع الحكم عليه. لدى تطرقنا في المطلب الموالي إلى دراسة وتحليل البعد الثاني للأمن الغذائي ألا وهو بعد إمكانية الحصول على الغذاء في الجزائر.

المطلب الثاني: الحصول على الغذاء

تمثل إمكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب عليه، ويقصد بها قدرة الفرد على شراء حاجياته الأساسية من الغذاء، وتتوقف هذه القدرة على مستوى دخل الفرد من جهة، وعلى عوامل أخرى تؤثر على إمكانية حصوله على الغذاء من جهة أخرى، كأسعار السلع الغذائية، ونمو إنتاج الغذاء، والنمو الديمغرافي للسكان، وتوفر شبكات الضمان الاجتماعي وتطور النظم التسويقية[1].

لرصد إمكانية حصول الفرد الجزائري على الغذاء، تناولنا من خلال هذا المطلب عرض وتحليل لتطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وتطور مستوى اسعار الاستهلاك، وأخيرا عرض لمؤشر إمكانية الحصول على الغذاء الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية(EIU).

أولا: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

يمثل الجدول رقم(35)، تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021).

شكل رقم(35): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (وفق الأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

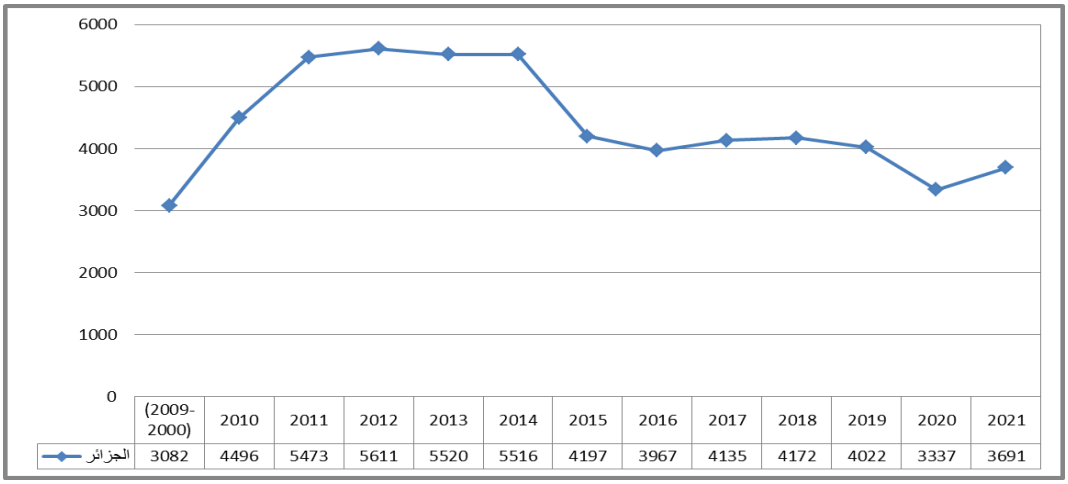

	(2009-2000)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	3082	4496	5473	5611	5520	5516	4197	3967	4135	4172	4022	3337	3691

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(%)، تاريخ التصفح: 2022/04/18، متاح عبر الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=DZ.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير حول أوضاع الأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم، السودان، 2021، ص32.

اعتمادا على معطيات الشكل رقم(35)، نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف تذبذب خلال الفترة(2000-2021)، حيث شهد ارتفاع محسوس خلال الفترة(2000-2014)، مسجلا أعلى مستوى له سنة 2012 بـ 5592.68 دولار امريكي، محققا بذلك زيادة قدرها 24% مقارنة بسنة 2010، وهذا يعكس تحسن القدرة الشرائية للفرد الجزائري خلال هذه الفترة، ويعود الفضل إلى ارتفاع مداخيل البترول.

شهدت الفترة(2015-2021) تراجع كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي، بتسجيله أدنى مستوى له سنة 2020 بـ 3337 دولار أمريكي، ما أثر سلبا على القدرة الشرائية للفرد الجزائري، وهذا يرجع للتباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي جراء جائحة كورونا وتبعاته من ارتفاع للأسعار، وزيادة البطالة،...الخ، والشكل الموالي يوضح تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالمتوسط العالمي:

شكل رقم(36): تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(%) في العالم والجزائر خلال الفترة (2000-2021)

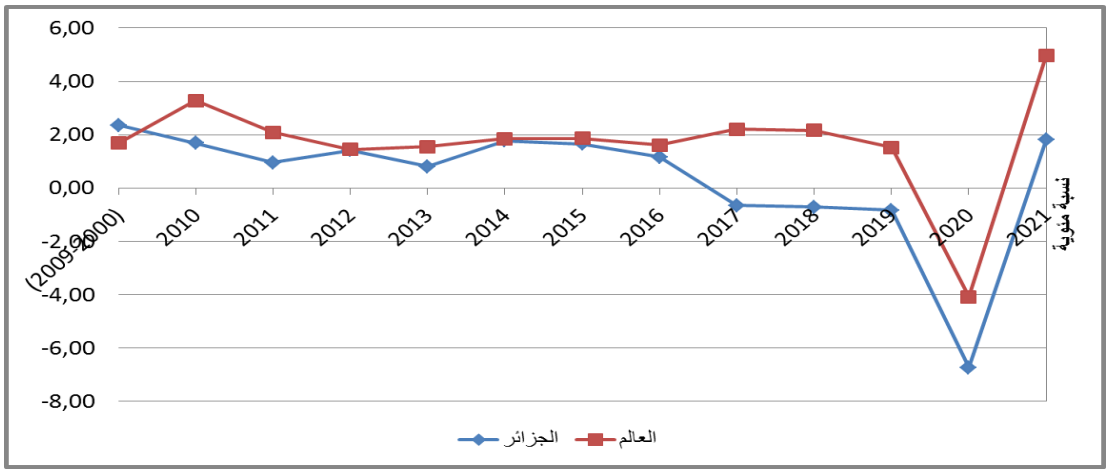

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(%)، تاريخ التصفح: 2022/04/18، متاح عبر الرابط:
https://data.albankaldawali.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KDZ.ZG.

استنادا على المعطيات الواردة في الشكل رقم(36)، يتضح أن معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021) عرف انخفاض محسوس. مسجلا أدنى مستوياته خلال سنة 2020 بمعدل انخفاض قدره -6.73%، ليعرف بعد ذلك انتعاش محسوس خلال سنة 2021، محققا معدل نمو قدره 1.80%، لكن يبقى ضعيف مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث نلاحظ أن هناك انحراف كبير عن المتوسط، وهذا يعكس انخفاض دخل الفرد في الجزائر خلال هذه الفترة. ما يؤثر سلبا على إمكانية الحصول على الغذاء.

ثانيا: مستوى أسعار الاستهلاك في الجزائر

مؤشر أسعار الاستهلاك هو رقم استدلالي يقيس التغيرات في المستوى العام للأسعار، من خلال التغيرات التي تحدث في تكلفة السلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلك، ويتم تتبع هذا المؤشر من قبل الديوان الوطني للإحصاء من خلال رصد تطور الأسعار في مدينة الجزائر العاصمة، والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب الفئة خلال الفترة(2000-2021).

جدول رقم(13): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب الفئة في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)*

التغير السنوي										
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مستوى الأسعار	–	100	101.13	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98	131.10	136.2
(%)التغير	–	0	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91
السلع الغذائية	–	100	100.64	104.25	108.91	107.74	112.28	119.42	128.37	138.94	144.8
المنتجات الزراعية الطازجة	–	100	102.76	111.53	121.33	117.38	122.89	130.65	135.08	162.82	166.2
المنتجات الغذائية الصناعية	–	100	99.27	99.55	100.90	101.52	105.43	112.17	124.04	123.51	130.9
السلع المصنعة	–	100	102.27	106.86	109.62	111.08	110.68	112.09	115.60	119.70	124.5
الخدمات	–	100	101.48	106.99	113.38	121.87	126.45	129.72	132.53	138.01	141.8

التغير السنوي										
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مستوى الأسعار	142.4	155.1	160.1	164.8	172.7	183.7	194	202.3	206.2	211.2	226.44
(%)التغير	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	2.41	7.23
السلع الغذائية	150.9	169.3	174.7	181.5	190.0	196.5	206.3	213.3	212.1	212.1	234.13
المنتجات الزراعية الطازجة	173.8	211	219.4	231.0	241.9	246.9	263.1	273.9	267.8	266.0	297.57
المنتجات الغذائية الصناعية	136.1	142.4	145.8	149.6	156.5	164.0	169.7	174.2	176.2	178.1	193.18
السلع المصنعة	131.4	140.0	142.8	144.5	151.9	167.1	179.2	188.3	196.2	206.7	219.91
الخدمات	146.5	153.8	163.4	169.5	176.9	189.9	197.0	206.8	214.3	217.9	222.27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء(ONS, collections statistiques N°71/2012, N°200/2016, N°219/2021, N°227/2022)

*100=2001

استنادا إلى المعطيات الواردة في الجدول رقم(13) نلاحظ أن هناك تطور طردي في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)، حيث سجل المؤشر خلال سنة 2021 قيمة قدرها 226.44 نقطة بزيادة قدرها 7.2% مقارنة بسنة 2020، وهذه الزيادة تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك لاسيما على السلع الغذائية التي بدورها سجلت زيادة معتدلة قدرت بمعدل 10% في سنة 2021 مقارنة بـ 0.2% في سنة 2020، وهذا التغير يمس بالدرجة الأولى المنتجات الزراعية الطازجة، حيث سجلت زيادة في معدل أسعار الاستهلاك من -0.6% سنة 2020 إلى 11% سنة 2021، ومقارنة بسنة 2001 نلاحظ أن مستوى أسعار المواد الغذائية تضاعف بقيمة قدرها 2.1 و2.2، وهذا يؤثر سلبا على قدرة المستهلك للحصول على الغذاء الكافي، كما شهد مؤشر أسعار استهلاك الخدمات ارتفاع قدر بـ 2% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

يتضح من خلال تتبع تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك أن هذا الأخير في تزايد مستمر لاسيما المواد الغذائية، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء.

ثالثا: مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء

يقيس مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء قدرة المستهلك على اقتناء الغذاء، وتحمل الصدمات التي تحدث في أسعار الغذاء وتوفر برامج دعم للتخفيف وامتصاص هذه الصدمات.

بحسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي(Global Food Security Index) يعتمد قياس مؤشر الحصول على الغذاء على خمسة مؤشرات فرعية وهي: استهلاك الغذاء كنسبة من إجمالي إنفاق الأسرة، نسبة السكان الذين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الزراعية، برامج شبكات الأمان الغذائي.

شكل رقم (37): تطور مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء في الجزائر خلال الفترة(2012-2021)

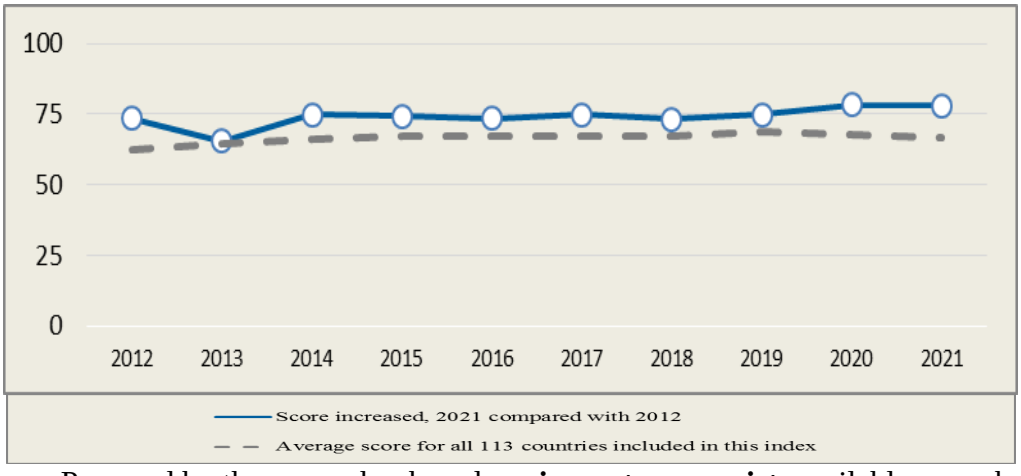

Source: Prepared by the researcher based on: **impact economist,** available on web site: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index, accessed: 23/12/2022.

اعتمادا على المعطيات الواردة في الشكل رقم(37)، نلاحظ أن مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء في الجزائر عرف انخفاض طفيف خلال سنة 2021، مقارنة بسنة 2020، مسجلا قيمة قدرها 77.9 درجة، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع في المؤشر الفرعي "التجارة الزراعية" بـ 5.3 درجة، لكن رغم هذا الانخفاض يبقى مؤشر إيجابي مقارنة بالمتوسط العالمي خلال نفس السنة والمقدر بـ 66.8 درجة.

المطلب الثالث: استخدام الغذاء

يقصد باستخدام الأغذية والاستفادة منها، الطريقة التي يتم من خلالها استهلاك العناصر والمكونات المختلفة المتواجدة في الأطعمة، ويتطلب الاستخدام الآمن للغذاء، ضرورة توفر مرافق صحية مناسبة، متعلقة بإعداد وتحضير الطعام الصحي، كالصرف الصحي، المياه الصالحة للشرب...الخ.

تناولنا من خلال هذا المطلب عرض محور مهم من محاور الأمن الغذائي، ألا وهو الاستفادة أو استخدام الغذاء في الجزائر، وذلك بدراسة وتحليل تطور نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، ومتوسط كفاية امدادات الطاقة الغذائية، وتطور نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الصحية وخدمات الصرف الصحي في الجزائر، وأخير نستعرض مؤشر جودة وسلامة الغذاء الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية(EIU).

أولا: نسبة السكان الذين يستخدمون المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية

يعد توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي من بين أهم المؤشرات التي تعكس الحالة الصحية للمجتمع ككل، فتوفر هذين العنصرين ينعكس أيجابا على الاستخدام الصحي الأمثل للغذاء، والشكل الموالي يوضح تطور نسبة السكان الذين يستخدمون المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية خلال الفترة(2000-2021).

شكل رقم(38): تطور نسبة السكان الذين يستخدمون المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

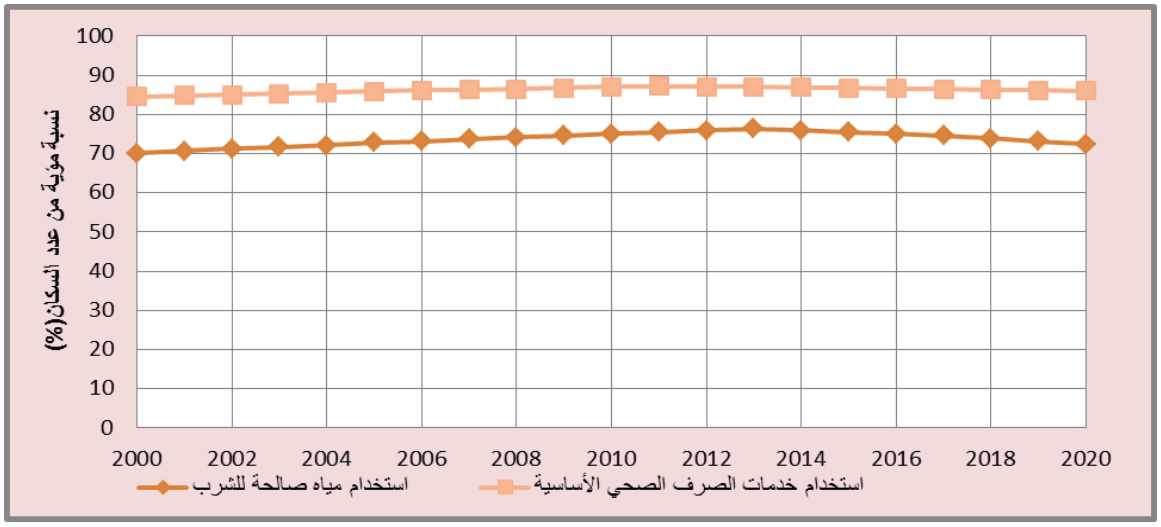

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الأغذية والزراعة، تاريخ التصفح: 2023/06/05، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

توضح المعطيات الواردة في الشكل رقم(38)، أن نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية في الجزائر تتراوح بين 86%و 87%، وهي تعتبر مؤشر إيجابي يعكس مدى توفر البنى التحتية الاساسية للصرف الصحي في الجزائر. أما بالنسبة لاستخدام المياه الصالحة للشرب الأساسية، فقد سجل المؤشر مرحلة ارتفاع خلال سنوات(2000-2013)، تم تلتها مرحلة انخفاض ليصل إلى أدنى مستوياته في سنة 2020 بـ 72.4%.، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بـ 90.1%.

ثانيا: مؤشر جودة وسلامة الغذاء

يقيس المؤشر مدى جودة، وتنوع، وسلامة الأغذية المستهلكة، ويتكون هذا المؤشر من خمسة مؤشرات فرعية هي: التنوع الغذائي، المعايير الغذائية، توفر المغذيات الدقيقة، جودة البروتين، وسلامة الغذاء.

يتضح من خلال الشكل رقم(39)، أن قيمة مؤشر سلامة الغذاء وجودته في الجزائر خلال الفترة(2010-2021) عرف مرحلة ارتفاع ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2018 بقيمة قدرها 65.6 درجة ثم تلتها مرحلة هبوط ليسجل أدنى قيمة له خلال سنة 2021 بـ 62 درجة، وهي قيم ضعيفة تعكس نقص في سلامة وجودة الغذاء في الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر جودة وسلامة الغذاء خلال سنة 2021، تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة بالمتوسط العالمي الذي قدر بـ 65.87 درجة، وهذا يرجع إلى الانخفاض الكبير في مؤشر

المعايير الغذائية، حيث سجل قيم ضعيفة جدا خلال السنوات الأخيرة، وهذا يؤثر سلبا على حالة الأمن الغذائي في الجزائر.

شكل رقم(39): تطور مؤشر سلامة وجودة الغذاء في الجزائر خلال الفترة(2012-2021)

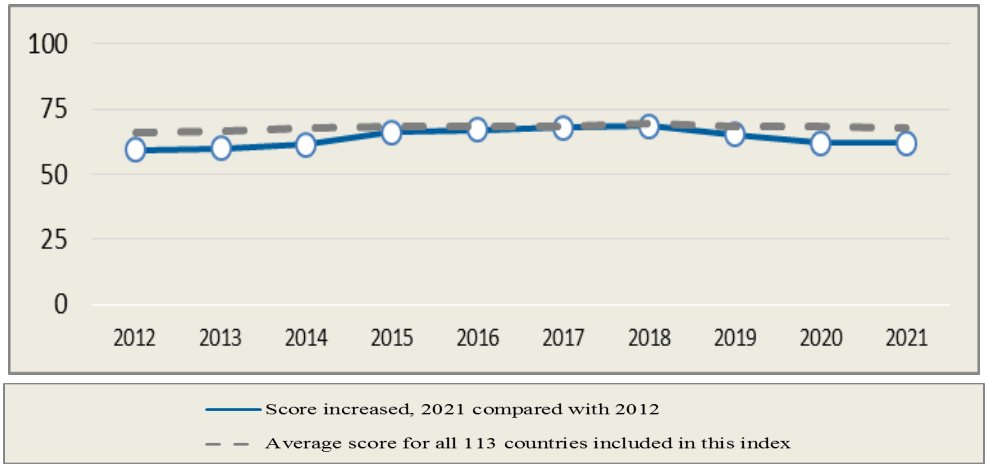

Source: Prepared by the researcher based on: **impact economist,** available on web site: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index, accessed: 23/12/2022.

استنادا إلى ما سبق يتضح أن مؤشر سلامة وجودة الغذاء في الجزائر سجل أدنى مستوياته خلال السنوات الأخيرة، ناهيك عن الانخفاض المحسوس في نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات المياه الصالحة للشرب خلال الفترة(2000-2021)، وهذا ينعكس سلبا على الأمن الغذائي.

المطلب الرابع: استقرار الغذاء

يعد استقرار الغذاء محور مهم من محاور الأمن الغذائي، فهو يكفل ضمان حصول الأفراد على الغذاء مهما كانت الصدمات والأزمات، ولمعرفة وضعية استقرار الغذاء في الجزائر قمنا بدراسة بعض المتغيرات والمؤشرات على غرار المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر، التغير السنوي في درجات الحرارة والتساقط المطري، وتحليل مؤشر استدامة واستقرار الغذاء الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية(EIU).

أولا: التغير السنوي في درجات الحرارة وهطول الأمطار

يظهر البيان رقم(40)، تطور متوسط درجات الحرارة في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)، حيث سجل خلال السنوات الأربع الأخيرة ارتفاع ملحوظ، بتسجيلها 23.90° خلال سنة 2021 بزيادة قدرها 0.43 درجة مئوية مقارنة بسنة 2018.

شكل رقم(40): تطور معدل درجات الحرارة في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

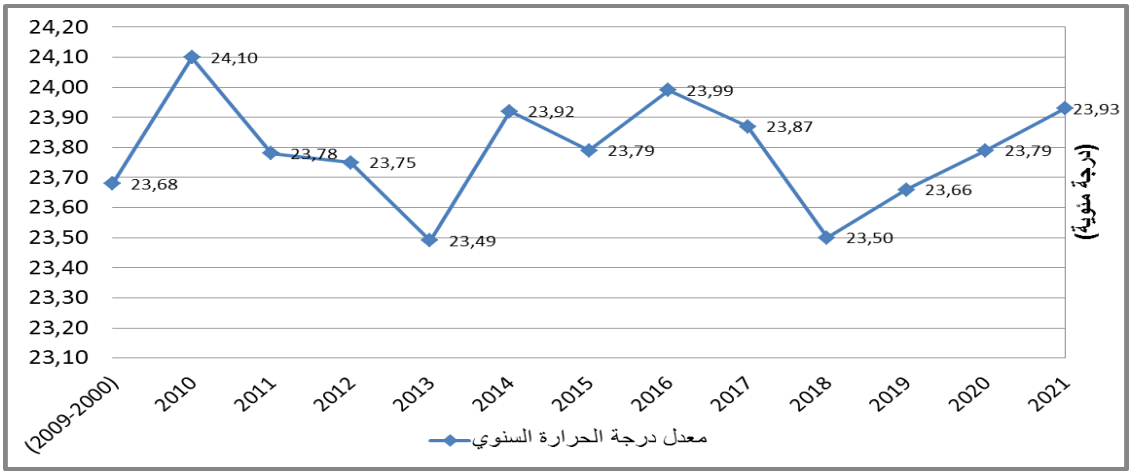

Prepared by the researcher based on: World Bank Data, **Observed average annual mean-temperature of Algeria for 2000-2021,** Available on web site: https://climatekhnoweldgeportal.worldbank.org/country/algeria/climate-data-historical.

كما يظهر البيان رقم(41)، تغيرات متوسط هطول الأمطار خلال نفس الفترة، حيث سجل متوسط التساقط انخفاض كبير خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، منتقلا من 95.02 ملم سنة 2018 إلى 78.55 ملم سنة 2019 ليستقر عند 61.90 ملم خلال سنة 2021، وتبقى هذه القيم ضعيفة مقارنة بمتوسط الهطول العادي.

شكل رقم(41): تطور معدل تساقط الأمطار السنوي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

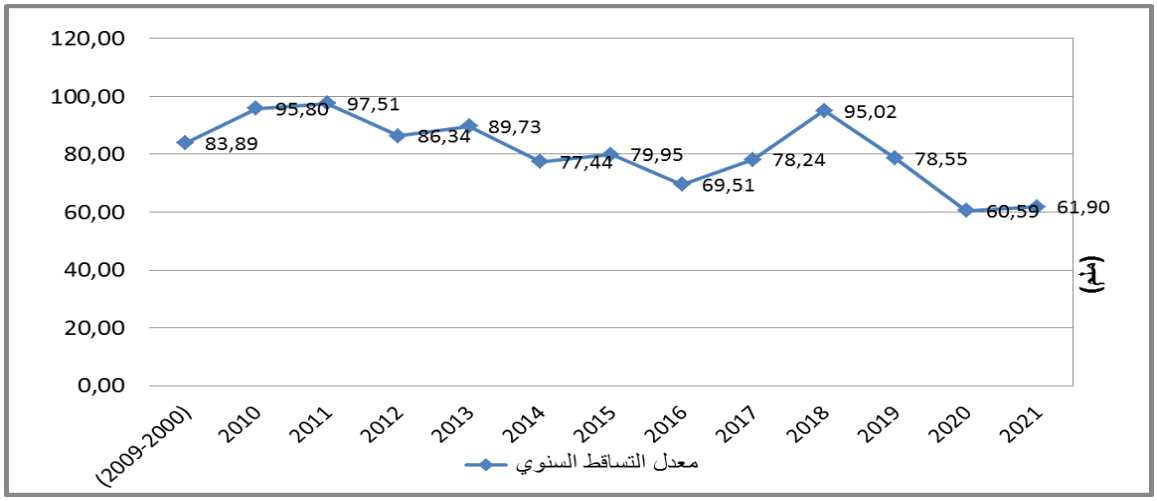

Prepared by the researcher based on: World Bank Data, **Observed average annual mean-temperature of Algeria for 2000-2021,** Available on web site: https://climatekhnoweldgeportal.worldbank.org/country/algeria/climate-data-historical.

اعتمادا على المعطيات الواردة في البيانين رقم(40) و(41)، يتضح أن الجزائر خلال الفترة الأخيرة تسجل اضطرابات مناخية شاذة تنعكس سلبا على استقرار انتاج المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية بمختلف شعبها. فالزيادة المستمرة في درجة الحرارة وانخفاض مستوى تساقط الأمطار يقف عائق في وجه توسيع الاستثمارات الفلاحية وزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.

ثانيا: متوسط حجم المخزون الاستراتيجي من الحبوب

يستعمل المخزون الاحتياطي الاستراتيجي كوسيلة لتثبيت الأسعار داخل السوق وتجنب التقلبات الشاذة، أما مخزون الطوارئ فهو يستخدم للحد من الندرة والنقص المفاجئ في المعروض، وامتصاص الصدمات الناجمة عن التقلب في الأسعار وتثبيتها داخل السوق الداخلية. كما تخصص مخزونات موجهة للتوزيع على المستوى الوطني، تكون على شكل مساعدات غذائية لتعزيز الوصول المادي والاقتصادي لمجموعة معينة من السكان المستهدفين بكميات كافية من الغذاء[1]، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من تكوين مخزون استراتيجي هو تحقيق الأمن الغذائي.

الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم تسعى إلى تحقيق استقرار غذائي، وذلك من خلال تكوين مخزون استراتيجي يجنبها الصدمات والتقلبات في الأسواق العالمية، سواء من حيث المعروض أو الأسعار، والشكل الموالي يوضح تطور المخزون الاستراتيجي للحبوب على مختلف أنواعها خلال الفترة(2015-2018).

جدول رقم(14): تطور متوسط المخزون الاستراتيجي للحبوب في الجزائر خلال الفترة(2015-2018)

الوحدة: (مليون طن)

المنتج	القمح	الشعير	الأرز	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	الحبوب الخشنة
2015-2017	3.7	0.5	-	-	1.3	1.7
2016-2018	5.5	0.4	-	0.005	1.3	1.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد متفرقة (من سنة 2017 إلى غاية سنة 2018)**

سجل المخزون الاستراتيجي للقمح خلال الفترة(2016-2018) قيمة قدرها 5.5 مليون طن محققا زيادة قدرها 1.8 مليون طن مقارنة بالفترة(2015-2017)، وهذا يرجع لطبيعة النمط الاستهلاكي للأسرة الجزائرية، حيث تعتمد بشكل كبير في غذائها على القمح ومشتقاته. كما عرفت باقي الحبوب استقرار في المخزون الاستراتيجي على غرار الحبوب الخشنة، الذرة الشامية، الشعير، وأخيرا الذرة الرفيعة بقيم قدرت على التوالي بـ 1.7، 1.3، 0.4، 0.005 مليون طن، والشكل الموالي يوضح نسب توزيع المخزون الاستراتيجي للحبوب في الجزائر خلال الفترة(2016-2018).

[1] Ishrat Gadhok, Gosimo Avesani, **La constitution de réserves alimentaire publiques: Objectifs, expériences et principaux enjeux**, Dossier de politique commerciale, n°46, FAO, Rom, Italie, 202, p1.

شكل رقم(42): نسب توزيع المخزون الاستراتيجي في الجزائر خلال الفترة(2016-2018)

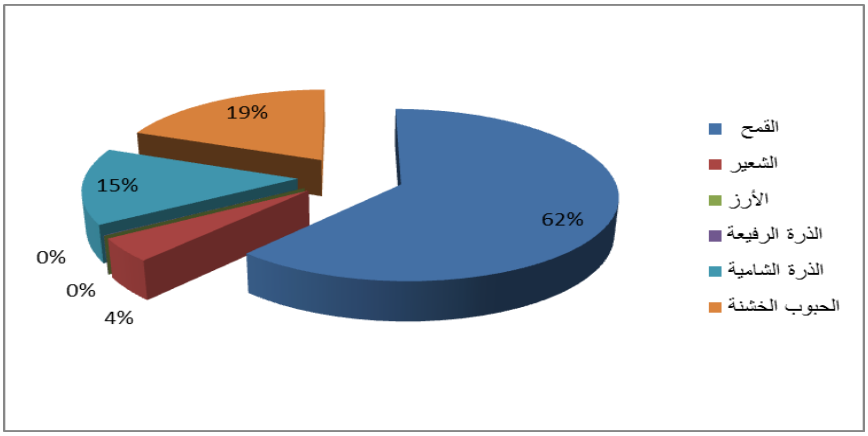

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2018، ص49.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(42)، أن مادة القمح تمثل الحصة الأكبر من المخزون الاستراتيجي للحبوب خلال الفترة(2016-2018) بنسبة قدرت بحوالي 62%، تم تليها كل من الحبوب الخشنة، والذرة الشامية، والشعير على التوالي بـ 19%، 15%، و4%، وأخيرا الذرة الرفيعة.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتمد بنسبة 73.8% على الأسواق الخارجية، في تكوين مخزونها الاستراتيجي خاصة في المواد الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك كالقمح.

ثالثا: مؤشر استقرار الغذاء

يقيس مؤشر الاستدامة والتكيف مدى استدامة الغذاء على المديين القصير والطويل، ويتكون هذا المؤشر من سبعة مؤشرات فرعية هي: تغير المناخ(التغير في درجة الحرارة، الجفاف، الفيضانات...)، التغير في كمية ونوعية المياه، الأرض(تدهور الأراضي، تغير المساحات الغابية، نوعية التربة...)، المحيطات والأنهار والبرك، الالتزام السياسي بالتكيف، إدارة المخاطر والكوارث، والضغط الديموغرافي ويوضح الشكل رقم(43) تطور مؤشر الاستدامة والتكيف في الجزائر خلال الفترة(2012-2021).

شكل رقم(43): تطور مؤشر الاستدامة والتكيف في الجزائر خلال الفترة(2012-2021)

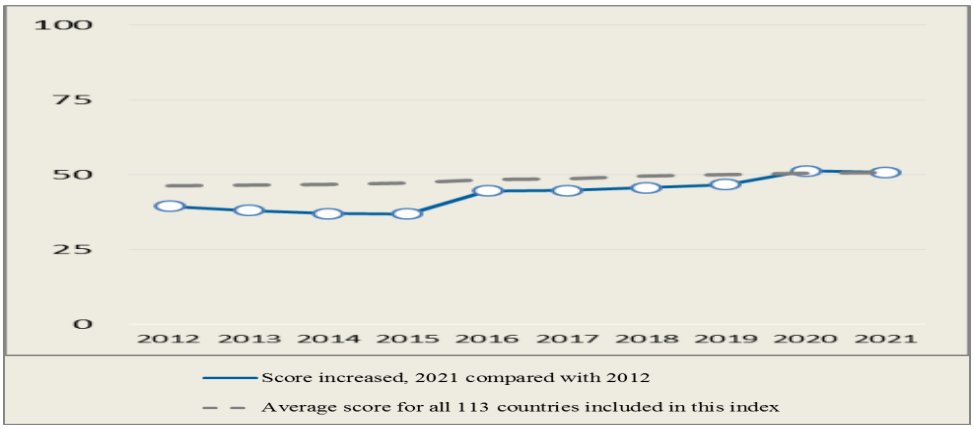

Source: Prepared by the researcher based on: **impact economist,** available on web site: **https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index,** accessed: 23/12/2022.

سجل مؤشر الاستدامة والتكيف خلال سنة 2021 أعلى قيمة له قدرت بـ50.7 درجة، محققا بذلك معدل نموا قدر بـ 28% مقارنة بسنة 2012، ويعتبر هذا الأخير مؤشرا إيجابيا مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بـ 50.8 درجة خلال نفس السنة، ويعكس الجهود المبذولة لتعزيز استدامة واستقرار الغذاء في الجزائر.

اعتمادا على ما تم تناوله من خلال هذا المبحث من عرض وتحليل لتطور المتاح للاستهلاك والاكتفاء الغذائي الذاتي، وعرض لمؤشر وفرة الغذاء في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)، نستنتج أن الجزائر سجلت مؤشرات إيجابية نسبيا فيما يخص الوفرة الغذائية، وذلك من خلال التطور الملحوظ في المتاح للاستهلاك في مختلف المواد الغذائي، خاصة الاستراتيجية منها، كالقمح والسكريات والزيوت، إلا أن هذه الوفرة تبقى تعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية، وهذا ما توضحه نسبة الاكتفاء الذاتي خلال سنة2021. حيث سجلت المنتجات الغذائية الاستراتيجية كالقمح والذرة، والزيوت والسكر واللحوم الحمراء نسب اكتفاء ذاتي ضعيفة، على عكس بعض المحاصيل الزراعية الأخرى، كالشعير والخضر والفواكه، واللحوم البيضاء والبيض، حيث استطاعت الجزائر تحقيق اكتفاء ذاتي تفوق نسبته 95%.

بالنظر إلى محور إمكانية الحصول على الغذاء، نلاحظ أن هناك انخفاض في دخل الفرد مصحوبا بارتفاع كبير في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، خاصة خلال السنوات الأخيرة، وهذا يؤثر على قدرة الأفراد والأسر على الحصول على السلع الغذائية التي تمتل النصيب الأكبر من انفاق المستهلك الجزائري.

بخصوص مؤشر سلامة وجودة الغذاء فقد سجل هذا الأخير أدنى مستوياته خلال السنوات الأخيرة، ناهيك عن الانخفاض المحسوس في نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات المياه الصالحة للشرب خلال الفترة(2000-2021)، وهذا ينعكس سلبا على الأمن الغذائي.

بالمقابل فقد سجل مؤشر الاستدامة والتكيف خلال سنة 2021 معدل نموا قدر بـ 28% مقارنة بسنة 2012، ويعتبر هذا الأخير مؤشرا إيجابيا يعكس الجهود المبذولة لتعزيز استدامة واستقرار الغذاء في الجزائر.

كخلاصة نستطيع القول أن هناك تطور إيجابي في مختلف محاور وأبعاد الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة في ظل الأهمية التي أولتها الحكومة الجزائرية للقطاع الفلاحي، وسياسات دعم الاستهلاك التي قللت من حدة التأثير على قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء.

المبحث الثالث: الأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

يحتل الأمن الغذائي حيزا كبيرا ضمن خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك من خلال الهدف الثاني الذي جمع لأول مرة بين ثلاثة عناصر هي "القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة"[1]، ولتوضيح ذلك تطرقنا من خلال هذا المبحث إلى واقع الأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة، حيث تناولنا في المطلب الأول رصد الأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وخصصنا المطلب الثاني إلى الجهود المبذولة من قبل الجزائر في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: رصد الأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

تسعى الجزائر جاهدة إلى تجسيد توصيات الأمم المتحدة، من خلال تحقيق وبلوغ غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولتوضيح مستوى التقدم المحرز لبلوغ هذه الغايات، تناولنا من خلال هذا المطلب رصد وتتبع للأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بعرض وتحليل لمختلف غايات ومؤشرات الهدف الثاني.

أولا: رصد الهدف الثاني من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الجزائر

يتكون الهدف الثاني من ثمانية(08) غايات أو مقاصد، يستوجب تحققها بحلول عام 2030، ويتم تتبعها ورصدها من خلال أربعة عشر(14) مؤشر، وسوف نقوم برصد وتتبع مستوى تقدم هذه الغايات في الجزائر، من خلال دراسة مختلف المؤشرات الخاصة بكل غاية، وذلك بالاعتماد على الاحصاءات المتوفرة من مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية.

1-رصد الغاية(2-1):

تنص الغاية(2-1) "القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030"، وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة، ثلاث مؤشرات لرصد هذه الغاية وهي:

أ-المؤشر(1.1.2): معدل انتشار نقص التغذية: يقيس هذا المؤشر التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وهو تقدير لنسبة السكان الذين لا يكفي استهلاكهم المعتاد من

[1] Alin Billand, Patrick Caron, Op. Cit, p93.

الغذاء لتوفير مستويات الطاقة الغذائية اللازمة، للحفاظ على حياة طبيعية وصحية نشطة[1]، والجدول الموالي يوضح معدل انتشار نقص التغذية في الجزائر خلال الفترة(2016-2019).

جدول رقم(15): نسبة انتشار نقص التغذية في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الهدف بحلول 2030	منحنى التطور
انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية) (متوسط 3سنوات)	2,7	2,7	2,5	2,5	2,5	2,5	0	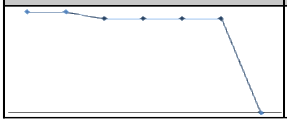

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الأغذية والزراعة، **مؤشرات أهداف التنمية المستدامة**، تاريخ التصفح: 2023/02/25، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SGDB.

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم(15)، أن معدل انتشار نقص التغذية في الجزائر في تناقص مستمر، حيث استقر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بأقل من 2.5%، وهذا مؤشر إيجابي، يعكس إمكانية وصول الجزائر إلى الهدف المنشود بحلول عام 2030، وتحقيق صفر (00) حالة.

ب-المؤشر(2.1.2): معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين مجموع السكان:

يقدم هذا المؤشر تقديرات قابلة للمقارنة دوليا لنسبة السكان الذين يواجهون صعوبات معتدلة أو حادة في الحصول على الغذاء، ويعتبر مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، مقياسا لخطورة انعدام الأمن الغذائي التي يعاني منها الأفراد أو الأسر، بناء على المقابلات المباشرة[2]، ويوضح الجدول الموالي تطور هذه النسبة خلال الفترة(2016-2021).

جدول رقم(16): نسبة انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016-2018	2017-2019	2018-2020	2019-2021	الهدف بحلول 2030	منحنى التطور
انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين مجموع السكان (نسبة مئوية) (متوسط 3 سنوات)	19,7	17,60	17,60	19	0,00	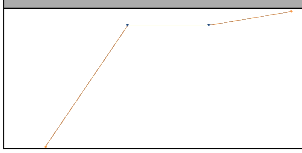

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الأغذية والزراعة، **مؤشرات أهداف التنمية المستدامة**، تاريخ التصفح: 2023/02/21، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SGDB.

.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 2-1-1**، تاريخ التصفح 2023/02/21، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/211/ar/

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 2-1-2**، مرجع سابق.

يتضح من خلال الجدول رقم(16)، أن انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين مجموع السكان في الجزائر، عرف تذبذب وعدم استقرار، حيث كانت أعلى نسبة له خلال المرحلة(2016-2018) بـ 19.7%، ثم سجل انخفاض قدر بـ 1.9% خلال المرحلتين(2017-2019) و(2018-2020)، مقارنة بالمرحلة الأولى، ليعرف مرة أخرى ارتفاع خلال الفترة(2019-2021)، مسجلا نسبة قدرها 19%، وهذا يعني أن أكثر من 8 ملايين شخص لم يتمكنوا من الحصول على الغذاء الكافي، وتزامنت هذه الزيادة مع الظروف الصحية التي مرت بها الجزائر والعالم من جراء جائحة كورونا، وتبعاتها على سوق الغذاء العالمي، حيث عانى قرابة 2.3 مليار شخص عبر العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد[1]، وتسعى الجزائر إلى تخفيض النسبة خلال السنوات القادمة لتصل إلى صفر حالة بحلول عام 2030.

2- رصد الغاية(2-2):

تنص الغاية(2-2) على "إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام 2030". يتم تتبع ورصد هذه الغاية عبر ثلاثة مؤشرات.

أ- **المؤشر(1.2.2): معدل انتشار توقف النمو:** توقف النمو هو ضعف النمو والتطور الذي يعاني منه الأطفال بسبب سوء التغذية والعدوى المتكررة، وعدم كفاية التحفيز النفسي والاجتماعي، ويتم تعريف الأطفال على أنهم يعانون من توقف النمو، إذا كان طولهم بالنسبة للعمر، أقل من انحرافين معياريين عن متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل[2]، ويتم قياسه من خلال نسبة الاطفال دون الخامسة الذين يعانون من التقزم.

- **نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم في الجزائر:** يوضح الجدول الموالي تطور نسبة التقزم لدى الأطفال دون الخامسة في الجزائر انطلاقا من سنة 2016، والتي تعتبر سنة أساس يتم على أساها تقييم أهداف خطة التنمية المستدامة إلى غاية عام 2030.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، وآخرون، **موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعة لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية**، روما، إيطاليا، 2022، ص5.

[2] WHO, **Stunted in a nutshell**, World Health Organization, published: 19 November 2015, Available on https://www.who.int/news/item/19-11-2015-stunted-in-nustshell. Accessed: 30/01/2023.

جدول رقم(17): نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم في الجزائر خلال الفترة(2016/2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الهدف بحلول 2030	منحنى التطور
النسبة المئوية للأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من التقزم (تقديرات نموذجية) (%)	10,4	10	9,7	9,4	9,1	8,8	0	

Source: Prepared by the researcher based on: World Health Organization, SDG Target 2.2 data, available on web site: https://www.who/data/gho/data/indicators-details/GHO/gho-jme-stunting-ptrevalence, accessed: 30/01/2023

اعتمادا على المعطيات الموضحة في الجدول رقم(17)، يتضح أن نسبة الاطفال الذين يعانون من التقزم في الجزائر في تناقص مستمر، مسجلا في سنة 2021 نسبة قدرها 8.8%، محققا بذلك معدل انخفاض قدر بـ 18% مقارنة بسنة 2016، وهذا مؤشر إيجابي، يخدم غايات وأهداف التنمية المستدامة، والتي تطمح الجزائر من خلالها للوصول إلى صفر(00) حالة تقزم لدى الأطفال بحلول عام 2030.

ب-المؤشر(2.2.2): معدل انتشار سوء التغذية: يشير مصطلح سوء التغذية إلى الزيادة أو النقص أو عدم التوازن والاختلال في كميات الطاقة أو المغذيات لدى الشخص[1]، ويتم قياسه من خلال مؤشرين رئيسيين:

- **نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن:** يعتبر زيادة الوزن من بين أشكال سوء التغذية، وهو نتيجة الإفراط في استهلاك الدهون والسكريات وقلة النشاط، والجزائر تعاني من هذه الظاهرة.

جدول رقم(18): نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن في الجزائر خلال المرحلة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الهدف بحلول 2030	منحنى التطور
النسبة المئوية للأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من زيادة الوزن (تقديرات نموذجية) (نسبة مئوية)	12	11,8	11,7	11,7	11,7	11,7	0	

Source: Prepared by the researcher based on: World Health Organization, SDG Target 2.2 data, available on web site, https://www.who/data/gho/data/indicators-details/GHO/ghe-jme-overweight -prevalence, Accessed: 30/01/2023

[1] WHO, **Malnutrition**, World Health Organization, published: 9 June 2021, Available on web site: https://www.who/ar/news-room/fact-sheets/detail/malnutrition. Accessed: 30/01/2023

حسب منظمة الصحة العالمية، فإن تطور معدل انتشار زيادة الوزن لدى الأطفال الأقل من خمس سنوات في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)، شهد انخفاض بوتيرة ضعيفة، مسجلا في سنتي 2019 و2020 نسبة ثابتة قدرها 11.7%، أي أن قرابة 5 ملايين طفل يعانون من زيادة الوزن في الجزائر، وهي نسبة مرتفعة تفرض تحديات كبيرة للوصول إلى تحقيق الهدف المرجو بحلول عام 2030.

- **نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال:** يعرف الهزال بأنه نقص الوزن مقارنة بالطول، وهو النوع الأبرز والأكثر فتكا من أنواع سوء التغذية، وينجم عن نقص في الأغذية، وبعض الأمراض كالإسهال والحصبة والملاريا، التي تضعف المناعة لدى الطفل[1].

جدول رقم(19): نسبة الاطفال دون الخامسة الذين يعانون من الهزال في الجزائر خلال سنة 2019

البيان	2019	الهدف بحلول 2030
نسبة الأطفال دون الخامسة المتأثرين بالهزال	2,7	0,00

Source: Prepared by the researcher based on: World Health Organization, SDG Target 2.2 data, available on web site: https://www.who/data/gho/data/indicators-details/GHO/gho-jme-country-childern-aged-5-years-wasted-br-(-weight-for height--2-sd), accessed: 30/01/2023

يوضح الجدول رقم(19)، نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من الهزال في الجزائر خلال سنة 2019، وقدرت النسبة بـ 2.7%، أي أن قرابة 01 مليون طفل يعانون من الهزال، وتطمح الجزائر إلى تخفيض هذه النسبة، لتصل إلى بلوغ الهدف بحلول عام 2030.

ج-المؤشر(3.2.2): معدل انتشار فقر الدم: فقر الدم هو حالة يكون فيها عدد خلايا الدم الحمراء أو تركيز الهيموجلوبين فيها أقل من الطبيعي، وهو مشكلة صحية خطيرة تؤثر بشكل خاص على الأطفال والنساء الحوامل[2]، ونستعرض فيما يلي تطور نسبة انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل اللاتي يتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة في الجزائر خلال الفترة 2016-2019.

- **نسبة انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل اللاتي يتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة:** يعد القضاء على انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل في الجزائر من بين أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها بحلول عام 2030.

[1] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، **تقرير الهزال الشديد: حالة طارئة خارج دائرة الاهتمام تهدد بقاء الأطفال**، اليونيسف، 2022، ص6.

[2] WHO, **Anemia, Overview,** World Health Organization, Available on: https://www.who.int/health-topics/anemia#tab=tab_1. Accessed: 12/02/2023.

جدول رقم(20): تطور انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل في الجزائر خلال الفترة (2016-2019)

البيان	2016	2016	2017	2018	2019	الهدف بحلول	منحنى التطور
انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة)	32,9	32,9	33	33,1	33,3	0,00	

Source: Prepared by the researcher based on: World Health Organization, SDG Target 2.2 data, available on web site: https://www.who/data/gho/data/indicators-details/GHO/prevalence-of-anemia-in-women-of reproductive-age-(-), accessed: 12/02/2023

اعتمادا على البيانات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والمدونة في الجدول رقم(20)، نلاحظ أن معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل التي يتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة في الجزائر في تزايد، مسجلا أعلى نسبة له سنة 2019 بـ33.3%، بزيادة قدرها 0.2%، مقارنة بسنة 2018، وهذا يخلق تحدي كبير لخفض هذه النسبة والوصول إلى صفر (00) حالة بحلول عام 2030.

3-رصد الغاية(2-3):

تنص الغاية على "مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي، وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة، وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030"، ويتم قياس هذه الغاية عبر عدة مؤشرات:

أ-المؤشر (1.3.2): حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية: يقيس هذا المؤشر حجم الإنتاج لكل وحدة عمل يديرها صغار المنتجين في قطاعات الزراعة والرعي والغابات[1].

- **حجم إنتاجية المحاصيل الزراعية النباتية(طن/هكتار):** عرف حجم إنتاجية المحاصيل الزراعية على مختلف أنواعها في الجزائر تطورا بوتيرة متباطئة خلال الفترة(2016-2020)، كما هو موضح في الشكل رقم(32).

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **أهداف التنمية المستدامة، المؤشر1.3.2- حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية**، التصفح بتاريخ 2023/02/02، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/sustainable-developement-goals/indicators/231/ar/

شكل رقم(44): تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية النباتية في الجزائر خلال الفترة(2016*-2020)

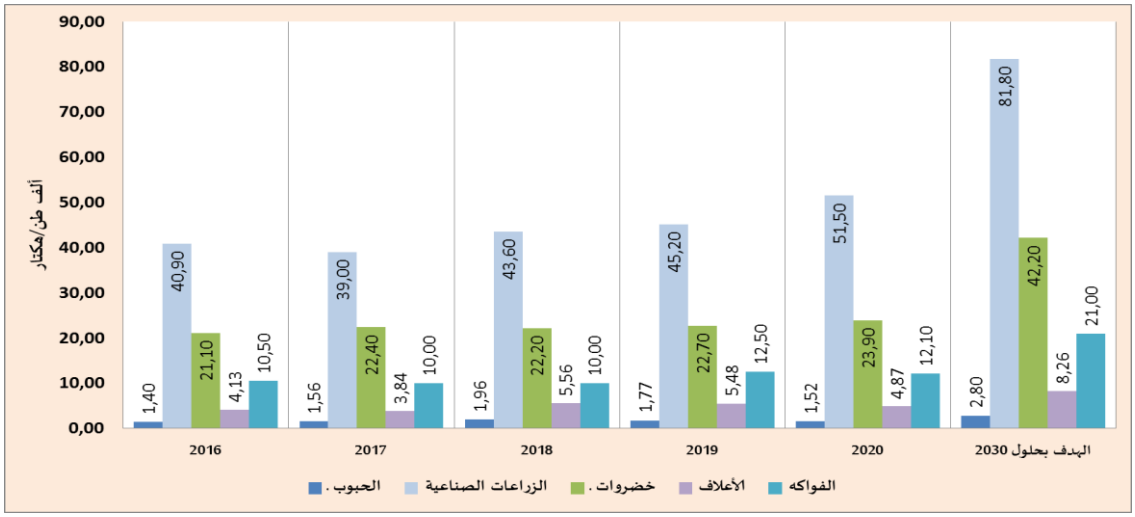

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية الاحصاء، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تأتي الزراعات الصناعية في المرتبة الأولى من حيث الانتاجية بـ 51.50 الف طن في الهكتار الواحد خلال سنة 2020، محققة بذلك معدل نمو قدره 25% مقارنة بسنة 2016، تم تلتها الفواكه بمعدل نمو قدره 16%، الأعلاف بـ16%، الخضروات بـ13%، وأخيرا الحبوب بـ7%، ويستدعي بلوغ الغاية(2.3) مضاعفة الإنتاج، كما هو موضح في الشكل السابق.

- **حجم إنتاج المنتجات الحيوانية:** بالاعتماد على البيانات الواردة في الشكل رقم(35)، نلاحظ أن منحنى تطور المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020)، يشهد تذبذب وعدم استقرار في الانتاج.

شكل رقم(45): تطور كمية المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020)

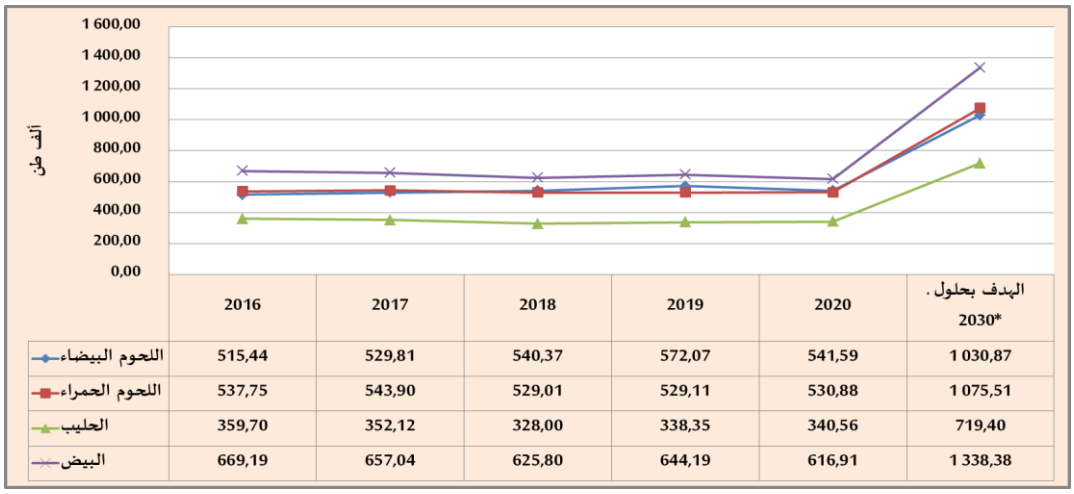

	2016	2017	2018	2019	2020	الهدف بحلول 2030*
اللحوم البيضاء	515,44	529,81	540,37	572,07	541,59	1 030,87
اللحوم الحمراء	537,75	543,90	529,01	529,11	530,88	1 075,51
الحليب	359,70	352,12	328,00	338,35	340,56	719,40
البيض	669,19	657,04	625,80	644,19	616,91	1 338,38

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية الإحصاء، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

*تم اعتبار سنة 2016 هي سنة الأساس في مضاعفة الانتاج للوصول إلى الهدف.

استنادا إلى البيان رقم(45)، نلاحظ زيادة في المنتجات الحيوانية على مختلف شعبها، حيث عرفت اللحوم البيضاء في عام 2020 انتاج قدره 541.59 ألف طن، مسجلة معدل زيادة قدر بحوالي 5% مقارنة بسنة 2016، كذلك الحال بالنسبة لباقي المنتجات فقد سجلت معدلات زيادة خلال نفس الفترة، تراوحت بين 1% و7%، ويستدعي بلوغ الغاية(3.2) مضاعفة الانتاج، ليصل بحلول عام 2030 إلى 1030 ألف طن بالنسبة للحوم البيضاء، و1075 ألف طن للحوم الحمراء، و719 ألف طن للحليب، و1338 الف طن للبيض.

4-رصد الغاية(4.2):

تشير الغاية(4.2) إلى "ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030"، ويتم رصدها من خلال المؤشر التالي:

أ- المؤشر(1.4.2): نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة: يقيس هذا المؤشر التقدم المحرز في تحقيق زراعة أكثر إنتاجية واستدامة، وفيما يلي تطور نسبة المساحة الزراعية المستدامة* في الجزائر خلال الفترة(2016-2020).

شكل رقم(46): مساحة الأراضي الزراعي المستدامة في الجزائر خلال الفترة(2016-2020)

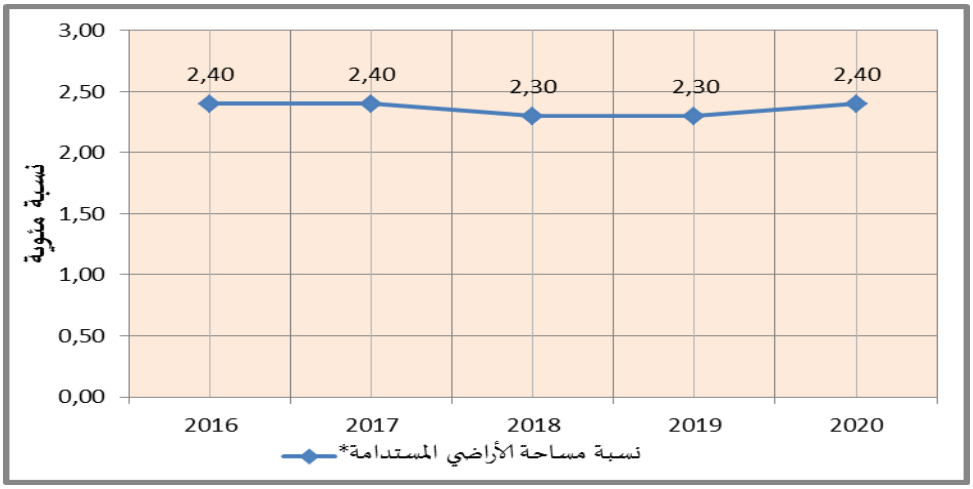

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية الاحصاء، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

اعتمادا على البيانات الواردة في الشكل رقم(46)، نلاحظ أن نسبة المساحة الزراعية المستدامة في الجزائر شهدت استقرار خلال الفترة(2016-2020)، حيث قدرت في سنة 2020 بـ 2.40%، اي

* المساحة الدائمة إلى المساحة الإجمالية المستخدمة في الزراعة(S.A.T).

حوالي 1035 ألف هكتار، وهي مساحة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الإجمالية المقدرة بـ 43978 ألف هكتار، وتسعى الجزائر إلى زيادة المساحة الزراعية، بزيادة المساحة المخصصة للزراعات الاستراتيجية كزراعة الحبوب في الجنوب، واستصلاح الأراضي في الشمال، سعيا منها لأجل توسيع المساحة الزراعية المستدامة وتحقيق والوصول إلى بلوغ الغاية(2.4) بحلول عام 2030.

5-رصد الغاية(2.أ):

تشير الغاية (2.أ) إلى "زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا"، ويتطلب رصد هذه الغاية توفر عدة مؤشرات:

أ- **المؤشر(2.أ.1): التوجه الزراعي للنفقات الحكومية:** يعرف مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية على أنه نصيب الزراعة من النفقات الحكومية، مقسوما على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية(2.أ) من أهداف التنمية المستدامة، وتوفر بيانات الانفاق الحكومي الزراعي إمكانية لتحسين الأمن الغذائي، وتقليل التفاوت والنمو الشامل وخلق فرص عمل لائقة[1].

جدول رقم(21): تطور مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية	0.25	0.27	0.25	0.22	0.21	0.23
حصة الزراعة من الانفاق الحكومي(%)	3.02	3.16	2.93	2.75	2.88	2.80

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الأغذية والزراعة، **أهداف التنمية المستدامة، المؤشر(2.أ)-1 مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية**، تاريخ التصفح بتاريخ: 2023/02/02، متاح عبر الرابط: https:// fao.org/sustainable-developement-goals/indicators/2a1/ar/.

يتضح من الجدول رقم(21)، أن مؤشر التوجه في القطاع الزراعي، وحصة الزراعة من الانفاق الحكومي في الجزائر، شهد تذبذب وعدم استقرار خلال الفترة(2016-2021)، حيث سجل المؤشر ارتفاع من 0.25 سنة 2016 إلى 0.27 سنة 2017، ثم انخفض بعد ذلك ليصل في سنة 2021 إلى 0.23. كذلك الحال بالنسبة لحصة الزراعة من الانفاق الحكومي فقد عرفت هي الأخرى تذبذب خلال نفس الفترة، مسجلة نسب ضعيفة جدا لم تتجاوز 3.5% من الانفاق الحكومي الاجمالي.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، **أهداف التنمية المستدامة، المؤشر(2.أ)-1 مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية**، تاريخ التصفح: 2023/02/02 ، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/sustainable-developement-goals/indicators/2a1/ar/

تسعى الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي، وزيادة الانفاق الحكومي على الزراعة من خلال برامج الدعم، ومختلف صيغ التمويل، وهذا سعيا منها لأجل بلوغ تحقيق الغاية(2.أ.1) من أهداف التنمية المستدامة.

6-رصد الغاية(2.ج):

تشير الغاية(2.ج) إلى "ضرورة اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها"، ويتم قياسها انطلاقا من المؤشر التالي.

أ- المؤشر(2.ج.1): مفارقات أسعار الأغذية(Indicator of Food Price Anomalies-IFPA-):

يعتبر مؤشر مفارقات أسعار الأغذية(IFPA) مؤشر غير مباشر، يقيس التقلب في أسعار المواد الغذائية، ويكشف عن النمو غير الطبيعي للأسعار في أسواق المواد الغذائية، حيث يتم تعريف IFPA على ثلاثة مستويات[1]:

IFPA≥1	0≤IFPA<1	-0.5≤IFPA<0.5
نمو سريع في الأسعار	ارتفاع متوسط في الأسعار	نمو السعر الطبيعي

يوضح الشكل رقم(47)، تطور مؤشر مفارقات أسعار الأغذية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020).

شكل رقم(47): تطور مؤشر مفارقات أسعار الأغذية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020)

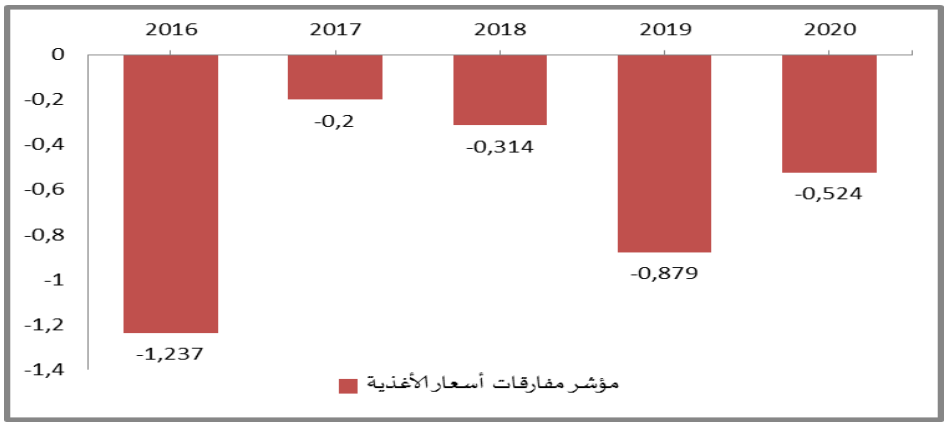

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الأغذية والزراعة، **أهداف التنمية المستدامة، مؤشر مفارقات أسعار المواد الغذائي**، تاريخ التصفح: 2023/01/02، متاح عبر الرابط: https://fao.org/sustainable-developement-goals/indicators/2c1/ar/.

[1] جونغ إيون سون، **تدريب على هدف التنمية المستدامة 2.ج.1 مؤشر مفارقات أسعار الأغذية**، الإسكوا، 2021، ص17، بتاريخ التصفح: 2023/04/10، متاح عبر الرابط: https://unescwa.org/sites/default/files/event/materials/PPT%20SDGM202.C.1_A.pdf

اعتمادا على البيانات الصادة عن مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، نلاحظ أن أسعار المواد الغذائية خلال هذ الفترة شهدت انخفاض كبير، ففي سنة 2016 شهد المؤشر انخفاض سريع غير طبيعي في الأسعار مسجلا أدنى قيمة له بـ (1.237-)، ثم استقر بعد ذلك في مستواه الطبيعي خلال سنتي 2017 و2018، ليرجع إلى الانخفاض مرة أخرى خلال سنة 2019، مسجلا انخفاض غير عادي في الأسعار وصل إلى (-0.879)، تم عاود في الصعود في سنة 2020 ليستقر في المستوى الطبيعي، مسجلا قيمة قدرها (-0.524).

بعدما تناولنا من خلال هذا المطلب رصد للأمن الغذائي في الجزائر ضمن إطار خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بدراسة وتحليل لمختلف غايات ومؤشرات الهدف الثاني، نستنتج أن هناك تقدم إيجابي فيما يخص بلوغ الغاية(1.2)، والغاية(2.2)، حيث سجل كل من مؤشر معدل انتشار نقص التغذية، ومعدل انتشار توقف النمو، وسوء التغذية، أدنى مستوياتهم خلال سنة 2021، كذلك الحال بالنسبة لمؤشر انعدام الأمن الغذائي، رغم الارتفاع الظرفي المحسوس خلال المرحلة(2019-2021) بسبب جائحة كورونا. كما سجل معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل مستوى مرتفع، بحوالي 33% خلال سنة 2019، وهذا يشكل عائق أما تحقق الغاية(2.2) بحلول عام 2030.

أما فيما يتعلق بالغاية(3.2)، فقد سجل مؤشر الانتاجية الزراعية تحسن ملحوظ، بتحقيق معدلات إنتاجية كبيرة خلال السنوات الأخيرة، خاصة منها الزارعات الصناعية، وشعبة الخضار والفواكه، كما سجلت المنتجات الحيوانية على مختلف أنواعها، زيادة قدرت بين 1% و 7 % خلال الفترة(2016-2020)، لكنها تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالغاية المرصودة بحلول عام 2030.

سجلت المساحة الزراعية المخصصة للزراعات المنتجة والمستدامة، نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالمساحة الإجمالي الصالحة للزراعة، وهذا ما يعيق تحقق والغاية(4.2). أما بخصوص الحفاظ على التنوع الجيني، فالجزائر لا تملك مرصد أو بنك للجينات، ما يصعب عملية تتبع السلالات المعرضة للخطر واحصاءها والحفاظ عليها، ما يخلق صعوبة في تحقق الغاية (5.2).

يتطلب تحقق أهداف التنمية المستدامة، جهود كبيرة تتكاتف فيها الإرادة السياسية الحقيقية مع العمل المشترك بين مختلف القطاعات والجهات المعنية، وتناولنا من خلال المطلب الموالي عرض لمختلف المساعي والجهود المبذولة في تعزيز الأمن الغذائي ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الثاني: الجهود المبذولة في تعزيز الأمن الغذائي بالجزائر ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة

الجزائر ومنذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة في 8 أكتوبر 1962، تسعى إلى تعزيز أهدف التنمية المستدامة، وذلك من خلال ترسيخ وتجسيد سياسات وبرامج الأمم المتحدة، بمساعدة مختلف الوكالات والصناديق البالغ عددها 17 وكالة وبرنامج وصندوق تابعا للأمم المتحدة في الجزائر.

تناولنا من خلال هذا المطلب عرض الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية ومنظمة الأمم المتحدة سعيا منهما في توفير الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

أولا: جهود الجزائر في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الجزائر وفي إطار التزامها الطوعي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، قامت بالكثير من الجهود، ومن بينها:

1-تكييف الإطار القانوني للتنمية المستدامة:

سعيا من أجل دمج التنمية المستدامة في سياسة الجزائر التنموية، تم إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة في إطار حماية البيئة، واستخدام الأراضي، وتعزيز الطاقات المتجددة، والحماية من الكوارث، وتسيير الأزمات، وتحقيق الأمن الغذائي. حيث جاء في العدد 14 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016، جملة من المواد القانونية التي تمهد لترسيخ وإرساء ركائز التنمية المستدامة في الجزائر، نذكر من بين هذه المواد[1]:

- المادة 44، "أن الدولة تعمل على النهوض بالبحث العلمي وتطويره في خدمة التنمية المستدامة للبلاد والأمة".
- المادة 207 " تقييم المخططات الوطنية لتثمين نتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني في سياق التنمية المستدامة".
- المواد: 9، 15، 32، 34، 63 و72 المتعلقة بالمساواة الاجتماعية والإقليمية.
- المواد: 19و 68 المتعلقة بحماية البيئة.
- المواد: 69 و72 المتعلقة بحقوق العمال.
- المادة 66 المتعلقة بالحق في الحماية الصحية
- المواد: 204 و205 المتعلقة بالحق في مشاركة المواطنين.

[1] PNUD, **Rapport National Volontaire Algérie 2019**, Programme des Nations Unies pour le Développement, UN, Alger, Algérie, 2019, p20.

– المادة: 19 المتعلقة بترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

2-إنشاء آليات مالية لدعم وتسهيل تنفيذ برامج التنمية المستدامة في الجزائر:

نذكر منها الصندوق الوطني للبيئة والساحل، صندوق التنمية الخاص بتطوير مناطق الجنوب، صندوق تنمية الهضاب العليا، صندوق التحكم في الطاقات المتجددة، الصندوق الوطني للتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، والصندوق الوطني للمياه.

3-إنشاء لجنة وزارية تحت رعاية وزارة الخارجية، مسؤولة عن متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

تتكون اللجنة من أعضاء من البرلمان بغرفتيه، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الديوان الوطني للإحصاء، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وكالة الفضاء الجزائرية، المعهد الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، خبير وطني دو كفاءة وخبرة في مجال التنمية المستدامة، وقد تم تقسيم هذه اللجنة إلى ستة لجان عمل متخصصة، تعمل كل مجموعة على أهداف محددة[1].

ثانيا: جهود الأمم المتحدة في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

ضمن إطار مخطط التعاون الاستراتيجي(Le cadre de coopération stratégique -CdCS) بين الأمم المتحدة، والحكومة الجزائرية(2016–2020 و2019–2021)، ومخطط الأمم المتحدة للتعاون في التنمية المستدامة(2023–2027)، الذي يحدد ويعكس مساهمة فريق الأمم المتحدة ضمن أولويات التنمية الوطنية، والذي يركز على مواءمة برامج التعاون مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تسعى هذه الأخيرة عبر مختلف الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لها، إلى دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال دعمها لأكثر من 110 نشاط ومشروع خلال سنة 2021، تتوزع على مختلف أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

1-المجالات المرصودة من قبل الأمم المتحدة لدعم خطة أهداف التنمية المستدامة في الجزائر لعام 2030:

يترجم إطار التعاون الاستراتيجي بين الجزائر والأمم المتحدة إلى 4 مجالات هي: التنويع الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، الحفاظ على البيئة، والحكم الراشد، وقد تم الاتفاق من خلال هذا الإطار على المحاور الاستراتيجية التالية[2]:

[1] حميد زيدوني، **مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة–بعض جوانب التجربة الجزائرية–**، الاجتماع الخامس للجنة الفنية لمبادرة الاحصاءات العربية "عربستات"، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2018، ص4.

[2] Nations Unies Algérie, **Rapport annuel des nations unies-Algérie 2021**, SNU, Alger, Algérie, 2021, pp.18-19.

-تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة على التكامل الاقتصادي وتعزيز العمالة؛

-ضمان توفير شامل وعادل للخدمات اجتماعية؛

-تعزيز مكانة المرأة؛

-تحسين البيئة المعيشية للمواطنين، بفضل الادارة التشاركية المستدامة للنظم الإيكولوجية الطبيعية والحضرية؛

-استفادة المواطنين من جودة الخدمات العامة التي تلبي احتياجاتهم.

سعيا من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة، خصت الأمم المتحدة خلال سنة 2021 ميزانية لكل مجال من المجالات الأربعة كما يلي:

جدول رقم(22): لمحة عن الميزانية العامة للأمم المتحدة المخصصة لبرامج التنمية المستدامة في الجزائر لسنة 2021(مليون دولار أمريكي)

المجال	الميزانية الإجمالية Budget total	الميزانية المتاحة Budget disponible	المدفوعات Décaissement	نسبة الدفع Taux décaissement
التنويع الاقتصادي	8 057 236	3 606 594	2 684 200	%74.42
التنمية الاجتماعية	40 746 026	39 857 772	36 555 723	%91.72
الحفاظ على البيئة	10 768 123	3 627 441	2 390 280	%65.89
الحكم الراشد	4 659 807	4 564 807	3 122 090	%68.39
العمل الإنساني	78 682 452	51 052 661	48 050 896	%94.12

Source : Nations Unies Algérie, Rapport annuel des nations unies-Algérie 2021, SNU, Alger, Algérie, 2021, pp80-81.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(22)، أن العمل الانساني يحظى بدعم واهتمام كبيرين من قبل برامج التنمية المستدامة للأمم المتحدة في الجزائر، حيث رصدت له في سنة 2021 ميزانية فاقة 78 مليون دولار، تم تلتها برامج التنمية الاجتماعية بميزانية اجمالية قدرها 40.74 مليون دولار، أما برامج حماية البيئة فقد خصصت لها قرابة 10.76 مليون دولار أمريكي، و8.057 دولار أمريكي بالنسبة لبرامج التنويع الاقتصادي، وفي الأخير خصصت ما قيمته 4.659 دولار أمريكي لبرامج الحوكمة.

زيادة على ذلك فقد تم تخصيص في سنة 2021 مبلغ قدره 88 مليون دولار أمريكي من قبل نظام الأمم المتحدة في الجزائر، وجهت منها 45 مليون دولار أمريكي لبرامج التنمية، و43 مليون دولار أمريكي للعمل الإنساني، على أن يتم وضع هذه الأموال في الميزانية على مدى السنوات 2023-2027.[1]

[1] Ibid., p80.

2-النشاطات التي نفدت على الصعيد الوطني بدعم من الأمم المتحدة في إطار تحقيق الأمن الغذائي ودعم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030:

نفذت على الصعيد الوطني 6 نشاطات رئيسية خلال الفترة (2020-2021) في مختلف ربوع الوطن، وذلك في إطار تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في الجزائر والمتمثل في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"، وفيما يلي عرض لهذه النشاطات:

جدول رقم(23): النشاطات المنفذة من قبل الأمم المتحدة في الجزائر في إطار تحقيق الأمن الغذائي ودعم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة (2020-2021)

النشاط الأول: 1.5.1/ دعم النساء ضمن سلاسل القيمة المختارة التي تراعي الفوارق بين الجنسين بقدرات أفضل لإنتاج سلع جبن المزارع و/أو اكليل الجبل).	
الوكالة	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
الهدف المرصود	10.2، 3.8، 4.2، 3.2
الشركاء المنفذون	-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ -وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وزارة الصناعة؛ -وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.
الشركاء الماليين	-منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة؛ -منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
بداية النشاط	2020-06-01
نهاية النشاط	2021-12-31
النشاط الثاني: 1.1.1/ وضع وتنفيذ استراتيجيات لترويج المنتجات الغابية (الحرجية) غير الخشبية وتعزيزها وتقوية سلاسل القيمة، وتطوير القدرات المقاولاتية للفاعلين في هذا النشاط.	
الوكالة	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
الهدف المرصود	8.3، 2.4، 2.3
الشركاء المنفذون	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
الشركاء الماليين	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
بداية النشاط	2020-06-01
نهاية النشاط	2021-12-31
النشاط الثالث: 1.5.2/ تشجيع رائدات الأعمال على تطوير قدراتهن التسويقية للاندماج في السوق الوطنية والإقليمية والدولية.	
الوكالة	-منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة؛ -منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
الهدف المرصود	2.3، 2.4، 8.3، 10.2
الشركاء المنفذون	-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ -وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وزارة الصناعة؛ -وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.
الشركاء الماليين	-
بداية النشاط	2020-06-01

نهاية النشاط	2021-12-31
النشاط الرابع: 1.1.2/ جرد وتوصيف المنتجات المحلية	
الوكالة	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
الهدف المرصود	2.3، 8.3، 11.4
الشركاء المنفذون	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
الشركاء الماليين	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
بداية النشاط	2020-06-01
نهاية النشاط	2021-12-31
النشاط الخامس: 1.1.3/ تطوير استراتيجية وطنية للأمن الغذائي، بالإضافة إلى خيارات الاستجابة لعواقب COVID-19 على الزراعة، ومصائد الأسماك، والأمن الغذائي في الجزائر، بناء على معرفة عوامل الانتاج والتخزين والتجارة.	
الوكالة	-منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة؛ -منظمة الأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة.
الهدف المرصود	2.1، 2.4، 14.4
الشركاء المنفذون	وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية
الشركاء الماليين	-منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة؛ -منظمة الأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة.
بداية النشاط	2020-06-01
نهاية النشاط	2021-12-31
النشاط السادس: 1.1.5/ التطوير المتكامل لسلاسل القيمة للحليب، والبطاطس، والحبوب، وزيت الزيتون، والتمر في الجزائر	
الوكالة	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
الهدف المرصود	2.4، 8.3
الشركاء المنفذون	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
الشركاء الماليين	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
بداية النشاط	2020-06-01
نهاية النشاط	2021-12-31

Source: Nations Unies Algérie, notre action pour les objectifs de développement durable en Algérie, disponible sur site web: https:// algeria.un.org/fr/sdgs, consulté le 22/03/2023

يتضح من خلال التعاون بين الأمم المتحدة والجزائر في إطار تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والمتمثل في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. أن التركيز كان بشكل كبير على دعم وتطوير سلاسل القيمة في مختلف الشعب الزراعية الاستراتيجية كالحبوب، البطاطس، السكر والزيوت، وأعطت أولوية لنشاط جرد مختلف المنتجات المحلية. كما ركزت أيضا على ضرورة إدماج المرأة في مسار التنمية المستدامة بإعطائها الفرصة وتشجيعها على

تطوير قدراتها، خاصة في سلاسل القيمة المختارة التي تراعي الفوارق بين الجنسين. كما وألت أهمية لضرورة تطوير الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في مواجهة مختلف الصدمات والأزمات.

من خلال رصد وتحليل لمختلف غايات ومؤشرات الهدف الثاني، نستنتج أن الجزائر خطت خطوات كبيرة في إطار السعي من أجل القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وتشجع الزراعة المستدامة. لكن ورغم الجهود المبذولة تبقى غير كافية لبلوغ الهدف الثاني بحلول عام 2030، وهذا يرجع إلى بطئ وعدم تحقق بعض الغايات نذكر منها:

-**الغاية(4.2):** المتعلقة بضرورة وجود نظم إنتاج غذائي مستدام، حيث سجلت المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المستدامة نسبة ضعيفة جدا(2.4%)، وهذا مقارنة بالمساحة الاجمالية الصالحة للزراعة.

-**الغاية(5.2):** المتعلقة بالحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة، حيث أن الجزائر لا تملك بنك جيني يتم من خلاله الحفاظ على السلالات المحلية المعرضة لخطر الانقراض وتطويرها.

-**الغاية (2.ج):** المتعلقة بزيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، حيث أن الجزائر تشهد وتيرة ضعيفة في إطار الانفتاح على الشراكة الدولية في المجال الزراعي، والبحوث الزراعية، وتطوير البنى التحتية الريفية، وتطوير التكنولوجيا والبنوك الجينية.

-**الغاية(أ.2):** يتعلق بضرورة اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب. حيث أن الجزائر لا تملك أليات لضبط وتتبع أسعار السلع الغذائية، وهذا ما ينتج عنه تقلبات حادة في أسعار السلع الغذائية.

خلاصة الفصل:

استنادا إلى ما تم تناوله من خلال هذا الفصل من تحليل لتطورات أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر والمنطقة العربية، يتضح أن دول المنطقة العربية تمتاز بقدرة انتاجية نسبية في انتاج بعض المنتجات التي تساهم بشكل كبير في المتاح للاستهلاك، وهذا ما يعزز الوفرة الغذائية. على عكس محور إمكانية الوصول إلى الغذاء، الذي يشهد زيادة كبيرة في أسعار الغذاء وتذبذب واضح في دخول الأفراد، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الاستخدام واستقرار الغذاء، فمعظم الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض دول المغرب العربي على غرار الجزائر وتونس، تعاني من سوء التغذية، وهذا ما أثر سلبا على الأمن الغذائي في المنطقة.

سجلت الجزائر مؤشرات إيجابية نسبيا فيما يخص الوفرة الغذائية. حيث استطاعت تحقيق اكتفاء ذاتي يفوق نسبته 95% في بعض المحاصيل الزراعية. إلا أن هذه الوفرة تبقى تعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية، خاصة في المنتجات الغذائية الاستراتيجية كالحبوب. أما فيما يخص إمكانية الوصول إلى الغذاء، فنلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، مصحوب بانخفاض في الدخل، وهذا ما أثر سلبا على قدرة الأفراد والأسر على الحصول على السلع الغذائية التي تمثل النصيب الأكبر من إنفاق المستهلك الجزائري. كما سجل مؤشر سلامة وجودة الغذاء أدنى مستوياته خلال السنوات الأخيرة، ناهيك عن الانخفاض المحسوس في نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات المياه الصالحة للشرب خلال الفترة(2000-2021)، وهذا ينعكس سلبا على الأمن الغذائي، وعلى عكس ذلك فقد شهد استقرار الغذاء نمو ايجابي. بفضل الجهود المبذولة لتعزيز استدامة واستقرار الغذاء في الجزائر.

بخصوص مساعي الجزائر في تجسيد توصيات الأمم المتحدة، ببلوغ غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام2030، والذي ينص على " القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". فمن خلال رصد وتحليل لمختلف غايات ومؤشرات الهدف الثاني، نستنتج أن الجزائر خطت خطوات كبيرة في إطار السعي من أجل القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وتشجع الزراعة المستدامة. لكن ورغم الجهود المبذولة تبقى غير كافية لبلوغ الهدف الثاني بحلول عام 2030، وهذا يرجع إلى بطء وعدم تحقق بعض الغايات.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية لدور التمويل الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد

انبثقت مع بداية عام 2000 رؤية واستراتيجية جديدة للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر، وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، وإرساء ركائز جديدة لفلاحة عصرية تحكمها آليات السوق، هذه الاستراتيجية التنموية المستوحاة من أهداف القمة العالمية حول الغذاء وأهداف الألفية للتنمية، والتي تسعى إلى وضع سياسة جديدة للتمويل الفلاحي والريفي، وقد تعددت سياسات التمويل والدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر، انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR إلى غاية خارطة الطريق(2020-2024)، بين الدعم الموجه للإنتاج والمدخلات، والتحفيزات السعرية، وسياسات دعم الخدمات العامة. هذا من جهة، وبين سياسة دعم الإقراض الفلاحي من جهة أخرى، وحسب ما جاء في نص المادة 85 من قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008(ملحق رقم(01))، يتشكل التمويل الفلاحي من الدعم المالي للدولة، التمويل التعاضدي، والقرض البنكي[1].

لتوضيح التطورات الحاصلة في سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر، تناولنا من خلال هذا الفصل عرض وتحليل لمختلف سياسات وأشكال التمويل الفلاحي المنتهجة من قبل الجزائر مند بداية الألفية الثالثة، مع التركيز على تأثير هذه السياسات على تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)؛

المبحث الثاني: القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)؛

المبحث الثالث: تحليل أثر التمويل الفلاحي على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021).

[1] المادة رقم 85، قانون رقم 08-16، مؤرخ في أول شعبان 1429 الموافق 3غشت سنة 2008، **يتضمن التوجه الفلاحي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 46، الصادرة بتاريخ 10 غشت 2008، ص14.

المبحث الأول: الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

تزامن مع دخول عام 2000، ميلاد رؤية جديدة لسياسات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر، تجسدت من خلال العديد من البرامج والمخططات، كان أولها ميلاد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية"PNDAR"، وفي سنة 2008، وتزامنا مع إصدار قانون التوجيه الفلاحي، شهد القطاع الفلاحي إعادة ترتيب لمختلف مخططاته، لتتشكل سياسة جديدة للتجديد الفلاحي. تم بعدها وتزامنا مع مخطط الإنعاش الاقتصادي(2015-2019)، بدأت مرحلة أخرى سعت من خلالها الحكومة لوضع مخطط لتوحيد السياسات الفلاحية والريفية، حيث قدمت الحكومة خطة عمل تهدف إلى خفض الواردات الفلاحية مركزة في ذلك على تطوير الزراعة والثروة الحيوانية، وأخيرا وفي سنة 2020 تم الإعلان عن خارطة طريق تمتد لخمس سنوات، والتي تهدف إلى تطوير الفلاحة، باعتبارها وسيلة للتنويع الاقتصادي وتحقيق النمو وتقليل العجز في الميزان التجاري.

لتوضيح تطور سياسات الدعم الفلاحي المنتهجة من قبل الجزائر عبر مختلف المراحل، قسمنا هذا المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية، حيث خصص المطلب الأول لسياسات الدعم الفلاحي المنتهجة ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، كما خصص المطلب الثاني لدراسة سياسات الدعم الفلاحي ضمن إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي، أما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى سياسة الدعم الفلاحي ضمن إطار مخطط الفلاحة(2015-2019)، وأخيرا تناولنا في المطلب الرابع خارطة الطريق الفلاحي(2020-2024) وسياسات الدعم الفلاحي المنتهجة.

المطلب الأول: الدعم الحكومي الفلاحي ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

تطرقنا في هذ المطلب إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، أهدافه، برامجه، مخصصاته، أجهزته، وآليات تنفيذه، وأهم نتائجه.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

لتدارك النقائص والعجز الذي شهده القطاع الفلاحي خلال مختلف المراحل السابقة بدءا من مرحلة التسيير الذاتي(بعد الاستقلال) إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادي(1990-1999)[1]. سعت الحكومة إلى وضع أسس جديدة للقطاع، وكان ذلك مع بداية سنة 2000، من خلال اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع المخطط ليشمل الجانب الريفي، ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000-2015)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، عدد 02، 2018، ص103.

1-أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

يهدف المخطط إلى تحسين أداء القطاع الفلاحي من أجل مساهمة أكبر في تحقيق الأمن الغذائي، وحماية الموارد الطبيعية والبيئية، كما يسعى إلى تحقيق التنمية الريفية بشكل عام من خلال تطوير الأنشطة الزراعية والرعوية، وتعزيز التنمية المستدامة للموارد الطبيعية، وتشجيع مشاركة السكان في محاربة ظاهرة التصحر والتعرية، وحماية التنوع البيولوجي في المناطق الريفية، وتحسين الأمن الغذائي للأسر المهمشة والمعزولة، كما يسعى إلى تنمية الحرف الريفية كمصدر للدخل المستدام للفلاحين، وتقريب سكان الريف من الآليات القائمة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، والحد من التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية[1]، ولتنفيذ هذه الأهداف سطرت العديد من البرامج.

2-برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية جملة من البرامج المتعلقة بتطوير النشاط الفلاحي في جميع أنحاء التراب الوطني وتتمثل في[2]:

أولا: برنامج تنمية وتكثيف قطاعات الإنتاج الفلاحي؛

ثانيا: برنامج تكييف نظم المحاصيل؛

ثالثا: الخطة الوطنية للتشجير؛

رابعا: برنامج تطوير الأراضي عن طريق الامتياز؛

خامسا: برنامج حماية المراعي السهبية والحفاظ عليها ومكافحة التصحر؛

سادسا: برنامج تنمية الزراعة الصحراوية.

ولقد رصدت مبالغ مالية كبيرة لأجل تنفيذ هذه البرامج، مع وضع آليات وأجهزة متخصصة في ذلك.

3-أجهزت وآليات تنفيذ برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

تزامن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي(PSRE) (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(PCSC) (2005-2009)، حيث خصص ضمن إطار مخطط الانعاش الاقتصادي(PSRE) مبلغ 525 مليار دينار موزعة على خمس

[1] MADR, **Intervention de M. CHELGHOUM Abdesselam SG/Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural. Deuxième conférence Euro-Méditerranéenne sur l'agriculture, Strasbourg, 29 septembre 2006**, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Algérie, 2006, p 4.

[2] A. Hadibi, F. Z. Chekired-Bouras, B. Mouhouche, **Analyse de la mise en valeur du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie. Economies d'eau en système irrigués au Maghreb**, Acte du 4eme atelier régional du projet Sima, Mostaganem, Algérie, 26-28 Mai 2008, p9.

سنوات، وكان نصيب القطاع الفلاحي والصيد البحري منه قرابة 65.3 مليار دينار[1]، وصنف القطاع الفلاحي من بين الاولويات لضمان الامن الغذائي للبلاد، والذي وصل حجم استثماراته خلال الفترة (2000-2007)[2] إلى ما يقارب 400 مليار دينار، ويتم صرف مبالغ الدعم المقدمة للقطاع الفلاحي عبر عدة آليات وأجهزت متخصصة تتمثل في:

- الصندوق الفلاحي التعاضدي، الذي يسير من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA) وفروعه الجهوية[3]؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب(FLDDPS)؛
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية(FPZPP) ؛
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA)؛
- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي(FNDIA)؛
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي(FNRPA).

أ-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA): أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، تحت تسمية حساب التخصيص الخاص رقم: 067-302، بعنوان "الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، وذلك بدمج صندوقين، حساب التخصيص الخاص رقم: 052-302، الذي "عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وحساب التخصيص الخاص رقم: 067-302، الذي عنوانه "صندوق ضمان اسعار الإنتاج الفلاحي"[4].

ويتم تحديد موارد هذا الصندوق من مخصصات ميزانية الدولة، والمداخيل شبه الضريبية، وموارد التوظيف والهبات والوصايا.

[1] Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, Thèse de doctorat en sciences économiques, université Paris1-PANTHEON SORBONE, Paris, France, 2013, P29.

[2] جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سابق، ص106.

[3] Mourad Boukella, **Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire**, Edition Frederick Ebert, Bureau d'Algérie, 2008, p11.

[4] رياض طالبي، **دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على التغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، السنة الجامعية 2017/2016، ص130.

يستفيد من دعم الصندوق، الفلاحون والمربون بصفة فردية أو جماعية على شكل تعاونيات، تجمعات أو جمعيات مهنية جماعية، كما يستفذ منه المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي أو الصناعات التحويلية.

يتولى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA)، دعم النشاطات التالية[1]:

-تنمية الإنتاج الفلاحي، تثمينه، تسويقه، تخزينه، تكييفه، وحتى تصديره؛

-تنمية الري الفلاحي، حماية وتنمية الثروة الوراثية النباتية والحيوانية؛

-تعزيز تمويل المخزون الاستراتيجي، خاصة ما تعلق بالحبوب وبذورها؛

-حماية مداخيل الفلاحين؛

-تدعيم أسعار الطاقة المستعملة في الفلاحة؛

-تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعة الغذائية.

ب-صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية(FPZPP): تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2000، تحت تسمية حساب التخصيص الخاص رقم: 071-302، بعنوان "صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية"، ويتم تمويل الصندوق عن طريق مخصصات ميزانية الدولة، وموارد مراقبة الصحة النباتية، ومساهمات المجموعات المكلفة بالصحة النباتية، والرسوم شبه الجبائية، والهبات والوصايا.

يتولى الصندوق دعم النشاطات المتعلقة بالصحة الحيوانية والنباتية والمتمثلة أساسا في[2]:

-تنمية الصحة الحيوانية والنباتية والحملات والوقائية؛

-الذبح المقرر تبعا للوباء؛

-تعويض الخسائر من جراء مكافحة الأمراض والآفات المضرة بالزراعة.

ج-صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب(FLDDPS): أنشأ الصندوق بموجب قانون المالية لعام 2002، تحت اسم حساب التخصيص الخاص رقم: 109-302، بعنوان "صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب"، وتتمثل موارده الرئيسية في مخصصات ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، الإعانات الدولية.

يهتم الصندوق بتمويل ودعم النشاطات التالية[1]:

[1] Décret exécutif n° 2000-118 du 26 Safar 1421, correspondant au 30 mai 2000, **fixant les modalités de fonctionnement du comptes d'affectation n° 302-067,** journal officiel de la république algérienne n°31 du Aouel Rabie El Aouel 1421, correspondant au 4 juin 2000, p5.

[2] Décret exécutif n° 2000-119 du 26 Safar 1421, correspondant au 30 mai 2000, **fixant les modalités de fonctionnement du comptes d'affectation n° 302-071,** Journal Officiel de la République Algérienne n°31 du Aouel Rabie El Aouel 1421, correspondant au 4 juin 2000, p7.

-مكافحة التصحر والمحافظة على المراعي وتنميتها؛

-تنمية وتثمين الإنتاج الحيواني في السهوب والمناطق الرعوي؛

-حماية مداخيل المربين؛

-تنظيم الرعي والتكاليف المتعلقة بدراسات الجدوى والتدريب المهني للمربين وتعميم التقنيات.

د-صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز(FDRMVTC): تأسس الصندوق بموجب نص قانون المالية لعام 2003، تحت تسمية حساب التخصيص الخاص رقم: 111-302، بعنوان "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"، تتنوع موارده بين إعانات الدولة والجماعات الإقليمية، نواتج حقوق الامتياز، مساهمات صناديق أخرى، الإعانات الدولية، الهبات والوصايا.

يهتم بتمويل المشاريع والنشاطات ذات العلاقة بأهداف الصندوق منها:

-الأشغال والنشاطات المتعلقة بالتنمية الفلاحية، استصلاح الأراضي والمحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني، تثمين المنتوجات الفلاحية، وتطوير الري؛

-المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.

هـ-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي(FNDIA): تم تأسيس الصندوق بموجب القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 25 أفريل 2006، الذي يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 بعنوان "الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي".

تتشكل موارده من تخصيصات ميزانية الدولة، والموارد شبه الجبائية، والهبات والوصايا. أما تدخلات الصندوق فهي تتمثل في النشاطات المتعلقة بـ[2]:

-عمليات تطوير وتنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛

-عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية الثروة الجينية الحيوانية، والنباتية؛

-تثمين الانتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وحتى تصديره؛

-دعم أسعار الطاقة المستخدمة في الفلاحة؛

-تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعات التحويلية الغذائية؛

---

[1] Décret exécutif n° 02-248 du 12 Joumada El Oula 1423, correspondant au 23 juillet 2002, **fixant les modalités de fonctionnement du comptes d'affectation n° 302-109,** journal officiel de la république algérienne n°51 du 13 Joumada El Oula 1423, correspondant au 24 juillet 2002, p8.

[2] المادة رقم 02، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1427، الموافق 24 أبريل سنة 2006، **يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 44، الصادر بتاريخ 8 جمادى الثانية عام 1427، الموافق 4 يوليو 2006، ص23.

-المصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى والتدريب المهني والإرشاد الفلاحي.

و-الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي(FNRPA): أنشأ الصندوق بموجب الأمر رقم05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 25 يوليو سنة 2005، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، لا سيما المادة 29. التي تحدد قائمة النفقات والإيرادات لحساب التخصيص الخاص رقم 121-302 بعنوان "الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي". يمول الصندوق عن طريق تخصيصات ميزانية الدولة، حواصل الرسوم النوعية الصادرة في قوانين المالية، ومختلف الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

تتمثل تدخلاته في دعم وتمويل النشاطات المتعلقة[1]:

-حماية مداخيل الفلاحين والتكفل بالمصاريف الناجمة عن تحديد السعر المرجعي، لا سيما المتعلقة بالحبوب والحليب؛

-الإعانات الموجهة لضبط المنتوج الفلاحي؛

-مصاريف تخزين المنتجات الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك والشتائل والبذور؛

يتكفل كل من الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية(CNMA)، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) بتمويل الأشغال والنشاطات المؤهلة للاستفادة من الصندوق بموجب اتفاقية مبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والهيئات المالية المتخصصة.

ز-الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين(FSAEPEA): أنشأ الصندوق بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008، والذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 126-302 بعنوان "الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين".

وتتمثل موارده من تخصيصات ميزانية الدولة، ونواتج الرسوم النوعية المؤسسة بموجب قوانين المالية، زيادة على الهبات والوصايا، وكل الموارد الأخرى ضمن إطار التشريع.

يهتم الصندوق بدعم النشاطات التي تدخل ضمن اختصاصه والمتمثلة فيما يلي:

-التغطية الكلية لتكاليف فوائد قروض مربي الماشية وصغار المستغلين؛

-تنمية وتطوير شعبة تربية الماشية والإنتاج الفلاحي.

[1] المرجع نفسه، ص ص26-27.

4-تطور مخصصات الدعم الفلاحي ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR):

أوكل إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تسيير حسابات التخصيص الخاص السابقة الذكر، والمتعلقة بالإعانات المالية المقدمة للقطاع الفلاحي، حيث يكون وزير الفلاحة الآمر بالصرف الرئيسي في كتابات أمين الخزينة الرئيسي، وفيما يلي عرض لتطور حركة هذه الحسابات خلال الفترة(2000-2009):

أ-تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 بعنوان "الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية": من خلال الجدول رقم(24) نلاحظ أن مخصصات حساب التخصيص الخاص رقم: 067-302 عرفت زيادة طردية خلال الفترة 2000-2003، مسجلة أعلى مستوى لها في سنة 2003، بحوالي 4583.1 مليون دينار، بمعدل زيادة قدرها 115%، مقارنة بسنة 2000، وهذا يرجع للزيادة المعتبرة في مخصصات ميزانية الدولة، ناهيك عن أرصدة السنوات السابقة المحولة إلى السنوات اللاحقة.

جدول رقم(24): تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 067-302 بعنوان" الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية" خلال الفترة (2000-2005) **(الوحدة: مليون دج)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد بداية السنة	2432.7	14145	11137.9	0.1	21.4	623.7
مخصصات ميزانية الدولة	17410	19200	24800	44400	40000	27500
موارد أخرى	302.3	1293	1469.2	1083.1	1102.3	1317.4
مجموع المخصصات	20145	34637.9	37407.1	45483.1	41123.7	29441.1
المدفوعات الحقيقية من قبلCNMA و"BADR"	7000	23500	37407	45461.7	40500	27500
رصيد نهاية السنة	13145	11137.9	0.1	21.4	623.7	1941.1
نسبة الاستهلاك	%35	%67	%99	%99	%98	%93

المصدر: محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2011-2012، ص148.

يتضح من خلال الجدول رقم(24) أن سنة 2005 شهدت انخفاض كبير في مخصصات ميزانية الدولة للصندوق مقارنة بسنوات 2003 و2004. كما عرفت نسبة المدفوعات السنوية خلال الفترة 2002-2005 زيادة تجاوزت 93 %، مقارنة بالسنوات الأولى لانطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التي لم تتعدى نسب الاستهلاك فيها 67%.

ب-تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم 121-302 بعنوان "الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي":

نلاحظ من خلال الجدول رقم(25) أن هناك استقرار في مخصصات الصندوق خلال سنتي 2005 و2007 بـ 8500 مليون دينار لكل سنة، لترتفع بعدها مباشرة إلى 12000 مليون دينار خلال سنة 2008، وتعود هذه الزيادة في المخصصات خلال هذه السنة إلى مراجعة دعم أسعار إنتاج الحبوب، حيث عدلت من 570 دينار جزائري إلى 2200 دينار جزائري للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، ومن 770 دينار جزائري إلى 1900 دينار جزائري للقنطار بالنسبة للقمح اللين، ومن 500 دينار جزائري إلى 1000 دينار جزائري للقنطار بالنسبة للشعير والخرطال، كما شهدت خلال سنة 2008 زيادة في دعم البطاطا، الطماطم الصناعية والحليب[1].

جدول رقم(25): تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 121-302 بعنوان "الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي" خلال الفترة (2005-2009) **(الوحدة: مليون دج)**

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد بداية المدة	00	8500	00	2500	9000
مخصصات ميزانية الدولة	8500	00	8500	12000	3000
موارد أخرى	00	00	00	00	00
مجموع المخصصات	8500	8500	8500	14500	12000
المدفوعات من قبل CNMA وBADR	00	8500	6000	5500	9914.5
رصيد نهاية السنة	8500	00	2500	9000	2085.5
نسبة الاستهلاك	%00	%100	%70	%37	%82

المصدر: محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2011-2012، ص163.

بخصوص نسب الاستهلاك المقدرة من خلال مدفوعات الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي(CNMA) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)، نلاحظ أن هناك تذبذب من سنة إلى أخرى.

ج-تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 بعنوان "الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي": يتضح من خلال الجدول رقم (26)، أن مخصصات ميزانية الدولة لهذا الحساب عرفت تذبذب

[1] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012، ص163.

خلال الفترة(2006-2009)، وهذا راجع إلى عدم الاستهلاك والاستخدام الكلي لمخصصات السنة وتحميلها إلى السنة الموالية.

جدول رقم(26): تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 067-302 بعنوان "الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي" خلال الفترة (2006-2009) (الوحدة: مليون دج)

السنة	2006	2007	2008	2009
رصيد بداية المدة	1941.1	5335.2	18945.7	49788.2
مخصصات ميزانية الدولة	36089.3	18697	39009	7739
موارد أخرى	1304.9	913.5	1299.5	1254.4
مجموع المخصصات	39335.3	24945.7	59254.2	58781.6
المدفوعات من قبل CNMA وBADR	34000	6000	9465.9	9650
رصيد نهاية السنة	5335.3	18945.7	49788.3	49131.6
نسبة الاستهلاك	%86	%24	%15	%16

المصدر: محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2011-2012، ص160.

يتضح من خلال نسب استهلاك المخصصات الموضحة في خلال الجدول رقم(26) أن مخصصات الصندوق لم يتم استغلالها، وتم تجميدها وعدم استثمارها بالشكل المطلوب، حيث انخفضت نسب الاستهلاك من 86% سنة 2006 إلى 16% في عام 2009.

د-تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 بعنوان "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأرضي عن طريق الامتياز ":

استنادا إلى معطيات الجدول رقم(27)، نلاحظ أن هناك تذبذب في المخصصات السنوية لهذا الحساب، زيادة إلى ضعف نسبة استهلاك هذه المخصصات خاصة خلال السنوات 2006 حتى 2009، لتصل إلى أدنى قيمة لها خلال سنة 2008 بـ 6%.

جدول رقم(27): تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 111-302 بعنوان "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز" خلال الفترة (2000-2009) (الوحدة: مليون دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد بداية المدة	4000	6000	10000	00	0.028	0.240	0.380	7780.6	5970.3	14270
مخصصات م. الدولة	10000	4000	00	2000	8840	1300	14279	6124	9300	2250
موارد أخرى	00	00	00	0.027	0.212	0.140	0.969	0.059	0.091	0.017
مجموع المخصصات	14000	10000	10000	2000	8840	1300	14280	13905	15270	16520
المدفوعاتCNMA	8000	00	10000	2000	8840	13000	6500	7931.4	1000	3750
رصيد نهاية السنة	6000	10000	00	0.027	0.240	0.380	7780.6	5970.3	14270	12770
نسبة الاستهلاك	%57	%00	%100	%99	%99	%99	%45	%57	%6	%22

المصدر: محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2011-2012، ص153.

تجدر الإشارة إلى انه خلال سنة 2006 تم فتح ثلاثة حسابات فرعية ضمن هذا الحساب تعنى بدعم وتنمية المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وهي حساب التخصيص الخاص رقم: 005-111-302، الذي عنوانه "البرامج الخاصة لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز" والحساب رقم: 006-111-302، تحت عنوان "البرامج الخاصة لاستصلاح الأرضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز" وأخيرا الحساب رقم: 007-111-302. بعنوان "برنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا".

هـ-تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم 109-302 بعنوان "صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب ": يتضح من خلال الجدول رقم(28) أن هناك تطور ملحوظ في مخصصات ميزانية الدولة لهذا الصندوق خلال سنوات 2002 إلى غاية 2008، حيث سجلت أعلى مستوى له خلال سنة 2006 بـ 7160 مليون دينار، لتنخفض بعد ذلك خلال سنة 2009 إلى 1250 مليون دينار، وهذا ناجم عن تراكم المخصصات السابقة وعدم استهلاكها، حيث قدر رصيد بداية المدة لسنة 2009 بـ 14.512 مليار دينار جزائري.

جدول رقم(28): تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 109-302 بعنوان "صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب " خلال الفترة (2002-2009) (الوحدة: مليون دج)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد بداية المدة	00	00	00	00	1908	5512.4	10512.4	14512.4
مخصصات م. الدولة	500	2000	5660	5108	7160	5000	5000	1250
موارد أخرى	00	00	00	00	00	00	00	00
مجموع المخصصات	500	2000	5660	5108	9068	10512.4	15512.4	15762.4
المدفوعات	500	2000	5660	3200	3555.7	00	1000	2325
رصيد نهاية السنة	00	00	00	1908	5512.3	10512.4	14512.4	13437.4
نسبة الاستهلاك	%100	%100	%100	%62	%39	%00	%6	%14

المصدر: محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2011-2012، ص152.

يوضح الجدول رقم(28) أن هناك انخفاض كبير في نسب الاستهلاك عن طريق مدفوعات (CNMA) و(BADR)، تصل إلى 0% سنة 2007، و6% سنة 2008.

و-تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 بعنوان "صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية ": يتضح من خلال الجدول رقم(29) أن مخصصات ميزانية الدولة لهذا الصندوق شهدت ثبات واستقرار نسبي خلال الفترة(2000-2005) لترتفع بعد ذلك إلى أعلى مستوياتها سنة 2006 بقيمة قدرها 980 مليون دينار، و1400 مليون دينار في سنة 2008، ويرافق هذا التطور في مخصصات الصندوق تطور وتزايد في نسب الاستهلاك ليصل متوسط استهلاك المخصصات إلى 67.6% خلال الفترة(2000-2009).

جدول رقم(29): تطور حركة حساب التخصيص الخاص رقم: 071-302 بعنوان "صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية" خلال الفترة (2000-2009) (الوحدة: مليون دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد بداية المدة	00	154.6	25.7	03.1	136.1	09.9	06.2	351.3	00	753.3
مخصصات الدولة	70	170	110	110	110	110	980	100	1400	375
موارد أخرى	87.6	58.9	30.4	46	23.8	71.7	79.9	57.5	69.3	44.3
مجموع المخصصات	154.6	383.6	166.1	159.1	269.9	191.6	1066.1	508.8	1469.3	1172.6
المدفوعات	0.0	357.8	163.1	22.9	260	185.4	714.8	508.8	716.0	753.3
رصيد نهاية السنة	154.6	25.8	03.1	136.2	09.9	06.2	351.3	00.00	753.3	419.3
نسبة الاستهلاك	%00	%93	%98	%14	%96	%96	%67	%100	%48	%64

المصدر: محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2011-2012، ص150.

تعكس حركية حساب التخصيص الخاص رقم: 071-302، الموضحة في الجدول رقم(29)، سواء من حيث المخصصات السنوية، أو من حيث تطور المدفوعات، مدى الأهمية التي يمتاز بها الصندوق، خاصة في مكافحة الأمراض والآفات التي تصيب المحاصيل النباتية والحيوانات، وتعزيز جهاز حماية الصحة النباتية والحيوانية خلال تلك الفترة.

5-نتائج سياسة الدعم ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

تناولنا من خلال هذا العنصر النتائج المحققة ضمن سياسة الدعم المنتهجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

أ-تطور الدعم الفلاحي مقارنة بالقيمة المضافة الفلاحية خلال الفترة(2000-2009): تعبر القيمة المضافة الفلاحية عن صافي ناتج القطاع الفلاحي بعد جمع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطية[1]. كما يعبر الدعم الفلاحي عن مجموع مبالغ الإعانات المالية الموجهة لتعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع الفلاحي، ويمثل الشكل الموالي تطور الدعم الفلاحي إلى القيمة المضافة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2000-2009).

شكل رقم(48): تطور الدعم الفلاحي إلى القيمة المضافة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

(الوحدة: مليار دينار)

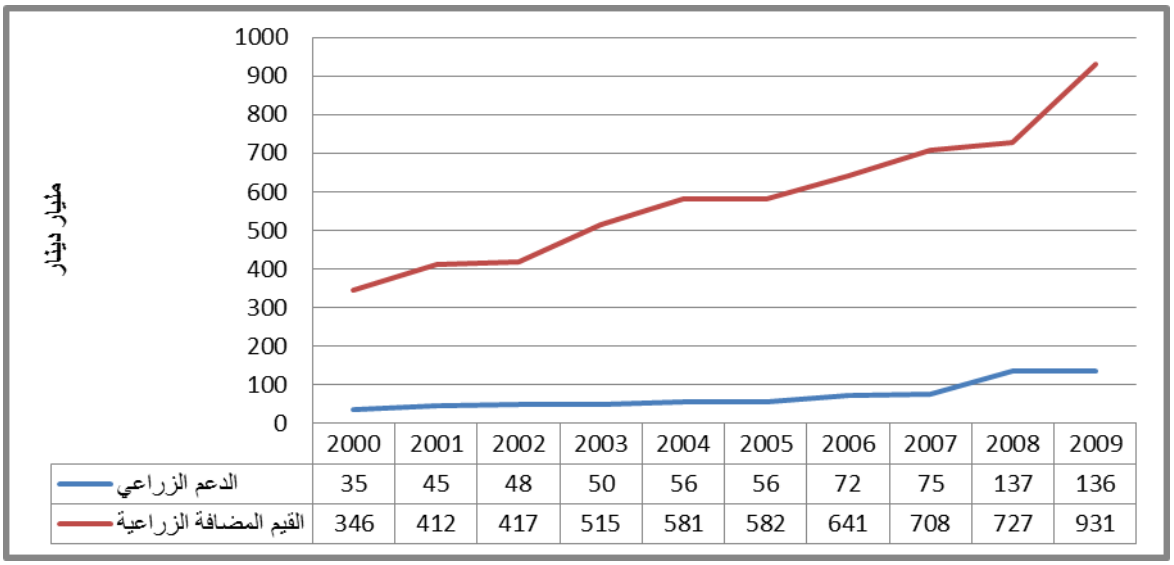

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدعم الزراعي	35	45	48	50	56	56	72	75	137	136
القيم المضافة الزراعية	346	412	417	515	581	582	641	708	727	931

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة، الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من (2000-2014)، العدد 710.

استنادا إلى المعطيات الواردة في الشكل رقم(48) نلاحظ أن هناك تطور كبير في مخصصات الدعم الفلاحي خلال الفترة(2000-2009)، يصاحبه زيادة في القيمة المضافة الفلاحية، حيث قدرت هذه

[1] البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، تاريخ التصفح: 2022/12/11، متاح عبر الرابط: http://www.data.albankaldawali.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CN.

الأخيرة خلال سنة 2009 بحوالي 931 مليار دينار، مسجلة نسبة زيادة تفوق 169%، مقارنة بسنة 2000، وهذا يعكس الأثر الإيجابي للدعم الحكومي الفلاحي كعامل من عوامل الإنتاج في زيادة الإنتاج الفلاحي، وكفاءة سياسة الدعم المنتهجة ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR) خلال تلك الفترة.

يتضح من خلال تحليل تطورات مخصصات الدعم الفلاحي خلال مختلف المراحل والبرامج، أن الحكومة أولت أهمية كبيرة لسياسة التمويل الفلاحي، وهذا ما يؤكده حجم المبالغ المالية المرصودة عبر مختلف البرامج والمخططات الفلاحية، بدءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي تعددت فيه صناديق الدعم ومن أبرزها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الذي تجاوز متوسط مجموع مخصصاته 34 مليار دينار سنويا خلال الفترة(2000-2005)، والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي بمتوسط يفوق 45 مليار دينار خلال الفترة(2006-2009)، وقد صاحب هذا التطور في المخصصات زيادة في نسب استهلاك، وتطور إيجابي في القيمة المضافة الفلاحية، حيث سجلت هذه الأخيرة معدل نمو تجاوز 169% خلال سنة 2009 مقارنة بسنة 2000.

المطلب الثاني: الدعم الحكومي الفلاحي ضمن إطار برنامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تناولنا من خلال هذا المطلب التعريف بسياسة التجديد الفلاحي والريفي، ركائزها، مخصصاتها وأهم نتائجها.

أولا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شهدت سنة 2008، إعادة ترتيب مختلف المخططات الفلاحية، لتتشكل سياسة جديدة للتجديد الفلاحي والريفي، يتم من خلالها تجسيد تحسين الظروف المعيشية للسكان، وحماية الموارد الطبيعية وتنميتها من خلال نهج تشاركي، ووضع مشاريع جواريه للتنمية الريفية. هذه الأخيرة كانت موضوع عقود النجاعة التي تم توقيعها في جانفي 2009 مع الولايات للفترة(2009-2014)[1]، وقد تزامنت هذه السياسة مع إصدار قانون التوجيه الفلاحي في أوت 2008، الذي جاء بأهداف طموحة، مركزا على تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وذلك من خلال مرافقة ودعم القطاع الفلاحي من أجل[2]:

-زيادة الإنتاج الوطني للمنتجات العالية الجودة واسعة الاستهلاك؛

-تحديث ونشر التكنولوجيا في المزارع؛

-تحديث وتنظيم شبكات التجميع، التخزين والتسويق؛

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, **2ème Rapport National sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement**, Gouvernement Algérien, Algérie, septembre 2010, p103.

[2] République française, Ministère de l'agriculture de l'agroalimentaire et de la forêt, **Les politiques agricoles à travers le monde: quelques exemples**, Paris, France, 2014, p3.

-انشاء نظام لتنظيم المهنة؛

-تنمية وتطوير المناطق الريفية؛

-تمديد شبكات الري الزراعي.

1-ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة ركائز أساسية هي[1]:

أ-التجديد الريفي: يستهدف بشكل اساسي المناطق الريفية، وخاصة الأسر التي تعيش في المناطق التي تتميز بظروف صعبة(الجبال، السهوب، الصحراء). يشرك التجديد الريفي جميع الفاعلين المحليين، ويوسع مجال تطبيقه إلى نشاطات أخرى على غرار(الطاقة الكهربائية، الحرف التقليدية، الموروث الثقافي، المياه الصالح للشرب،....الخ)، ويقوم على 05 برامج:

- حماية الاحواض والمستجمعات المائية؛

-تسيير وحماية الثروة الغابية والحرجية؛

-مكافحة التصحر؛

-حماية المساحات الطبيعية والمحميات؛

-توسيع المساحة الزراعية المستغلة وتنمية الأرضي الزراعية.

ب-التجديد الفلاحي: تم اتخاذ العديد من الإجراءات في هذا الإطار من بينها:

-إطلاق برنامج التكثيف والتحديث؛

-إطلاق وتنفيذ نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع(SYRPALAC)؛

-وضع تدابير لعصرنة التأمين والتمويل وتكييفه مع النشاط الفلاحي، على غرار القرض الموسمي بدون فوائد(R'FIG)، القرض التأجيري لاقتناء الآلات والمعدات الفلاحية، نظام التأمين الفلاحي ضد الكوارث الطبيعية (FGCA)،...الخ.

ج- تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: يهدف هذا البرنامج إلى: تحديث وعصرنة أساليب الإدارة الفلاحية؛ زيادة الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي؛ تعزيز القدرات المادية والبشرية لجميع الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن تقديم الدعم للمزارعين والعاملون في القطاع؛ تعزيز الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومكافحة حرائق الغابات.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، ماي 2012، ص6.

2-مخصصات الدعم في إطار برنامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع البرنامج الخماسي(2010-2014)، حيث حشد ما يقارب 1000 مليار دينار من موارد ميزانية الدولة لتنفيذ مختلف البرامج لتشجيع الاستثمار الخاص، وقد تم تخصيص 200 مليار دينار في السنة لدعم التجديد الفلاحي والريفي وتحسين الأمن الغذائي الوطني بحلول عام 2014، وذلك من خلال إحداث التغيرات التالية[1]:

-تحسين معدل نمو متوسط الإنتاج الفلاحي: من متوسط 6% في الفترة(2000-2008) إلى 8.33% في الفترة (2010-2014)؛

-زيادة الإنتاج الوطني وتحسين تكامله وجمعه: استقرار الحبوب عند 54 مليون قنطار(خفض واردات الشعير والقمح الصلب) وواردات الحليب إلى أكثر من 3 مليار لتر.

-تعزيز التنمية المستدامة للأقاليم وتحسن الظروف المعيشية لسكان الريف، من خلال إنشاء 10200 مشروع محلي للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI) في 2174 منطقة من التجمعات الريفية، والتي تسمح بتحسن الظروف المعيشية لأكثر من 727000 أسرة ريفية، اي ما يعادل 4471000 نسمة، مما يساهم في الحفاظ على أكثر من 8.2 مليون هكتار في المناطق الجبلية، والسهوب والصحراء.

-إعادة إحياء الصناعات الوطنية المستدامة وتحسين التكامل مع الصناعات الزراعية: اتخاذ تدابير بدعم تكثيف سلاسل القيمة التي لها أثر كبير على تطوير الصناعات الزراعية.

-خلق فرص عمل: خلق ما يقارب 1.200.000 منصب عمل دائم، لا سيما في المناطق المهمشة التي تعاني من ضعف مناصب الشغل وخلق مصادر دخل خارج القطاع الزراعي.

وفيما يلي عرض لمخصصات كل برنامج:

أ-مخصصات برامج التجديد الفلاحي: خصص له غلاف مالي قدره 800 مليار دينار بمعدل سنوي قدره 160 مليار دينار[2]، وتخصص هذه الموارد المالية بشكل أساسي إلى[3]:

-تحديث وتكثيف سلاسل الإنتاج الكبيرة الاستهلاك من خلال دعم المكننة والتخصيب وأنظمة الري والبذور والشتائل الخاصة بشعبة الحبوب، والحليب، والبطاطس، واللحوم،...الخ؛

-التحفيز المباشر لإنتاج الحبوب، الحليب والبذور؛

---

[1] Chambre d'Agriculture de la Wilaya de Jijel, **Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, archivé le 19 octobre 2019, disponible sur site web: Https://www.cawjijel.org/fr/accueil/aides-de-l-etat/123-presentation-de-la-politique-agricole, consulté le 25/01/2023.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص28.

[3] MADR, **La politique de renouveau agricole et rural en Algérie**, Ministère de l'agriculture et développement agricole, Algérie, 2010, p4, p6.

-تطوير أنظمة الضبط وحماية مداخيل الفلاحين، لا سيما من خلال تعزيز جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع(SYRPALAC) لقطاع البطاطس، وامتداده التدريجي إلى منتجات زراعية أخرى، وانجاز وتثمين بنى تحتية للتخزين والتبريد(80 مليون متر مكعب)، وإنشاء 39 صومعة للتخزين.

ب-مخصصات برامج التجديد الريفي: خصص له مبلغ مالي قدر بـ 48 مليار دينار لتعزيز أهداف البرنامج المتمثلة في تهيئة وتجديد القرى والمناطق الريفية، تنويع الأنشطة الاقتصادية، حماية وتثمين الموارد الطبيعية وحماية وتثمين التراث الريفي المادي واللامادي.

ج-مخصصات برامج تنمية وتقوية القدرات البشرية والدعم الفني للمنتجين: خصص له غلاف مالي قدر بـ 28 مليار دينار وذلك من أجل تعزيز الإشراف الفني ووضع برنامج تدريب، وتأهيل وبناء محطات تجريبية ومختبرات ومعاهد التطوير الفني، مع تعزيز الإدارة المحلية ووسائل المراقبة،...الخ.

والشكل الموالي يوضح السجل المالي المتوقع لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

شكل رقم(49): السجل المالي المتوقع لبرنامج للتجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة (2010-2014)

(المعدل السنوي بالمليار دينار)

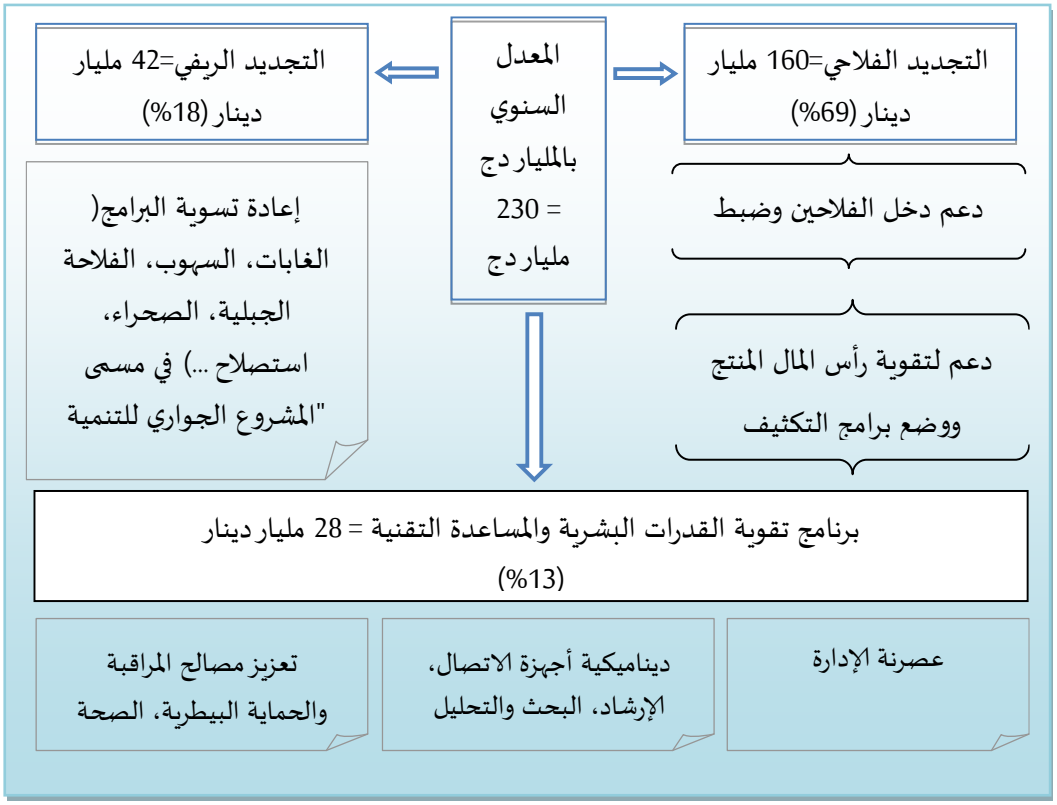

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، ماي 2012، ص28

يتم تنفيذ برامج الدعم المخصصة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي عن طريق مجموعة من صناديق الدعم المتخصصة، وتتمثل هذه الصناديق:

-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي(FNDIA) ؛

-الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي(FNRPA)؛

-صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية(FPZPP)؛

-صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية(FGCA)؛

-صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأرضي عن طريق الامتياز(FDRMVTC)؛

-صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب(FLDDSPS)؛

-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA)؛

-الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين(FSAEPEA).

هذه الصناديق تغطي 80% من الاعتمادات التي فتحت خلال فترة التجديد الفلاحي والريفي(2010-2014)[1].

3-تطور مخصصات الدعم الفلاحي ضمن إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي(PRAR) :

يمثل الجدول الموالي تطور لمخصصات الدعم الفلاحي خلال الفترة(2010-2014) ضمن إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

[1] Omar Bessaoud et al., **Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie**, CIHEAM-IAMM, ENPARD méditerranée, 2019, p26.

جدول رقم(30): تطور الدعم الحكومي الفلاحي خلال الفترة(2010-2013)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

الصندوق	حركة الصندوق	حساب تخصيص خاص رقم	2010	2011	2012	2013
FNDIA	المخصصات	302-067	64432.7	67178.4	76336.4	93691.1
	المدفوعات		3529.5	10634.3	11891.9	25061.5
	الرصيد		60903,2	56544,1	64444,5	68629,6
FPZPP	المخصصات	302-071	1783.4	2253.1	1995.4	3994
	المدفوعات		700	1500	700	1316.3
	الرصيد		1083,4	753,1	1295,4	2677,7
FDRMVTC	المخصصات	302-111	35307,33	29827,14	41015,7	76182,2
	المدفوعات		14696,2	6915,6	3231,2	15892,8
	الرصيد		20611,13	22911,54	37784,5	60289,4
FLDDPS	المخصصات	302-109	24602,3	31903,6	33078,7	460295
	المدفوعات		1591,8	1859,7	7055,5	7063
	الرصيد		23010,5	30043,9	26023,2	453232
FSAEPEA	المخصصات	302-126	1250	1250	2688	12162
	المدفوعات		00	00	00	3247.8
	الرصيد		1250	1250	2688	8914,2
FNRPA	المخصصات	121-302	13735.5	19892.6	21383.9	40262
	المدفوعات		11701.8	18658.7	21383.9	40022.8
	الرصيد		2033,7	1233,9	00	239,2

المصدر: سفيان حنان، **السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، السنة الجامعية: 2019-2020، ص138.

استنادا إلى الجدول رقم(30) نلاحظ أن هناك زيادة في المخصصات الموجهة لمختلف حسابات التخصيص الخاص خلال الفترة(2010-2013)، حيث سجلت سنة 2013 أعلى مستوياتها، بأكثر من 686 مليار دينار، بعدما كانت 141 مليار في سنة 2010، وهذا يعكس أولوية الدعم الفلاحي ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي. لكن في المقابل يشهد استهلاك المخصصات وتيرة ضعيفة تتراوح بين

13% إلى 25%، وهذا يعكس تعطل المشاريع أو عدم تنفيذها. كما يعد نقص الإعلام والتوعية فيما يخص برامج الدعم وكيفية تنفيذها سبب رئيسي في تجميد هذه المخصصات.

تجدر الإشارة إلى أنه بموجب قانون المالية لسنة 2013، تم إقفال العديد من حسابات التخصيص الخاص للقطاع الفلاحي، وتجميعهم في حسابين هما: حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 بعنوان الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، والحساب رقم 140-302 بعنوان الصندوق الوطني للتنمية الريفية، والجدول الموالي يوضح مخصصات حسابات التحصيص الخاص للقطاع الفلاحي خلال سنة 2014.

جدول رقم(31): مخصصات حسابات التخصيص الخاص للقطاع الفلاحي خلال سنة 2014

(الوحدة: الف دج)

رقم الحساب	اسم الحساب	المخصصات
302-139/001	السطر الأول: تطوير الاستثمار الفلاحي	4.713.000
302-139/002	السطر الثاني: ترقية صحة الحيوان وحماية الصحة النباتية	2.150.000
302-139/003	السطر الثالث: ضبط الإنتاج الفلاحي	29.878.000
302-139 "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"		**36.741.000**
302-140/001	السطر الأول: مكافحة التصحر وتنمية السهول	151.000
302-140/002	السطر الثاني: التنمية الريفية واستصلاح الأرضي بالامتياز	26.843.528
302-140/003	السطر الثالث: دعم الثروة الحيوانية وصغار المزارعين	1.376.000
302-140 "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"		**28.370.528**
المجموع		**65.111.528**

Source: Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2014**, Cour des Comptes, Alger, Algérie, 2014, p57.

استنادا إلى الجدول رقم(31)، يتضح أن الحكومة خصصت مبالغ كبيرة لدعم القطاع الفلاحي بمختلف شعبه خلال سنة 2014، حيث بلغت مخصصات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" ما يقارب 36.7 مليار دينار موزعة بين السطر الأول " تطوير الاستثمار الفلاحي " بـ 4.7 مليار دينار، والسطر الثاني"ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية" بـ 2.1 مليار دينار، كما أعطت الأولوية الكبرى لبرامج ضبط الإنتاج الفلاحي الذي خصص له ما يقارب 29.8 مليار دينار. أما بخصوص الجانب الريفي فقد خصص للصندوق الوطني للتنمية الريفية مبالغ قدرت بـ 28.37 مليار دينار، حيث كانت الأولوية لبرامج التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز بـ 26.84 مليار دينار، وقدرت مخصصات برامج دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين

الفلاحين بحوالي1.37 مليار دينار، أما مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب فقدرت مخصصاته بـ 151 مليون دينار جزائري.

يتضح مما سبق أن برنامج التجديد الفلاحي والريفي أعطى أولوية كبيرة للجانب الريفي بعدما كانت شبه مهمشة، وذلك من خلال دعم برامج التنمية الريفية ومكافحة التصحر ودعم مربي الماشية وصغار الفلاحين.

4-النتائج المحققة ضمن إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

سمح تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بتعزيز المبادئ والأهداف التي سطرت من قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR)، حيث تم الشروع في عملية إعادة تنظيم النشاط الفلاحي، على أساس إعادة تركيز الأهداف التشغيلية للقطاع، وتحديد القطاعات الفلاحية الاستراتيجية المكرسة لتعزيز الأسس الانتاجية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، وقد خصت موارد مالية كبيرة من ميزانية الدولة، حيث تم الحصول على نتائج مشجعة خلال الفترة(2009-2013)، يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أ-في مجال التنمية الفلاحية:

-بلغ متوسط معدل النمو السنوي المسجل 13.79%، محققا زيادة قدرها 5.49% مقارنة بمتوسط الهدف المسطر البالغ 8.3%. المحددة في إطار الأداء المخطط الخماسي(2009-2014).

-ارتفاع متوسط النمو لمختلف الشعب الفلاحية بشكل عام كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(32): متوسط النمو لمختلف الشعب الفلاحية خلال الفترة(2009-2013)

الشعبة	نسبة النمو
الخضر الطازجة	+15.8%
اللحوم الحمراء	+16.3%
اللحوم البيضاء	+12.6%
البيض	+7.9%
الحبوب	+20.5%
البطاطس	+16.5%
الانتاج المحلي للحليب	+8.8%

Source : MADR, **Le programme quinquennal 2015-2019: Un programme dédie à la consolidation du développement agricole et rural, Rapport préliminaire**, Ministère de l'Agriculture et Développement Rural, 2013, p2.

[1] MADR, **Le programme quinquennal 2015-2019: Un programme dédie à la consolidation du développement agricole et rural, Rapport préliminaire**, Ministère de l'Agriculture et Développement Rural, Algérie, 2013, pp2-5.

-زادت قيمة الانتاج الزراعي بشكل ملحوظ، من 1.507.200.000 دج إلى 2.223.309.091 دج، بمعدل زيادة يفوق 50%، حيث شهدت توسع كبير وتنوع على مستوى المناطق الإيكولوجية الزراعية الكبرى في البلاد، والتي يتم توزيعها جغرافيا كما يلي:

- السهول والسواحل: 43.1.%.
- الأراضي المرتفعة: 22.2%.
- الصحراء: 18.2%.
- الجبال: 16.5%.

-شهد محصول الحبوب وانتاج الحليب نموا معتبرا، قدر بحوالي 400%، ويرجع الفضل في ذلك على وجه الخصوص إلى تحسين وضع سلاسل لوجيستية لهذين القطاعين، وبأسعار مرجعية مضمونة بالنسبة للحبوب، ومكافئات تشجيعية ممنوحة لقطاع الألبان خلال مختلف المراحل(الإنتاج، الجمع والمعالجة).

-زيادة المساحات المروية من 936862 هكتار إلى 1056523 هكتار، وبزيادة 359163 هكتار من المساحات الزراعية المجهزة بأنظمة الري الحديثة.

-زاد عدد الوظائف المتاحة على مستوى القطاع الفلاحي من 2359972 وظيفة إلى 2535309 وظيفة، بمتوسط زيادة قدرها 7.4%.

ب-في مجال التنمية الريفية:

-الإجراءات التي تم تنفيذها، لا سيما في مجال المياه، والطاقة، سمحت بتحسين الظروف المعيشية، ودخل السكان، وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية.

-أدى بعث برنامج مكافحة التصحر في 30 ولاية على المستوى الوطني، والذي اعتبر كذلك كمخطط للقضاء على الفقر إلى:

-خلق برامج تنموية(PPLCD) بلغ عددها 2395 في سنة 2012، بزيادة قدرت بـ 603 مقارنة بسنة 2011.

-تخصيص ما يقارب 10087 هكتار للزراعات الرعوية والأعلاف خلال الفترة 2009-2012 منها 3665 هكتار في عام 2012، وهو يعتبر استثمار يضمن انتاج الغذاء للاستهلاك البشري.

- فتح 3664 كم، من الطرق والمسالك الغابية، مما يسهل على فك العزلة وسهولة الوصول إلى الخدمات، وتنمية المناطق الريفية.

-إنشاء 2193 وحدة لتعبئة وتخزين المياه، وهي تمثل إنجازات كبيرة لتعبئة موارد المياه التي تعتمد عليها الزراعة.

-في مجال تنمية الطاقات المتجددة(الطاقة الشمية وطاقة الرياح)، ثم تزويد الأسر الريفية بـ 1572 وحدة(لوحة) للطاقة الشمسية، بما في ذلك 834 وحدة في سنة 2012،

- أنجاز 104 من المستجمعات المائية إلى غاية 31 ديسمبر 2012، موزعة على 670 بلدية، حيث استفادة 112000أسرة من أصل 348769، أي بمعدل 32%.

-تحسن إدارة وتوسيع التراث الغابي والحرجي بشكل ملحوظ، حيث تم انتاج 102354م3 من الخشب في عام 2012 من أصل 132000 م3، أي بمعدل 78%. أما في مجال انتاج الفلين فقد حقق حصاد قدره 33984 قنطار من أصل 62269 قنطار، أي ما يعادل 55%. كما تم حصاد 307 طن من الحلفاء من أصل 2714 طن خلال الفترة 2011-2012 بمعدل وصل إلى 11%، وتم في إطار الخطة الوطنية لإعادة التشجير، تشجير قرابة 54681 هكتار خلال عام 2012، موزعة بين المزارع الحرجية(31968 هكتار)، زراعة الفواكه(18999 هكتار) والمزارع الرعوية والعلفية(3715 هكتار).

- تم وضع نظام للحفاظ على البيئة(86 هكتار)، والذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية، مع ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية من حيث الاستدامة.

ج-في مجال التنمية البشرية:

-تحقيق ارتفاع في مؤشر التنمية البشرية من 0.681 درجة في سنة 2009 إلى 0.699 درجة في سنة 2010؛

-انخفاض معدل البطالة من 10.2% في سنة 2009 إلى 10% خلال سنة 2010.

أما في خصوص التكوين والبحث العلمي، فقد تم تحقيق نتائج إيجابية حيث:

-استفاد ما يقارب 198000 شخص من جميع المستويات من التكوين(مزارعون، مربون، ناقلون المشاريع والمديرين التنفيذين والمشغلين الاقتصادين...الخ).

-استفادة 718516 شخص من الإرشاد والدعم الفني في مجال الفلاحة،

د-على صعيد التعاون الدولي والتكامل الإقليمي:

-خلال الفترة 2009-2013، سجل التعاون تنوعا في الشركاء الأجانب، والتزام أكبر من الجهات المانحة بإحياء عملية التكامل الإقليمي، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي في سياق الاستعدادات لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

-عرفت مجالات التعاون الدولي تنوع في مجال الشركات مع الدول المتقدمة والناشئة، وإبرام وتوقيع العديد من الاتفاقيات في مجال البحث وصحة الحيوان والوقاية النباتية ومكافحة التصحر.

-ساهمت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية بشكل فعال في الجهود المبذولة من قبل القطاع لصالح التنمية الفلاحية والريفية، كالاتحاد الأوربي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العربية للتنمية الزراعية...الخ.

-التكامل الإقليمي والدولي من خلال البحث عن التعاون المتبادل لخلق المنفعة، على أساس التشاور بين أصحاب المصلحة(اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الافريقي،...الخ).

يتضح من خلال ما سبق أن برنامج التجديد الفلاحي والريفي أعطى أولوية كبيرة للدعم الفلاحي، مركزا على الجانب الريفي من خلال زيادة في المخصصات الموجهة لمختلف حسابات التخصيص، مسجلا في سنة 2013 أعلى مستوياتها، بأكثر من 686 مليار دينار، لكن في المقابل يشهد استهلاك المخصصات وتيرة ضعيفة تتراوح بين 13% إلى 25%. رغم ذلك، فقد ثم تحقيق نتائج مشجعة، حيث سجل متوسط النمو السنوي زيادة قدرها 5.49% مقارنة بمتوسط الهدف المسطر البالغ 8.3%، مع زيادة قيمة الانتاج الزراعي بمعدل يفوق 50%، خاصة شعبتي الحبوب والحليب.

المطلب الثالث: الدعم الحكومي الفلاحي ضمن إطار مخطط الفلاحة(2015-2019)

تطرقنا من خلال هذا المطلب للتعريف بمخطط الفلاحة(2015-2019)، أهدافه، وأهم محاوره الأساسية، برامجه، ومخصصاته، وأهم نتائجه.

أولا: مخطط الفلاحة (2015-2019)

تزامن مخطط الفلاحة مع المخطط الخماسي(2015-2019)، والذي سبقه المخططين الخماسيين (2005-2009) و(2010-2014)، ويهدف إلى تعزيز مقاومة الاقتصاد الوطني من تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وتطوير نظام اقتصادي تنافسي قوي، ويعتبر القطاع الفلاحي من بين أولويات المخطط الخماسي(2015-2019)، حيث قدمت الحكومة خطة عمل تهدف إلى خفض الواردات الزراعية بمقدار 2 مليار دولار حتى افاق 2019. مركزا على الفلاحة والثروة الحيوانية، تنمية الأراضي الزراعية، وتشجيع الاستثمار في مجال صيد الاسماك وتربية الأحياء المائية، فضلا عن آفاق تنمية وتطوير القطاع الغابي والأحواض المائية[1]، وقد خصص غلاف مالي كبير لتمويل المخطط الخماسي قدر بـ 21 ألف مليار دينار جزائري، ما يعادل 265.5 مليار دولار أمريكي، ويضم المخطط عدة محاور أساسية.

[1] هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي، **الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر(2015-2019)**، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13، عدد 5، 2021، ص324.

1-المحاور الاساسية لمخطط الفلاحة(2015-2019):

يضم مخطط الفلاحة خمسة محاور رئيسية وهي[1]:

أ-مواصلة الجهود لتقوية وتوسيع القاعدة الإنتاجية: وذلك من خلال جمع أفضل الظروف المواتية على مدى السنوات الأخيرة لإنشاء ديناميكيات الاستثمار المستدام على مستوى المزرعة والصناعات الغذائية الزراعية، واستمرارية الجهود المبذولة لترسيخ المكاسب والحفاظ على الحياة ويتم ذلك من خلال:

- استكمال تسوية قضية العقار الفلاحي؛
- مواصلة عملية التكامل التي بدأت في مجال الأغذية الزراعية؛
- توسيع المناطق الزراعية من خلال إنشاء مزارع جديدة؛
- دعم وتنشيط سوق الآلات الفلاحية لا سيما المعدات الصغيرة التي يرتفع الطلب عليها من قبل الشركات الصغيرة والمزارع المتوسطة الحجم.

ب-استمرار تكثيف الإنتاج الفلاحي والغذائي: بإدخال تقنيات حديثة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الغير مستغلة، وإنشاء شعب فلاحية استراتيجية، وتحسين نظام الضبط الفلاحي، وتوجيه سياسة الدعم والتمويل الفلاحي بشكل أفضل.

ج-تعزيز آليات الحماية للإنتاج الوطني: بإعطاء اهتمام خاص ووضع نظام حماية متطور وفعال، والاستمرار في:

- توسيع وتعزيز نظام المراقبة الصحية وحماية المحاصيل والثروة الحيوانية من الأمراض والآفات والكوارث الطبيعية، وذلك من خلال تعميم التأمين الفلاحي، الذي يجعل من الممكن تحمل أثار هذه الظواهر وتأمين دخل المزارعين والمربين؛
- حماية الانتاج الوطني من المنافسة الخارجية غير العادلة، وذلك بدعم الاستثمار الفلاحي وتحسين الانتاجية، وتشجيع المزارع والصناعات الغذائية، واعتماد المعايير الدولية.

د-تكثيف الاجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية: من خلال الإدارة الرشيدة والاقتصادية للمياه وإنشاء مشاريع تنموية متكاملة للحفاظ على الموارد الطبيعية(الصرف الصحي، وإعادة التشجير، وإنشار مستجمعات مائية، تثبيت التربة،...الخ).

هـ-استمرار بناء القدرة البشرية والدعم الفني: بإعادة تنظيم الإدارة الفلاحية والغابات، وإعادة تأهيل نظام التدريب والإرشاد، وتحديث وتطوير جهاز البحث والدعم الفني.

[1] MADR, **Le programme quinquennal 2015-2019: Un programme dédie à la consolidation du développement agricole et rural, Rapport préliminaire**, Op. Cit, pp.7-9.

2-أهداف مخطط الفلاحة(2015-2019):

تهدف التوجهات الجديدة في إطار مخطط الفلاحة إلى بلوغ الأهداف والغايات التالية بحلول عام 2019 وهي كالآتي[1]:

-تسجيل معدل نمو فلاحي بمتوسط 5%؛

-زيادة المساحة الزراعية المروية لتبلغ 2 مليون هكتار؛

-تحقيق قيمة إنتاجية بمقدار 4300 مليار دينار، منها 110 مليار للصيد؛

- تخفيض قيمة الواردات الفلاحية والغذائية بـ 2 مليار دينار؛

-زيادة الصادرات الغذائية لتصل إلى 1.1 مليار دولار؛

-زيادة معدل التشجير بنسبة تبلغ 13%؛

-خلق ما يقارب 1.5 مليون منصب عمل دائم.

3-برامج مخطط الفلاحة(2015-2019):

يهتم مخطط الفلاحة(2015-2019) بعدة برامج تتمحور حول تكثيف إنتاج المحاصيل الواسعة الاستهلاك، بهدف تعزيز الأمن الغذائي، وهي كما يلي[2]:

-برنامج تكثيف الحبوب؛

-برنامج تنمية الخضر الجافة؛

-برنامج تنمية شعبة الحليب؛

-برنامج تنمية منتجات البستنة؛

-برنامج تطوير البطاطس؛

-برنامج تطوير زراعة الزيتون؛

-برنامج تطوير شعبة اللحوم الحمراء والبيضاء؛

-برنامج تطوير زراعة النخيل.

4-تطور مخصصات الدعم الفلاحي ضمن إطار مخطط الفلاحة(2015-2019):

نركز في هذا العنصر على عرض وتحليل لتطور مخصصات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302، والحساب رقم 140-302.

[1] BNEDER, **Un nouveau plan agricole visant une réduction de 2 milliards de dollars d'importation**, Bureau National d'Etudes pour le Développement Rural, archivé le 05-06-2016, disponible sur le site web: https://www.beneder/article.php. Consulté le 11/05/2023.

[2] MADR, **Le programme quinquennal 2015-2019: Un programme dédie à la consolidation du développement agricole et rural, Rapport préliminaire,** Op. Cit, p14.

أ-تطور مخصصات حساب التخصيص الخاص رقم: 139-302 والحساب رقم: 140-302:

يوضح الجدول الموالي تطور حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 بعنوان الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، وتطور حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 بعنوان الصندوق الوطني للتنمية الريفية، وذلك خلال الفترة (2016-2019).

جدول رقم(33): تطور مخصصات حساب التخصيص الخاص رقم: 139-302، والحساب رقم 140-302 **(الوحدة: مليار دينار)**

302-139	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية				
السنة	2016	2017	2018	2019
302-139/001	السطر الأول: تطوير الاستثمارات الفلاحية	8.39	26.635	30	22.008
302-139/002	السطر الثاني: تعزيز وترقية صحة الحيوان وحماية الصحة النباتية.	2.76	-	-	1.8
302-139/003	السطر الثالث: ضبط الإنتاج الفلاحي.	230.39	-	-	02
المجموع(1)		241.55	26.635	30	25.800
302-140	**الصندوق الوطني للتنمية الريفية**				
السنة	2016	2017	2018	2019
302-140/001	السطر الأول: مكافحة التصحر وتنمية السهول.	1.20	-	05	-
302-140/002	السطر الثاني: التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بالامتياز	11.56			
302-140/003	السطر الثالث: دعم الثروة الحيوانية وصغار المزارعين.	-	-	-	-
المجموع(2)		12.76	-	05	-
المجموع(1)+(2)		254,31	26.635	35	25.800

Source : Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice: 2016, 2017, 2018, 2019,** Cour des Comptes, Alger, Algérie.

يتضح من خلال الجدول رقم(33) أن هناك تذبذب واضح في رصد وتوزيع المخصصات الموجهة لحسابي التخصيص الخاص رقم 139/140-302 خلال الفترة(2016-2019)، والملاحظ أن حساب التخصيص الخاص رقم 139-302، يشهد اهتمام كبير، مقارنة بالحساب 140-302، حيث سجل السطر الأول من الحساب رقم 139-302" تطوير الاستثمارات الفلاحية" زيادة في مبالغ المخصصات خلال الفترة(2016-2018)، وهذا يعكس اهتمام الحكومة بتطوير الاستثمار الفلاحي، أما فيما يخص السطر الثاني من نفس الحساب" تعزيز وترقية صحة الحيوان وحماية الصحة النباتية" فقد سجل

مخصصات ضعيفة خلال نفس الفترة، وهذا يعكس عدم الاهتمام بالصحة الحيوانية والنباتية. أما السطر الثالث" ضبط الإنتاج الفلاحي" فقد عرف تذبذب، حيث سجل في سنة 2016 مخصصات كبيرة جدا قدرت بـ 230.39 مليار دينار، ليسجل بعدها انعدام كلي خلال سنتي 2017-2018. أما في سنة 2019 فلم يتجاوز رصيده 02 مليار دينار.

فيما يخص حساب التخصيص الخاص رقم 140-302، فقد سجل تذبذب مع قيم ضعيفة خلال الفترة الممتدة بين 2016-2019، حيث سجل أعلى مستوياته في سنة 2016 برصيد قدره 12.76 مليار دينار موزعة بين السطر الأول" مكافحة التصحر وتنمية السهول" بـ 1.2 مليار دينار، وبين السطر الثاني" التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بالامتياز" بـ 11.56 مليار دينار. كما سجل الحساب في سنة 2018 ما يقارب 05 مليار دينار رصدة لتغطية نفقات السطر الأول.

بحسب التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018، يرى فيه أن هذا التذبذب في رصد المخصصات من سنة إلى أخرى يرجع إلى ضعف الاستهلاك لمختلف حسابات التخصيص الخصاص، والتي لم تتعدى نسبته 23.90% من التخصيصات المتاحة، وهذا يعكس تعطل وعدم تنفيذ المشاريع الفلاحية.

5-النتائج المحققة ضمن إطار مخطط الفلاحة(2015-2019):

نستعرض من خلال هذا العنصر النتائج المحققة في إطار تطبيق مخطط الفلاحة(2019/2015)، وذلك بعرض وتحليل للتطور في قيمة الإنتاج الفلاحي، والواردات الفلاحية.

أ-تطور قيمة الإنتاج الفلاحي خلال الفترة(2017-2019): يوضح الجدول الموالي تطور الإنتاج الفلاحي(النباتي والحيواني) خلال الفترة(2017-2019).

جدول رقم(34): تطور قيمة الانتاج الفلاحي خلال الفترة(2017-2019)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنة	القيمة
2017	27.6
2018	28.3
2019	29

Source : MADR, **Mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024 : Feuille de route, Action projetés 2020-2024**, INVA, Algérie, 2020, P6

يتضح من خلال الجدول رقم(34) أن الإنتاج الفلاحي خلال مرحلة المخطط الفلاحي(2015-2019) عرف نمو وتطور إيجابي، حيث قدر في عام 2019 بحوالي 29 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 3496.0 مليار دينار جزائري(119دج/دولار)، محققا معدل نمو قدره 14%.

ب-تطور الواردات الفلاحية خلال الفترة(2015-2019): يوضح الجدول الموالي تطور الواردات الفلاحية خلال الفترة(2015-2019).

جدول رقم(35): تطور الواردات الفلاحية خلال الفترة (2015-2019)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الواردات الفلاحية الصناعية	5.22	4.64	4.75	5.06	4.55
إجمالي الواردات الفلاحية	11.75	10.33	10.31	10.31	9.68
حصة الواردات الفلاحية الصناعية/إجمالي الواردات الفلاحية(%)	44	45	46	49	47
الواردات الفلاحية الغذائية	8.02	7.21	7.60	7.39	6.93
حصة الواردات الفلاحية الصناعية / إجمالي الواردات الفلاحية الغذائية (%)	58	57	57	60	58

Source : MADR, **Mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024 : Feuille de route, Action projetés 2020-2024**, INVA, Algérie, 2020, P8

استنادا إلى معطيات الجدول رقم(35)، بلغ المتوسط السنوي لفاتورة الواردات الغذائية خلال الفترة(2015-2019) حسب الفئة الغذائية حوالي 7.42 مليار دولار أمريكي، مخصصة للمنتجات الغذائية، منها 57.8% مخصصة لاستيراد المنتجات الفلاحية الصناعية، كالحبوب(القمح، بنوعيه الصلب واللين، الذرة،...الخ)، والزيوت(زيت فول الصويا، زيت المائدة،...الخ)، وقد شهد عام 2019 انخفاض محسوس في فاتورة الاستيراد بنسبة 8% بما يعادل أكثر من 800 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط الفترة(2015-2019)، ويرجع هذا الانخفاض في الواردات الفلاحية إلى انخفاض واردات الحبوب، وبشكل خاص القمح بنوعيه الصلب واللين الموجه للتحويل، حيث انخفضت واردات القمح الصلب بنسبة 30%، و5% بالنسبة للقمح اللين.

تشهد مخصصات الدعم ضمن إطار مخطط الفلاحة(2015-2019) تذبذب في التوزيع، حيث أعطت أهمية كبيرة لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302، تحت عنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، الذي سجل السطر الأول منه "تطوير الاستثمارات الفلاحية" زيادة في مبالغ المخصصات خلال الفترة 2016-2018، على عكس السطر الثاني " تعزيز وترقية صحة الحيوان وحماية الصحة النباتية" الذي سجل مخصصات ضعيفة خلال نفس الفترة. أما السطر الثالث" ضبط الإنتاج الفلاحي" فقد عرف تذبذب. كما عرف حساب التخصيص الخاص رقم 140-302، تحت عنوان "الصندوق الوطني

للتنمية الريفية" تذبذب مع قيم ضعيفة خلال الفترة الممتدة بين 2016-2019، مسجلا أعلى مستوياته في سنة 2016 برصيد قدره 12.76 مليار دينار.

المطلب الرابع: الدعم الحكومي الفلاحي ضمن إطار خارطة طريق القطاع الفلاحي(2020-2024)

تناولنا من خلال هذا المطلب خارطة طريق القطاع الفلاحي، ركائزها وأجهزة وآليات تنفيذها، والتي تمتد على خمس سنوات من سنة 2020 إلى غاية سنة 2024.

أولا: خارطة طريق القطاع الفلاحي(2020-2024)

بتاريخ 26 جويلية 2020، وفي اجتماع لمجلس الوزراء في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)، تم الإعلان عن خارطة طريق للقطاع الفلاحي لمدة خمس سنوات تمتد من سنة 2020 إلى غاية سنة 2024، وكان من بين أولوياتها تطوير الفلاحة باعتبارها وسيلة للتنويع الاقتصادي وتحقيق النمو وتقليص العجز في الميزان التجاري، وقد تزامن ذلك مع أزمة الغذاء العالمية من جراء تداعيات الأزمة الصحية(COVID19)، وتستند خارطة الطريق على عدة ركائز رئيسية:

1-ركائز خارطة الطريق(2020-2024):

ترتكز خارطة الطريق الجديدة لتنمية القطاع الفلاحي على عشرة محاور أساسية، تنفذ على المديين القصير والطويل وفق أولويات محددة وهي كالآتي[1]:

-إحياء الاستثمار المهيكل؛

-تنمية القطاعات الاستراتيجية مثل الحبوب؛

-ترشيد الإنفاق العام؛

-تخفيض قيمة الواردات؛

-تثمين الإنتاج الفلاحي(الصناعات الزراعية، والصادرات)؛

-رسملة الفلاحة؛

-رقمنة الأنشطة الفلاحية؛

-دعم الابتكار والمنشآت الصغيرة؛

-تحسين دخل المزارعين في الأرياف؛

- الإشراف الاجتماعي والمهني على المزارعين.

اعتمادا على مبدأ الأولوية أو الطبيعة الشاملة تم ترتيب هذه المحاور في خارطة الطريق وفق برنامجي عمل على النحو الآتي:

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Service du premier ministre, **Plan de relance économique, Volume 1 et 2**, Service du premier ministre, Alger, Algérie, juin 2021, p72.

أ-نشاطات البرامج ذات أولوية التنفيذ على المدى القصير(2020-2021): يتعلق الأمر بالملفات ذات الطابع الاستراتيجي، حيث تم تحديد موعد نهائي لتنفيذ هذا البرنامج بين النصف الثاني من سنة 2020 وسنة 2021، ويهتم بشكل رئيسي بـ[1]:

-تنمية الزراعة الصحراوية، من خلال تنمية الامكانات الموجودة، وتطوير الزراعات الصناعية في الجنوب(الذرة، السوجا، الشمندر السكري...الخ)، وإنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية الصحراوية(ODAS)، وقد تم تسطير عدة برامج لتنمية الزراعة الصحراوي:

- برنامج تهيئة المراعي الصحراوية، بما في ذلك المناطق الحدودية، بغلاف مالي قدر بـ 3.964 مليار دينار جزائري.
- برنامج إعادة تأهيل أنظمة الواحات التقليدية وتطوير الاجراءات الهيكلية، مع غلاف مالي قدره 668.20 مليون دينار، مخصصة لإنشاء وتطوير المزارع العائلية(أحواض، معدات التربية،...الخ)؛
- برنامج تثمين منتجات الإبل، من خلال إنشاء 344 وحدة خدمة صغيرة مخصصة لفئة الشباب، بغلاف مالي قدره 51.60 مليون دينار جزائري؛
- برنامج الاستثمار المهيكل(حفر الآبار، الطاقة الشمسية، وحدات تربية الحيوانات،...الخ). حيث رصد له غلاف مالي قدره 1.1 مليار دينار.

-تنمية المناطق السهبية والرعوية، وذلك من خلال تسطير عدة برامج:

- برنامج محاربة تدهور التربة في المنطق الرعوية، من خلال إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، ومعالجة مستجمعات مياه السدود، وتطوير المناطق الجبلية، وإعادة تأهيل طبقة المياه الجوفية، ولتنفيذ هذا البرنامج رصدة مبالغ معتبرة من ميزانية الدولة قدرت بحوالي 9.3 مليار دينار؛
- برنامج محاربة التصحر، من خلال غرس 515.000 شجرة، وإنشاء نقاط مياه، ووحدات الطاقة الشمسية،...الخ، ولتنفيذ ذلك تم رصد غلاف مالي قدره 2.9 مليار دينار؛
- برنامج إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات، بغلاف مالي قدر بحوالي 1.4 مليار دينار؛
- برنامج إعادة تأهيل مناطق إنتاج الحلفاء، مع رصد مبلغ مالي قدره 318 مليون دينار لتنفيذه.

[1] MADR, **Mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024 : Feuille de route, Action projetés 2020-2024,** Communication de monsieur le ministère de l'agriculture et développement rural, le 26-07-2020, Alger, Algérie, 2020, p13.

-تنمية المناطق الجبلية من خلال اتخاد إجراءات تسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، عن طريق فتح وتهيئة الطرقات والمسالك الفلاحية، وتوفير المياه، وتشجيع التشجير، وخلق مزارع صغيرة لتربية الحيوانات موجهة للشباب، ولقد خصص غلاف مالي قدره 3.25 مليار دينار؛

-تنمية السلالات المقاومة، بما في ذلك شجرة الخروب، وشجرة الأرقان في المناطق الجبلية والصحراوية الملائمة.؛

-كهربة الفلاحة، وذلك بتزويد المزارع بالطاقة، سواء الطاقة الكهربائية أو الطاقات المتجددة، حيث تم برمجة ربط أكثر من 143.439 كلم بغلاف مالي قدره 41 مليار دينار جزائري؛

-الاستغلال الرشيد للأرضي الزراعية، من خلال تطويرها وتأمينها وتبسيط وتسهيل إجراءات الوصول إلى الأرضي الزراعية، واستعادة الأراضي الغير مستغلة؛

-توسيع المساحات المروية وتعزيز أنظمة ترشيد المياه الضرورية لزيادة الإنتاج، لا سيما الحبوب، والإدارة الرشيدة لموارد المياه واستخدام الري التكميلي، لا سيما في ولايات الشرق؛

-تعزيز القاعدة اللوجيستية لتنظيم الانتاج الفلاحي وتنميته؛

-الرقمنة وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية من خلال تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية؛

-دعم ومرافقة المهنيين من خلال نظام التعاونيات من أجل تنظيم أفضل.

ب-نشاطات البرامج الأفقية ذات الطبيعة المستمرة مع أولوية التنفيذ على المدى المتوسط(2020-2024): وتهدف هذه البرامج إلى تأمين وضمان استمرارية الإجراءات المدرجة، كما تهدف إلى[1]:

-تحديث الفلاحة من خلال تعزيز سلسلة القيمة للقطاعات المنتجات النباتية الحيوانية والغابات؛

-تعزيز القدرات البشرية والمساعدة الفنية الموجهة لجميع الفئات الفاعلة في القطاع، من خلال تحسين المعرفة، الإشراف الفني والعلمي، التجديد ونقل التكنولوجيا؛

-تقوية أنظمة الصحة النباتية من حيث مراقبة الصحة النباتية، وحماية الأصناف النباتية، وتعزيز القدرات التشخيصية، وإنشاء نظام معلومات لخدمة الصحة النباتية وكذا مكافحة الجراد الصحراوي؛

-تقوية نظم الصحة البيطرية لحماية التراث الوطني الحيواني من الأمراض المعدية، وتطوير نظام بيطري جزائري وإنشاء نظام لتحديد الماشية؛

-الحفاظ المستدام على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه والتربة من خلال، تعزيز الطاقات المتجددة، إعادة ترميم الغابات والمراعي، ومكافحة التصحر؛

-تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي وتكييفه باستمرار؛

[1] MADR, **Mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024 : Feuille de route, Action projetés 2020-2024**, INVA, Algérie, 2020, p4.

-تحسين الوصول إلى التمويل، ولا سيما إطلاق الائتمان المصغر(Crédit Mutuel Rural)، وتنويع المؤسسات المالية، وتوجيه الدعم الحكومي، وتوفير الحماية الاجتماعية للمزارعين والمربين، وتعزيز التأمين الفلاحي.

2- أجهزت وآليات تنفيذ برنامج خارطة طريق القطاع الفلاحي(2020-2024):

يتم تنفيذ برامج ومشاريع الدعم المخصصة للقطاع الفلاحي ضمن إطار خارطة طريق(2020-2024) عن طريق حسابي اعتماد، تتعلق بحسابات التخصيص الخاص رقم 302-139 و302-140، حيث يوكل إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مسؤولية تسييرهما، وهما:

أ-حساب التخصيص الخاص رقم 302-139 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية: يكون وزير الفلاحة الأمر الرئيسي بالصرف في كتابات أمين الخزينة الرئيسي، كما يتصرف مدير المصالح الفلاحية كآمر ثانوي بالصرف في إطار الأعمال المتعلقة بتطوير الاستثمار الفلاحي وضبط الإنتاج الفلاحي. يتضمن الحساب الأسطر التالية[1]:

السطر الأول: تطوير الاستثمارات الفلاحية؛

السطر الثاني: تعزيز وترقية صحة الحيوان وحماية الصحة النباتية؛

السطر الثالث: ضبط الإنتاج الفلاحي.

ويهتم هذا الحساب بتغطية:

-الاعانات التي تضمن مشاركة الدولة في تطوير الانتاج والانتاجية الفلاحية، وكذلك تثمينها، وتخزينها وتعبئتها وحتى تصديرها؛

-الإعانات التي تضمن مشاركة الدولة في عمليات تنمية وتطوير الري الفلاحي وحماية وتنمية التراث الوراثي الحيواني والنباتي؛

-دعم أسعار منتجات الطاقة المستخدمة في الفلاحة؛

-دعم سعر الفائدة على القروض الفلاحية والصناعات الغذائية على المدى القصير، المتوسط والطويل، بما في ذلك تلك المخصصة للمعدات الفلاحية التي تم الحصول عليها بموجب صيغة التأجير؛

-التكاليف المتعلقة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومراقبة تنفيذ المشاريع؛

-مصاريف تسيير الوسطاء الماليين؛

-الدعم المقدم ضمن إطار حماية دخل المزارعين لدعم التكاليف الناجمة عن تحديد الأسعار المرجعية؛

-إعانات ضبط المنتجات الفلاحية؛

[1] Article n°58 du 30 décembre 2012, **portant sur le compte d'affectation spécialen°302-139**, journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire n°72, 30 décembre 2012, p20-22.

-التغطية الكاملة لأعباء الفائدة للمزارعين؛

-الإجراءات المتعلقة بحماية الصحة النباتية؛

-المصاريف المتعلقة بالتعويض عن الخسارة أو الضرر الناجم نتيجة عمليات مكافحة الأمراض والآفات؛

-النفقات المتعلقة بالمكافحة الوقائية لحماية المحاصيل؛

-النفقات المتعلقة بإجراءات صحة الحيوان؛

-المصاريف المتعلقة بالذبح الإجباري المقررة نتيجة الأوبئة والأمراض المعدية؛

-المصاريف المتعلقة بالحملات الوقائية؛

-المصاريف المتعلقة بتنمية الاستثمار الفلاحي وتنظيم الإنتاج الفلاحي وتعزيز صحة الحيوان وحماية الصحة الحيوانية والنباتية.

كما تم تعديل هذا الحساب بإضافة صيد الأسماك وتربية المائيات ليصبح " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، صيد الأسماك وتربية المائيات"[1].

ب-حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 تحت عنوان "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، الأمر بالصرف الرئيسي له هو وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مع تفويض ثانوي لمحافظ الغابات. يتضمن الأسطر التالية[2]:

السطر الأول: مكافحة التصحر وتنمية السهول؛

السطر الثاني: التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بالامتياز؛

السطر الثالث: دعم الثروة الحيوانية وصغار المزارعين.

يهتم هذا الحساب بتغطية:

-الإعانات المقدمة في أطار مكافحة التصحر؛

-الإعانات المخصصة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛

-الإعانات المخصصة لتنمية الإنتاج الحيواني في السهوب والمناطق الزراعية الرعوية؛

-إعانات تنظيم الرعي؛

-التكاليف المتعلقة بدراسات الجدوى، والتدريب المهني لمربي الماشية؛

-منح لعمليات التنمية الريفية؛

-تكاليف الدراسات والمقاربة والتدريب والتنشيط؛

[1] Article n°79 du 31 décembre 2015, **portant sur le compte d'affectation spéciale n°302-80**, journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire n°72, 31 décembre 2015, p30.
[2] Article n°59 du 30 décembre 2012, **portant sur le compte d'affectation spéciale n°302-140**, journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire n°72, 30 décembre 2012, pp.22-23.

-جميع التكاليف الأخرى اللازمة لإنجاز المشاريع المتعلقة بهذا الغرض؛

-دعم عمليات استصلاح الأراضي؛

-تغطية كامل لأعباء فوائد مربي الماشية وأصحاب الحيازات الصغيرة؛

-دعم الدولة لتنمية الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي؛

-رسوم الوسطاء الماليين.

يتم تغطية النفقات السابقة الذكر عن طريق قنوات مؤسسات مالية مخصصة ومعتمدة، ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق:

-المربون بصفة فردية أو جماعية في شكل تعاونيات أو جمعيات؛

-الجمعات المحلية المشاركة في تطوير المراعي والحفاظ عليها؛

-المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة التي تنشط في مجال إنتاج وتطوير منتجات من أصل حيواني أو نباتي؛

-مزارع نموذجية.

3- تطور مخصصات الدعم الفلاحي ضمن في إطار خارطة الطريق(2020-2024):

فيما يلي نقوم بعرض وتحليل لتطور مخصصات الدعم الفلاحي الموجهة ضمن إطار برنامج خارطة الطريق(2020-2024).

أ-دعم موجه في إطار حساب التخصيص الخاص رقم 139-302: في إطار الاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، تم تخصيص مبالغ مالية بحسب كل سطر، والجدول الموالي يعرض الوضعية المحاسبية المفصلة لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302.

جدول رقم(36):وضعية مفصلة لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302 بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية " إلى غاية نهاية سنة 2020 (الوحدة: مليار دينار)

رقم الحساب	اسم الحساب	رصيد بداية المدة	دائن*	مدين	الرصيد
302-139/001	السطر الأول: تطوير الاستثمارات الفلاحية	23.676	4.152	7.866	19.961
302-139/002	السطر الثاني: تعزيز وترقية صحة الحيوان وحماية الصحة النباتية.	9.304	0.037	2.319	7.022

* مخصصات السنة مضافا إليها إيرادات السنة.

302-139/003	السطر الثالث: ضبط الإنتاج الزراعي.	0.008	26.990	26.990	0.017
المجموع		32.988	31.179	37.175	27

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مجلس الأمة، مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2020، ص448.

بناءا على معطيات الجدول رقم(36) قدرت مخصصات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" لسنة 2020 بـ 31.179 مليار دينار موزعة كما يلي: 26.99 مليار دينار موجهة لتغطية التكاليف والإعانات المتعلقة بالسطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي، و4.1 مليار دينار موجهة لتغطية الإعانات والتكاليف المتعلقة بالسطر الأول "تطوير الاستثمارات الفلاحية". أما السطر الثاني فقد خصص له مبلغ ضعيف يقدر بـ 0.037 مليار دينار. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقدر نسبة استهلاك مخصصات الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2020 بـ 57 % وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة التي لم تتجاوز فيها 25%، وهذا يعكس زيادة وثيرة المشاريع الفلاحية، وفيما يلي عرض للدعم المقدم لمختلف النشاطات الفلاحية التي تدخل ضمن إطار حساب التخصيص الخاص رقم 139-302:

-**دعم إنتاج الطماطم الصناعية:** طبقا للمقرر رقم 278 المؤرخ في 28 أفريل 2021(ملحق رقم(02))، الذي يحدد شروط التأهيل وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط لشعبة الطماطم الصناعية، حيث قدرت منحة الإنتاج بـ 4.00دج/كغ، و1.50 دج/كغ لمنحة الإدماج الزراعي والصناعي، أما المشاركة في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش إنتاج وجمع وتحويل الطماطم الصناعية فقدرت المنحة بـ 0.21دج/كغ[1].

-**دعم تخزين الثوم الجاف:** استنادا إلى المقرر رقم 410، المؤرخ في 29 جوان 2021(ملحق رقم(03))، الذي يحدد شروط التأهيل وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم المتعلقة بعملية تخزين الثوم، قدرت منحة تخزين الثوم بـ 5.00دج/كغ، ويستفيد منها المنتجون والتعاونيات والمتعاملون المنخرطون ضمن برنامج ضبط الثوم الجاف، كما قدرت مدة التخزين بـ 8 أشهر. أما منحة المشاركة في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج ضبط الثوم الجاف فقدرت بـ 0.40دج/كغ[2].

[1] مقرر رقم 278، مؤرخ في 28 أفريل 2021، **المتعلق بشروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2021.

[2] مقرر رقم 410، مؤرخ في 29 جوان 2021، يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 **الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط

-دعم إنتاج بدور النباتات الزيتية الموجهة للتحويل الزراعي الصناعي: بحسب المقرر رقم 853، المؤرخ في 20 أكتوبر 2021(ملحق رقم(04))، الذي يحدد شروط التأهيل وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم المتعلقة بإنتاج بذور النباتات الزيتية الموجهة للتحويل الصناعي، حددت منحة الإنتاج بـ 2000دج/للقنطار بالنسبة للتعاونيات الفلاحية، و1500دج/للقنطار بالنسبة لباقي المنتجين، أما منحة الاندماج الزراعي والصناعي فقدرت بـ 500دج/للقنطار لتستفيد منها وحدات التحويل[1].

-دعم إنتاج وتخزين بذور البطاطس والبطاطس الموجهة للاستهلاك: جاء في نص المقرر رقم 146، المؤرخ في 14 فيفري 2022(ملحق رقم(05))، الذي يحدد شروط التأهيل وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم المتعلقة بإعانات إنتاج وتخزين بذور البطاطس، حيث قدرت إعانات التخزين بالتبريد للبطاطس الموجهة للاستهلاك بـ 1.80 دج/كغ/شهر، يستفيد منها كل من المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين[2]. أما فيما يخص إنتاج وتخزين بذور البطاطس فقد حدد الدعم كما يلي:

جدول رقم(37): إعانات إنتاج وتخزين بذور البطاطس

البيان	مبلغ المنحة	المستفيد من المنحة
الدرنة المصغرة	14دج/للدرنة	مخبر معتمد لإنتاج البدور
ما قبل الأساسية	30دج/كغ	فلاحون مكثرون مؤسسة منتجة
النخبة العليا	15دج/كغ	
النخبة	12دج/كغ	
أ	6دج/كغ	
ب	5دج/كغ	
منحة التخزين تحت التبريد لبذور البطاطس	0.75دج/كغ/شهر	
منحة المشاركة في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج إنتاج بذور البطاطس	0.18دج/كغ	الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم

الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2021.

[1] مقرر رقم 853، مؤرخ في 20 أكتوبر 2021، يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 **الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2021.

[2] مقرر رقم 146، مؤرخ في 14 فيفري 2022، يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 الذي يحدد **شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2022.

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مقرر رقم 146، مؤرخ في 14 فيفري 2022**، المتعلق بشروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139.

استنادا إلى معطيات الجدول رقم (37) نلاحظ أن منح إنتاج البذور تختلف بحسب مرحلة ونوعين البذور، حيث تتراوح من 5 إلى 30 دج/كغ. اما منحة التخزين فقدرت بـ 0.75 دج/كغ/شهر، و0.18دج/كغ بالنسبة لمنحة المشاركة في عمليات التقييم والمراقبة.

-دعم إنتاج وجمع الخرطال: تستفيد المؤسسات المنتجة المعتمدة من منحة جزافية قدرت بـ 450دج/للقنطار من أجل تشجيع جمع الخرطال، ومنحة قدرها 500دج/للقنطار للمحافظة على منتوج الخرطال، كما خصصت منحة مكثري البذور المصدقة تتراوح ما بين 15-25% من الكميات الصافية[1].

-دعم تطوير السقي الفلاحي: في إطار دعم السقي الفلاحي، خصصت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مبالغ معتبرة، ويوضح الجدول الموالي المعدات والتجهيزات والأشغال المعنية بالدعم في إطار تطوير السقي الفلاحي، مع تحديد نسب الدعم والسعر المرجعي لكل منها.

جدول رقم(38): دعم تطوير السقي الفلاحي في الجزائر

البيان	السعر المرجعي	نسبة الدعم من مبلغ الفاتورة	ملاحظة
إنجاز بئر عميق باستعمال آلة الحفر بالدق(Battage)	5000-20000 دج/للمتر الطولي	40% -60%	يختلف حسب نوع المنطقة والاستعمال الفردي أو الجماعي
تجهيز لواحق بئر عميق للاستعمال الفردي	100000-300000دج	40%-60%	
قناة جلب المياه: 500 متر كحد أقصى	500دج/للمتر طولي	40%-60%	
حوض تخزين مياه السقي بالإسمنت المسلح ذو قدرة 100م3	700000دج للمنشأة الواحدة	50%-60%	
حوض تخزين مياه السقي منجز بغشاء بلاستيكي(Géo membrane)	700دج/للمتر طولي	80% -100%	
خزان مائي مرن سعته 100م3/150م3/200م3	350000- 640000دج/للخزان	50%-80%	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مقرر رقم 77، مؤرخ في 24 جانفي 2021**، المتعلق بشروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139.

[1] مقرر رقم 616، مؤرخ في 13 يوليو 2014، الذي يحدد **شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2014.

يوضح الجدول رقم(38) أن الدعم يختلف بحسب نوع المنطقة والاستعمال الفردي أو الجماعي، والسعر المرجعي. حيث تتراوح نسب الدعم من 40% حتى 100% من مبلغ الفاتورة.

-دعم اقتناء عتاد وتجهيزات فلاحية مصنوعة محليا: في إطار تعميم المكننة الفلاحية وتشجيع التجهيزات والعتاد الفلاحي المصنوع محليا، أصدرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قرار، تحدد فيه شروط التأهيل للاستفادة من دعم اقتناء عتاد وتجهيزات فلاحية مصنوعة محليا، والجدول الموالي يوضح النوع والسعر المرجعي ونسبة الدعم للعتاد والتجهيزات الفلاحية المعنية بالدعم[1].

جدول رقم(39): دعم اقتناء عتاد وتجهيزات فلاحية مصنوعة محليا

البيان	السعر المرجعي	نسبة الدعم من مبلغ الفاتورة
دعم الحصول على آلة حصاد	9836000دج(صفة فردية) 9959800دج(صفة جماعية)	%40 %50
دعم الحصول على جرارات	2650000-8800000دج	%40-%30
دعم الحصول على عتاد المرافقة	سعر حقيقي	%40-%30
حوض تخزين مياه السقي بالإسمنت المسلح ذو قدرة 100م3	700000دج للمنشأة الواحدة	%60-%50
حوض تخزين مياه السقي منجز بغشاء بلاستيكي (Géo membrane)	700دج/للمتر طولي	%100- 80%
خزان مائي مرن سعته 100م3/150م3/200م3	350000-640000دج/للخزان	%80-%50

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مقرر رقم 866، مؤرخ في 20 أكتوبر 2021**، المتعلق بشروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(39) أن نسب الدعم للحصول على آلات الحصاد والجرارات وعتاد المرافقة وأحواض تخزين المياه تتراوح من 30% إلى 100% وهذا حسب نوع المنطقة والاستعمال الفردي أو الجماعي والسعر المرجعي.

ب-دعم موجه في إطار حساب التخصيص الخاص رقم: 140-302: في إطار الاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية". تم تحديد شروط التأهيل وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، والجدول الموالي يوضح وضعية مفصلة لحساب التخصيص الخاص رقم 140-302 لسنة 2020.

[1] مقرر رقم 77، مؤرخ في 24 جانفي 2018، **المتعلق بشروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الأول "تطوير الاستثمار الفلاحي"، وكذا كيفيات دفع الإعانات لاقتناء عتاد وتجهيزات فلاحية مصنوعة محليا.

جدول رقم(40): وضعية مفصلة لحساب التخصيص الخاص رقم 140-302 بعنوان" الصندوق الوطني للتنمية الريفية" إلى غاية نهاية سنة 2020(الوضعية المحاسبية) (الوحدة: مليار دينار)

رقم الحساب	اسم الحساب	رصيد بداية المدة	دائن*	مدين	الرصيد
302-140	الصندوق الوطني للتنمية الريفية				
302-140/001	السطر الأول: مكافحة التصحر وتنمية السهول.	25.176	0.002	4.300	20.878
302-140/002	السطر الثاني: التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بالامتياز	78.612	-	10.20	68.412
302-140/003	السطر الثالث: دعم الثروة الحيوانية وصغار المزارعين.	12.541	-	1.450	11.091
المجموع		116,329	0.002	15.95	100.29

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مجلس الأمة، مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2020، ص448.

اعتمادا على الجدول رقم(41) نلاحظ أن المخصصات المرصودة لحساب التخصيص الخاص رقم 140-302 بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الريفية" لسنة 2020، كانت شبه منعدمة، حيث خصص مبلغ ضعيف جدا قدر بـ 0.02 مليار دينار لتغطية إعانات ونفقات متعلقة بالسطر الأول" مكافحة التصحر وتنمية السهول"، أما باقي الأسطر فلم تتلقى أي مخصصات خلال السنة، ويرجع هذا لعدم استهلاك المخصصات السابقة وتراكمها، حيث لم تتجاوز النسبة السنوية لاستهلاك المخصصات الـ 13%، كما قدر رصيد نهاية السنة بـ 100.29 مليار دينار، وهذا يوحي بضعف وتيرة مشاريع التنمية الريفية وتعطلها، وفيما يلي عرض لمختلف النشاطات والدعم المقدم التي جاءت ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 140-302:

-دعم موجه في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة: خصصت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إعانات مالية في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة(ملحق رقم(06)). حيث تراوحت نسب الدعم من 25-100% لمختلف أنواع الأشجار المقاومة على غرار اللوز، الفستق، البرقوق، الكرز، المشمش، الرمان، والتين عبر العديد ولايات الوطن[1].

* مخصصات السنة مضافا إليها إيرادات السنة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2018.

[1] مقرر رقم 854، مؤرخ في 20 أكتوبر 2021، **يتضمن آلية الانخراط والمتابعة والمراقبة والتفتيش والتقييم والاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-140**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، السطر 2"التنمية الريفية واستصلاح الأراضي

-إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات في إطار الانتاج الحيواني:

- **تربية النحل:** كل شخص طبيعي، يملك وعاء عقاري لا يتجاوز مساحته 0.5 هكتار مسقي أو 01 هكتار جاف أو رخصة وضع خلايا النحل، حائز أو مسجل لمتابعة تكوين في تربية النحل، يستفيد من اقتناء سرب من النحل للتكاثر، بسقف 90.000دج لكل وحدة(10خلايا ممتلئة)، 3 وحدات لكل مستفيد كحد أقصى، ويستفيد من 5.000 دج لاقتناء تجهيزات لتربية النحل، و20.000دج لاقتناء تجهيزات جمع العسل(مشوار يدوي)، و50.000دج(مشوار كهربائي).

كما يستفيد بسقف 20.000دج لاقتناء تجهيزات جمع العسل(مشوار يدوي 4 نحتيات)، و50.000 دج(مشوار كهربائي 6 نحتيات)، ويستفيد من 10.000دج كمصاريف ترميم وتهيئة قاعة لاستخراج العسل، كل صغار مستغلين فلاحيين ومربي النحل منظمين في شكل تعاونيات أو تجمع أو جمعية، ويملكون قاعة تتطلب أشغال تهيئة وترميم.

- **تربية دجاج البيض:** كل شخص طبيعي، يملك مساحة لتربية الدواجن، حائز على شهادة أو مسجل لمتابعة تكوين في تربية الدواجن، ليس بحوزته أو بحوزته سرب لا يتعدى 20 دجاجة بيض، يمكنه الاستفادة من اقتناء وحدة(30 فروج) من دجاج التكاثر، بسقف 20.000دج لكل وحدة(02 وحدة لكل مستفيد كحد اقصى)، و50.000دج/وحدة لوضع الأغذية، و20.000دج لاقتناء تجهيزات لتربية دجاج البيض، كما يستفيد بسقف 15.000دج لترميم وتهيئة منشئة تربية الدجاج.
- **تربية الديك الرومي:** كل شخص طبيعي، يملك مساحة لتربية الدواجن، حائز على شهادة أو مسجل لمتابعة تكوين في تربية الدواجن، ليس بحوزته أو بحوزته قطيع لا يتعدى 05ديوك، يمكنه أن يستفيد من اقتناء قطيع(25 فروج)، بسقف 20.000دج لكل وحدة(01 وحدة لكل مستفيد كحد اقصى)، و60.000دج/وحدة لوضع الأغذية، ويستفيد بقيمة 20.000دج لاقتناء تجهيزات لتربية الديك الرومي، كما يستفيد بسقف 25.000دج لترميم وتهيئة منشئة.
- **تربية الإبل في المناطق شبه الصحراوية والصحراوية:** يستفيد كل شخص طبيعي، حائز على شهادة أو مسجل لمتابعة تكوين قاعدي في تربية الإبل، لا يملك أو يملك قطيعا من ناقتين(02)، يمكنه أن يستفيد من اقتناء قطيع مكثر بسقف 100.000دج لكل وحدة(01 وحدة لكل مستفيد كحد اقصى) ويستفيد بقيمة 20.000دج لاقتناء معدات تربية الإبل. كما يستفيد كل شخص

عن طريق الامتياز" في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة وكذا الطرق التقنية والإدارية والمالية ودفع الاعانات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2021.

طبيعي يقود تربيته بشكل مستقر ويملك محلا يتطلب أشغال تهيئة أو ترميم لتربية الإبل من سقف بـ 20.000دج.

- **تربية الأرانب:** كل شخص طبيعي، يمتلك مساحة أو قاعدة لتربية الأرانب، بحوزته أو ليس بحوزته قطيع من الأرانب لا يتعدى 20 أرنب، حائز على شهادة أو مسجل لمتابعة تكوين قاعدي في تربية الأرانب. لديه الحق من اقتناء قطيع مكثر (10أرانب) بسقف 21.000دج لكل وحدة(وحدتين لكل مستفيد كحد اقصى)، ويستفيد بقيمة 20.000دج لاقتناء معدات تربية الأرانب، كما يستفيد كل شخص طبيعي يملك مخبأ يتطلب أشغال تهيئة أو ترميم لتربية الإبل من سقف بـ 15.000دج.
- **تربية البقر الحلوب:** يمكن لكل شخص طبيعي، يمتلك مساحة لتربية البقر، بحوزته أو ليس بحوزته بقرتين(02)، حائز على شهادة أو مسجل لمتابعة تكوين قاعدي في تربية البقر الحلوب. يحق له اقتناء قطيع(03 بقرات حلوب) بسقف 110.000دج لكل وحدة(وحدة لكل مستفيد كحد اقصى) ويستفيد بقيمة 20.000دج لاقتناء معدات تربية البقر الحلوب. كما يستفيد كل شخص طبيعي يتملك محلا يتطلب أشغال تهيئة أو ترميم لتربية البقر الحلوب من سقف بـ 30.000دج.
- **تربية الغنم:** يحق لكل شخص طبيعي، يمتلك مساحة زريبة أو محل لتربية الغنم، بحوزته أو ليس بحوزته قطيع(من 05 نعاج على الأكثر)، حائز على شهادة أو مسجل لمتابعة تكوين قاعدي في تربية الغنم. يستفيد من اقتناء وحدة(10 نعاج بكرية الولادة+ كبشين) بسقف 330.000دج لكل وحدة(وحدة لكل مستفيد كحد اقصى) ويستفيد بقيمة 10.000دج لاقتناء معدات تربية الغنم. كما يستفيد كل شخص طبيعي يتملك محلا يتطلب أشغال تهيئة أو ترميم لتربية الأغنام من سقف بـ 15.000دج.
- **تربية الماعز:** كل شخص طبيعي، يمتلك مساحة زريبة أو محل لتربية الماعز، بحوزته أو ليس بحوزته قطيع(من 05 عنزات على الأكثر)، حائز على شهادة أو مسجل لمتابعة تكوين قاعدي في تربية الماعز. يستفيد من اقتناء وحدة(10 عنزات بكرية الولادة+ كبشين) بسقف 200.000دج لكل وحدة(وحدة لكل مستفيد كحد اقصى) ويستفيد بقيمة 10.000دج لاقتناء معدات تربية الماعز، كما يستفيد كل شخص طبيعي يمتلك محلا يتطلب أشغال تهيئة أو ترميم لتربية الماعز من دعم بسقف بـ 15.000دج.

-مساعدة لترقية تربية الحيوانات والإنتاج الخاص(حلزون، زراعة الفطريات، الكمأة،...الخ):

- **زراعة الفطريات:** يستفيد صغار المستثمرين الفلاحين بصفة فردية أو جماعية في شكل تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، يملكون منشأة تستعمل في تربية الفطر، من دعم بقيمة 30.000دج لاقتناء البذور، و10.000دج لاقتناء الأسمدة، و8.000دج لاقتناء صناديق جمع الفطريات.
- **تربية الحلزون:** يستفيد صغار المستثمرين الدين بحوزتهم قطعة أو مزرعة، يرغبون في تربية الحلزون، من دعم بقيمة 30.000دج لإنجاز أحواض التربية، و8.000دج لاقتناء صناديق جمع الحلزون.

-مساعدة لإنشاء حدائق عائلية للخضروات بما فيها البدور والملاجئ ذات الصلة بزراعات البقوليات:

- **اقتناء البيوت البلاستيكية النفقية:** يستفيد المستثمرين الفلاحين الصغار، الدين يستغلون أرض فلاحية لا تتعدى مساحتها 0.5 هكتار مسقية و01 هكتار جاف من دعم بقيمة 400دج/م^2 لكل بيت بلاستيكي نفقي (40م^2 كحد أقصى).
- **اقتناء المدخلات:** يستفيد المستثمرين الفلاحيين الصغار، الدين يستغلون أرض فلاحية لا تتعدى مساحتها 0.5 هكتار مسقية و01 هكتار جاف من دعم بقيمة 10.000دج لاقتناء البدور(100غ) ومبلغ 5.000دج لاقتناء الأسمدة(50غ).

-مساعدة للوصول إلى استعمال الماء والسقي الصغير(الأنشطة العائلية للسقي) وتعبئة الماء بالمنشآت الصغيرة وتجهيزات الضخ:

- **اقتناء تجهيزات الأنظمة العائلية للسقي المقتصدة للماء:** يستفيد المستثمرين الفلاحيين الصغار، الدين يستغلون أرض فلاحية لا تتعدى مساحتها 0.5 هكتار مسقية و01 هكتار جاف، يثبتون وفرة الموارد المائية، من دعم بقيمة 100.000دج لاقتناء شبكة سقي واحدة لكل قطعة أرض(بالتقطير).

كما يستفيد من دعم بقيمة 30.000دج لإنجاز خزان اصطناعي مهيأ بالخرسانة أو الحجارة، و30.000دج لاقتناء مضخة ماء لكل مستفيد كحد أقصى.

-مساعدة لإنشاء حدائق عائلية لغرس الأشجار بما فيها عملية التطعيم:

- **اقتناء شتائل الأشجار:** يستفيد المستثمرين الفلاحيين الصغار، الدين يستغلون أرض فلاحية لا تتعدى مساحتها نصف (0.5) هكتار مسقية أو واحد (01) هكتار جاف، من دعم لاقتناء شتائل الأشجار(100 شتلة كأحد أقصى) بسقف: 200دج/شتلة للزيتون، 200دج/شتلة لشجرة التين، 300دج/شتلة للكروم، 800دج/شتلة للكرز، و 150دج/شتلة للأشجار الأخرى.

- **عملية التطعيم:** يستفيد كل مستثمر صغير يمتلك بستان لا تتعد مساحته واحد (01) هكتار، أو يملك قطعة أرض بالمزارعة تابعة للأملاك الغابية للدولة بها أشجار زيتون، من دعم بقيمة 150دج لكل شتلة مطعمة (100 شتلة كحد أقصى)

-مساعدة لتطوير نظام واحي تقليدي بما فيه تنظيف بساتين النخيل وغرس النخيل وصناعة الأحواض واقتناء العتاد الصغير:

- **تثمين وتطوير إنتاج الأنظمة الواحية:**

➢ **قلع واقتناء الشتائل والجبار:** كل مستثمر فلاحي صغير يمتلك أرض فلاحية لا تتعد مساحته واحد (0.5) هكتار مسقية، أو هكتار واحد (01) هكتار جاف، يرغب في إنشاء أو تثبيت واحة غير منتجة أو مصرح بإصابتها بالبيوض. يستفيد من دعم بقيمة 2.500دج لكل شتلة يتم قلعها، ودعم بقيمة 1.500دج لاقتناء كل شتلة والجبار.

➢ **اقتناء العتاد لإنشاء مصانع عائلية صغيرة للأجبان من حليب الماعز:** لكل مربي يملك (05) عنزات على الأقل أو جامع للحليب، يملك محلا مناسبا، يثبت أدنى خبرة في هذا الميدان. لديه الحق في دعم قدره 200.000 دج/وحدة (وحدة تحويل واحدة لكل مستفيد).

➢ **اقتناء بذور الأعلاف المحلية:** لكل مستثمر فلاحي صغير يمتلك أرض فلاحية لا تتعد مساحته واحد (0.5) هكتار مسقية، أو هكتار واحد (01) هكتار جاف، يرغب في إدماج تطوير الأعلاف، الحق من دعم بقيمة 6.000دج/هكتار.

➢ **اقتناء العتاد الصغير للحرث الآلي المناسب لأشغال الزراعة في الأنظمة الواحية:** لكل المستثمرين الفلاحيين الصغار المنظمين في تعاونيات أو جمعيات يمتلكون أرض فلاحية لا تتعد مساحته (0.5) هكتار مسقية، أو هكتار واحد (01) هكتار جاف، يرغبون في إنشاء وحدة للخدمات للتدخل في الواحات. الحق من دعم بقيمة 20.000دج/للحصة، لاقتناء حصة من العتاد الصغير لأشغال التربة والمعالجة الصحية، ودعم قدره: 100.000دج لاقتناء آلة حرث آلي بصفة فردية و400.000دج بصفة جماعية.

- **حماية بساتين النخيل من تراكم الرمال:** يستفيد المستثمرين الفلاحين الصغار المنظمين في تعاونيات أو جمعيات يمتلكون أرض فلاحية لا تتعد مساحته واحد (0.5) هكتار مسقية، أو هكتار واحد (01) هكتار جاف، من دعم قدره 8.000دج/هكتار لإنجاز مصدات و12.000دج لاقتناء سعفات النخيل الجافة. كما يستفيد من 60دج/شتلة لإنجاز مصدات رياح حية لحماية المستثمرات.

- **اقتناء عتاد صغير لتحويل بقايا التمور والسعفات لتغذية الحيوانات وصناعة السماد:** يستفيد المستثمرون والمربون المنظمون في شكل تعاونيات أو جمعيات من دعم قدره 250.000دج لاقتناء ساحق صغير لكل مجموعة من المستثمرين. كما يستفيد من دعم قدره 150.000دج/طاقم لكل مستفيد لاقتناء أدوات متخصصة للتلقيح، الالتقاط والجمع.

-مساعدة لإنشاء تعاونيات فلاحية وتربية الحيوانات:

- **دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية للتعاونيات والتجمع:** يحق لخمس(05) فلاحين(مستثمرين فلاحين/أو مربين) على الأقل، من دعم قدره 35.000دج كمصاريف دراسة جدوى تقنية واقتصادية ينجزها مكتب دراسات معتمد لإنشاء تعاونية فلاحية، و25.000دج لإنشاء تجمع.
- **المساعدة التقنية والقانونية لإنشاء التعاونية أو التجمع:** يستفيد المستثمرون الفلاحون أو المربون من دعم قدره 55.000دج كمساعدة تقنية وقانونية لإنشاء تعاونية فلاحية، كما يستفيد المربون من دعم 35.000دج كمساعدة تقنية وقانونية لإنشاء تجمع.

4-النتائج المحققة ضمن إطار خارطة الطريق(2020-2024):

تزامن مع تطبيق خارطة طريق القطاع الفلاحي(2020-2021) أزمات وصدمات عالمية أثرت بشكل سلبي على القطاع الفلاحي والاقتصاد بصفة عامة، نذكر منها الأزمة الصحية العالمية(Covid19)، والتقلبات المناخية والحروب والأمات السياسية...الخ، وفيما يلي عرض لتطور معدل نمو القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2020-2021):

شكل رقم(50) معدل نمو القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2020-2021)

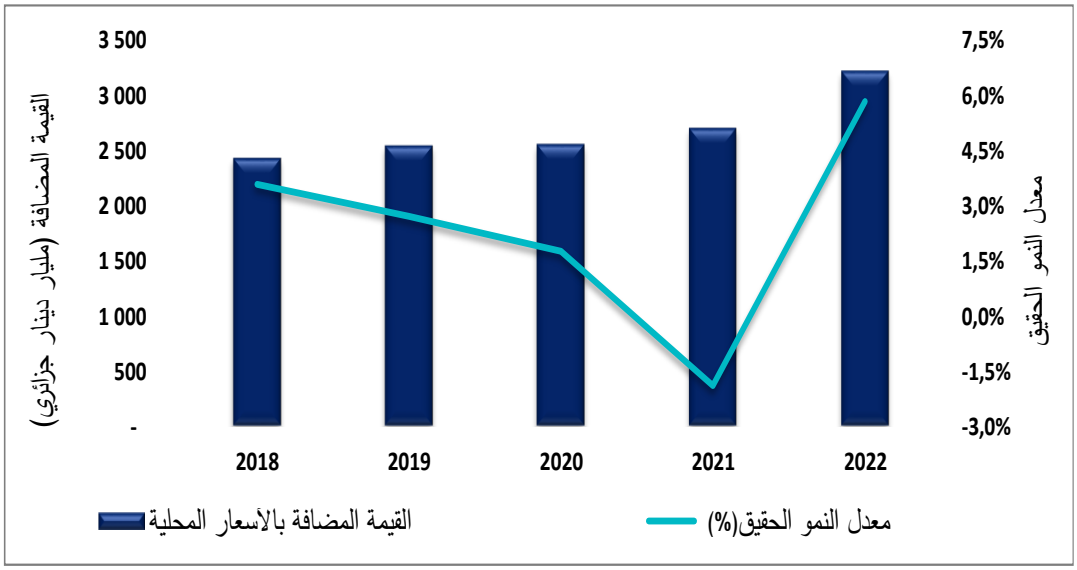

Source : Banque d'Algérie, **Rapport Annuel 2021, Evolution économique et monétaire**, Banque d'Algérie, 2022, p26.

بناءا على معطيات الشكل رقم(61) نلاحظ أنه خلال سنة 2021 تم تسجيل تراجع كبير في معدل نمو القطاع الفلاحي لم يسبق له مثيل منذ سنة 2002، حيث تم تسجيل معدل نمو سلبي قدر بـ -1.3% بفارق 2.6 نقطة عن سنة 2020، ويرجع هذا الانخفاض الذي لوحظ خاصة في الفواكه والحبوب المنتجات الحيوانية إلى الركود الناجم عن الأزمة الصحية، زيادة على الظروف المناخية غير المناسبة التي مرت بها المنطقة، وارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية. هذا وقد شهدت بعض الشعب الفلاحية، على غرار، الطماطم الصناعية، اللحوم الحمراء، التمور والكروم معدلات نمو إيجابية بلغت 2% و20% و3% و14% على التوالي.

استنادا إلى ما تم عرضه لمختلف مخططات وبرامج الدعم التي مر بها القطاع الفلاحي بدءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى غاية خارطة الطريق للقطاع الفلاحي(2020-2024)، نلاحظ أن هناك تذبذب في مخصصات الدعم من سنة إلى أخرى مع نسب استهلاك ضعيفة، خاصة خلال الفترة (2000-2014)، ما يوحي بتعطل البرامج والمشاريع الفلاحية، وهذا ما دفع بالحكومة وعلى رأسها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية باتخاذ العديد من التدابير. حيت عرفت سياسة الدعم الفلاحي إصلاحات وإعادة هيكلة، من خلال ترشيد النفقات، والتوجه نحو الدعم المتخصص أو الموجه بدلا من الدعم الشامل، وكان تقليص عدد حسابات التخصيص الخاص إلى حسابين لتسهيل عملية التسيير والمراقبة من بين هذه الإصلاحات. إلا أنه ورغم النتائج الإيجابية المحققة سواء في تطور الإنتاج الفلاحي وتخفيض في قيمة الواردات الغذائية في بعض المنتجات الغذائية، يبقى القطاع الفلاحي عاجز عن تحقيق هدفه الاستراتيجي وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع، حيث شهدت زيادة في قيمة الواردات خاصة خلال الفترة 2020-2021، والتي تزامنت مع جائحة COVID19.

المبحث الثاني: القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

ضمن إطار تدابير المرافقة والدعم الفلاحي، انتهجت الحكومة الجزائرية خطط تحفيزية لدعم التمويل الفلاحي، لاسيما تلك المتعلقة بالائتمان البنكي، حيث أوكلت مهمة منح التمويل الفلاحي عن طريق القروض البنكية إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)، باعتباره مؤسسة مالية وطنية في شكل شركة ذات أسهم، والذي أسس في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-106 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، ومنذ ذلك الحين طور البنك العديد من المنتجات المالية على غرار قرض الرفيق الموجه للاستغلال، وقرض التحدي الموجه نحو إنشاء وتجهيز وتحديث المزارع والمستثمرات الفلاحية، وقرض الايجار المالي أو ما يعرف بالقرض الإيجاري، وقرض تربية المائيات،...الخ. هذا إضافة إلى قروض تمنح ضمن إطار وكالات وصناديق مختلفة على غرار الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

للإحاطة بالإقراض الفلاحي المصرفي وآلياته في الجزائر، قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، تناولنا في المطلب الأول مختلف صيغ القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر، أما المطلب الثاني تناولنا فيه عرض وتحليل لتطور القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر مند عام 2000، وأخيرا خصصنا المطلب الثالث لآليات ضمان القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر.

المطلب الأول: صيغ القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر

لتسهيل حصول المزارعين والمربين على القروض المصرفية، تم إبرام عديد الاتفاقيات الثنائية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"، وكانت أخرها بتاريخ 2020/12/13، تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحديد الكيفية والشروط الواجب توفرها للاستفادة من مختلف الصيغ، هذا من جهة، وتسهيل حصول الفلاحين على التمويل المناسب، من جهة أخرى، وتطرقنا من خلال هذا المطلب إلى أهم صيغ القروض الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.

أولا: القروض غير المدعمة(الكلاسيكية): وهي قروض تمنح للمتعاملين في القطاع الفلاحي، وتخضع لشروط ونسب فائدة محددة من قبل المؤسسة المالية أو البنك المانح، وهي قروض غير مدعومة يتحمل المستفيد كل أعبائها والتكاليف المترتبة عليها وتنقسم إلى:

1-قروض الاستغلال: وهي قروض قصيرة الأجل تستخدم لاقتناء المستلزمات الزراعية من اسمدة، بذور، أعلاف،...الخ.

2-قروض الاستثمار: وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل تستخدم في اقتناء وسائل الانتاج، وإنشاء البنى التحتية، وأعمال الإصلاح والتجديد.

ثانيا: القروض المدعمة: وهي قروض تكون مدعومة كليا أو جزئيا من قبل الدولة، حيث تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية دفع أعباء وفوائد القروض إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتهدف إلى تشجيع وجدب المستثمرين الفلاحيين، وإعطاء فرصة لصغار الفلاحين، وتصنف هذه القروض إلى عدة أنواع:

1-قرض "الرفيق- R'FIG"

قرض "الرفيق" هو قرض استغلال مدعم كليا من قبل الدولة، بدأ العمل به في سنة 2008، يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وفقا للتشريعات والأنظمة المعمول بها، ويكون وفق صيغتين: قرض موسمي الرفيق، وقرض موسمي الرفيق الفيديرالي [1]:

أ-قرض موسمي "الرفيق- R'FIG":

قرض استغلال قصير الأجل مدعم بالكامل من قبل الدولة، موجه لتمويل المزارعين والمربين، سواء كانوا في شكل أفراد أو منظمون في شكل تعاونيات أو مجموعات اقتصادية، ويمتاز قرض الرفيق بعدة مزايا:

جدول رقم (41): مميزات قرض الاستغلال "الرفيق R'FIG"

القرض	معدل الفائدة	المبلغ المسموح به	المساهمة الشخصية	مدة السداد
الرفيق R'FIG	%0	وفق حجم النشاط	%0	من 09 أشهر إلى 24 شهر*

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)، تاريخ التصفح: 2023/03/06، متاح عبر الرابط:
/https://badrbanque.dz/financement-pour-agriculteurs

من بين مزايا هذا القرض أن الفلاح لا يتحمل أي أعباء فهو مدعم كليا.

- شروط وقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من قرض موسمي "الرفيق": يستفيد من هذا القرض[2]:

- الفلاحون والمربون على شكل أفراد، أو منظمون في شكل تعاونيات، أو مجموعات اقتصادية، أو جمعيات واتحادات، أو وحدات الخدمات الفلاحية، أو مخزني المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك، أو مزارع نموذجية، أو وحدات لتعبئة وتصدير المنتجات الفلاحية؛
- المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات في إطار تنمية الشعب الفلاحية والانتاج الوطني، والتي تنشط في التكثيف، التحويل، التثمين، التصدير، والتخزين.

[1] MADR, **Convention Cadre Portant sur le Crédit de Compagne «R'FIG»,** Ministère de l'Agriculture et Développement Rural, Alger, décembre 2020, p4.

* هده الفترة يمكن أن تمدد بـ 12 شهرا(دون أثر مالي)، بقرار من وزير الفلاحة والتنمية الريفية بعد موافقة اللجنة المشتركة الولائية، واللجنة المختصة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] MADR, **Octroi de crédits agricoles bonifiés «R'FIG»**, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, disponible sur site web : http//www.psl.madr.gov.dz. Consulté le 06/11/2023.

تتمثل قائمة الأعمال أو النشاطات الفلاحية المؤهلة للحصول على قرض موسمي الرفيق فيما يلي:

-اقتناء مختلف المدخلات الزراعية اللازمة للنشاط الزراعي(بذور، أسمدة، منتجات الصحة النباتي،...الخ)؛

-اقتناء أعلاف المواشي، ومنتجات الصحة الحيوانية؛

-اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار تنظيم الإنتاج الفلاحي؛

-اسكان وإعادة اسكان الإسطبلات والحظائر وخلايا النحل؛

-القيام بالأعمال الزراعية والحراثة والبذر والحصاد؛

-اقتناء مواد التعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية والغذائية.

ب-قرض موسمي "الرفيق الفيدرالي- R'FIG FEDIRATIF":

"الرفيق الفيدرالي" هو قرض استغلال قصير الأجل مدعم بالكامل من قبل الدولة، موجه إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في شكل شركات تجارية أو تعاونيات، والتي تنشط في مجال التحويل، التخزين، وتثمين المنتجات الفلاحية، ومن بين خصائص ومميزات قرض الرفيق الفيدرالي:

جدول رقم (42): مميزات قرض الاستغلال "الرفيق الفيدرالي- R'FIG FEDIRATIF"

القرض	معدل الفائدة	المبلغ المسموح به	المساهمة الشخصية	مدة السداد
الرفيق الفيدرالي R'FIG FEDIRATIF	%0	من 10.000.000دج حتى 1.000.000.000 دج	%0	من 06 أشهر إلى 24 شهر.

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)

-شروط وقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من قرض "الرفيق الفيدرالي": يستفيد من هذا القرض: المؤسسات والمتعاملون الاقتصاديون المندمجون، التعاونيات والمجمعات العاملة في مجال الأنشطة الزراعية والغذائية[1]. كما وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قائمة للنشاطات الفلاحية المؤهلة للحصول على قرض "الرفيق الفيدرالي" وهي كالآتي:

- إنتاج وتخزين وتصنيع وتعبئة وتسويق وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية؛
- إنشاء وحدات تصنيع العجائن؛ إنتاج المنتجات المحلية؛
- إنشاء وحدات البذور والنباتات؛
- إنشاء وحدات للتربية ومراكز التسمين؛

[1] Ibid.

- التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة؛
- ذبح وتقطيع الدواجن؛
- اقتناء معدات الري؛
- اقتناء معدات خاصة لإنتاج والمعالجة والتعبئة.

2-قرض الاستثمار "التحدي- ETTAHADI"

قرض الاستثمار "التحدي" هو قرض استثمار مدعم جزئيا، بدأ العمل به في سنة 2011، يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتحدد مدته بحسب ربحية أو مردودية المشروع بالاتفاق مع المستفيد، ويكون على شكل صيغتين: قرض التحدي، وقرض التحدي الاتحادي[1]:

أ-قرص "التحدي- ETTAHADI":

هو قرض استثماري متوسط وطويل الأجل، مدعم جزئيا من قبل الحكومة، يمنح في إطار إنشاء مزارع ومستثمرات جديدة لإنتاج المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات، أو مزارع قائمة على أرض زراعية غير مستغلة في ملكية خاصة أو من أملاك الدولة الخاصة، ويضع بنك الفلاحة التنمية الريفية مجموعة من المميزات التي تحفز الطلب على هذا النوع من القروض:

جدول رقم (43): مميزات القرض الاستثماري "التحدي- ETTAHADI"

القرض	معدل الفائدة	المبلغ المسموح به	المساهمة الشخصية	مدة السداد
التحدي ETTAHADI	0% لأول 5 سنوات؛ 1% من السنة السادسة إلى السابعة؛ 3% من السنة الثامنة إلى التاسعة؛ 5.5% اعتبارا من السنة العاشرة.	من 1000.000دج إلى 100.000.000 دج	من 10% إلى 20% من تكلفة المشروع	من 03 إلى 15 سنة

المصدر: منشورات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

-شروط وقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من قرض "التحدي": للاستفادة من قرض" التحدي"، وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية جملة من الشروط وهي[2]:

- ملاك الأراضي الزراعية الخاصة أو عن طريق الامتياز، الواقعة ضمن الملك الخاص للدولة، سواء كانت ملكية فردية أو جماعية؛

[1] MADR, **Convention Cadre Portant sur le Crédit d'investissement «ETTAHADI»,** Ministère de l'Agriculture et Développement Rural, Alger, décembre 2020, p4.
[2] MADR, **Octroi de crédits agricoles bonifiés « ETTAHADI»**, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, disponible sur site web : http//www.psl.madr.gov.dz. Consulté le 06/11/2023.

- المزارعون والمربون بشكل جماعي أو فردي أو منظمون في تعاونيات أو مجموعات فلاحية ذات منفعة مشتركة؛
- المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال الانتاج الزراعي أو تربية الحيوانات؛
- تثمين، تحويل واستغلال المنتجات الزراعية والحيوانية والمنتجات الغذائية؛
- المزارع النموذجية.

تتمثل قائمة الأعمال والنشاطات الزراعية المؤهلة للحصول على قرض الاستثمار "التحدي" فيما يلي:

-عمليات تطوير الري والفلاحة؛

-اقتناء معدات ووسائل الإنتاج؛

-إنشاء البنى التحتية من مرافق التخزين، التحويل، التعبئة والتثمين؛

-الانتاج الحرفي؛

-حماية وتنمية الثروة الجينية النباتية والحيوانية.

ب-قرض "التحدي الاتحادي- ETTAHADI Fédératif":

قرض استثماري متوسط وطويل الأجل، مدعم جزئيا من قبل الدولة، مخصص للمتعاملين في مجال التحويل، التعبئة، وتخزين المنتجات الفلاحية، وهناك عدة امتيازات لهذا النوع من القروض تتمثل فيم يلي:

جدول رقم (44): مميزات القرض الاستثماري "التحدي الاتحادي- ETTAHADI Fédératif"

القرض	معدل الفائدة	المبلغ المسموح به	المساهمة الشخصية	مدة السداد
التحدي الاتحادي ETTAHADI Fédératif	0% لأول 5 سنوات؛ 1% من السنة السادسة إلى السابعة؛ 3% من السنة الثامنة إلى التاسعة؛ 5.5% اعتبارا من السنة العاشرة.	من 1000.000دج حتى 200.000.000 دج	من 10% إلى 20% من تكلفة المشروع	من 03 إلى 15 سنة

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)

- **شروط وقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من قرض "التحدي الاتحادي"**: للاستفادة من قرض التحدي الاتحادي، وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية جملة من الشروط وهي[1]:

- ملاك الأراضي الزراعية الخاصة أو عن طريق الامتياز، الواقعة ضمن الملك الخاص للدولة، سواء كانت ملكية فردية أو جماعية؛

[1] Ibid.

- المزارعون والمربون بشكل جماعي أو فردي أو منظمون في تعاونيات أو مجموعات زراعية ذات مصالح مشتركة؛
- المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال الانتاج الزراعي أو تربية الحيوانات؛
- تثمين، تحويل واستغلال المنتجات الزراعية والحيوانية والمنتجات الغذائية؛
- المزارع النموذجية.

يمول هذا النوع من القروض قائمة من الأعمال والنشاطات الفلاحية التالية:

–تحويل المنتجات الزراعية والحيوانية، تعبئة وتصدير التمور، إنشاء وحدات تصنيع العجائن، إنشاء وحدات التربية ومراكز التسمين، التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة، ذبح وتقطيع الدواجن، تسويق وتخزين وتعبئة وتثمين المنتجات الفلاحية، توزيع المعدات الفلاحية على مختلف أنواعها؛

– إنتاج مختلف المحاصيل الفلاحية(حليب، زيوت، زيتون، عسل، أعلاف،...الخ).

3–قرض الإيجار المالي "Leasing"

قرض الإيجار المالي هو عبارة عن قرض بيع بالإيجار أو ما يعرف بالتأجير التمويلي، وهو قرض طويل الأجل مدعوم جزئيا من قبل الدولة، يستعمل في تأجير الآلات الزراعية ومعدات الري المصنعة محليا، والمدرجة مباشرة في المشاريع الاستثمارية، ومن أهم مميزاته ما يلي:

جدول رقم(45): مميزات قرض الايجار المالي "Leasing"

القرض	معدل الفائدة	المبلغ المسموح به	المساهمة الشخصية	مدة السداد
الايجار المالي "Leasing"	5% (1% يتحملها العميل + 04% دعم من قبل الدولة)	حتى 100% من تكلفة المشروع	من 10% إلى 20% من تكلفة المشروع	10 سنوات لآلات الحصاد والدرس. 05 سنوات لباقي المعدات.

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

4–قرض تربية الأحياء المائية

قرض تربية الأحياء المائية هو قرض استغلال قصير الأجل مدعم كليا، يهدف إلى تمويل قطاع تربية الأحياء المائية، ويمنح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المقاولين الناشطين في مجال الاستزراع المائي، سواء كانوا أفراد أو منظمين في شكل شركة، ومن بين امتيازات هذا القرض ما يلي:

جدول رقم (46): مميزات قرض تربية الأحياء المائية

القرض	معدل الفائدة	المبلغ المسموح به	مدة السداد
تربية الأحياء المائية	%0	حتى 170.000.000 دج	24 شهرا

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)

5-قرض السكن الريفي

قرض السكن الريفي هو عبارة عن قرض عقاري مخصص للأفراد لإسكانهم وتثبيتهم في المناطق الريفية، ويمتاز هذا القرض بعدة امتيازات نلخصها في الجدول الموالي:

جدول رقم(47): مميزات قرض السكن الريفي

القرض	معدل الفائدة	المبلغ المسموح به	مدة السداد
السكن الريفي	من 1% إلى 3% وذلك على حسب الدخل	من 1.000.000دج إلى 3.000.000دج	تصل حتى 20 سنة، على حسب السن.

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)

قرض السكن الريفي يهدف لتثبيت الفلاحين في المناطق الريفية، وهي استراتيجية انتهجتها الحكومة الجزائرية لإعادة احياء الريف وتشجيع الفلاحين للرجوع إلى أراضيهم وخدمتها، وهذا الإجراء يخلق نوع من الحركية التنموية في المناطق الريف.

سادسا: قروض فلاحية ضمن إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

يستفيد الشباب البطال الدين يتراوح أعمارهم بين 30 و55 سنة، والمنخرطون في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من قرض في إطار تمويل وخلق المؤسسات المصغرة في مجال الفلاحة يصل حتى 10 ملايين دينار جزائري، وتقدر مدة السداد بـ 8 سنوات مع إمكانية التمديد لمدة 3 سنوات، بالإضافة إلى منح الصندوق امتيازات أخرى لدوي المشاريع المؤهلة، تتمثل في[1]:

-تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية تصل حتى 100%؛

-تخفيض نسب الرسوم الجمركية؛

-الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي؛

-الاستفادة من قروض بدون فوائد؛

-التدريب، المرافقة، والمراقبة خلال فترة النشاط.

[1] CNAC, **Dispositif de soutien à la création et à l'extension d'activité par les chômeurs promoteurs âges de 30 à 55 ans**, CNAC. Disponible sur site web : https//:www.cnac.dz/site_cnac/Web20%/fr/FR_Dispositf.aspx, consulté le 07/11/2023.

يساهم الفلاح بنسبة 1% كمساهمة شخصية، كما يتحصل على دعم قدره 29% من قيمة القرض، والباقي يتكفل به البنك بتمويل 70% من قيمة القرض[1].

سابعا: قروض فلاحية ضمن إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

اعتمدت الجزائر استراتيجيات تهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة في المناطق الريفية، ومن بين هذه الاستراتيجيات اعتمادها على القرض المصغر، حيث تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قروض طويلة الأجل من أجل خلق مشاريع فلاحية موجهة إلى الشباب الأكبر من 18 سنة، وتمول الوكالة المشاريع والنشاطات الفلاحية سواء تلك المتعلقة بتربية الماشية، أو المتعلقة بفلاحة الأرض، وتتعدد أنماط التمويل الممنوحة ضمن إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر كما يلي[2]:

جدول رقم (48): أنماط التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

صنف المقاولة	قيمة القرض	المساهمة الشخصية	مساهمة البنك	مساهمة الوكالة	معدل الفائدة
كل الأصناف(شراء مواد أولية)	لا يتجاوز 100.000دج	–	-	%100	-
كل الأصناف(شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	لا يتجاوز 250.000دج	–	-	%100	-
كل الأصناف	لا يتجاوز 1000.000دج	%1	%70	29%	-

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يتضح من خلال الجدول أن الوكالة الوطنية للقرض المصغر تقدم نوعين من التمويل:

–قرض صغير بدون فائدة وتعتبره الوكالة كسلفة، وحدد سقفه بـ250.000دج لولايات الجنوب و100.000دج لباقي الولايات.

–قرض بفائدة لا يتجاوز 1000.000دج، تساهم الوكالة فيه بنسبة 29 % كدعم من طرف الدولة، ويساهم الفلاح بـ 01%، أما البنك فيساهم بـ 70% من قيمة القرض.

[1] زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلون التسيير، جامعة مصطفى اصطنبولي معسكر، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015، ص200.

[2] ANGEM, **Formule de financement**, ANGEM, disponible sur site web : https://www.angem.dz/article/les-formes-de-fiancement-du-micro-credit/, consulté le 07/11/2023.

ثامنا: قروض فلاحية ضمن إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"ANADE"("ANSEJ" سابقا)*، هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تساعد على خلق وتطوير المؤسسات المصغرة في مجال الانتاج والخدمات، تقدم إعانات مالية وامتيازات جبائية للفلاحين البالغين من العمر بين 18 حتى 50 سنة، والمتحصلين على شهادات أو تأهيل مهني معترف به، ويقدر السقف الإجمالي للتمويل المقدم في إطار الوكالة بـ 10.000.000دج، ويكون على ثلاثة أنواع[1]:

1-تمويل ثلاثي: يتكون من ثلاثة أطراف، يساهم فيه البنك بقرض مدعم كليا، نسبته 70% من مبلغ الاستثمار، وتساهم الوكالة بقرض دون فائدة يتراوح من 12% إلى 25% من قيمة المشروع، أما المستفيد فمساهمته الشخصية تتراوح بين 5% إلى 15%.

2-تمويل ثنائي: يتكون من طرفين، المساهمة الشخصية للمستفيد(الفلاح) بـ50% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، وتساهم الوكالة بقرض دون فائدة بنسبة 50%.

3-تمويل أحادي: يكون تمويل المشروع من قبل المستفيد بنسبة 100%.

المطلب الثاني: تطور القروض المصرفية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

ضمن إطار تنفيذ مختلف المخططات والبرامج الفلاحية والريفية في الجزائر مند بداية الألفية، تم تفعيل دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR كمؤسسة عمومية كلفت بمهمة تمويل المشاريع الفلاحية، وكان ذلك من خلال إبرام اتفاقية بينه وبين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 26 فيفري 2002، تم توالت بعدها العديد من الاتفاقيات كان آخرها بتاريخ 2020/12/13(ملحق رقم (07) و(08))، ولتوضيح ذلك تناولنا في هذا المطلب عرض وتحليل لتطور القروض الفلاحية عبر مختلف المخططات والبرامج الفلاحية في الجزائر مند بداية الألفية.

أولا: تطور القروض الفلاحية ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

تناولنا من خلال الجداول الموالية عرض وتحليل لتطور القروض الفلاحية ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

* تم تغيير اسم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب"ANSEJ" وإعادة تنظيمها وتحويل مهامها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"ANADE"، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، الصادر في العدد 70 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[1] ANADE, **Dispositif de l'ANADE**, disponible sur site web : https://www.anade.dz/index.php/fr/support/document. Consulté le 08/11/2023.

جدول رقم(49): تطور القروض الفلاحية خلال الفترة(2000-2005)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي القروض	376.9	386.8	446.60	669.1	728	747.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات، أعداد متفرقة.

اعتمادا على الجدول رقم(49) نلاحظ أن القروض الفلاحية في تزايد مستمر، وذلك تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في سنة 2000، حيث قدرت قيمتها في سنة 2005 بـ 747.4 مليون دينار، محققة نسبة زيادة قدرها 98%، مقارنة بسنة 2000، وتعود هذه الزيادة إلى التسهيلات الممنوحة في تلك الفترة، خاصة تلك المتعلقة بتخفيض فوائد القروض، وقرار الحكومة في سنة 2001 بمسح ديون الفلاحين والمقدرة بـ 110 مليون دينار، كل هذه التدابير شجعت الفلاحين على طلب المزيد من القروض، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي، حيث نلاحظ أن هناك طلب متزايد على قروض الاستثمار خلال الفترة (2006-2009)، مسجلا أعلى قيمة له خلال سنة 2009 بـ 190 مليون دينار، محققا نسبة زيادة قدرها 4.4% مقارنة بسنة 2006، ويمتل الجزء المدعم من قروض الاستثمار ما نسبته 71% من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (2006-2009).

جدول رقم(50): تطور قروض الاستثمار والاستغلال الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2006-2009) (الوحدة: ألف دينار جزائري)

السنوات		2006	2007	2008	2009	المجموع
قروض استثمار	عدد الملفات	164.188	160.916	169.242	166.501	660.847
	الجزء المدعم	80.380.931	84.117.267	83.728.627	85.552.077	333.778.902
	الجزء غير المدعم	34.145.365	33.739.173	33.734.036	33.725.842	135.344.416
	المجموع	114.526.29	117.856.44	117.462.66	119.277.9	469.123.318
السنوات		**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**المجموع**
قروض استغلال	عدد الملفات	20.712	20.596	18.850	18.860	79.018
	الجزء المدعم	4.378.080	4.052.755	3.967.639	3.968.831	16.367.305
	الجزء غير المدعم	3.654.170	3.313.716	3.354.523	3.354.523	13.676.932
	المجموع	8.032.250	7.366.471	7.322.162	7.323.354	30.044.237

المصدر: رشيد مالكي، **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة- حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2018/2017، ص379.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(50) أن قروض الاستغلال(خارج قرض "الرفيق")، كان الطلب عليها كان ضعيفا مقارنة بقروض الاستثمار خلال نفس الفترة، وهذا راجع لكون فترة السداد فيها تكون قصيرة ومبالغها صغيرة، وهذا ما يفسر عدم تجاوز متوسط منح القروض خلال الفترة(2006-2009) الثمانية(08) ملايير دينار، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة، وبالضبط سنة 2008، تم إطلاق منتج ائتماني جديد من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعرف باسم قرض الاستغلال "الرفيق".

ثانيا: تطور القروض الفلاحية ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شهدت هذه المرحلة إطلاق عدة منتجات ائتمانية على غرار قرض الاستغلال "الرفيق"، وقرض الاستثمار "التحدي". هذا من جهة، والقرار التاريخي لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في سنة 2009 بمسح ديون الفلاحين، والمقدرة بـ 41 مليار دينار. من جهة أخرى، كل هذا شجع على زيادة الطلب على القروض الفلاحية، وفيما يلي عرض لتطور قروض الاستثمار والاستغلال الفلاحي خلال مرحلة تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

1-قروض الاستثمار:

الجداول الموالية توضح تطور قروض الاستثمار الفلاحية خلال الفترة (2010-2014)، سواء كانت في إطار الدعم أو خارجه، أو تلك المتعلقة بقرض الاستثمار "التحدي"، الذي أطلق في سنة 2011، تزامنا مع إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

جدول رقم(51): تطور قروض الاستثمار الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2010-2012) (الوحدة: مليون دينار جزائري)

نوع القرض	2010	2011	2012
إجمالي قروض الاستثمار في إطار الدعم	1637	4306	630
إجمالي قروض الاستثمار خارج إطار الدعم	6027	6445	8108
إجمالي قروض الاستثمار	**6164**	**10751**	**8738**

المصدر: قرامطية زهية، **محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل اصلاحات الألفية الثالثة –حالة الجزائر**، مجلة الإبداع، مجلد2، عدد2، 2012، ص.ص9-10.

اعتمادا على الجدول رقم(51) نلاحظ أن هناك تذبذب في منح قروض الاستثمار (خارج قرض "التحدي") خلال الفترة (2010-2012)، حيث سجلت في سنة 2012 معدل انخفاض قدره 18%، مقارنة بسنة 2011، بعدما حققت نسبة زيادة قدرها 74% في سنة 2011، مقارنة بسنة 2010، ويرجع هذا الانخفاض إلى الطلب المتزايد على القرض الاستثمار الجديد "التحدي" الذي أطلق سنة 2011.

جدول رقم(52): قرض الاستثمار "التحدي-ETTAHADI" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2013-2014) (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات		2013	2014
قرض التحدي ETTAHADI	عدد الملفات	22	895
	المبالغ	0.254	5.909

المصدر: مديرية البرمجة والدراسات الاقتصادية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

اعتمادا على الجدول رقم(51) نلاحظ أن قرض الاستثمار "التحدي" عرف بداية محتشمة، حيث سجل في سنة 2013 قيمة قدرها 0.254 مليار دينار فقط، ليرتفع في السنة الموالية إلى 5.909 مليار دينار، ويرجع هذا الطلب المتزايد إلى الامتيازات التي تمحنها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لمثل هذا النوع من القروض، من تخفيض للفوائد تصل إلى 0%، وتسقيف للقرض يصل حتى 200 مليون دينار جزائري، وهذا بدوره يعكس الاهتمام الكبير لسياسة التمويل الفلاحي ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

2-قروض الاستغلال:

يوضح الجدول رقم(53) أن القروض الفلاحية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصيغة قرض الاستغلال "الرفيق" تشهد تزايد وتطور كبير خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2014، حيث سجلت أعلى مستوى لها في سنة 2014 بـ30.45 مليار دينار، محققة بذلك نسبة زيادة جاوزت 168% مقارنة بسنة 2013، وهذ يعكس الاهتمام الكبير بالتمويل الفلاحي الذي يعد ركيزة أساسية من ركائز التجديد الفلاحي والريفي والتي تدعو إلى ضرورة وضع تدابير لعصرنة والتمويل وتكييفه مع النشاط الفلاحي.

جدول رقم(53): تطور قرض الاستغلال "الرفيق -R'FIG" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2010-2014) (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014
قرض الرفيق R'FIG	عدد الملفات	5 923	6 438	7 516	11 014	14 764
	المبالغ	4.79	5.20	8.63	17.87	30.45

المصدر: مديرية البرمجة والدراسات الاقتصادية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

تزامنت هذه الزيادة في منح القروض الفلاحية خلال هذه الفترة مع تحسن مداخيل البترول، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل من النفط 100 دولار أمريكي خلال هذه الفترة.

ثالثا: تطور القروض الفلاحية ضمن مخطط الفلاحة(2015-2019)

نستعرض من خلال الجداول الموالية تطور القروض الفلاحية خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019، والمتزامنة مع مخطط الفلاحة(2015-2019).

1-قرض الاستغلال:

يشهد تطور قرض الاستغلال الفلاحي "الرفيق" تذبذب خلال الفترة(2015-2019)، حيث شهدت مرحلة انخفاض خلال الفترة(2015-2017)، لتسجل بعدها زيادة قدرها 7.69 مليار دينار خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، تم عاودت الانخفاض مرة أخرى لتستقر عند 19.52 مليار دينار في سنة 2019، مسجلة نسبة انخفاض قدرها 23 % مقارنة بسنة 2018.

جدول رقم(54): تطور قروض الاستغلال "الرفيق- R'FIG" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2015-2019) (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات		2015	2016	2017	2018	2019
قرض الرفيق R'FIG	عدد الملفات	23864	33106	24040	22204	17097
	المبالغ	30.37	19.17	17.66	25.35	19.52

المصدر: مديرية البرمجة والدراسات الاقتصادية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

يوضح الجدول رقم(54) ان هناك انخفاض واضح في عدد ملفات قرض الاستغلال "الرفيق"، حيث انتقل عدد الملفات المودعة والموافق عليها لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 2232 ملف سنة 2015 إلى 518 ملف سنة 2019.

2-قرض الاستثمار:

يوضح الجدول الموالي تطور قرض الاستثمار "التحدي" خلال الفترة(2015-2019).

جدول رقم(55): تطور قرض الاستثمار "التحدي -ETTAHADI" الممنوح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2015-2019) (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات		2015	2016	2017	2018	2019
قرض التحدي ETTAHADI	عدد الملفات	2232	1151	1372	1465	518
	المبالغ	16.481	25.421	26.996	23.817	19.34

المصدر: مديرية البرمجة والدراسات الاقتصادية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

يتضح من خلال الجدول رقم(55) أن هناك تذبذب في منح قروض الاستثمار "التحدي" خلال الفترة(2015-2019)، حيث سجلت هذا الأخيرة أعلى قيمة لها في سنة 2017 بـ 26.996 مليار دينار، تم تلتها مرحلة انخفاض واضحة، مسجلة في سنة 2019 قيمة قدرها 19.34 مليار دينار، بمعدل انخفاض قدره 18%، مقارنة بسنة 2018.

يرجع هذا الانخفاض والتذبذب في منح القروض الفلاحية بصيغتيها "الفريق" و"التحدي"، إلى الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة، وكان أبرزها تراجع مداخيل المحروقات، من

جراء الأزمة النفطية مع بداية منتصف سنة 2014، حيث سجل سعر النفط أدنى مستوى له في سنة 2016 بمتوسط قدره 43.2 دولار للبرميل. هذا من جهة، وتراجع قيمة الدينار، من جهة أخرى.

رابعا: تطور القروض الفلاحية ضمن خارطة طريق القطاع الفلاحي خلال الفترة(2020-2024)

نستعرض من خلال الجداول الموالية تطور قروض الاستثمار والاستغلال الفلاحي الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2020-2021)، والتي تعتبر بداية تنفيذ خارطة طريق القطاع الفلاحي الممتدة من سنة 2020 إلى غاية سنة 2024.

1-قروض الاستغلال:

يوضح الجدول الموالي تطور قروض الاستغلال "الرفيق" خلال الفترة(2020-2021).

جدول رقم(56): قروض الاستغلال "الرفيق -R'FIG" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2020-2021) (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات		2020	2021
قرض الرفيق R'FIG	المبالغ	20.63	13.55

المصدر: مديرية البرمجة والدراسات الاقتصادية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ من خلال الجدول رقم(56) أن قروض الاستغلال "الرفيق" خلال الفترة(2020-2021) شهدت انخفاض كبير، مسجلة خلال سنة 2021 انخفاض بـ 7.08 مليار دينار مقارنة بسنة 2020، ويرجع هذا للأزمة الصحية العالمية وتبعاتها السلبية على النشاط الفلاحي.

2-قروض الاستثمار:

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور القروض الفلاحية بصيغة قرض الاستثمار "التحدي"، والممنوحة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2021.

جدول رقم(57): قرض الاستثمار "التحدي -ETTAHADI" الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2020-2021) (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات		2020	2021
قرض التحدي "ETTAHADI"	المبالغ	18.198	8.69

المصدر: مديرية البرمجة والدراسات الاقتصادية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

يتضح من خلال الجدول رقم(57) أن وتيرة منح قروض الاستثمار "التحدي" عرفت انخفاض كبير خلال سنتي 2020 و2021. مسجلة في سنة 2021 نسبة انخفاض تجاوزت 52% مقارنة بسنة 2020، ويرجع هذا الانخفاض الحاد في منح القروض الفلاحية خلال هذه الفترة إلى الأزمة الصحية التي واجهها

العالم من جراء تفشي فيروس كورونا المستجد "COVID19" في بداية سنة 2020، وما خلفتها من تبعات وآثار اقتصادية واجتماعية، حيث أدت إجراءات الحجر الصحي العام، إلى توقف النشاط في جميع القطاعات، كما شهدت انخفاض حاد في أسعار المحروقات الذي أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري.

خامسا: تطور القروض الفلاحية الممنوحة في إطار الوكالات والصناديق الوطنية

القروض الفلاحية لا تقتصر فقط على قروض "الرفيق" و"التحدي" التي تمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"، فهناك قروض تمنح ضمن إطار وكالات وصناديق وهيئات حكومية، على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

1-القروض الممنوحة ضمن إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM":

يوضح الجدول الموالي توزيع القروض حسب قطاع النشاط، وذلك ضمن إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2021/12/31.

جدول رقم(58):توزيع القروض الممنوحة ضمن إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM" بحسب قطاع النشاط(من 2005 إلى غاية 2021/12/31)

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	مبلغ القروض الموافق عليها(دج)	النسبة(%)
الفلاحة	129405	9.063.169.357	%13.25
الصناعات الصغيرة	378891	19.561.102.405	%39.58
البناء والأشغال العمومية	84462	7.591.104.080	%8.83
الخدمات	189270	17.775.707.023	%19.78
الصناعات التقليدية	168624	10.136.421.920	%17.62
التجارة	5435	1.367.615.285	%0.57
الصيد البحري	969	135.631.739	%0.10
المجموع	**95705**	**65.630.751.806,79**	**%100**

Source : Ministère de l'industrie, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N°40, Edition Mars 2022, Alger, p29.

يتضح من خلال الجدول رقم(58) أن تمويل نشاطات القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الرابعة من حيث نسبة القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية للقرض المصغر، حيث تأتي الصناعات الصغيرة، والصناعات التقليدية، والخدمات في المراتب الأولى، وتقدر نسبة القروض الموجهة للنشاطات الفلاحية ضمن إطار الوكالة إلى غاية 2021/12/31 بـ 13.25%، وهي نسبة ضعيفة، وهذا يرجع للسقف المحدد من قبل الوكالة والمقدر بـ 1.000.000دج فقط.

2-القروض الممنوحة ضمن إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" CNAC":

يوضح الجدول الموالي توزيع تمويل المشاريع بحسب قطاع النشاط.

جدول رقم(59): المشاريع الممولة ضمن إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC" إلى غاية 2021/12/31 بحسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	إجمالي التمويل(مليون دينار)	النسبة(%)
الفلاحة	26967	113 700,57	20.50
الصناعات التقليدية	16659	55 281,22	9.96
البناء والأشغال العمومية	8946	37 586,69	6.77
الري	372	2 627,35	0.47
الصناعة	12943	61 440,17	11.07
الصيانة	1026	3 314,28	0. 59
الصيد البحري	626	4 211,68	0.75
المهن الحرة	1771	7 931,51	1.43
الخدمات	32381	118 229,02	21.31
نقل البضائع	46124	120 632,29	21.75
نقل المسافرين	12347	29 611,13	5.33
المجموع	**160162**	**554565,91**	**100**

Source : Ministère de l'industrie, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N°40, Edition Mars 2022, Alger, p31-32.

يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الثالثة بعد الخدمات ونقل البضائع من حيث المشاريع الممولة ضمن إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، حيث قدر إجمالي تمويل النشاطات الفلاحية إلى غاية 2021/12/31 بـ 113.700,57مليون دينار، وتقدر نسبة تمويل المشاريع الفلاحية من طرق الصندوق إلى النسبة الإجمالية بـ 20.50%، وهي نسبة جيدة تعكس الأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع، من خلال وضع تحفيزات لتشجيع الشباب للاستثمار في الفلاحة.

3-القروض الممنوحة ضمن إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"ANADE":

نستعرض من خلال الجدول الموالي المشاريع الممولة ضمن إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بحسب قطاع النشاط إلى غاية 2021/12/31.

جدول رقم(60): المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتمية المقاولاتية"ANADE" إلى غاية 2021/12/31 بحسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	إجمالي التمويل(دج)	النسبة(%)
الفلاحة	59894	225 231 049 937	17.33
الصناعات التقليدية	43663	112 368 363 963	8.64
البناء والأشغال العمومية	36162	140 807 307 625	10.83
الري	570	3 393 895 933	0.26
الصناعة	30348	148 335 635 733	11.41
الصيانة	11395	32 471 485 197	2.49
الصيد البحري	1136	7 539 558 396	0.58
المهن الحرة	13055	37 138 891 715	2.85
الخدمات	110335	364 077 572 304	28.01
النقل بالتبريد	13390	33 799 593 882	2.60
نقل البضائع	56824	147 516 023 362	11.35
نقل المسافرين	19020	46 920 207 187	3.61
المجموع	**395812**	**1 299 599 585 235**	**100**

Source : Ministère de l'industrie, **Bulletin d'information statistique de la PME,** N°40, Edition Mars 2022, Alger, p30.

استنادا إلى الجدول رقم(60) نلاحظ أن تمويل المشاريع الفلاحية سجلت نسبة عالية مقارنة بباقي القطاعات من حيث المشاريع الممولة ضمن إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث قدرت نسبة التمويل الفلاحي إلى إجمالي التمويل بـ 17.33%، وهي نسبة مشجعة تعكس اهتمام الشباب وتوجهه للاستثمار في قطاع الفلاحة.

استنادا إلى ما تناوله من خلال هذا المطلب نلاحظ أن منح القروض الفلاحية بمختلف صيغها خلال فترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مع بداية سنة 2000، شهد ارتفاع، محققا في سنة 2005 نسبة زيادة تجاوزت 700%، مقارنة بسنة 2000، ويعود الفضل في ذلك إلى التسهيلات الممنوحة، خاصة تلك المتعلقة بتخفيض نسب الفوائد، زيادة على قرارات الحكومة بمسح ديون الفلاحين. كما شهدت القروض الفلاحية خلال مرحلة تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي إطلاق عدة منتجات ائتمانية على غرار قرض الاستثمار "التحدي". هذا من جهة، وقرارات الحكومة في سنة 2009 بمسح ديون الفلاحين. من جهة أخرى، كل هذا شجع على زيادة الطلب على القروض الفلاحية. على عكس مرحلة تطبيق مخطط الفلاحة(2015-2019) التي شهدت تذبذب واضح في منح قروض الاستغلال

والاستثمار الفلاحي، نتيجة تراجع مداخيل المحروقات، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، واستمر هذا الانخفاض في منح القروض الفلاحية خلال فترة بداية تطبيق خارطة طريق القطاع الفلاحي(2020-2024) نتيجة الأزمة الصحية التي شهدها العالم من جراء تفشي جائحة كورونا سنة 2020.

يتضح أيضا من خلال تطور التمويل الفلاحي ضمن إطار مختلف الصناديق والوكالات والهيئات الحكومية، أن هناك تفاوت في نصيب القطاع الفلاحي من التمويل مقارنة بباقي القطاعات، حيث تقدر نسبة القروض الفلاحية الممنوحة ضمن إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر إلى غاية 2021/12/31 بـ 13.25%، وهي نسبة ضعيفة. أما القروض الممنوحة ضمن إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فقدرت بـ 20.50%، وهي نسبة جيدة تعكس الأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع. كما سجلت نسب المشاريع الفلاحية الممولة ضمن إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية نسبة عالية مقارنة بباقي القطاعات، قدرت بـ 17.33%، وهي نسبة مشجعة تعكس اهتمام الشباب وتوجهه للاستثمار في قطاع الفلاحة.

المطلب الثالث: آليات ضمان القروض الفلاحية في الجزائر

لتسهيل الحصول على الائتمان البنكي من قبل الفلاحين وأصحاب المؤسسات الناشطة في مجال الفلاحة والأغذية، وضعت الحكومة مجموعة من الأليات والتدابير، ومن بينها إنشاء صناديق لضمان القروض الفلاحية، مهمتها تقاسم المخاطر مع البنوك والمؤسسات المالية في حالة عدم سداد أصحابها. لتوضيح ذلك، تطرقنا في هذا المطلب إلى التعريف بمختلف صناديق ضمان القروض الفلاحية في الجزائر.

أولا: صندوق ضمان القروض الفلاحية "FGA":

أنشأ صندوق ضمان القروض الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87 -82 المؤرخ في 14 أفريل 1987، وفي سنة 2011 تم تفويض إدارة الصندوق إلى صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "CGCI"، وتتمثل مهام صندوق ضمان القروض الفلاحية، في ضمان استمرار تمويل الأنشطة الفلاحية المتعلقة بإنشاء المزارع وتعزيز القدرات الانتاجية للمزارع النامية. حيث تغطي الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق، القروض الفلاحية(قروض الاستثمار والاستغلال) الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"، ويستفيد منها[1]:

-الفلاحون الذين ينشطون في مجال الفلاحة، سواء كانوا أفراد، أو منظمون؛

-المربون، والمؤسسات الانتاجية، والتحويلية، والصناعات الغذائية.

[1] CGCI, **Garantie FGA**, caisse de Garantie des Crédits d'Investissements-Pme, disponible sur site web : https://cgci.dz/garantie-fga/, consulté le 29/11/2023.

تتراوح نسبة تغطية القروض من قبل صندوق الضمان الفلاحي على النحو التالي:

-80% من القرض الاستثماري "التحدي" الممنوح في إطار مرحلة الإنشاء والتشييد؛

-60% من القرض الاستثماري "التحدي" الممنوح في إطار مرحلة النمو والتوسع؛

-50% من قرض الاستغلال "الرفيق" أو "الرفيق الفيدرالي".

حدد الحد الأقصى لمبلغ القروض المؤهلة للحصول على ضمان الصندوق على النحو التالي:

-100 مليون دينار جزائري لقروض الاستثمار بصيغة "التحدي"؛

-30 مليون دينار جزائري لقروض الاستغلال بصيغة "الرفيق" أو "الرفيق الفيدرالي".

جدول رقم(61): توزيع محفظة القروض الفلاحية المدعومة من طرف صندوق ضمان القروض الفلاحية "FGA"، حسب نوع القرض خلال سنة 2021 (الوحدة: مليون دينار)

نوع القرض		عدد الملفات	%	القروض الممنوحة	%
قروض الاستغلال الرفيق (REFIG) والرفيق الفيدرالي (REFIG Fédiratif)	ملفات مفوضة	12083	99.57	10365.73	91
	ملفات غير مفوضة	52	0.43	981.29	9
1. جموع قروض الاستغلال		12135	98.51	11347	79
قروض الاستثمار إتحادي ETTIHADI	ملفات مفوضة	138	75	1141.48	37
	ملفات غير مفوضة	45	25	1964.2463	63
2. مجموع قروض الاستثمار		183	1.49	3106	21
المجموع(1+2)		12318	100	14453	100

Source: CGCI, **Rapport annuel 2021**, Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements – Pme, p6.

استنادا إلى الجدول رقم(61) نلاحظ أن صندوق ضمان القروض الفلاحية خلال سنة 2021 وافق على ضمان 12318 ملف بمبلغ إجمالي قدره 14453مليون دينار، موزعة بين ملفات القروض المفوض قرارها من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR والمقدر عددها بـ12221 ملف، والملفات الغير مفوضة والتي تخضع لموافقة مسبقة من قبل صندوق ضمان القروض، والبالغ عددها 97 ملف، وهي مبالغ كبيرة تعكس حجم الاستثمارات الفلاحية خلال تلك السنة. كما بلغت القروض قيد الدراسة من قبل صندوق ضمان القروض الفلاحية إلى غاية 2021/12/31، 27632 مليون دينار جزائري[1]، وفيما يلي عرض لتوزيع القروض الفلاحية المدعومة من قبل صندوق الضمان الفلاحي "FGA" بحسب المنطقة.

[1] CGCI, **Rapport annuel 2021,** Caisse de Garantie des Crédits d'investissement-PME, 2021, p7.

شكل رقم(62): توزيع محفظة القروض الفلاحية المدعومة من قبل صندوق ضمان القروض الفلاحية " FGA" بحسب المنطقة خلال سنة 2021 (الوحدة: مليون دينار)

المنطقة	قرض استثماري "اتحادي ETIHADDI"			قرض الاستغلال "الرفيق RFIG" و"الرفيق الفيدرالي RFIG FEDIRATIF"			الإجمالي		
	العدد	المبلغ	%	العدد	المبلغ	%	العدد	المبلغ	%
الشرق	57	918	30	6944	6380	56	7001	7298	50
الوسط	36	854	28	1505	1795	16	1541	2649	18.3
الغرب	64	601	19	3447	2045	18	3511	2646	18
الجنوب	26	732	24	239	1127	10	265	1860	13
المجموع	183	3106	100	12135	11347	100	12318	14453	100

Source: CGCI, **Rapport annuel 2021**, Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements – Pme, 2021, p7

اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم(62) نلاحظ أن الجهة الشرقية تحوز على النصيب الأكبر من القروض الفلاحية، حيث قدرت نسبتها بحوالي 50% من إجمالي القروض، تم تلتها منطقة الوسط بـ 18.3%، أما المنطقة الغربية والجنوبية يأتيان في مؤخرة الترتيب بـ 18% و13% على التوالي.

ثانيا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR":

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو مؤسسة عمومية يتمتع بشخصية معنوية، وباستقلالية مالية، تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1432 الموافق لـ 11نوفمبر 2002، بدأ العمل بصفة رسمية في 14 مارس 2004.

يهدف الصندوق إلى تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل البنكي متوسط الأجل لدعم إنشاء وتوسع المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتجديد هياكلها، وذلك من خلال التكفل بالضمانات الائتمانية اللازمة، وبهذا يشارك الصندوق في تقاسم أخطار التمويل مع البنوك والمؤسسات المالية، كما يرافق الصندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويساعدها في تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية[1].

يقدم الصندوق نوعان من الضمانات: الضمان العادي "FGAR"، وضمان القروض في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي "MEDA"، موجه لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة، وسوف تتطرق في هذا العنصر إلى الضمان العادي

[1] Décret exécutif N°17-193 du 16 Ramadhan 1438 correspond au 11 juin 2017, **portant réaménagement des statuts du fonds de garantie des crédits à la petite et moyenne entreprise**, Journal Officiel de la République Algérienne N°36, du 19 Ramadhan 1438 correspond au 14 juin 2017, p8.

"FGAR" لكونه يشمل ويغطي ضمانات القروض الممنوحة في إطار إنشاء المؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

يستفيد من الضمان العادي "FGAR"، كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانتاجية التي تقدم قيمة مضافة، وتسهم في تخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وتوظيف اليد العاملة، وتسمح بتطوير التكنولوجيا، وتستخدم مواد أولية موجودة في الجزائر.

يقوم الصندوق بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة العجز عن التسديد، ويغطي مبلغ الضمان المقدم من طرف الصندوق 80% من مجموع القرض البنكي، دون تجاوز سقف 100 مليون دينار جزائري. كما يشترط الصندوق عدم تجاوز مدة سداد القرض 07 سنوات، مقابل ذلك يسدد المستفيد علاوة من مبلغ القرض كتكلفة لدراسة المشروع، زيادة على علاوة التزام تسدد مرة واحدة عند منح القرض[1].

يقدم الصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشتغل في مجال الفلاحة والصناعات الغذائية، وفيما يلي عرض لوضعية ملفات القروض المضمونة من قبل الصندوق بحسب النشاط من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017.

جدول رقم(63): وضعية ملفات القروض المضمونة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR" بحسب النشاط من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017

النشاط	عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان(دج)	%
الصناعة	970	50	32.151.448062,00	60
الأشغال العمومية	526	27	10.993.691.363,00	21
الفلاحة والصيد البحري	24	1	882.180.868,00	2
الخدمات	417	22	9.466.535.915,00	18
المجموع	1937	100	53.493.856.208,00	100

المصدر: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

استنادا إلى الجدول رقم(63)، نلاحظ أن قطاع الفلاحة والصيد البحري يحتل المرتبة الرابعة والأخيرة، من حيث عدد المشاريع ومبالغ القروض الفلاحية المضمونة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2004-2017)، حيث لم تتعدى عدد المشاريع 24 مشروع، بمبلغ ضمان قدر بـ 882 مليون دينار جزائري، مع نسبة لم تتجاوز 2%، وهي نسبة ضعيفة جدا تعكس

[1] FGAR, **Critères d'éligibilité FGAR**, disponible sur site web: https://www.fgar.dz/portal/fr/content/crit%C3%A8res-d%C3%A9ligibilit%C3%A9-fgar, consulté le 28/11/2023.

عزوف أصحاب المشاريع الفلاحية عن خدمات الصندوق، ويرجع هذا العزوف إلى توجه أصحاب المشاريع الفلاحية إلى صندوق ضمان القروض الفلاحية "FGA" المتخصص في ضمان القروض الفلاحية.

استنادا إلى ما تم تناوله من خلال هذا المطلب نلاحظ أن صناديق ضمان القروض الفلاحية عرفت إقبال كبير من قبل الفلاحين وأصحاب المؤسسات الفلاحية لما تقدمه من ضمانات وتسهيلات للحصول على القروض الفلاحية، خاصة صندوق ضمان القروض الفلاحية(FGA)، الذي شهد إقبال كبير، بموافقته على ضمان 12318 ملف بمبلغ إجمالي قدره 14453 مليون دينار خلال سنة 2021.

المبحث الثالث: تحليل أثر التمويل الفلاحي على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

سعت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة إلى وضع مجموعة من برامج الدعم والتمويل الفلاحي تسعى من خلالها إلى إنعاش الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي. حيث كانت الانطلاقة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR)، وصولا إلى خارطة طريق القطاع الفلاحي التي تمتد على مدى 5 سنوات بدءا من سنة 2020 إلى غاية سنة 2024، والتي تهدف إلى تطوير الفلاحة باعتبارها وسيلة للتنويع الاقتصادي وتقليص العجز في الميزان التجاري، وتحقيق الأمن الغذائي، والتي من بين أهدافها أيضا، تحسين الوصول إلى التمويل، وتنويع المؤسسات المالية، وتوجيه الدعم الحكومي.

لتوضيح دور التمويل الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، تناولنا من خلال هذا المبحث دراسة تحليلية لأثر الائتمان البنكي(القروض) والدعم الحكومي على الأمن الغذائي، حيث قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تطرقنا في المطلب الأول إلى عرض وتحليل لمؤشرات الأمن الغذائي، وتناولنا في المطلب الثاني تحليل لتطورات التمويل الفلاحي في الجزائر، أما المطلب الثالث فتناولنا فيه دراسة قياسية لأثر القروض المصرفية الفلاحية والدعم الحكومي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة(2009-2021)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL).

المطلب الأول: تطور مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

يقاس الأمن الغذائي على مختلف مستوياته عبر العديد من المؤشرات تعكس أبعاده المختلفة، تتضمن بعض أنواع المؤشرات الأكثر استخداما في تقييم ظروف الأمن الغذائي تلك المتعلقة بإنتاج الغذاء، القدرة المادية للوصول إلى الغذاء، وإجمالي الانفاق على الغذاء، متوسط استهلاك السعرات الحرارية الغذائية اليومية، نقص التغذية،...الخ، وركزنا في دراستنا على مؤشرات الوفرة الغذائية، بحكم ارتباطها بمحور دراستنا والمتمثلة في دور التمويل الفلاحي في زيادة الوفرة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، وفيما يلي عرض لبعض مؤشرات الوفرة الغذائية في الجزائر.

أولا: مؤشر إنتاج الغذاء

مؤشر انتاج الغذاء يغطي المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للأكل والتي تحتوي على العناصر الغذائية، ويستثنى منه كل من القهوة والشاي لعدم توفرها على قيمة غذائية[1].

[1] World Bank, **Metadata Glossary**, available on web site: https://databank.worldbank.org/metadataglossary/environement-social-and-goverance-(esg)-data/series/AG.PRD.FOOD.XD, accessed: 12/03/2024.

شكل رقم(51): تطور مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

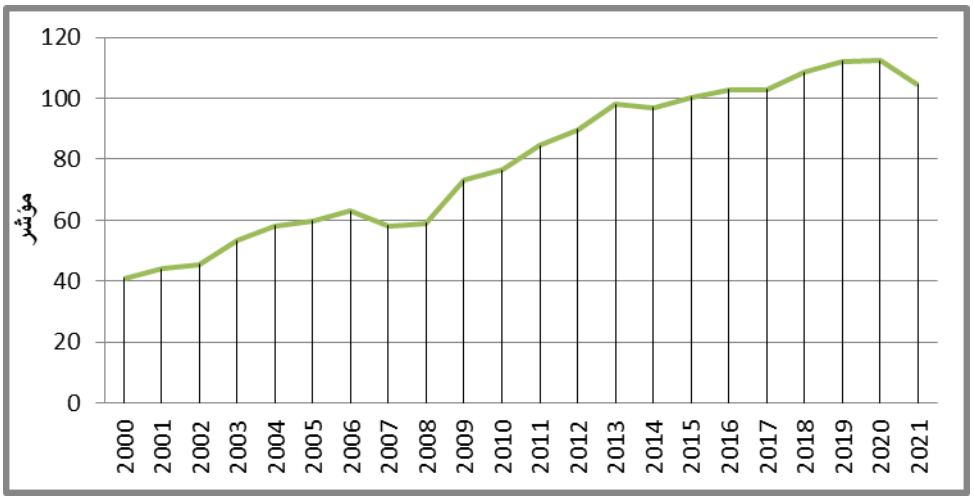

Prepared by the researcher based on: World Bank, Metadata Glossary, available on web site: https://databank.worldbank.org/metadataglossary/environement-social-and-goverance-(esg)-data/series/AG.PRD.FOOD.XD, accessed: 12/03/2024.

اعتمادا على الشكل رقم(51) نلاحظ أن مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر عرف تزايد مستمر، مسجلا معدل نمو كبير خصوصا خلال الفترة(2008-2021)، وهي الفترة التي تتزامن مع إصدار قانون التوجيه الفلاحي في سنة 2008، الذي أعطى انطلاقة جديدة للقطاع، وتركيزه على تنويع مصادر التمويل الفلاحي. هذا رغم تراجع في مؤشر انتاج الغذاء بـ 08 نقاط في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 التي حقق فيها نموا كبير تجاوز 112 نقطة، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة الصحية العالمية من جراء جائحة COVID19 وتبعاتها على النشاط الفلاحي.

ثانيا: نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية(كيلوحريرية/فرد/يوم)

يعد نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية من المؤشرات التي يقاس بها مستوى الوفرة الغذائية، ويلعب دور كبير في تحديد معدل انتشار نقص التغذية، الذي يعد أهم مؤشر من مؤشرات الأمن الغذائي، وتتعدد مصادره بين الإنتاج المحلي والاستيراد والمعونات.

يتضح من خلال البيانات الصادرة من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والموضحة في الشكل رقم(52) أن معدل نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية في الجزائر شهد تطور إيجابي خلال الفترة(2000-2021)، مسجلا أعلى مستوى له خلال سنة 2020 بـ 3506 (كيلوحريرة/فرد/يوم)، بمعدل نمو قدر بـ 0.8% مقارنة بسنة 2019، وهو بذلك يتجاوز المتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، الذي يتراوح فيها بين 2000 كيلو حريرة إلى 3000 كيلو حريرة[1].

[1] World Health Organization, **Macronutrients**, available on web site: https://www.emro.who.int/health-topics/macronutrients/introduction.html, accessed: 12/03/2024.

شكل رقم(52): تطور نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية(كيلوحريرية/فرد/يوم) في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

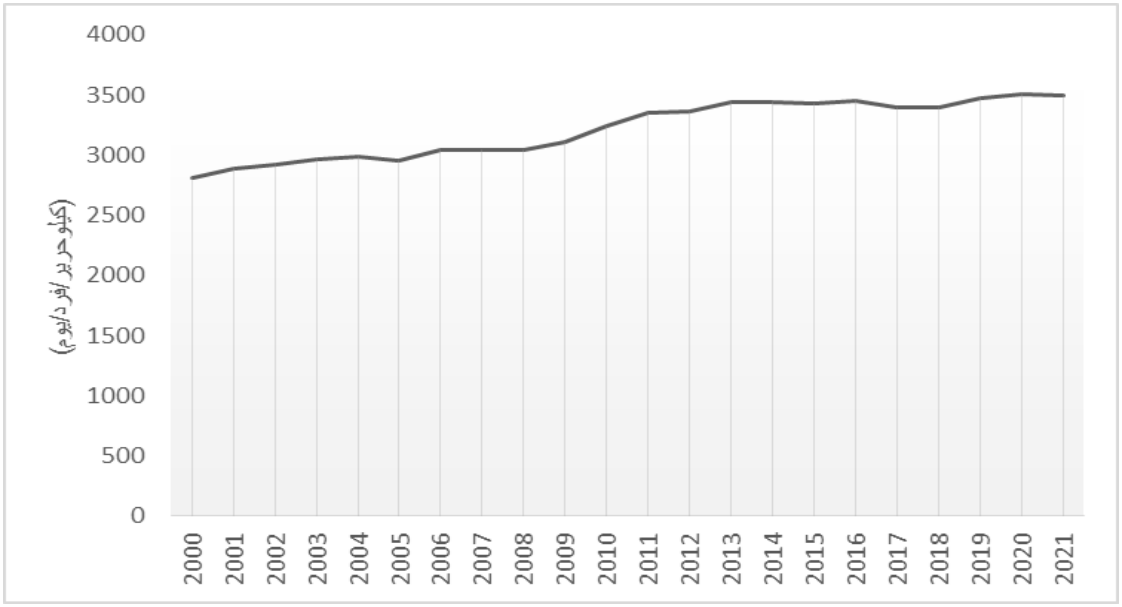

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الاغذية والزراعة، تاريخ التصفح: 2024/03/12، متاح عبر الرابط: :https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS

هذا، وقد سجل نصيب الفرد من الامدادات الغذائية في عام 2021 انخفاض بـ 10 (كيلوحريرة/فرد/يوم)، مقارنة بسنة 2020، وهذا راجع إلى الأزمة الصحية العالمية من جراء جائحة كورونا وتعطيلها لجميع النشاطات الاقتصادية بما في ذلك النشاطات الفلاحية وسلاسل الإمداد الغذائي. لكن رغم ذلك حققت الجزائر تقدم وتطور كبير في مجال الأمن الغذائي، حيث تصدرت المراتب الأولى على المستوى القاري، وهذا يعكس الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لضمان وفرة واستدامة الغذاء، بتشجيع الإنتاج المحلي الفلاحي واللجوء إلى بالاستيراد لسد العجز.

ثالثا: نصيب الفرد من الناتج الزراعي

يعد الانتاج الفلاحي المصدر الرئيسي للغذاء، وفيما يلي يوضح الشكل رقم(53) عرض لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)، حيث نلاحظ أن هناك تطور إيجابي في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة(2000-2014)، مسجلا في سنة 2014 قيمة قدرها 562 دولار أمريكي، محققا معدل نمو قدره 277% مقارنة بسنة 2000، وهي الفترة المتزامنة مع إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR) وسياسة التجديد الفلاحي والريفي(PRAR). لينخفض بعدها مباشرة خلال الفترة(2015-2018)، مسجلا في سنة 2018 قيمة قدرها بـ 488 دولار أمريكي.

شكل رقم(53): تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

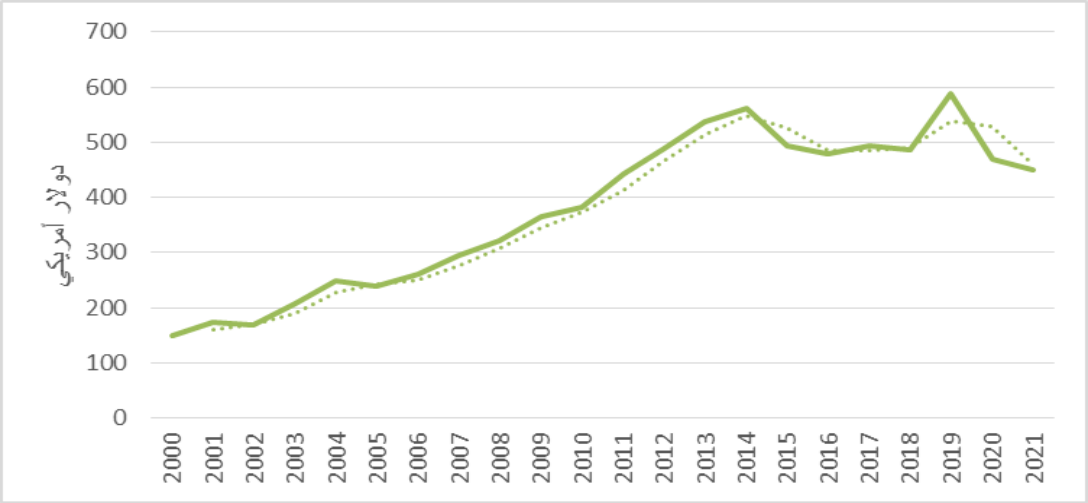

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد متفرقة(26-41)

شهد نصيب الفرد من الناتج الزراعي في سنة 2019 انتعاش مسجلا أعلى مستوى له وصل إلى 588 دولار أمريكي، أما خلال سنتي 2020 و2021 فقد سجل انخفاض طفيف نتيجة الظروف الصحية التي شهدها العالم من جراء جائحة كورنا وتبعاتها على سلاسل الإمداد الغذائية العالمية والنشاط الفلاحي.

رابعا: الفجوة الغذائية

استنادا إلى معطيات البيان رقم(54)، نلاحظ أن واردات السلع الغذائية تأتي في المرتبة الرابعة من حيث القيمة، بمتوسط سنوي تجاوز 8 مليار دولار خلال الفترة(2010-2021)، مسجلة زيادة من 7.72 مليار دولار في نهاية سنة 2020 إلى 8.88 مليار دولار في نهاية سنة 2021، وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى واردات القمح وقصب السكر والذرة بـ 1.158 مليار دولار، و2250 مليون دولار، و222 مليون دولار على التوالي.

شكل رقم(54): تطور صادرات وواردات السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

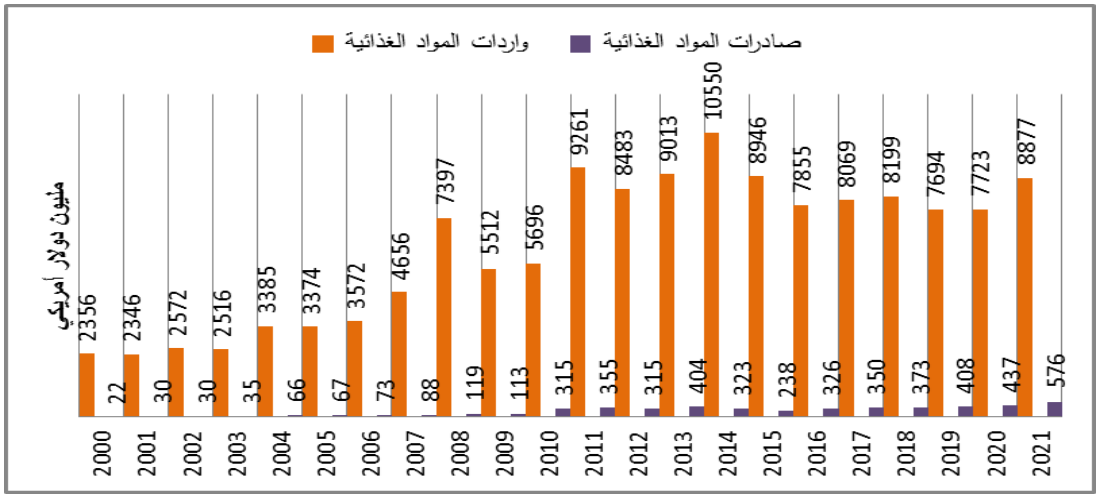

Source: Bank d'Algérie, **Rapports d'évolution économique et monétaire en Algérie du 2000 au 2021.**

سجلت صادرات السلع الغذائية في سنة 2021 قيمة قدرها 576 مليون دولار أمريكي، محققة بذلك معدل نمو تجاوز 31% مقارنة بسنة 2020، و82% مقارنة بسنة 2010، ويرجع هذا التحسن إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من الشعب الفلاحية وتصدير الفائض منها، على غرار التمور، والسكر.

خامسا: الاكتفاء الذاتي

يعتبر مؤشر الاكتفاء الغذائي الذاتي من بين المؤشرات المعتمدة في قياس أوضاع الأمن الغذائي، ويعبر عن القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية محليا، ويوضح البيان الموالي تطور نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2009-2021)

شكل رقم(55): تطور نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

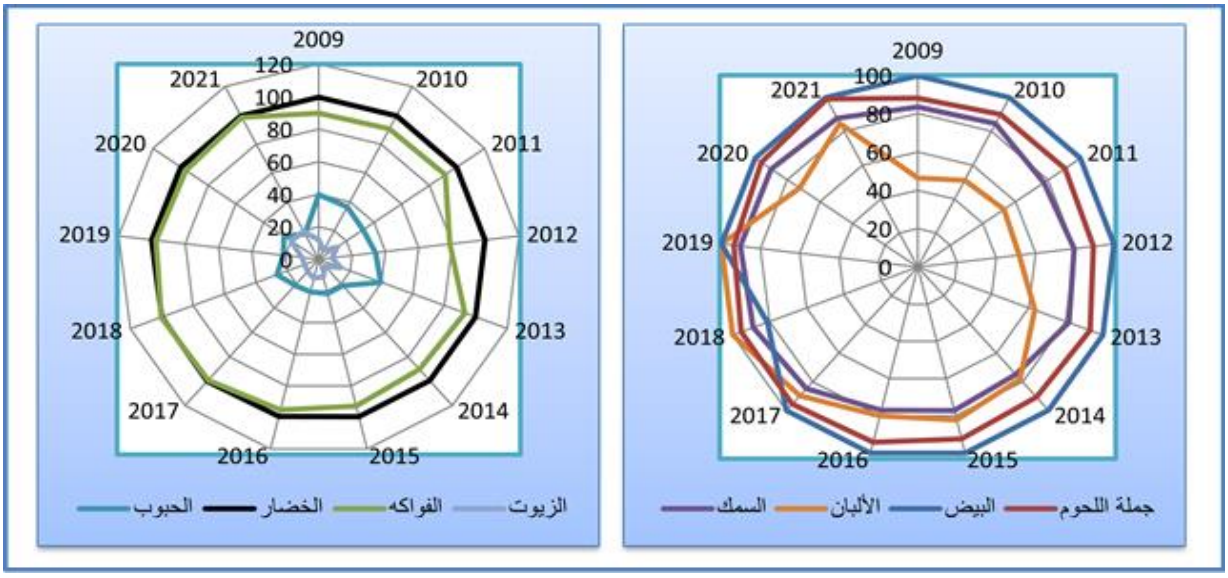

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة** (26-41)

استنادا إلى الشكل رقم(55) نلاحظ أن نسب الاكتفاء الذاتي في شعبتي الخضار والفواكه شهدت ارتفاع ملحوظ خلال الفترة(2009-2021)، بتسجيليهما متوسط تجاوز 99%، و93% على التوالي. على عكس شعبتي الزيوت والحبوب التي لم تتجاوز متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي فيهما 30%، كما عرفت المنتجات الحيوانية على مختلف أنواعها ارتفاع في نسب الاكتفاء الذاتي خلال نفس الفترة، حيث تأتي اللحوم والبيض في قائمة الترتيب بمتوسط تجاوز 92 % و98% على التوالي، في حين سجلت الألبان والأسماك متوسط في نسب الاكتفاء الذاتي قدر بـ 73%، و82 % على التوالي.

المطلب الثاني: تطور التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2009-2021)

القطاع الفلاحي كغيره من النشاطات الاقتصادية، يحتاج إلى التمويل، وتتعدد مصادر التمويل الفلاحي كما سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني، بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي، ويعد الائتمان البنكي(القروض) والدعم الحكومي أحد أهم هذه المصادر في الجزائر، ولتوضيح ذلك تناولنا في هذا المطلب تحليل لتطور التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2009-2021)، وهذ اعتمادا على الاحصاءات المتحصل عليها من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: تحليل تطور تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021):

شكل رقم(64): تطور التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2009-2021)

وحدة القياس: مليار دينار جزائري

السنة	مخصصات صناديق الدعم	إجمالي ميزانية التجهيز	اعتمادات الدفع للقطاع الفلاحي	نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي	نسبة القطاع الفلاحي	القروض الفلاحية المدعمة	معدل نمو القروض الفلاحية
2009	61,5	2597,7	393,7	18,04	15	6,04	-
2010	105,05	3022,9	335,6	18,45	11	4,79	**-0,21**
2011	69,63	3184,1	392,4	19,37	12	5,2	**0,09**
2012	116,19	2820,4	301,3	19,59	11	8,63	**0,66**
2013	95,25	2544,2	129,6	12,68	5	18,12	**1,10**
2014	109,89	2941,7	203,5	13,32	7	36,36	**1,01**
2015	77,78	3885,8	316	1,94	8	46,85	**0,29**
2016	48,06	3176,8	271,4	1,74	9	44,59	**-0,05**
2017	32,85	2291,4	151,7	8,77	**7**	44,65	**0,00**
2018	61	4043,3	157,8	5,86	4	49,17	**0,10**
2019	25,8	3602,7	235,6	9,98	7	38,86	**-0,21**
2020	29,14	2929,7	209,5	8,29	7	38,83	**0,00**
2021	53,44	2798,5	215	6,25	8	22,24	**-0,43**

المصدر: قوانين المالية(2009-2021)، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

يوضح الجدول رقم(64) تطور التمويل الفلاحي، من نفقات التجهيز ونصيب القطاع الفلاحي من الميزانية العمومية، ومخصصات صناديق الدعم. هذا من جهة، وتطور معدل نمو القروض المصرفية المخصصة للقطاع الفلاحي خلال الفترة(2009-2021)، من جهة أخرى.

1- تحليل تطور الدعم الموجه للمستهلكين والمنتجين الفلاحيين:

الجزائر في دعمها للمستهلكين والمنتجين الفلاحيين تتبع سياسة الحوافز السعرية من خلال التدابير الحدودية، وتثبيت اسعار السلع الاستهلاكية، خاصة منها المدعمة. كما تقدم إعانات مالية تستهدف بها

المنتجين الزراعيين والمربين، لاقتناء المدخلات أو لشراء المعدات والآلات وتطوير البنى التحتية، والشكل الموالي يوضح تطور الدعم الحكومي الموجه إلى المنتجين والمربين خلال الفترة(2009-2021).

شكل رقم(56): تطور مخصصات صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2009-2021)

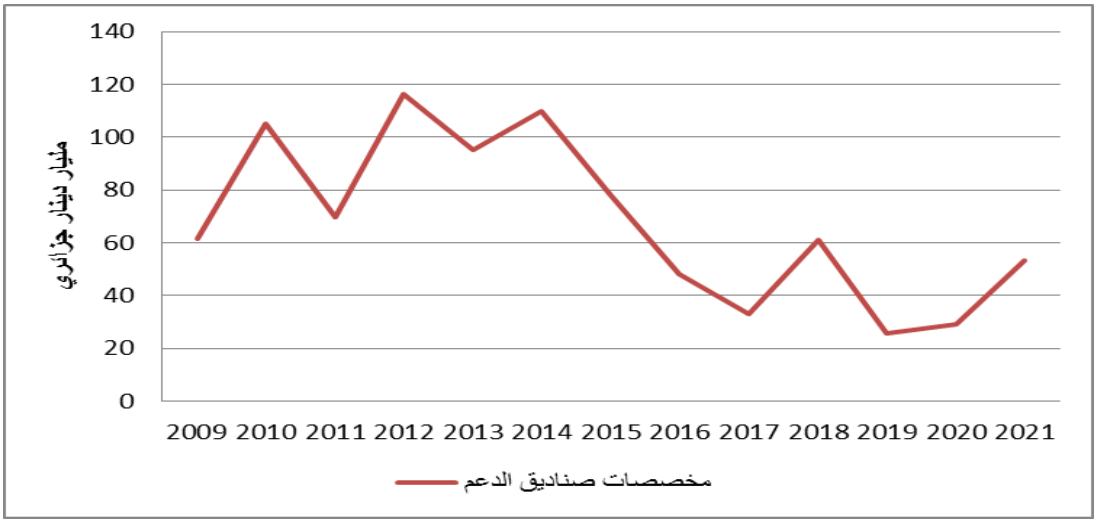

المصدر: المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصاءات مديرية البرمجة والدراسات الاقتصادية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يوضح الشكل رقم(56) أن مخصصات صناديق الدعم تشهد زيادة مع تذبذب سنوي واضح، خاصة خلال الفترة(2009-2015)، وهذا راجع إلى ضعف الاستهلاك وتحويل الرصيد إلى السنوات الموالية، وقد سجلت مخصصات الدعم أعلى مستوى لها خلال سنة 2012 بـ 116 مليار دينار، وفي سنة 2021 قدرت مخصصات الدعم بحوالي 53 مليار دينار محققة نسبة زيادة في قدرها 83% مقارنة بسنة 2020.

زيادة على الدعم الموجه للمنتجين الفلاحيين، هناك نوع آخر من الدعم تتولى الإشراف عليه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ويهدف إلى دعم القدرة الشرائية للأسر من خلال دعم اسعار السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك على غرار الحليب والقمح، وفيما يلي عرض لتطور الاعتمادات المخصصة للديوان الوطني المهني للحليب والحبوب خلال الفترة(2013-2021).

بلغ مجموع الإعانات التي استفادة منها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2013-2021) في إطار دعم الأسرة من خلال دعم المواد الاستهلاكية، ما يقارب 1876.856 مليار دينار جزائري، بمتوسط سنوي قدر بحوالي 208 مليار دينار، والمرتبطة بتعويض الفرق بين سعر تكلفة المواد الخام وبيعها لوحدات إنتاج الحليب المبستر والخبز كجزء من دعم أسعار الحليب والقمح.

جدول رقم(65): تطور الاعتمادات المخصصة لدعم أسعار الاستهلاك خلال الفترة(2013-2021)

(الوحدة: مليار دينار)

السنة	حصة OAIC	حصة ONIL	إجمالي الاعتمادات
2013	163.538	28.868	194.300
2014	163.066	44.627	210.693
2015	206.403	34.451	240.854
2016	178.988	43.511	222.499
2017	185.028	1.609	186.637
2018	32.5	149.8	182.3
2019	164.822	41.647	206.469
2020	164.822	43.896	208.718
2021	164.26	31.47	195,73
المجموع	1390,927	270,079	1876,858

Source: Cour des comptes, **Rapports d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013 au 2021**.

بناءا المعطيات الواردة في الجدول رقم(65) يتضح أن في سنة 2021 رصدت اعتمادات بمبلغ 195.73 مليار دينار موزعة بين الديوان الوطني المهني للحليب(ONIL) بمبلغ 31.47 مليار دينار، والديوان الوطني المهني للحبوب(OAIC) بمبلغ 164.26 مليار دينار، مسجلة بذلك انخفاض بنسبة 6% مقارنة بسنة 2020، والذي خصص لها اعتمادات بقيمة 208.718 مليار دينار جزائري، مقابل 204.313 مليار دينار عام 2019[1]. أما في عام 2017 فقد بلغت مجموع الاعانات 186.637 مليار دينار مسجلة انخفاض قدره 35,862 مليار دينار مقارنة بسنة 2016، كما سجلت أعلى نسبة من مخصصات الدعم سنة 2015 بـ 240.854 مليار دينار.

شكل رقم(57): تطور اعتمادات الدفع إلى إجمالي ميزانية التجهيز خلال الفترة(2000-2021)

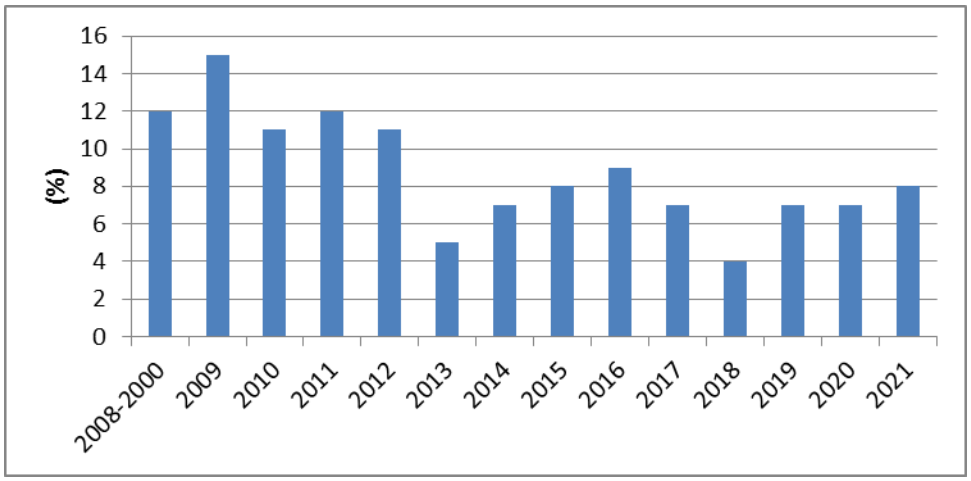

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(55)

[1] Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2019**, Cour des Comptes, Alger, Algérie, 2019, p51.

بتتبع تطور اعتمادات الدفع المخصصة للقطاع الفلاحي والصيد البحري الواردة في الشكل رقم(57)، نلاحظ أن هذه الأخير تشهد تذبذب، حيث قدر متوسط اعتمادات الدفع إلى إجمالي ميزانية التجهيز خلال الفترة(2000-2012) بحوالي 12%، وهي نسبة تعكس الاهتمام الكبير للقطاع خلال تلك الفترة، وابتداء من سنة 2013 شهد نصيب القطاع الفلاحي والصيد البحري من ميزانية الدولة انخفاض واضح، حيث لم يتجاوز متوسط اعتمادات الدفع 9%.

2-تحليل تطور القروض المصرفية الفلاحية المدعمة في الجزائر: يمثل القرض المصرفي المدعم أحد أهم مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر، وكلف بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) بمهمة تمويل القطاع الفلاحي بمختلف القروض الفلاحية، منها ما هو موجه للاستغلال، ومنها ما هو موجه للاستثمار، وفيما يلي عرض وتحليل لتطور القروض المصرفية المدعمة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2021.

شكل رقم(58): تطور القروض الفلاحية المدعمة في الجزائر خلال الفترة(2009-2021)

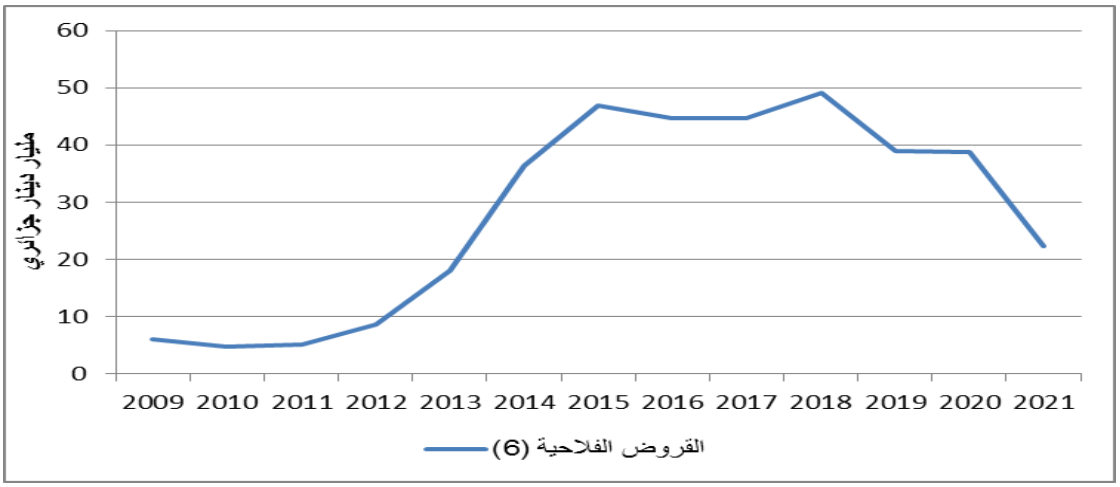

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(55)

يتضح من خلال معطيات الواردة في الشكل رقم(58) أن القروض المصرفية الفلاحية المدعمة في الجزائر شهدت مرحلة زيادة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 حتى سنة 2018، محققة معدل نمو تجاوز 10% في سنة 2018، مقارنة بسنة 2017، للتراجع بعدها ابتداء من سنة 2019، مسجلة أدنى مستوياتها في سنة 2021 بـ 22.24 مليار دينار جزائري، ويرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد نتيجة انهيار أسعار البترول والأزمة الصحية العالمية، وفيما يلي عرض لتطور قروض الاستغلال والاستثمار الفلاحي في الجزائر.

شكل رقم(59): تطور قروض الاستغلال (الرفيق – R'FIG) والاستثمار (التحدي–ETTAHADI) في الجزائر خلال الفترة(2008–2021):

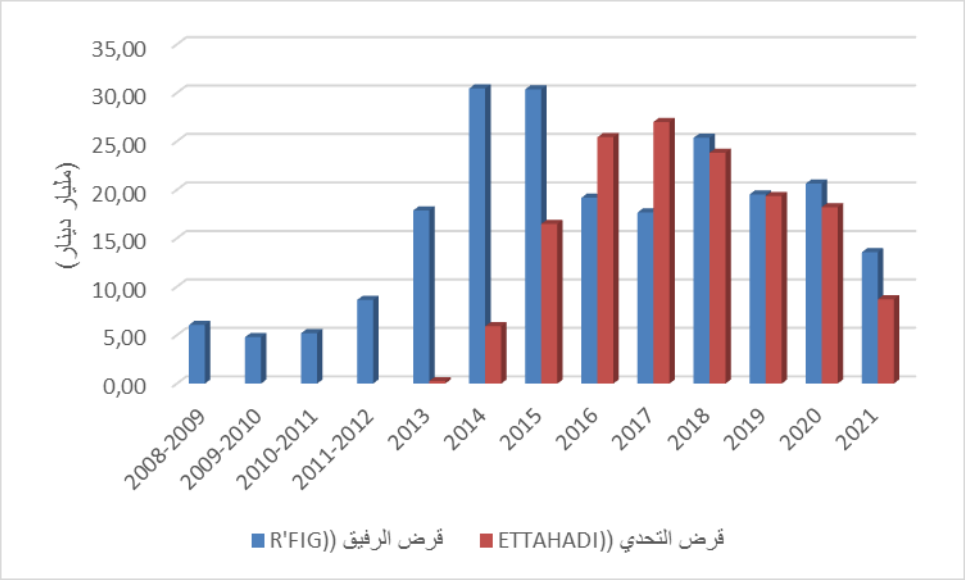

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصاءات مديرية البرمجة والدراسات الاقتصادية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يوضح الشكل رقم(59) أن القروض الفلاحية بصيغتيها "الرفيق" و"التحدي" عرفت تذبذب واضح خلال الفترة(2008–2021)، حيث كانت البداية في سنة 2008 من خلال إطلاق أول منتج ائتماني من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية مخصص لتمويل نشاطات الاستغلال الفلاحي يعرف باسم القرض الموسمي"الرفيق"، وشهد هذا الأخير مرحلة نمو وتطور إيجابي خلال الفترة(2008–2014)، مسجلا أعلى مستوياته في سنة 2014 بقيمة قدرها 30.45 مليار دينار، وترجع الزيادة في الطلب على هذا النوع من القروض إلى المزايا التي يمتاز بها من دعم كلي للفائدة وزيادة مداخيل المحروقات خلال تلك الفترة. إلا أنه ومع بداية سنة 2016 شهد قرض "الرفيق" مرحلة انخفاض مع تذبذب واضح من سنة إلى أخرى، مسجلا أدنى مستوياته خلال سنة 2021 بـ 13.55 مليار دينار، ويعزى ذلك إلى الأزمات والصدمات الاقتصادية وكان آخرها أزمة" كوفيد 19" التي شلت الاقتصاد العالمي وسلاسل الامداد، هذا من جهة، وتوجه الطلب إلى قرض الاستثمار "التحدي" الذي عرف هو الآخر إقبال كبير منذ بداية إطلاقه في سنة 2013، مسجلا أعلى مستوى له في سنة 2017 بقيمة قدرها 27 مليار دينار، ليشهد بعدها مرحلة انخفاض.

3–التمويل الفلاحي غير الرسمي في الجزائر:

التمويل غير الرسمي هي ممارسات ادخارية وائتمانية غير ملزمة باحترام إطار معين، تكون مبنية أساسا على الثقة بين الأطراف[1]. ويعد هذا الأخير أهم مصدر من مصادر تمويل النشاطات الفلاحية

[1] Michel LELART, **De la finance informelle à la micro-finance**, AUF, Paris, France, 2005, p13.

خاصة في الدول النامية، يلجأ إليه الفلاحون خاصة منهم صغار المزارعين والمنتجين، وينتشر هذا النوع من التمويل في الجزائر بكثرة، في ظل عزوف الفلاحيين وعدم قدرتهم للوصول إلى القنوات التمويلية الرسمية، حيث لم يتجاوز الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية خلال سنة 2015 ما نسبته 3% [1]، ومن بين أهم صيغ التمويل غير الرسمي الشائعة في الجزائر:

أ-التمويل الذاتي: من بين أهم مصادر التمويل غير الرسمية التي يلجأ إليها الفلاح في الجزائر هي المصادر التمويلية الذاتية المتأتية من المدخرات، الهبات والميراث. لكن في أغلب الأحيان لا يغطي هذا النوع من التمويل كافت تكاليف الدورة الانتاجية، مما يستدعي اللجوء إلى مصادر أخر.

ب-بيع المحصول قبل حصاده مع تمويل مسبق: هي عملية تجارية تتم بين الفلاح وبين المشتري يقوم فيها هذا الأخير بشراء المحصول أو جزء منه قبل حصاده على أن يدفع ثمنه مسبقا، وبهذه الحالة يكون المزارع قد تحصل على رأس مال يستطيع به تغطية تكاليف الاستغلال، وهذا النوع من التمويل شائع بكثرة في شعبتي الفواكه والخضروات، وبحسب دراسة استطلاعية، انجزت في ولاية البليدة، تم التأكيد على أن تمويل ما يقارب 56% من تكاليف الانتاج(اسمدة، بذور، ...الخ)، كانت بفضل هذا النوع من التمويل[2]، وتجدر الاشارة إلى أن هذا النوع من التمويل اقرب ما يكون إلى صيغة التمويل الإسلامي "السلم" من حيث المبدأ.

ج-الشراكة في الإنتاج: هي عبارة عن عقد شراكة(تكون كتابيا أو شفويا) تتم بين اثنين أو أكثر من المزارعين والمربين، حيث يقدم كل طرف رأس مال معين سواء كان نقدي أو عيني(بذور، أسمدة، عتاد، عمل،...الخ). على أن يتقاسموا الغلة بعد بيع الحصاد على حسب ما اتفق عليه، ويستعمل هذا النوع من التمويل في مختلف الشعب الفلاحية على غرار الحبوب، الأعلاف، البقوليات وتربية الحيوانات، وهذا النوع من التمويل غير الرسمي يتفق إلى حد كبير مع صيغة المشاركة في التمويل الاسلامي والتي تم التطرق إليها في الفصل الثاني.

د-قروض الموردين: بحكم الثقة التي تربط المزارع أو المربي بالمورد، يقدم هذا الأخير تسهيلات تمويلية عينية على شكل مدخلات (بذور، أسمدة، معدات،...الخ)، على أن يتم دفع ثمنها بعد حصاد المحصول، وبهذا يكون المزارع أو المربي قد تجنب ضياع الفرصة البديلة، ويكون المورد قد سوق سلعته.

هـ-القروض بين الأشخاص: مصدر من مصادر التمويل غير الرسمية المنتشرة بكثرة، مبنية على الثقة بين الطرفين، حيث يلجأ المزارع أو المربي إلى معارفهم من أقارب، أو أصدقاء بطلب سلفة أو قرض لمدة

[1] Ali Daoudi, **Les leçons du fonctionnement du financement informel en Algérie**, Grain de sel, n°72, 2016, p20.

[2] Ali Daoudi, Slimane Bedrani, **Le financement informel des exploitations agricole en Algérie : Un essai de caractérisation des principales pratiques**, Cahier du CREAD, n°85-86, 2008, p6.

معينة، وفي الغالب تكون دون فوائد، وفترة استرداد قصيرة، وفي استطلاع تم على مجموعة من الفلاحين، تبين أن أكثر من 72% منهم لجأوا إلى هذا النوع من التمويل على الاقل مرة واحدة خلال الفترة(1997-2002)[1]، وهذا ما يؤكد أهمية هذا النوع من التمويل.

المطالب الثالث: تحليل أثر التمويل الفلاحي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر

تناولنا من خلال هذا المطلب تحليل أثر التمويل الفلاحي، كمتغير مستقل متكون من متغيرين رئيسيين(قروض الاستغلال "الرفيق" والاستثمار "التحدي"، مخصصات الدعم الحكومي)، على الأمن الغذائي، معبرا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، مع إدخال متغيرات مفسرة مستقلة أخرى(مساحة الأرض المستغلة في الزراعة، العمالة الفلاحية).

أولا: منهجية الدراسة

اعتمدنا في قياس العلاقة بين التمويل الفلاحي والأمن الغذائي على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag)، مع الاستعانة ببرنامج (Eviews12) في عرض وتحليل نتائج الدراسة، تم اختيار نموذج ARDL بناء على نتائج اختبارات الاستقرارية التي أظهرت تباين درجات تكامل المتغيرات بين I(0) و I(1) ، ونظرا لأنه الأنسب في مثل هذه الحالة، بالإضافة إلى أنه يمكننا من تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ضمن عينة زمنية متوسطة، وبمنهجية موثوقة وسهلة التفسير.

ولتوضيح ذلك تطرقنا في هذا العنصر إلى التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة، وخطوات تطبيقها.

1-التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

يعد الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة من الأساليب الاحصائية المتقدمة، قدمت من قبل بيسران وشاين(2001)، حيث يتم وفق هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي وفترات الابطاء الموزعة في نموذج واحد، وتكون الصيغة الرياضية كما يلي:

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{i=1}^{q} \beta_{ij} x_{j,t-1} + u_t \dots\dots (1)$$

حيث:

P: عدد فترات إبطاء المتغير التابع.

q: عدد فترات إبطاء المتغير المستقل.

K: عدد المتغيرات المستقلة.

[1] Ibid, p8.

Ut: متجه الأخطاء العشوائية.

وتتميز منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بـ[1]:

-لا يشترط أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس المستوى، فمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة تسمح بإمكانية الجمع بين متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار، شريطة أن لا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية أو رتبة أعلى منها.

-يسمح من خلال تطبيق منهجية(ARDL) بتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة على في المديين الطويل والقصير، مع تحديد حجم الأثر.

-يستخدم نموذج(ARDL) في حالة العينات صغيرة الحجم كما يعمل على التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي.

2-خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL):

يتم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) عبر عدة خطوات كما يلي:

أ-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: قبل الشروع في تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)، يجب التأكد من عدم وجود متغيرات أو سلسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية(I(2، ولتأكد من ذلك يستخدم عدة اختبارات تشخيصية من بينها:

-اختبار ديكي فولر الموسع(Augmented Dicky Fuller): طوره الباحثان ديكي وفولر (Dickey and Fuller) عام 1981، ويستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ويطبق اختبار(ADF) بنفس طريقة(DF)، وذلك بعد تحديد قيمة درجة التأخير(P) والتي يمكن الحصول عليها باستعمال معيار AIC وSIC، ويتطلب الاختبار إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة، ويعتمد على ثلاثة نماذج[2]:

1. اختبار بدون ثابت واتجاه عام.

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \gamma \Delta Y_{t-i} + u_t \dots\dots (2)$$

2. اختبار مع وجود ثابت ودون اتجاه عام

$$\Delta Y_t = \alpha + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \gamma \Delta Y_{t-i} + u_t \dots\dots\dots (3)$$

[1] حسن علي عثمان فطر، سفيان أبو البشر آدم سعد، **استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان-دراسة قياسية احصائية للمدة(1990-2020)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد 6، العدد 19، 2022، ص36.

[2] Ramesh Chandra Das, **Economic environmental and health consequence of conservation capital a global perspective**, Springer, 2023, p276.

3. اختبار مع وجود ثابت واتجاه عام

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \gamma \Delta Y_{t-i} + u_t \dots\dots\dots (4)$$

يتضمن اختبار(ADF) فرضية العدم (H0 : δ =0) اي أن السلسة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدة، والفرضية البديلة(H1 : δ =1)، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، كما يمكن اجراء احصائية (t) للمعلمة(B) ومقارنتها بالقيم الجدولية.

-اختبار فيليب بيرون(Phillips Perron): طوره كل من فيليبس(1987) وفيليبس وبيرون(1988)، ويستخدم اختبار فيليبس بيرون(PP) لمعرفة وجود جدر الوحدة من عدمه في بيانات السلسلة الزمنية، وذلك من خلال تقدير المعادلات التالية[1]:

$$\Delta Y_t = U_1 + \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = U_2 + O_t t + \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (6)$$

يتضمن اختبار(PP) اختبار (t) لقيمة ρ، ويتم اختبار فرضية العدم (H0 :P=0) التي تنص على أن السلسة غير مستقرة، مقابل الفرضية البديلة (H1 : P<0) التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية.

ب-اختبار التكامل المشترك: يستخدم اختبار Bound Test من أجل اختبار التكامل المشترك بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويتم ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد، وتكون صيغته الرياضية على الشكل التالي[2]:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \lambda_i \Delta y_{t-i} + \sum \delta_i \Delta y_{t-i} + \beta_1 \lambda_{i-1} + \beta_2 x_{i-1} + e_t \dots\dots (7)$$

حيث:

Δ: تمثل الفرق الأول

λ_i-δ_i: تمثل معلمات الأجل القصير

β_2-β_1: تمثل معلمات الأجل الطويل

يرتكز اختبار التكامل المشترك على فرضيتين:

لا يوجد تكامل مشترك $H_0 : \beta_0 = \beta_2 = 0$

يوجد تكامل مشترك $H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$

[1] محمد غالي راهي الحسيني، **التوسع المالي واتجاهات السلسات المالية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018، ص226.

[2] عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، **المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي للفجوات الموزعة(دراسة تطبيقية)**، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 42، العدد 04، جامعة طنطا، مصر، 2022، ص828.

ويتم استخدام اختبار Wald test (F-test) لاختبار فرضية العدم والفرضية البديلة، حيث يتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع القيمة الحرجة الجدولية، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيم الدنيا للقيم الحرجة يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، هذا وفي حالة وقعت قيمة F بين القيم العليا والقيم الدنيا للقيم الحرجة الجدولية فإن النتائج تكون غير محسومة[1].

ج-تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل: ويتم ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model(ECM)، وهذا وفق العلاقة الرياضية التالية[2]:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta x_{t-i} + \pi ECT_{t-1} + e_t \dots\dots (8)$$

حيث أن:

ECT_{t-1}: حد تصحيح الخطأ

π: معامل حد تصحيح الخطأ

د-الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للحكم على جودة النموذج وجب إخضاعه لعدة اختبارات تشخيصية، وهي:

-اختبار تجانس تباين الأخطاء (Heteroskedaticity): لاختبار فرضية العدم التي تنص على تباث التباين في الخطأ العشوائي للبواقي يستخدم اختبار "Breusch-Pagan-Godfrey test"، الذي يسمح باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

-اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء(Autocorrelation) : يتم اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستخدام اختبار "Pagan-Godfrey LM test" والذي يتم من خلاله اكتشاف الارتباط الذاتي بين البواقي من الدرجة أكبر من 1، ويكتب نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة P كما يلي[3]:

$$\varepsilon_t = P_1\varepsilon_{t-1} + P_2\varepsilon_{t-2} + \cdots + P_p\varepsilon_{t-p} + \mu_t \dots\dots (9)$$

يستند اختبار (Breush-Godfrey) إلى الفرضيات التالي:

H0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (P=0)

---

[1] عائشة لمحنط، **أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي على التنمية الزراعية الاقتصادية**، دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان للفترة من 1995 إلى 2016، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، ميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الموسم الجامعي 2020/2019، ص110.

[2] عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، مرجع سابق، ص828.

[3] عائشة لمحنط، مرجع سابق، ص110.

H1 : وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (P‡0), (|P| <1)

-اختبار طبيعة توزيع البواقي(Normality): لاختبار الفرضية العدمية التي تفترض على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا يتم استخدام اختبار "Jarque-Berra test"، وتكون الصيغة الاحصائية لاختبار (JB) كما يلي[1]:

$$JB = \frac{n}{6}\left(S^2 + \frac{(K-3)^2}{4}\right) \dots\dots (10)$$

S: الانحراف المعياري

K: معامل التفرطح

n: عدد المشاهدات

هـ-اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: للتأكد من خلو بينات النموذج من أي تغيرات هيكلية يستخدم مجموعة من الاختبارات من بينها: المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative sum of recursive residual)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative sum of recursive square residual)، وفي حالة ما إذا وقع المنحنى البياني لاختباري (CUSUM of squares)و (CUSUM)داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يتحقق شرط الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدرة وفق منهجية (ARDL)[2].

ثالثا: بناء النموذج النظري للدراسة

انطلاقا من الدراسات السابقة، قمنا بوضع النموذج النظري، الذي يهدف إلى تحديد العلاقة بين التمويل الفلاحي والأمن الغذائي، مع مراعاة اختيار المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، والمخطط الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم(60): مخطط لنموذج الدراسة

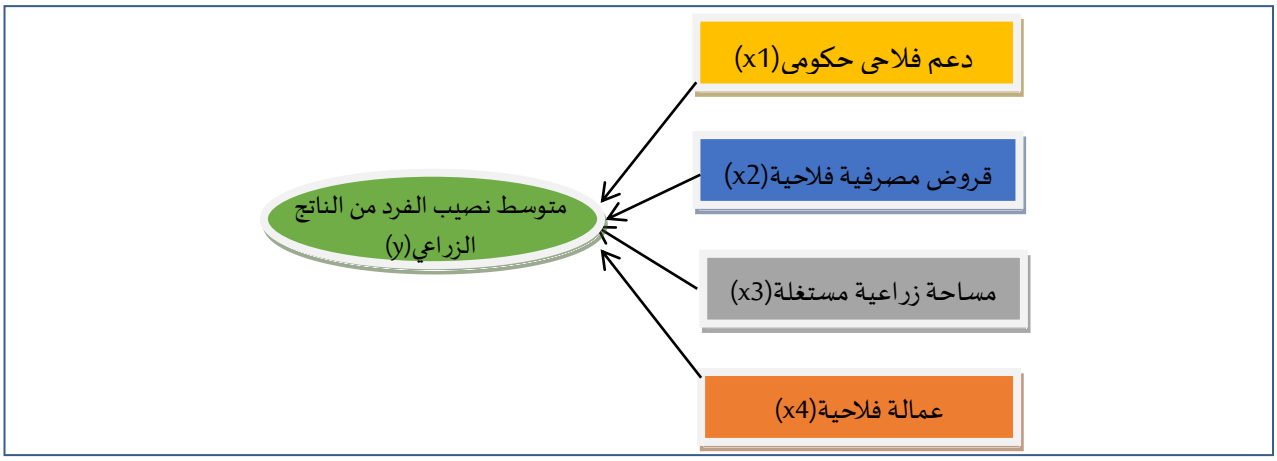

المصدر: من إعداد الباحث

[1] R.Carter Hill, William E.Griffiths, Guay C.Lim, **Principals of econometrics**, Fifth edition, Wiley, 2017, p836.

[2] لميس مزغاش، شريفة قصاص، **أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص575.

استنادا إلى ما سبق يمكننا صياغة النموذج النظري كما يلي:

$$PCAP = f(AGL, ASU, ACA, EMP)$$

حيث:

PCAP: متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي(y).

ASU: الدعم الفلاحي الحكومي(x1).

AGL: القروض المصرفية الفلاحية(x2).

ACA: المساحة الزراعية المستغلة (x3).

AMP: العمالة الفلاحية(x4).

ثالثا: نوع ومصادر بيانات الدراسة

جمعت البيانات من قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المنظمة العربية للتنمية الزراعة، البنك الدولي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية(ملحق رقم(09))، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2021، وتزامن مع هذه الفترة إصدار قانون التوجيه الفلاحي وإطلاق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمنتجين ائتمانيين هما قرض الرفيق وقرض التحدي.

1-متغيرات النموذج:

استخدمنا في دراسة العلاقة بين التمويل الفلاحي والأمن الغذائي عدة متغيرات، وهي:

أ-متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي: يمثل متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، إجمالي الناتج الزراعي مقسوم على عدد السكان خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، وهو يمثل أحد المؤشرات التي من خلالها يتم رصد مستويات الأمن الغذائي في بلد أو منطقة معينة.

ب-القروض الفلاحية المصرفية: هي القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتكون من قروض الاستغلال "الرفيق" وقروض الاستثمار "التحدي"، وهي عامل أساسي من عوامل الإنتاج الفلاحي، ويفترض أن القروض الفلاحية المصرفية لها أثر إيجابي على إنتاج الغذاء وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي.

ج-الدعم الفلاحي الحكومي: هي موارد مالية مرصودة من الميزانية السنوية لدعم قطاع الفلاحة، سواء كانت على شكل إعانات مالية للمنتجين، أو حوافز سعرية، أو دعم للخدمات العامة، ويفترض أن الدعم الفلاحي الحكومي له أثر إيجابي على إنتاج الغذاء وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي.

د-المساحة الزراعية المستغلة: هي مساحة الأراضي المستغلة فعلا في انتاج مختلف المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، وتقدر في الجزائر بحوالي 3% من إجمالي المساحة الكلية، وتعتبر الأرض أهم

عوامل الإنتاج الفلاحي، ويفترض أن المساحة الزراعية المستغلة لها أثر إيجابي على إنتاج الغذاء وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي.

هـ-العمالة الفلاحية: هي اليد العاملة في مجال الزراعة وتربية الحيوانات، وتمتاز اليد العمالة في الجزائر بالموسمية، ويوظف القطاع حوالي 2.6 مليون شخص كعمال في مجال الفلاحة، وهم يمثلون 24% من القوى العاملة الوطنية، ويفترض أن العمالة الفلاحية لها تأثير إيجابي على إنتاج الغذاء وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي.

2-مبررات اختيار متغيرات الدراسة:

1.2-المتغير التابع:

اعتماد **متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي** كمؤشر تابع لقياس وفرة الغذاء، وذلك لكونه يعكس درجة توفر الإنتاج الزراعي المحلي بالنسبة لحجم السكان.

2.2-المتغيرات التفسيرية:

وقع اختيار هذه المتغيرات التفسيرية تحديدا لكونها تمثل أهم محددات الإنتاج الفلاحي التي يتوقع أن يكون لها أثر مباشر على تحقيق الأمن الغذائي من خلال دعم القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي. فـ**الدعم الحكومي الفلاحي** و**القروض المصرفية المدعّمة** يمثلان الأداتين الماليتين الرئيسيتين في تمويل النشاط الفلاحي في الجزائر، ما يجعلهما محور الدراسة الأساسية. أما **العمالة الفلاحية** و**المساحة الزراعية المستغلة** فهما من أهم عوامل الإنتاج المباشرة، ويُعد تضمينهما ضروريا لتحليل الأثر الاقتصادي الكلي للتمويل على الناتج الزراعي.

كما أن اختيار هذه المتغيرات دون غيرها جاء بعد **إجراء اختبارات الاستقرارية الإحصائية**، والتي بينت أنها تستوفي الشروط الأساسية لاعتمادها ضمن النماذج القياسية المستخدمة، بما يضمن موثوقية ودقة النتائج المتحصل عليها. أما باقي المتغيرات المحتملة، فقد تم استبعادها إما لعدم توفر بيانات زمنية دقيقة عنها، أو لعدم استقرارها إحصائيًا ضمن الإطار الزمني المدروس.

رابعا: تحليل النتائج

تناولنا في هذا العنصر تحليل نتائج التقديرات المختلفة لتأثير القروض الفلاحية ("الرفيق"، و"التحدي") ومخصصات الدعم الحكومي الفلاحي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وهذا وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL).

1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

كما تم الاشارة إليه في العنصر السابق، يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey-Fuller)، .واختبار فيليب بيرون (Phillips Perron) وبعد تحويل البيانات إلى ربع سنوية، كانت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية كما يلي:

جدول رقم(66): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	في المستوى				عند الفرق الأول			
	ADF	النتيجة	PP	النتيجة	ADF	النتيجة	PP	النتيجة
PCAP	-	غير مستقرة	-	غير مستقرة	−5.977	مستقرة ***	-3.458	مستقرة ***
ACA	-15.5970	مستقرة***	-6.590	مستقرة***	−6.156	مستقرة***	-3.599	مستقرة***
AGL	–	غير مستقرة	-	غير مستقرة	−4.880	مستقرة***	-2.451	مستقرة***
ASU	–	غير مستقرة	-	غير مستقرة	−5.014	مستقرة***	-3.554	مستقرة***
EMP	–	غير مستقرة	-	غير مستقرة	−4.634	مستقرة***	-3.331	مستقرة***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eveiws12

بناءا على نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار "ديكي فولر الموسع"، واختبار "فيليب بيرون" نلاحظ أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لا تحتوي على جدر وحدة، فقد أظهرت النتائج أن السلسلة ACA مستقرة عند المستوى، حيث كانت القيم الإحصائيات المقدرة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي ACA مستقر عند المستوى. هذا وقد أتبتث نتائج اختبارات جدر الوحدة لكل من المتغيرات AGL, ASU , EMP, PCAP، أنها غير مستقرة عند المستوى، ولكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يمكن تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

2-اجراءات اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

بعد تحديد فترات الابطاء المثلى على اساس معيار AIC كما هو موضح في الشكل رقم(61).

شكل رقم(61): فترة الإبطالات المثلى

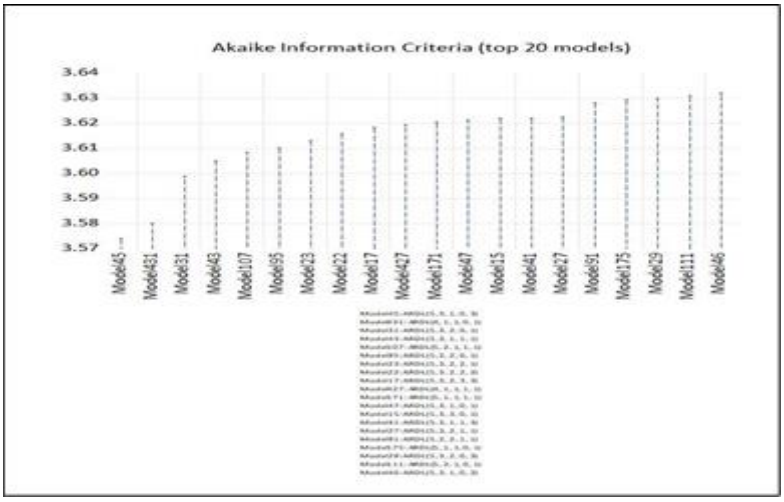

المصدر: مخرجات Eviews12

*** مستقر عند مستوى معنوية 1%

*** مستقر عند مستوى معنوية 1%

وتم اختيار نموذج ARDL بالابطاءات (5.3.1.0.3)، كما هو موضح في الشكل الموالي:

جدول رقم(67): نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالابطاءات(5.3.1.0.3)

Dependent Variable: PCAP
Method: ARDL
Date: 03/07/24 Time: 08:34
Sample (adjusted): 2013Q4 2020Q4
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): ASU AGL ACA EMP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 1280
Selected Model: ARDL(5, 3, 1, 0, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PCAP(-1)	0.638931	0.187527	3.406469	0.0053
PCAP(-2)	0.022719	0.192087	0.118272	0.9078
PCAP(-3)	0.276251	0.164611	1.678411	0.1167
PCAP(-4)	0.042743	0.214029	0.199707	0.8451
PCAP(-5)	-0.551262	0.288761	-1.909060	0.0805
ASU	0.000208	0.000610	0.341488	0.7386
ASU(-1)	-0.000203	0.000731	-0.277840	0.7859
ASU(-2)	1.99E-05	0.000535	0.037245	0.9709
ASU(-3)	0.000725	0.000446	1.625778	0.1300
AGL	-0.009970	0.002898	-3.440349	0.0049
AGL(-1)	0.010050	0.002539	3.958137	0.0019
ACA	0.000186	5.44E-05	3.414786	0.0051
EMP	-48.88247	11.77399	-4.151735	0.0013
EMP(-1)	45.86288	20.03590	2.289035	0.0410
EMP(-2)	-2.742017	21.68369	-0.126455	0.9015
EMP(-3)	23.28123	18.26813	1.274417	0.2266
C	-377.0445	115.4244	-3.266592	0.0067

R-squared	0.994521	Mean dependent var	127.8967
Adjusted R-squared	0.987216	S.D. dependent var	11.05251
S.E. of regression	1.249653	Akaike info criterion	3.573634
Sum squared resid	18.73960	Schwarz criterion	4.375152
Log likelihood	-34.81769	Hannan-Quinn criter.	3.824660
F-statistic	136.1428	Durbin-Watson stat	2.512574
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات Eviews12

تشير احصائية فيشر للمعنوية الكلية للنموذج إلى معنوية النموذج حيث قدرت بـ (F=0.00000)، وهي اقل من 0.05 ومنه فالنموذج صالح للتقدير.

أ-**اختبار العلاقة قصيرة الأجل:** يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ وفق نموذج (ARDL).

جدول رقم(68): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PCAP)
Selected Model: ARDL(5, 3, 1, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/01/24 Time: 14:30
Sample: 2012Q3 2020Q4
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-377.0445	115.4244	-3.266592	0.0067
PCAP(-1)*	-0.570609	0.162365	-3.514360	0.0043
ASU(-1)	0.000750	0.000230	3.264244	0.0068
AGL(-1)	7.99E-05	0.000762	0.104893	0.9182
ACA**	0.000186	5.44E-05	3.414786	0.0051
EMP(-1)	17.51962	12.88654	1.359528	0.1990
D(PCAP(-1))	0.207540	0.115701	1.793758	0.0981
D(PCAP(-2))	0.230258	0.126583	1.819031	0.0939
D(PCAP(-3))	0.508519	0.112917	4.503493	0.0007
D(PCAP(-4))	0.551262	0.288761	1.909060	0.0805
D(ASU)	0.000208	0.000610	0.341488	0.7386
D(ASU(-1))	-0.000745	0.000432	-1.726285	0.1099
D(ASU(-2))	-0.000725	0.000446	-1.625778	0.1300
D(AGL)	-0.009970	0.002898	-3.440349	0.0049
D(EMP)	-48.88247	11.77399	-4.151735	0.0013
D(EMP(-1))	-20.53921	17.16434	-1.196621	0.2546
D(EMP(-2))	-23.28123	18.26813	-1.274417	0.2266

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

المصدر: مخرجات Eviews12

استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة γ(معامل تصحيح الخطأ) كانت سالبة (0.5706−) ومعنوية عند مستوى أقل من 5% (pro=0.0043)، وهذا ما يشير إلى وجود آلية لتصيح الخطأ بالنموذج والمقدرة بـ 57% من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في فترة قدرها أكثر من ستة أشهر تقريبا، وقد أظهرت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

-ان متغير الدعم الفلاحي الحكومي والمساحة الزراعية المستغلة تربطهما علاقة موجبة ضعيفة ومعنوية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجل القصير، وهذا يعني أن الدعم الحكومي والمساحة الزراعية المستغلة يؤثران على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجل القصير بشكل ضعيف.

-أما متغير القروض المصرفية الفلاحية والعمالة الفلاحية فتربطهما علاقة موجبة ضعيفة وغير معنوية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجل القصير، وهذا يدل على أن القروض الفلاحية والعمالة لا تؤثران على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في المدى القصير.

ب-اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل: للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يتم استخدام اختبار الحدود bounds test، ومن خلال مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيمة الحرجة لإحصائية F، وهذا وفق الحدود التي وضعها (Pesaran and al.)، حيث يتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية التي مفادها أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين التغيرات، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الحدود:

جدول رقم(69): نتائج اختبار منهج الحدود Bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.558836	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: مخرجات Eviews12

استنادا إلى معطيات الجدول رقم(69)، وبعد تحديد نتائج اختبار الحدود للنموذج، نلاحظ ما يلي:

قدرت إحصائية F بـ(4.558836) وهي قيمة أكبر من الحدود العليا عند مستوى معنوية 5%، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا يقودنا إلى القيام باختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية طويلة الأجل.

3- تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم فيما يلي بقياس العلاقة طويلة الأجل وفق نموذج (ARDL)، حيث يظهر الجدول الموالي نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل.

جدول رقم(70): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PCAP)
Selected Model: ARDL(5, 3, 1, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/07/24 Time: 10:25
Sample: 2012Q3 2020Q4
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-377.0445	115.4244	-3.266592	0.0067
PCAP(-1)*	-0.570509	0.162365	-3.514360	0.0043
ASU(-1)	0.000750	0.000230	3.264244	0.0068
AGL(-1)	7.99E-05	0.000762	0.104893	0.9182
ACA(-1)	0.000186	5.44E-05	3.414786	0.0051
EMP(-1)	17.51952	12.88654	1.359528	0.1990
D(PCAP(-1))	0.207540	0.115701	1.793758	0.0881
D(PCAP(-2))	0.230258	0.122583	1.879031	0.0833
D(PCAP(-3))	0.508519	0.112917	4.503493	0.0007
D(PCAP(-4))	0.551262	0.288761	1.909060	0.0805
D(ASU)	0.000238	0.000510	0.341488	0.7385
D(ASU(-1))	-0.000745	0.000432	-1.726285	0.1099
D(ASU(-2))	-0.000725	0.000446	-1.625778	0.1300
D(AGL)	0.009570	0.002898	3.302349	0.0049
D(EMP)	-48.88247	11.77399	-4.151735	0.0013
D(EMP(-1))	-20.53921	17.16434	-1.196621	0.2546
D(EMP(-2))	-23.28123	18.26813	-1.274417	0.2266

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ASU	0.001315	0.000290	4.542158	0.0007
AGL	0.000140	0.001361	0.102869	0.9198
ACA	0.000326	8.94E-05	3.645044	0.0034
EMP	30.70340	27.48036	1.117285	0.2857
C	-660.7762	243.3810	-2.714987	0.0188

EC = PCAP - (0.0013*ASU + 0.0001*AGL + 0.0003*ACA + 30.7034*EMP - 660.7762)

المصدر: مخرجات Eviews12

استنادا إلى معطيات الجدول رقم(70)، تظهر نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل ما يلي:

-ان متغير الدعم الفلاحي الحكومي والمساحة الزراعية المستغلة تربطهما علاقة موجبة ضعيفة ومعنوية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجل الطويل، وهذا يعني أن الدعم الحكومي والمساحة الزراعية المستغلة يؤثران على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجل الطويل لكن بشكل ضعيف.

-أما متغير القروض المصرفية الفلاحية والعمالة الفلاحية فتربطهما علاقة موجبة ضعيفة وغير معنوية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجل الطويل، وهذا يدل على أن القروض الفلاحية والعمالة لا تؤثران على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في المدى الطويل.

4-الاختبارات التشخيصية للكشف عن جودة النموذج:

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، وألا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين، ويتم التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه الطريقة باستخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية وهي:

1.4-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test):

شكل رقم(62): اختبار التوزيع الطبيعي

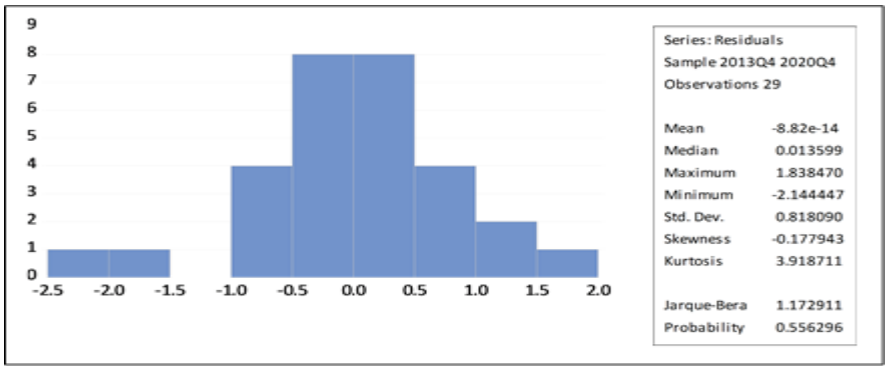

المصدر: مخرجات Eviews12

تظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الموضحة في الشكل رقم(62) أن احصائية Jarque-Berra كانت أكبر من 0.05 بالنسبة لنموذج الدراسة، وهذا يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2.4-اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation):

جدول رقم(71): اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.893729	Prob. F(2,10)	0.2007
Obs*R-squared	7.966390	Prob. Chi-Square(2)	0.0186

المصدر: مخرجات Eviews12

تظهر نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء الموضحة في الجدول رقم(71)، ان احصائية P-value لاختبار Breusch Godfrey LM test أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرض العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

3.4-اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedaticity):

شكل رقم(72): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.499402	Prob. F(16,12)	0.9027
Obs*R-squared	11.59168	Prob. Chi-Square(16)	0.7716
Scaled explained SS	2.896503	Prob. Chi-Square(16)	0.9999

المصدر: مخرجات Eviews12

تظهر نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الموضحة في الجدول رقم(72)، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية F أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05، ومنه نقبل فرض العدم، أي أن تباين الأخطاء متجانس.

5-اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يتيح اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعدومة(Cusum) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعدمة(Cusum of squares)، اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل والتأكد من خلو البيانات من أي تغيرات هيكلية، ويتحقق ذلك إذا وقع المنحنى البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

شكل رقم(63): اختبار الاستقرار الهيكلي (Cusum) و(Cusum of squares)

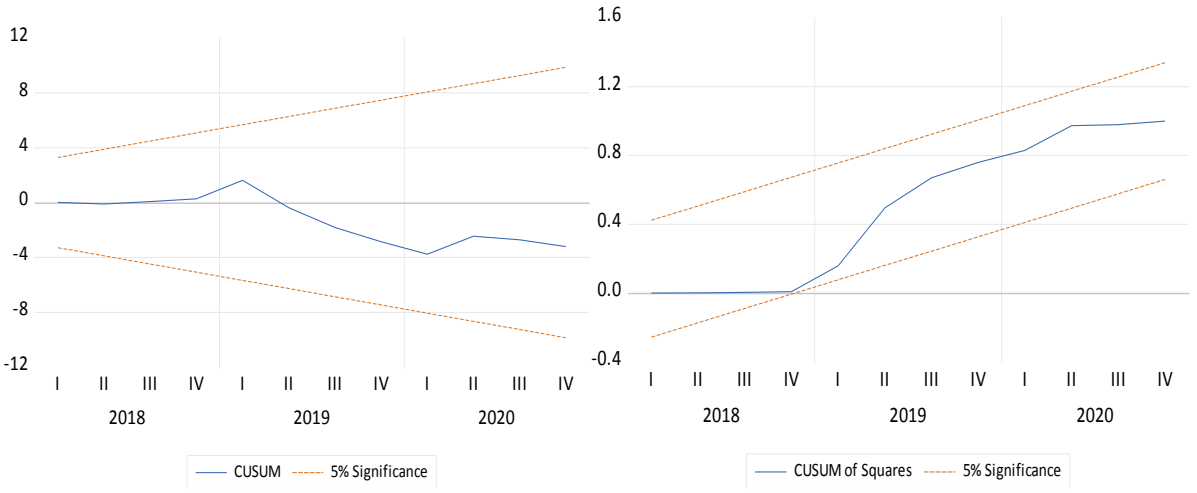

المصدر: مخرجات Eviews12

يتضح من خلال الشكل رقم(61) أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة، حيث نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى أن هناك استقرار هيكلي في نموذج الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

خامسا: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) أن كل من الدعم الفلاحي والمساحة الزراعية المستغلة لهما تأثير موجب على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، على عكس القروض المصرفية والعمالة الفلاحية الدان أظهرا نتائج سلبية، وتناولنا في هذا العنصر مناقشة وتحليل نتائج الدراسة احصائيا واقتصاديا.

1-التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة:

استنادا إلى مخرجات الدراسة نلاحظ:

-تعكس نتائج اختبار جذر الوحدة من خلال نتائج (ADF) و(PP) أن السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى I(0) وعند الفرق الأول I(1).

-تشير تقديرات النموذج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة(الدعم الحكومي، القروض المصرفية، المساحة المستغلة، العمالة الفلاحية) والمتغير التابع(متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي).

-يتميز النموذج بالاستقرار الهيكلي وهذا ما توضحه المعاملات المقدرة للنموذج من خلال اختبار (Cusum) حيث نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة.

- البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي في الأخطاء.

-يوضح نموذج تصحيح الخطأ(ECM) وجود قابلية تصحيح الخطأ في الأجل الطويل.

-ان متغير الدعم الفلاحي الحكومي تربطه في الأجل الطويل علاقة موجبة ضعيفة(0.0013) ومعنوية (Pro=0.0007) بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وهذا ما يتفق عليه أيضا في الأجل القصير، حيث كانت العلاقة موجبة ضعيفة(0.00075) ومعنوية(pro=0.00068) عند مستوى دلالة أقل من 5%، وهذا يعني أن هناك تأثير إيجابي للدعم الحكومي الفلاحي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، لكنه ضعيف.

-ان متغير القروض المصرفية الفلاحية تربطه في الأجل الطويل علاقة موجبة ضعيفة(0.000140) وغير معنوية(Pro=0.9198) بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وهذا ما يتفق عليه أيضا في المدى القصير، حيث كانت العلاقة موجبة ضعيفة(0.0000799) وغير معنوية(pro=0.9182)عند مستوى دلالة أقل من 5%، وهذا يؤكد عدم تأثير القروض المصرفية الفلاحية على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

-ان متغير المساحة الزراعية المستغلة تربطه في المدى الطويل علاقة موجبة ضعيفة(0.00032) ومعنوية(Pro=0.0034) بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وهذا ما يتفق عليه أيضا في الأجل القصير، حيث كانت العلاقة موجبة ضعيفة(0.00018) ومعنوية(pro=0.0051) عند مستوى دلالة أقل من 5%، وهذا يعني أن هناك تأثير موجب ضعيف للمساحة الزراعية المستغلة على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

-ان متغير العمالة الفلاحية تربطه في المدى الطويل علاقة موجبة(30.70340) وغير معنوية (pro=0.2857) بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وهذا ما يتفق عليه أيضا في المدى القصير، حيث كانت العلاقة موجبة(17.51962) وغير معنوية(pro=0.1990) عند مستوى دلالة أقل من 5%، وهذا يؤكد عدم تأثير العمالة الفلاحية على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

2-تحليل ومناقشة نتائج الدراسة اقتصاديا:

بالنظر إلى مخرجات الدراسة، واستنادا إلى النتائج الاحصائية يمكننا اعطاء تحليل وتفسير اقتصادي لهذه النتائج كما يلي:

-الدعم الحكومي الفلاحي كان له أثرا إيجابيا ضعيفا في الأجلين الطويل والقصير على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر، وتتوافق هذه النتائج مع نتائج الدراسة التي قام بها (**Sid Ahmed**

Mohammed Yazid BOUMAGHAR, Foued CHEHIT Ferrkoukh)[1]، وهذا يعكس اهتمام الحكومة الجزائرية بقطاع الزراعة من خلال تقديم الدعم للمنتجين عبر صناديق الدعم المخصصة لذلك(دعم المدخلات، دعم الإنتاج،....الخ) لتشجيعهم على توسيع الاستثمار وزيادة الانتاجية، ومن تم تحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي، ويرجع ضعف الأثر إلى عدة أسباب، من بينها اعتماد الفلاحة في الجزائر على النمط التقليدي وعدم استخدامها للتقنيات الحديثة والمتطورة، خاصة في مجال مواجهة التغيرات المناخية، الري، التسميد، ومكافحة الآفات، مما يحد من أثر الدعم الحكومي الفلاحي. كما أن غياب آليات المتابعة والرقابة القبلية والبعدية على سياسة الدعم الحكومي، ينجم عنها سلوكيات غير أخلاقية كتحويل مبالغ الدعم إلى أغراض أخرى، أو التصرف بالسلع والمعدات المدعمة وبيعها. هذا ويؤدي غياب الارشاد والإعلام والتوعية الفلاحية بخصوص شروط وآليات استفادة الفلاح من الدعم الحكومي إلى حرمان الفلاح من الاستفادة من الدعم، وهذا ما يفسر عدم استهلاك مخصصات الدعم السنوية وتحويلها إلى السنوات اللاحقة، كما سبق وأن تطرقنا في المبحث الأول.

-عدم تأثير قروض الاستغلال"الرفيق"، والاستثمار"التحدي" على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، سواء في الأجل الطويل أو القصير، وهذا متوافق مع نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة(**عائشة لمحنط)**[2]، وهو منافي للمنطق والنظرية الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى غياب الرقابة في كيفية استخدام هذه القروض، وعزوف وعدم اهتمام الفلاحين، خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، بسبب القيود والشروط المفروضة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية. هذا من جهة، ولجوء الفلاحين إلى مصادر أخرى لتمويل مشاريعهم الفلاحية(المدخرات، قروض كلاسيكية، موردو المدخلات، تجار، وسطاء، شركاء،...الخ). من جهة أخرى.

-سجلت المساحة الزراعية المستغلة اثر إيجابي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في المديين الطويل والقصير معا، وهذا يعزز النظرية الاقتصادية التي تعتبر الأرض عامل رئيسي من عوامل الانتاج الفلاحي، ويرجع ضعف الأثر إلى الوثيرة المتباطئة في استصلاح الأراضي، واجهاد الأراضي باللجوء إلى التكثيف الزراعي باستعمال الأسمدة.

[1] Sid Ahmed Ferrkoukh , Mohammed Yazid BOUMAGHAR, Foued CHEHIT, A**nalyse des effets des subventions sur la croissance agricole : un essai de mesure pour la période(2000-2018),** CREAD, 2021.

[2] عائشة لمحنط، مرجع سابق، ص116.

-كان أثر العمالة الفلاحية غير معنوي وسلبي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجل القصير والطويل، وأكد ذلك نتائج الدراسة التي قام بها الباحث " **مسعود بن جواد** "[1]، وهذا يتعارض مع المنطق والنظرية الاقتصادية التي تعتبر العمالة عنصر من عناصر الانتاج الفلاحي، ومن بين الأسباب التي قد تؤدي إلى ذلك هو ضعف التكوين، ارتفاع نسبة العمالة الغير رسمية، إدخال بعض التكنولوجيات الحديثة ساهم تدريجيا في تقليص الاعتماد على اليد العاملة، خاصة في مراحل البذر والحصاد وفي مجال تربية الحيوانات.

[1] مسعود بن جواد، **دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في ميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3- إبراهيم سلطان شيبوط، الموسم الجامعي 2022/2021، ص218.

خلاصة الفصل:

استنادا إلى ما تم عرضه لمختلف برامج الدعم التي مر بها القطاع الفلاحي بدءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى غاية خارطة الطريق للقطاع الفلاحي(2020-2024)، نلاحظ أن هناك تذبذب في مخصصات الدعم من سنة إلى أخرى، مع نسب استهلاك ضعيفة، خاصة خلال الفترة (2000-2014)، ما يوحي بتعطل البرامج والمشاريع الفلاحية، وهذا ما دفع بالحكومة وعلى رأسها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية باتخاذ العديد من التدابير، حيت عرفت سياسة الدعم الفلاحي إصلاحات وإعادة هيكلة، من خلال ترشيد النفقات، والتوجه نحو الدعم المتخصص أو الموجه بدلا من الدعم الشامل، وكان تقليص عدد حسابات التخصيص الخاص إلى حسابين لتسهيل عملية التسيير والمراقبة من بين هذه الإصلاحات. إلا أنه ورغم النتائج الإيجابية المحققة سواء في تطور الإنتاج الفلاحي وتخفيض في قيمة الواردات الغذائية في بعض المنتجات الغذائية، يبقى القطاع الفلاحي عاجز عن تحقيق هدفه الاستراتيجي وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع.

شهد منح القروض الفلاحية بمختلف صيغها خلال فترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ارتفاعا، محققا في سنة 2005 نسبة زيادة تجاوزت 98%، مقارنة بسنة 2000، ويعود الفضل في ذلك إلى التسهيلات الممنوحة، خاصة تلك المتعلقة بتخفيض نسب الفوائد، زيادة على قرارات الحكومة بمسح ديون الفلاحين. كما شهدت القروض الفلاحية خلال مرحلة تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي إطلاق عدة منتجات ائتمانية على غرار قرض الاستغلال"الفريق" وقرض الاستثمار"التحدي". هذا من جهة، واتخاذ قرارات الحكومة في سنة 2009 بمسح ديون الفلاحين. من جهة أخرى، كل هذا شجع على زيادة الطلب على القروض الفلاحية. على عكس مرحلة تطبيق مخطط الفلاحة(2015-2019) التي شهدت تذبذب واضح في منح قروض الاستغلال والاستثمار الفلاحي، نتيجة تراجع مداخيل المحروقات، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، واستمرار هذا الانخفاض في منح القروض الفلاحية خلال فترة بداية تطبيق خارطة طريق القطاع الفلاحي(2020-2024) نتيجة الأزمة الصحية التي شهدها العالم من جراء تفشي جائحة كورونا سنة 2020.

بخصوص مكانة التمويل الفلاحي ضمن إطار مختلف الصناديق والوكالات والهيئات الحكومية، يتضح أن هناك تفاوت في نصيب القطاع الفلاحي من التمويل مقارنة بباقي القطاعات، حيث تقدر نسبة القروض الفلاحية الممنوحة ضمن إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر إلى غاية 2021/12/31 بـ 13.25%، وهي نسبة ضعيفة. أما القروض الممنوحة ضمن إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فقدرت بـ 20.50%، وهي نسبة جيدة. كما سجلت نسب المشاريع الفلاحية الممولة ضمن إطار الوكالة

الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية نسبة عالية مقارنة بباقي القطاعات، قدرت بـ 17.33%، وهي نسبة مشجعة تعكس اهتمام الشباب وتوجهه للاستثمار في قطاع الفلاحة. هذا، وقد عرفت صناديق ضمان القروض الفلاحية إقبال كبير من قبل الفلاحين وأصحاب المؤسسات الفلاحية لما تقدمه من ضمانات وتسهيلات للحصول على القروض الفلاحية، خاصة صندوق ضمان القروض الفلاحية(FGA)، الذي شهد إقبال كبير، بموافقته على ضمان 12318 ملف بمبلغ إجمالي قدره 14453 مليون دينار خلال سنة 2021.

كما خلصت نتائج الدراسة القياسية لتحليل أثر التمويل الفلاحي على الأمن الغذائي في الجزائر، إلى أن الدعم الحكومي الفلاحي أثر بشكل إيجابي ضعيف على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في المديين القصير والطويل، على عكس القروض المصرفية الفلاحية التي أثبتت عدم تأثيرها على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجل القصير والطويل، وهذا منافي للمنطق والنظرية الاقتصادية التي تعتبر أن رأس المال عامل من عوامل الإنتاج، وزيادته يؤدي إلى زيادة الانتاجية الفلاحية. هذا، وقد أثرت المساحة الزراعية المستغلة بشكل إيجابي ضعيف على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، على عكس العمالة الفلاحية التي اتثبت نتائج الدراسة عدم تأثيرها على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

خاتمة

الخاتمة:

يحظى ضمان توفير الغذاء بأولوية كبيرة لدى دول العالم، خاصة في ظل المتغيرات المستجدة كالتغيرات المناخية، والصراعات المسلحة، والنمو السكاني، وارتفاع الاسعار،...الخ. مما يستدعي تظافر الجهود على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لوضع السياسات الاقتصادية المناسبة لمواجهة هذه المستجدات، ويعد التمويل الفلاحي بمختلف مصادره وأنواعه من منتجات ائتمانية بنكية أو محفزات سعرية ودعم وإعانات مالية، من أكثر السياسات فعالية للحكومات حول العالم لتحقيق النمو والتنمية الفلاحية.

الجزائر وعلى غرار باقي الحكومات سعت منذ مطلع الألفية الثالثة إلى وضع مجموعة من برامج الدعم والتمويل الفلاحي تسعى من خلالها إلى إنعاش الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي. حيث كانت الانطلاقة الحقيقية من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، تلاها تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR)، ومخطط الفلاحة، وصولا إلى خارطة طريق القطاع الفلاحي التي تمتد على مدى 5 سنوات بدءا من سنة 2020 إلى غاية 2024، والتي تهدف إلى تطوير الفلاحة باعتبارها وسيلة للتنويع الاقتصادي وتقليص العجز في الميزان التجاري، وتحقيق الأمن الغذائي، والتي من بين أهدافها أيضا، تسهيل الوصول إلى التمويل، وذلك من خلال إطلاق التمويل المصغر، وتنويع المؤسسات المالية، وتوجيه الدعم الحكومي، وتوفير الحماية الاجتماعية والتأمين الفلاحي، وقد رصدت أغلفة مالية معتبرة من أجل تنفيذ هذه البرامج والمخططات.

انطلاقا من أهمية التمويل كمصدر لتكوين رأس المال، والذي يعد عامل من عوامل الإنتاج الفلاحي، يسهم في زيادة الانتاجية والرفع من النمو. هذا من جهة، والدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي كمصدر رئيسي للوفرة الغذائية، وتعزيز من الأمن الغذائي الوطني، من جهة أخرى. حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل ورصد لواقع الأمن الغذائي، والتمويل الفلاحي في الجزائر، مع التركيز على العلاقة التي تجمع بين التمويل الفلاحي، والأمن الغذائي ممثلا في محور الوفرة الغذائية(متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي)، وقد جاءت النتائج كالآتي:

أولا: نتائج الدراسة

يمكن تقسيم نتائج الدراسة إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية، وهي كالآتي:

1- نتائج الجانب النظري: خلصت الدراسة النظرية إلى جملة من النتائج يمكن حصرها كما يلي:

-مفهوم الأمن الغذائي، مفهوم مرن، له علاقة بمختلف ابعاد الأمن الانساني، ويتأثر بمختلف الظروف المحيطة به، كالظروف الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، السياسية، والأمنية...الخ.

-للأمن الغذائي عدة أبعاد واشكال ومستويات، ويتطلب رصده، توفر مجموعة من المؤشرات تستدعي إشراك وتظافر كل الفاعلين، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

-الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي ترجع إلى عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر في محاوره الأربعة، مما ينجم عنه أزمات غذائية تمس الأفراد والأسر، خاصة في الدول الضعيفة والهشة.

-يستدعي تحقق الأمن الغذائي ضرورة وضع استراتيجيات على المستوى الفردي والقومي تجمع بين الإنتاج المحلي والواردات والمعونات الغذائية.

-يحتل الأمن الغذائي مكانة مهمة ضمن استراتيجية الأمم المتحدة، لما له من علاقة بين التغذية والزراعة المستدامة.

-سياسة التمويل الفلاحي لا تقل أهمية عن باقي السياسات الفلاحية الأخرى، بل تعتبر ركيزة أساسية لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي.

-تتنوع مصادر التمويل الفلاحي بين المصادر الذاتية والمصادر الخارجية.

-تصنف القروض الفلاحية على أساس معايير مختلفة ومتعددة تتداخل في بعض الأحيان فيما بينها، فقد تصنف على أساس الزمن، أو على أساس الغرض، أو نوع الضمان، أو المصدر، أو الصفة.

-تختلف مصادر الإقراض الفلاحي باختلاف الجهة المانحة لها، فتقسم إلى مصادر إقراض عامة، ومصادر إقراض خاصة.

-يلعب التمويل الملائم دورا حيويا في توجيه الموارد وكفاءة استخدامها، ويشجع المزارعين والمربين على توسيع استثماراتهم وزيادة الانتاج.

-هناك مخاطر متعددة مقترنة بعملية التمويل الفلاحي، والتي تؤدي بدورها إلى خلق تحديات كبيرة أبرزها عزوف المزارعين والمربين على طلب الخدمات المالية، وعدم اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بالقطاع الفلاحي.

-يواجه صانعو القرار تحديات عند تصميم سياسات الدعم والائتمان الفلاحي المناسبة، مما يستدعي ضرورة إعادة توجيه هذه السياسات وتكييفها بما يخدم النظم الفلاحية المستدامة، ويجنب تشوهات التجارة، ووضع آليات لإدارة المخاطر لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية.

-تمتد الخدمات المالية في سلسلة القيمة الزراعية إلى جميع الجهات الفاعلة في السلسلة، من مزارعين ومربين وأصحاب مشاريع فلاحية بما في ذلك المصدرين. ما يجعلها مهمة ليس فقط في تعزيز الصادرات والقدرة التنافسية، لكن أيضا في تطوير النظم الفلاحية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

-خص التمويل الفلاحي المتوافق مع الشريعة الإسلامية بصيغ تمويلية متنوعة على غرار المساقاة، المزارعة، المغارسة، السلم، المرابحة، المضاربة، المشاركة والإجارة، وتطبيقها يسمح بالرفع من القدرة الانتاجية وتعزيز التنافسية وتحقيق الأمن الغذائي.

2-نتائج الجانب التطبيقي: خلصت الدراسة التطبيقية إلى جملة من النتائج يمكن حصرها كما يلي:

-تتمتع المنطقة العربية بقدرة انتاجية نسبية في انتاج بعض المنتجات التي تساهم بشكل كبير في المتاح للاستهلاك، وهذا ما حسن من مؤشر الوفرة الغذائية، وعزز من الأمن الغذائي في المنطقة.

-تشهد المنطقة العربية زيادة كبيرة في أسعار الغذاء وتذبذب واضح في دخول الأفراد من دولة إلى أخرى، ما أثر سلبا على إمكانية الوصول إلى الغذاء، وزيادة حدة ظاهرة انعدام الأمن الغذائي.

-يشهد مؤشر استخدام واستقرار الغذاء في المنطقة العربية تدهور كبير، خاصة في الدول التي تعاني من انعدام الاستقرار السياسي والأمني، وهذا ما أثر سلبا على الأمن الغذائي في المنطقة.

-سجلت الجزائر مؤشرات إيجابية نسبيا فيما يخص الوفرة الغذائية، وذلك من خلال التطور الملحوظ في المتاح للاستهلاك في مختلف المواد الغذائية، خاصة الاستراتيجية منها، كالقمح والسكريات والزيوت، وهذا ما عزز من مؤشر الوفرة الغذائية.

-سجل إنتاج المحاصيل الغذائية الاستراتيجية كالقمح والذرة، والزيوت والسكر نسب اكتفاء ذاتي ضعيفة، وهذا ينعكس سلبا على الأمن الغذائي الوطني.

-استطاعت الجزائر تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي تفوق 95% في بعض المحاصيل الزراعية على غرار، الشعير والخضر والفواكه، واللحوم البيضاء والبيض، ما يعزز من محور الوفرة الغذائية والأمن الغذائي الوطني.

-يشهد محور إمكانية الحصول على الغذاء في الجزائر انخفاض في دخل الفرد، مصحوبا بارتفاع كبير في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وهذ ما أثر سلبا على قدرة الأفراد والأسر في الحصول على السلع الغذائية.

-إن الانخفاض المحسوس في مؤشر جودة وسلامة الغذاء، بالإضافة على انخفاض نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات المياه الصالحة للشرب خلال الفترة (2000-2021)، أدى إلى انخفاض نسبي في مستوى الاستخدام الآمن وجودة وسلامة الغذاء في الجزائر، وهذا ينعكس سلبا على الأمن الغذائي.

-سجل مؤشر الاستدامة والتكيف خلال سنة 2021 معدل نموا قدر بـ 28% مقارنة بسنة 2012، ويعتبر هذا الأخير مؤشر إيجابي، يعكس الجهود المبذولة لتعزيز استدامة واستقرار الغذاء في الجزائر.

-هناك تطور إيجابي في مختلف محاور وأبعاد الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة في ظل الأهمية التي أولتها الحكومة الجزائرية للقطاع الفلاحي، وسياسات دعم الاستهلاك التي قللت من حدة التأثير على قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء.

-الجزائر خطت خطوات كبيرة في إطار السعي من أجل بلوغ غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثلة في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. لكن تبقى هذه الجهود غير كافية، وهذا يرجع إلى بطء وعدم تحقق بعض الغايات.

-التعاون بين الأمم المتحدة والجزائر في إطار بلوغ الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، كان التركيز فيه بشكل كبير على دعم وتطوير سلاسل القيمة في مختلف الشعب الزراعية.

-أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لسياسة التمويل الفلاحي، وهذا ما يؤكده حجم المبالغ المالية المرصودة عبر مختلف البرامج والمخططات الفلاحية، بدءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي تعددت فيه صناديق الدعم ومن أبرزها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتنمية الريفية.

-ساهم برنامج التجديد الفلاحي والريفي في تعزيز المبادئ والأهداف التي سطرت من قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR)، حيث سجل متوسط النمو السنوي ما نسبته 13.79%، متجاوزا الهدف المسطر والمقدر بـ 8.3%.

-ساهمت السياسة المطبقة خلال مرحلة المخطط الفلاحي(2015-2019) في نمو القطاع الفلاحي وتطوره وتعزيز الأمن الغذائي، محققا معدل نمو قدره 14%.

-ساهم تنفيذ المخطط الفلاحي(2015-2019) في تقليص فاتورة الواردات بنسبة 8%، مقارنة بمتوسط الفترة(2015-2019).

-تزامن مع بداية تطبيق خارطة الطريق الفلاحي(2020-2024) تسجيل معدل نمو سلبي في سنة 2021 قدر بـ -1.3% بفارق 2.6 نقطة عن سنة 2020، بسبب الأزمة الصحية، زيادة على الظروف المناخية، وارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية.

-سجلت مخصصات الدعم الفلاحي خلال الفترة(2000-2008)، تطور إيجابي مع زيادة في القيمة المضافة الفلاحية.

-شهدت اعتمادات الدفع ومخصصات صناديق الدعم المخصصة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2009-2021) تذبذب مع انخفاض واضح، وهذا راجع لعدم استهلاكها وتحويل الرصيد إلى السنوات الموالية.

-خلال فترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR) شهدت ارتفاع في منح القروض المصرفية الفلاحية بمختلف صيغها.

-شهدت القروض المصرفية الفلاحية خلال مرحلة تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي إطلاق عدة منتجات ائتمانية على غرار قرض الاستغلال "الرفيق" وقرض الاستثمار "التحدي"، وهذا ما ساعد على تنويع مصادر التمويل وزيادة الطلب عليه.

-إن الانخفاض الملحوظ في منح قروض الاستغلال والاستثمار الفلاحي التي شهدته مرحلة تطبيق مخطط الفلاحة(2015-2019)، نتيجة تراجع مداخيل المحروقات، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، أثر سلبا على برامج التمويل.

-استمرار الانخفاض في منح القروض المصرفية الفلاحية خلال فترة بداية تطبيق خارطة طريق القطاع الفلاحي(2020-2024) نتيجة الأزمة الصحية التي شهدها العالم من جراء تفشي جائحة كورونا سنة 2020، أثر سلبا على معدل نمو القطاع الفلاحي.

-الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2009-2021) كان له أثر إيجابي ضعيف على متوسط نصيب الفرد من الانتاج الزراعي في الأجلين الطويل والقصير.

-القروض المصرفية الفلاحية المدعمة(الرفيق، التحدي) في الجزائر خلال الفترة(2009-2021) لم يكن لها تأثير على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في المديين الطويل والقصير.

-سجلت المساحة الزراعية المستغلة أثر إيجابي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في المديين الطويل والقصير معا.

-كان أثر العمالة الفلاحية غير معنوي وسلبي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الأجل القصير والطويل.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

استنادا إلى نتائج الدراسة التطبيقية في الفصلين الثالث والرابع، واستنادا إلى مخرجات الدراسة القياسية، سمح لنا التحقق من الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، وهذا كما يلي:

1-الفرضية الأولى: "يؤدي زيادة الدعم الحكومي الفلاحي إلى الرفع من الانتاج وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي".

نجحت سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي عبر مختلف المخططات والبرامج الفلاحية بالجزائر خلال فترة(2000-2021) في زيادة الإنتاجية الفلاحية، وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي، وهذا ما تؤكده نسب الاكتفاء الذاتي المحققة في مختلف الشعب الفلاحية، والتي تم عرضها

وتحليلها في الفصل الثالث، وتؤكده كذلك نتائج الدراسة القياسية في الفصل الرابع التي أثبتت أن هناك علاقة إيجابية بين الدعم الفلاحي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، هذا رغم ضعفها، ومنه نستطيع تأكيد صحة هذه الفرضة.

2-الفرضية الثانية: "يؤدي زيادة منح القروض المصرفية الفلاحية إلى الرفع من الانتاج وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي".

بالرجوع إلى نتائج الدراسة القياسية في الفصل الرابع، نلاحظ أن هناك عدم تأثير للقروض المصرفية الفلاحية على متوسط نصيب بالفرد من الناتج الزراعي. كما نلاحظ أن هناك تذبذب مع انخفاض واضح في منح القروض الفلاحية بمختلف صيغها خلال فترة الدراسة، في المقابل أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية في الفصل الثالث أن هناك تطور إيجابي في مؤشرات الأمن الغذائي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يثبت عدم تأثير القروض المصرفية على الانتاجية الفلاحية، والوفرة الغذائية، ومنه وبناء على هذه النتائج نستطيع رفض هذه الفرضة.

3- **الفرضية الثالثة:** "تقديم الدعم الحكومي الفلاحي ومنح القروض المصرفية الفلاحية وحدهما كافيان للرفع من الانتاج وتحقيق الوفرة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي".

أتبتث نتائج الدراسة القياسية، التأثير الضعيف للدعم الحكومي وعدم تأثر القروض المصرفية على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي. على العكس من ذلك وبتتبع مستويات الاكتفاء الذاتي في مختلف الشعب الفلاحية، نلاحظ أن الجزائر استطاعت تحقيق الوفرة الغذائية من الانتاج المحلي بنسب تفوق 90% في كثير من المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية على غرار الخضر، الفواكه، الشعير، الحليب، اللحوم البيضاء. هذا ما يؤكد بأن الدعم الحكومي والقروض المصرفية وحدهما غير كافيان لتحقيق هذه المنجزات، ما دفع بالمنتجين والمربين إلى البحث عن مصادر اخرى لتمويل استثماراتهم الفلاحية على غرار الموارد الذاتية(المدخرات، الميراث،...الخ)، واللجوء إلى مصادر التمويل غير الرسمية (موردوا المدخلات، التجار، الوسطاء، الأقارب، الشركاء،...الخ)، وبناء على هذه النتائج نستطيع رفض هذه الفرضية.

ثالثا: المقترحات والتوصيات

بناءا على نتائج الدراسة، وسعيا منا من أن أجل تطوير سياسة التمويل الفلاحي باعتباره ركيزة من ركائز القطاع الفلاحي، يؤدي استخدامها بالشكل والوقت المناسبين إلى زيادة القدرة الانتاجية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، ارتئينا أن نقدم بعض المقترحات والتوصيات:

-ضرورة تشجيع البنوك والمؤسسات المالية لولوج عالم الاستثمار الفلاحي كمؤسسة رائدة، تهتم بالتمويل والتسويق والمرافقة.

-ضرورة تفعيل سلاسل القيمة الفلاحية والزراعات التعاقدية، واعتماد آليات تمويلها، خاصة في الشعب الفلاحية الاستراتيجية.

- النظر في تطوير وتعميم صيغ التمويل الإسلامي في المجال الفلاحي، على غرار صيغة المزارعة، المساقاة، المغارسة، السلم،...الخ.

-النظر في تطوير آلية التمويل المصغر، وتعميميها على صغار الفلاحين خاصة في المناطق الريفية.

-ضرورة إعادة النظر في شروط منح الدعم والقروض الفلاحية وإعطاء الأولوية إلى المنتجين والمربين والمستثمرين الذين يسعون إلى اعتماد التكنولوجيات الحديثة الفلاحية.

-ضرورة تركيز الدعم الفلاحي على السلع الاستراتيجية الغير تجارية وذلك لتشجيع المنتجين والمربين على زارعة هذا النوع من السلع.

-ضرورة إنشاء مرافق لتخزين الحبوب والبقوليات على شتى أشكالها، وهذا لتخزين الفائض منه في وقت الوفرة وإخراجه في وقت الحاجة، وتجنيب المنتجين الخسائر المحتملة في حالة كساد المنتوج، وتشجيعهم على مواصلة الانتاج.

-ضرورة تشجيع الشراكات والاستثمار الأجنبي في المجال الفلاحي واستغلال خبراته وإمكاناته المالية.

رابعا: آفاق الدراسة

تبين من خلال معالجتنا لمختلف جوانب الدراسة ومتغيراتها والعلاقة فيهما بينها، أن هناك جوانب أخرى ينبغي التطرق إليها ومعالجتها بحكم علاقتها المباشرة بإشكالية الدراسة، من أهما:

-البحث في العلاقة التي تربط التمويل غير الرسمي والأمن الغذائي الوطني باعتباره مصدر من مصادر التمويل الفلاحي المهمة في الجزائر.

-يعد الاستثمار الخاص في الجزائر الركيزة الأساسية في نمو القطاع الفلاحي، لدى من الضروري البحث في الدور الذي يلعبه الاستثمار الفلاحي الخاص في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

-البحث في انعكاسات الأزمات والصدمات العالمية على التمويل الفلاحي.

-البحث في أثر تقلبات أسعار المحروقات على سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد عرفه أحمد يوسف، **التوازي في العقود وتطبيقاتها المعاصرة–دراسة فقهية مقارنة،** دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020.
2. أحمد محمد محمود نصار، **المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية؛ دراسة شاملة لأسس ومبادئ المصرفية الإسلامية للمبتدئين،** الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2022.
3. أخرجه الترميدي، عن عبد الله بن محصن، أنظر: محمد بن محمد بن سليمان بن طاهر المغربي المالكي، **جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، كتاب الزكاة، المسألة والقناعة والعطاء،** جزء1، حديث رقم 2850، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002.
4. أكرم فاضل سعيد قصير، **النظام القانوني لمؤسسات وأنشطة منظمة التجارة العالمية،** الطبعة الأولى، الجزء الثاني، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
5. الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،** الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، 2010.
6. الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،** الجزء السابع، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، 2010.
7. الإمام فخر الذين عثمان بن علي الزليعي الحنفي، الإمام أبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسيفي، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق،** الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2010.
8. العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان، **التمويل الزراعي،** قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، سوريا، 1996.
9. أنطوان الجميل، **الجوع والمجاعات،** مؤسسة الهنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2017.

10. أنيسة اكحل العيون، **الأمن على اختلاف أبعاده الغذائي–البيئي–الإنساني**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2012.
11. إيهاب طلعت عبد الخالق، **الهندسة المالية المعاصرة: رؤية شرعية مقارنة**، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2021.
12. باسم الجميلي، **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.
13. جواد سعد عارف، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
14. جين هاريغان، ترجمة أشرف سليمان، **الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2018.
15. حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية–دراسة مقارنة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
16. حفيظة لوكيلي، **تحقيق المناط وأثره في اختلاف الفقهاء–فقه الأموال نموذجا: دراسة نظرية تطبيقية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2019.
17. خالد احمد على محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
18. خلفان حمد عيسى، **صيغ الاستثمار الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار يافا العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
19. رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
20. رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان النامية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
21. سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
22. سالم توفيق النجفي، **سياسات الأمن الغذائي العربي–حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير(رؤية للمستقبل)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013.

23. سلمان زيدان، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
24. شمس الدين أحمد بن قودر، **نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار**، الجزء التاسع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2017.
25. شيرزاد محمد خضر، **التغذية السريرية**، الطبعة الأولى، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، المملكة المتحدة، 2022.
26. عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، **تكملة المجموع شرح المهذب للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي**، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011.
27. عادل حسن، خليفة الأمين، **التسويق الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
28. عبد الجبار محسن دياب الكبيسي، **تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
29. عبد الرحمان الجزيري، **مختصر الفقه على المذاهب الأربعة**، المجلد الأول، دار القلم، بيروت، لبنان، 2020.
30. عبد الرحمان المشاقبة، **الحياة الزراعية في الأردن(1929-1950م)**، الأن ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2019.
31. عبد الرزاق رحيم الشمري، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الكتاب الثقافي، أربد، الأردن، 2018.
32. عبد السلام جمعة زاقود، **العلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
33. عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي، تحقيق محمد العزازي، **اللباب في شرح الكتاب-شرح مختصر القدوري في الفقه**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2016.
34. عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، **نهاية المطلب في دراية المذهب**، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010.
35. علي سيد اسماعيل، **مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020.

36. علي محمد فارس، **أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2005.

37. فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016.

38. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي– حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

39. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في الإدارة الإسلامية**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.

40. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018.

41. محمد أمين الشهير بابن عابدين، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، **رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الابصار**، الجزء التاسع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2011.

42. محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات**، الإصدار الثالث، الطبعة السابعة، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.

43. محمد بن ولي بن رسول الإزميري الحنفي، **كمال الدراية وجمع الرواية والدراية من شروح ملتقى الأبحر**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2017.

44. محمد رشراش مصطفى، زهير عبد الله، سامي الصناع، أحمد حميد، **التمويل الزراعي: مرجع للتدريس في الجامعات العربية**، منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الإقليمي، القاهرة، 1995.

45. محمد صلاح الكردي، **صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2023.

46. محمد عبد الله شاهين محمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.

47. محمد عبد الله شاهين محمد، **سياسات التمويل وآثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، بيروت، لبنان،2017.

48. محمد علي المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

49. محمد غالي راهي الحسيني، **التوسع المالي واتجاهات السلسات المالية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018.

50. محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين، تحقيق أيمن صالح شعبان، **البناية شرح الهداية**، الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، 2022.

51. منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسف)، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، **موجز عن حالة لأمن الغذائي والتغذية في العالم: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعة لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية**، روما، إيطاليا، 2022.

52. منظمة الأغذية والزراعة، **مذكرة فنية عن السياسات التجارية في القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزارعة**، روما، إيطاليا.

53. نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

54. نايف بن جمعان الجريدان، **أحكام العقود المدنية دراسة مقارنة**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.

55. نوال بوعلام سمرد، **دليلك في المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.

56. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، ماي 2012.

57. وهيبة الزبيري، **التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017.

ثانيا: المعاجم والقواميس:

1. **المنجد في اللغة والإعلام**، الطبعة الأربعون، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2003.

2. سهيل إدريس، **قاموس المنهل**، الطبعة 37، دار الآداب، بيروت، لبنان، 2007.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

1. أمينة بن خزناجي، **أثر نشاط الشركات متعددة الجنسيات على الأمن الغذائي في الدول النامية خلال الفترة (1995-2015)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018.
2. رشيد مالكي، **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة- حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2018/2017.
3. رياض طالبي، **دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على التغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، السنة الجامعية 2017/2016.
4. زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلون التسيير، جامعة مصطفى اصطنبولي معسكر، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015.
5. عائشة لمحنط، **أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي على التنمية الزراعية الاقتصادية، دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان للفترة من 1995 إلى 2016**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، ميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الموسم الجامعي 2020/2019.
6. محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012.
7. مسعود بن جواد، **دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في ميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3- إبراهيم سلطان شيبوط، الموسم الجامعي 2022/2021.

رابعا: المقالات العلمية

1. بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، عدد05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص.ص29 – 11 .
2. لخضر خلاف، محمد بلوبة، **عقود الايجار التمويلي**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017، ص.ص261-281.
3. أحلام مخبي، **نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 02، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص.ص608-632.
4. إلهام خزعل ناشور، **الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 28، جامعة الكوفة، العراق، 2016، ص.ص123-145.
5. براهيم بلقلة، **واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2000-2014) ومتطلبات تحقيقه**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد12، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص.ص67-90.
6. جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000-2015)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص.ص98-119.
7. حسن علي عثمان فطر، سفيان أبو البشر آدم سعد، **استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان- دراسة قياسية احصائية للمدة(1990-2020)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد 6، العدد 19، 2022، ص.ص28-55.
8. زهير طافر، **النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع – دراسة مقارنة**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص.ص69-94.
9. سليم فيصل النابلسي، **مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية**، مجلة دنانير، المجلد 01، العدد 05، بغداد، العراق، 2014، ص.ص77-103.

10. عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، **المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي للفجوات الموزعة(دراسة تطبيقية)**، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 42، العدد 04، جامعة طنطا، مصر، 2022، ص.ص855-820. DOI: 10.21608/CAF.2022.266744

11. عبد الكريم قندوز، الوليد طلحة، عبد الله سراج، أحمد الشادلي، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**، العدد 12، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، 2022، ص.ص42-1.

12. علي باللموشي، **التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر(القرض المصغر أنموذجا)**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 23، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص.ص302-285.

13. علي باللموشي، **دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي–دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني–**، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 06، العدد 10، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص.ص156-139.

14. علي مكيد، فريدة بن عياد، **واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018، ص.ص128-108.

15. لميس مزغاش، شريفة قصاص، **أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990–2019 باستخدام نموذج ARDL**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص.ص580-561.

16. محمد البشير مركان، عبد الحميد بوخاري، عادل رضوان، **القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018، ص.ص440-427.

17. محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 04، جامعة سعد دحلب البليدة، 2010، ص.ص132-121.

18. محمد فلاق، سميرة أحلام، **دور استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم الأمن الغذائي، الشركة السعودية العربية للخدمات الزراعية نموذجا**، مجلة اقتصاديات

المال والأعمال، المجلد 1، العدد4، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر،2017، ص.ص32-44.

19. مراد جبارة، راتول محمد، **الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2000-2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 08، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص.ص71-82.
20. هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي، **الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر(2015-2019)**، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 5، 2021، ص.ص330-316.

خامسا: محاضرات ومطبوعات

1. عمر حميد مجيد محمد، **محاضرات مادة الاقتصاد الزراعي**، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، السنة الجامعية 2021/2020.
2. منذر الحاج، **مقرر السياسات الزراعية**، كلية الهندسة الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي- السنة الرابعة، العام الدراسي: 2018-2019، جامعة حماه، سوريا، 2019.
3. نوري عدلي رزق، **التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية**، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 32، 2022.
4. ياسر العيسى، **سياسات الدعم في الاتحاد الأوروبي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2006.

سادسا: النصوص القانونية والتنظيمية

1. المادة رقم 02، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1427، الموافق 24 أبريل سنة 2006، **يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 8 جمادى الثانية عام 1427، الموافق 4 يوليو 2006.
2. مقرر رقم 146، مؤرخ في 14 فيفري 2022، يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو 2014، الذي يحدد **شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2022.

3. مقرر رقم 278، مؤرخ في 28 أفريل 2021، يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو 2014، الذي يحدد **شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2021.
4. مقرر رقم 410، مؤرخ في 29 جوان 2021، يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو 2014، الذي يحدد **شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر،2021.
5. مقرر رقم 77، مؤرخ في 24 جانفي 2018، **الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2018.
6. المادة رقم 85، قانون رقم 08-16، مؤرخ في أول شعبان 1429 الموافق 3غشت سنة 2008، **يتضمن التوجه الفلاحي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 10 غشت 2008.
7. مقرر رقم 616، مؤرخ في 13 يوليو 2014، الذي يحدد **شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2014.
8. مقرر رقم 853، مؤرخ في 20 أكتوبر 2021، يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو 2014، الذي يحدد **شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الثالث "ضبط الانتاج الفلاحي"، وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2021.

9. مقرر رقم 854، مؤرخ في 20 أكتوبر 2021، **يتضمن آلية الانخراط والمتابعة والمراقبة والتفتيش والتقييم والاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-140**، بعنوان "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، السطر 2"التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة وكذا الطرق التقنية والإدارية والمالية ودفع الاعانات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر،2021.
10. المادة رقم 03 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، **يتضمن التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادر بتاريخ 8 أوت 2008.

سابعا: التقارير والمنشورات

1. الأمم المتحدة، الاسكوا، **دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، منشورات الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2019.
2. الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022**، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2022.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير حول أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019**، الخرطوم، السودان، 2019.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير حول أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021**، الخرطوم، السودان، 2021.
5. حميد زيدوني، **مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة-بعض جوانب التجربة الجزائرية-**، الاجتماع الخامس للجنة الفنية لمبادرة الاحصاءات العربية"عربستات"، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2018.
6. طارق الخوري، **منع هدر الغذاء: ابتكار وحل في المنطقة العربية- هدر الأغذية في غرب آسيا -نظرة عامة**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، 2022.
7. لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، لجنة الأمن الغذائي العالمي(CFS)، روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017.
8. منظمة الأغذية والزراعة، **مقتطف من التقريري النهائي الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي 40، الوقود الحيوي والأمن الغذائي**، روما، إيطاليا، 2013.

9. منظمة الأمم المتحدة للطفولة، **تقرير الهزال الشديد: حالة طارئة خارج دائرة الاهتمام تهدد بقاء الأطفال**، اليونيسف، 2022.

10. منظمة الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر الأغذية العالمي**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1974.

ثامنا: المواقع الاليكترونية

1. الأمم المتحدة، **الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة**، متاح عبر الرابط: https://sdgs.un.org/ar/topics/food-security-and-nutrition-and-sustainable-agriculture
2. الأمم المتحدة، **تقرير عالمي: انعدام الأمن الغذائي الحاد في ارتفاع–والنزاعات من الأسباب الرئيسية لذلك**، الأمم المتحدة، تاريخ النشر 4 مايو 2022، متاح عبر الرابط: http/www.news.un.org/ar/story/2022/05/1100832.
3. البنك الدولي، **الزراعة والأمن الغذائي**، البنك الدولي، تاريخ التصفح: 2023/06/20، نشر يوم: 31 مارس 2023، متاح عبر الرابط : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview
4. البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، متاح عبر الرابط: http://www.data.albankaldawali.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CN.
5. البنك الدولي، **سلسلة شرح المناخ: ما يجب معرفته عن الأمن الغذائي وتغير المناخ**، تاريخ النشر:2022/10/17، متاح عبر الرابط : http/www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2022/10/17/what/you/need/to-know/about/food/security/and/climate/change/
6. الأمن الغذائي/https://political-encyclopidia.org/dictionary، تاريخ النشر: 07–09–2017.
7. جونغ إيون سون، **تدريب على هدف التنمية المستدامة 2.ج.1 مؤشر مفارقات أسعار الأغذية**، الإسكوا، 2021،متاح عبر الرابط: https://unescwa.org/sites/default/files/event/materials/PPT%20SDGM202.C.1_A.pdf.
8. مجدي عبد الهادي، **مصر وفشل التنمية والحمائية الجديدة: المأزق المزدوج لنموذج الأمن الغذائي النيوليبرالي**، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، 27 أبريل/نيسان 2022، تاريخ التصفح: 2023/04/05، متاح عبر الرابط: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2022

9. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 2-1-1**، متاح عبر الرابط :https://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/211/ar/
10. منظمة الأغذية والزراعة، **أهداف التنمية المستدامة، المؤشر(2.أ)-1 مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية**، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/sustainable-developement-goals/indicators/2a1/ar/
11. منظمة الأغذية والزراعة، **أهداف التنمية المستدامة، المؤشر1.3.2- حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية**، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/sustainable-developement-goals/indicators/231/ar/
12. منظمة الأغذية والزراعة، **تقدير أهمية البعدين الثقافي والتراثي لأنظمة التغذية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الندوة الدولية حول مستقبل الغذاء، 11يونيو/حزيران 2019، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/news/story/ar/1197818icode/.
13. منظمة الأمم المتحدة، **إطار العمل الشامل المحدث المتعلق بالأمن الغذائي**، الأمم المتحدة، سبتمبر 2010، ص1، تاريخ التصفح: 2023/02/27، متاح عبر الرابط: https://www.un.org/ar/issues/food/taskforce/pdf/UCFA.pdf.
14. منظمة الصحة العالمية، **السلامة الغذائية**، تاريخ النشر 30 نيسان/أبريل 2020، تاريخ التصفح: 2022/12/13، متاح عبر الرابط: https://who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-safety.
15. هديل القطامين، **الأمن الغذائي**، الموسوعة السياسية، نشر يوم: 07-09-2017، تاريخ التصفح: 2023/02/27، متاح عبر الرابط:https://political-encyclopidia.org/dictionary/الأمن الغذائي-

المصادر والمراجع بالغة الأجنبية:

1st: Books

1. Développement International Desjardins, **Positionnement institutionnel: Financement agricole, un puissant outil de contribution à la sécurité alimentaire des populations**, Desjardins développement international, Canada, 2010.
2. ACF, **Food security and livelihood assessments a practical guide for field workers**, ACF International Edition, Uganda, 2010.
3. African Development Bank, **Agriculture value chain financing (AVCF) and development for enhanced export competitiveness**, ADB, Tunisia, 2013.
4. Alin Billand, Patrick Caron, **Un défi pour la planète: les objectives de développement durable en débat**, IRD Edition, Marseille, France, 2017.
5. Carlos Cuevas, Maria Pagura, **Agriculture value chain finance a guide for bankers**, World Bank Group, Washington, USA, 2016.
6. FAO, **The state of agricultural commodity markets, Agricultural trade, climate change and food security**, FAO, Rome, Italy, 2018.
7. FAO, **Trade reforms and food security: Conceptualizing the linkages**, Rome, Italy, 2003.
8. FAO, UNDP, UNEP, **A multi-billion-dollar opportunity-Repurposing agricultural support to transform food system**, Rom, Italy, 2021.
9. Gyanendra Mani, P.K. Joshi, M.V. Ashok, **Financing Agriculture value chains in India: Challenges and opportunities**, Springer, Singapore, 2017.
10. IFAD, **Agriculture value chain finance strategy and design, Technical Note**, IFAD, Rom, Italy, 2012.
11. Jhon Shaw**, World Food Security: A History since 1945**, Palgrave Acmillan, New York, USA, 2007.
12. MADR, **La politique de renouveau agricole et rural en Algérie**, Ministère de l'agriculture et développement agricole, Algérie, 2010.
13. MADR, **Mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024 : Feuille de route, Action projetés 2020-2024**, INVA, Algérie, 2020.
14. Mechael E. Porter, **Competitive advantage: Creating and sustain superior performance: with a new introduction,** THE FREE PRESS EDITION, New York, USA, 1985.
15. Michel LELART, **De la finance informelle à la micro-finance**, AUF, Paris, France, 2005.
16. Mourad Boukella, **Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire**, Edition Frederick Ebert, Bureau d'Algérie, 2008.
17. R.Carter Hill, William E.Griffiths, Guay C.Lim, **Principals of econometrics**, Fifth edition, Wiley, 2017.
18. Ramesh Chandra Das, **Economic environmental and health consequence of conservation capital a global perspective**, Springer, 2023.
19. Ricardo, Melendez-Ortiz, Christophe Bellmann, Jonathan Hepburn, **Agricultural Subsidies in the WTO Green Box, Ensuring Coherence with**

Sustainable Development Goals, CAMBERDGE UNIVERSITY PRESS, Cambridge, UK, 2009.

20. Sachin Kumar Sharma**, The WTO and food security: Implications for developing countries**, Springer and Centre for WTO studies, New Delhi, India, 2016.
21. Simon Maxwell and Timothy R. Frankenberger, **Household Food Security: Concepts, Indicators, Measurements. A technical review**, IFAD, Rome, Italy, 1992.
22. Simon, G. A, **Food Security: Definition, Four dimension, History**, FAO, Rome, Italy, 2012.
23. Stephane Henin, **Agriculture**, Encyclopedia Universalis, CORPUS, Paris, France, 2002.
24. Suresh C. Babu, Shailendra N. Gajanan, Prabuddha Sanyal, **Food Security, Poverty, and Nutrition Policy Analysis-Statistical Methods and Applications,** Academic Press, Second edition, USA, 2014.
25. Wen Peng, Elliot M. Berry, **The concept of Food Security, Encyclopedia of Food Security and Sustainability**, Elsevier, Volume 2, 2019, pp1-7.
26. World Bank, **Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries**, World Bank policy study, Washington D.C, USA, 1986.

2nd: Phd thesis :

1. Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne**, Thèse de doctorat en sciences économiques, université Paris1-PANTHEON SORBONE, Paris, France, 2013.

3rd: Journal papers:

1. Jain. M, Bajwa .M.S, Kumar. H, **Agriculture Assistant for Crop Prediction And Farming Selection Using Machine Learning Model with Real-time Data Using Imagine Through UAV Drone.** In: Nikhil Kumar Marriwala et al., Emergent Converging Technologies and Biomedical Systems, Vol 841, Springer, Singapore, 2022, p323. DOI: https://doi.org/10.1007/978-981-16-8774-7-26.
2. Ali Daoudi, **Les leçons du fonctionnement du financement informel en Algérie**, Grain de sel, n°72, 2016, pp20-21.
3. Ali Daoudi, Slimane Bedrani, **Le financement informel des exploitations agricole en Algérie : Un essai de caractérisation des principales pratiques**, Cahier du CREAD, n°85-86, 2008, pp109-133.
4. Dean Jolliffe. Daniel Gerszon, Christoph Lakner, Aziz Atamanou, Samuel Kofi Tetteb-Baab, **Assessing the impact of the 2017/PPPs on the international poverty line and global poverty**, Policy research working paper , n°9941, World Bank Group, Washington, USA, 2022, pp1-78.
5. FAO, **Food security**, FAO Policy brief, Issue2, FAO, 2006, pp1-4.
6. Hani Hamad, Ashraf Khashroum**, Household Food Insecurity (HFIS): Definitions, Measurements, Socio-demographic and Economic Aspects**, Journal of Natural Sciences Research, Vol.6, No.2, 2016, pp63-75.

7. Ishrat Gadhok, Gosimo Avesani**, La constitution de réserves alimentaire publiques : Objectifs, expériences et principaux enjeux**, Dossier de politique commerciale, n°46, FAO, Rom, Italie, 2021, pp1-2, DOI : hhtp://doi.org/10.4060/cb7271fr.
8. Mamun, A., W.Martin, & Tokgoz, S. **Reforming Agricultural Subsidies for Improved environmental Outcomes**, Applied Economic Perspectives and Policy, AAEA, Vol.43, N°4, 2021, pp152-1549, DOI: hhtp://doi.org/10.1002/aepp.13141.
9. Mark Gibson, **Food Security-A Commentary: What Is It and Why Is It So Complicated**?, Foods review, n° 01, 2012, pp18-27, DOI: hhtp://doi.org/10.33910/foods/1010018.
10. Masaood MOHAID, Keshav Lall MAHARJAN, **The role of credit obtained from input suppliers in farm investment in Afghanistan**, Journal of contemporary India studies: Space and society, Hiroshima University, Japan, Vol.10, 2020, pp1-16, DOI: hhtp://doi.org/10.15027/49123.
11. Roussel Pierre, E. Cuq, **Les nouveaux fragments du code Hammourabi sur le prêt à intérêt et les sociétés (Extrait de mémoires de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres, t, XLI),** Revue des études ancienne, Tome22, Paris, France, 1920, pp131-132.
12. Sid Ahmed Ferrkoukh , Mohammed Yazid BOUMAGHAR, Foued CHEHIT, A**nalyse des effets des subventions sur la croissance agricole : un essai de mesure pour la pèriode(2000-2018),** Les cahier du CREAD, Volume 37, numéro 02, 2021, pp35-65.
13. Vincent Ribier, **Politique agricoles : de quoi parle-t-on?**, GRAIN DE SEL, n°41-42, France, 2008, pp7-8.

4th: Forum, conference and communication

1. Hadibi, F. Z. Chekired-Bouras, B. Mouhouche, **Analyse de la mise en valeur du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest**, **Algérie**. **Economies d'eau en système irrigués au Maghreb**, Acte du 4eme atelier régional du projet Sima, Mostaganem, Algérie, 26-28 Mai 2008.
2. Bouglas Pearce, **Buyer and supplier credit to farmers: Do donors have a role to play?, rural finance innovation case study**, An international conference on best practices, USAID, Washington D.C, 2002-2003, USA.
3. David Hatch, **Agricultural insurance: A powerful tool for governments and farmers**, COMUNICA, Fourth Year, Second Phase, May-August, 2008.
4. Djidjoho Joseph Hounhouigan, **Sécurité alimentaire, du cadre théorique à l'action Quel rôle pour les universités?,** Conférence inaugurale, rentrée universitaire, 9 octobre 2013, Université d'Abomey-Calavi, Benin, 2013.
5. FAO, OMS, **La sécurité sanitaire des aliments, c'est l'affaire de tous**, Guide à la journée internationale de la sécurité sanitaire des aliments, FAO, Rom, Italie, 2020.
6. MADR, **Intervention de M. CHELGHOUM Abdesselam SG/Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural. Deuxième conférence Euro-**

Méditerranéenne sur l'agriculture, Strasbourg, 29 septembre 2006, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Algérie, 2006.

7. MADR, **Mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020-2024 : Feuille de route, Action projetés 2020-2024,** Communication de monsieur le ministère de l'agriculture et développement rural, le 26-07-2020, Alger, Algérie, 2020.
8. United Unions, **2017 HELP Thematic review of SDG2: End hunger, achieve food security and improved nutrition, and promote sustainable agriculture**, High-level political forum on sustainable development, 29 June 17, United Nations, New York, USA, 2017.

5th: Law Articles, decrees and conventions

1. Décret exécutif n° 02-248 du 12 Joumada El Oula 1423, correspondant au 23 juillet 2002, **fixant les modalités de fonctionnement du comptes d'affectation n° 302-109**, journal officiel de la république algérienne n°51 du 13 Joumada El Oula 1423, correspondant au 24 juillet 2002.
2. Décret exécutif n° 2000-118 du 26 Safar 1421, correspondant au 30 mai 2000, **fixant les modalités de fonctionnement du comptes d'affectation n° 302-067,** journal officiel de la république algérienne n°31 du Aouel Rabie El Aouel 1421, correspondant au 4 juin 2000.
3. Décret exécutif n° 2000-119 du 26 Safar 1421, correspondant au 30 mai 2000, **fixant les modalités de fonctionnement du comptes d'affectation n° 302-071,** Journal Officiel de la République Algérienne n°31 du Aouel Rabie El Aouel 1421, correspondant au 4 juin 2000.
4. Décret exécutif N°17-193 du 16 Ramadhan 1438 correspond au 11 juin 2017, **portant réaménagement des statuts du fonds de garantie des crédits à la petite et moyenne entreprise**, Journal Officiel de la République Algérienne N°36, du 19 Ramadhan 1438 correspond au 14 juin 2017.
5. MADR, **Convention Cadre Portant sur le Crédit d'investissement «ETTAHADI»,** Ministère de l'Agriculture et Développement Rural, Alger, décembre 2020.
6. MADR, **Convention Cadre Portant sur le Crédit de Compagne «R'FIG»,** Ministère de l'Agriculture et Développement Rural, Alger, décembre 2020.
7. WFP, **Approche consolidée du PAM pour le compte-rendu des indicateurs de la sécurité alimentaire(CARI)**, Guide Technique, World Food Programme(WFP), Rome, Italie, 2014.
8. Article n°58 du 30 décembre 2012, **portant sur le compte d'affectation spécialen°302-139**, journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire n°72, 30 décembre 2012.
9. Article n°59 du 30 décembre 2012, **portant sur le compte d'affectation spéciale n°302-140**, journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire n°72, 30 décembre 2012.
10. Article n°79 du 31 décembre 2015, **portant sur le compte d'affectation spéciale n°302-80**, journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire n°72, 31 décembre 2015.

6th: Reports, declarations and decisions:

1. United Nation, **Decision N°1496: Provision of food surpluses to food-deficient peoples through the United Nations System**, UN General Assembly (15th sess:1960-1961), UN, New York, USA, 1960.
2. AGRIFIN, **Warehouse receipt financing: The experience of access bank Madagascar**, AgriFin, World Bank Group, March 2015.
3. CGCI, **Rapport annuel 2021,** Caisse de Garantie des Crédits d'investissement-PME, 2021.
4. CNMA, **Rapport Annuel 2020**, Caisse Nationale de Mutualité Agricole, 2020.
5. Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2019**, Cour des Comptes, Alger, Algérie, 2019.
6. ECESC, **Common System of Agricultural Insurance**, European Communities-Economic and Social Committee, Catalogue Number: ESC-93-008-EN, Brussels, 1993.
7. Economist impact, **Global food security index 2022**, CORTEVA, 2022.
8. FAO, **Declaration of the world food security (WSFS 2009/2)**, World Summit on Food Security, Rome, Italy, 2009.
9. FAO, **Declaration of the World Food Summit on Food Security**, World Summit on Food Security, Rome, 16-18 November 2009, Rome, Italy, 2009.
10. FAO**, Report of world food Summit(WFS 96/REP, part one),** 13-17 November 1996, Rome, 1996.
11. MADR, **Le programme quinquennal 2015-2019: Un programme dédie à la consolidation du développement agricole et rural, Rapport préliminaire**, Ministère de l'Agriculture et Développement Rural, Algérie, 2013.
12. Nations Unies Algérie, **Rapport annuel des nations unies-Algérie 2021**, SNU, Alger, Algérie, 2021.
13. O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi, **Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie**, CIHEAM-IAMM, ENPARD méditerranée, 2019.
14. PNUD, **Rapport National Volontaire Algérie 2019**, Programme des Nations Unies pour le Développement, Alger, Algérie, 2019.
15. République Algérienne Démocratique et Populaire, **2ème Rapport National sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement**, Gouvernement Algérien, Algérie, septembre 2010.
16. République Algérienne Démocratique et Populaire, Service du premier ministre, **Plan de relance économique, Volume 1 et 2**, Service du premier ministre, Alger, Algérie, juin 2021.
17. Ruth Haug, **Food security indicators: How to measure and communicate results**, Noragric Report N° 83, Norwegian University of Life Sciences, Norway, 2018.
18. Thomas A.-C, D'Hombres B., Casubolo C., Saisana M., Kayitakire F., JRC technical reports**: The use of the Global Food Security Index to inform the situation in food insecure countries**, EUR 28885 EN, JRC, Ispra, 2017.

19. UNDP, **Human development report**, United Nations Development Programme, New York, USA, 1994.
20. World Bank, **Commodity markets Outlook, April 2022: The impact of the war in Ukraine on commodity markets**, World Bank report, Washington, USA, 2022.

7th: Websites

1. United Nation, **International Grains Arrangement 1967,** United Nations treaty series, USA, 1970. Available on web site: https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%20727/volume-727-I-10455-English.pdf.
2. ANADE, **Dispositif de l'ANADE**. Disponible sur site web : https://www.anade.dz/index.php/fr/support/document.
3. ANGEM, **Formule de financement**, ANGEM. Disponible sur site web : https://www.angem.dz/article/les-formes-de-fiancement-du-micro-credit/.
4. BNEDER, **Un nouveau plan agricole visant une réduction de 2 milliards de dollars d'importation**, Bureau National d'Etudes pour le Développement Rural, archivé le 05-06-2016. Disponible sur le site web: https://www.beneder/article.php.
5. CGCI, **Garantie FGA**, caisse de Garantie des Crédits d'Investissements-Pme. Disponible sur site web : https://cgci.dz/garantie-fga/.
6. Chambre d'Agriculture de la Wilaya de Jijel, **Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, archivé le 19 octobre 2019 sur site web: Https://www.cawjijel.org/fr/accueil/aides-de-l-etat/123-presentation-de-la-politique-agricole.
7. CNAC, **Dispositif de soutien à la création et à l'extension d'activité par les chômeurs promoteurs âges de 30 à 55 ans**, CNAC. Disponible sur site web : https//:www.cnac.dz/site_cnac/Web20%/fr/FR_Dispositf.aspx,
8. Cristalina Geogieva**, Join statement: The heads of the World Bank Group, IMF, WFP and WTO Call for urgent coordinated action on food security**, IMF, April 13, 2022. Available on web site: https://www.Imf.org/en/News/Articles/2022/04/13/pr22117-joint-statement-wbg-imf-andwto-call-for-urgent-coordination-action-on-food-security.
9. FAO, **An Introduction to the Basic Concepts of Food Security**, FAO Food security Programme, Rome, Italy, 2008, p1, available on web site: https//:www.foodsec.org/docs/concepts_guide.pdf. Archived: 1st February 2018), accessed: 22/08/2022.
10. FAO, **Food balances (2010-), Definitions and standards, domestic supply quantity**, FAOSTAT. Available on web site: https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS.
11. FAO, IFAD, ILO, **Agriculture value chain development: Threat or opportunity for women's employment?**, Gender and rural employment policy brief #4, FAO-IFAD-ILO, 2010, p3. Available on web site: https://www.fao.org/3/i2008e/i2008e04.pdf.

12. FGAR, **Critères d'éligibilité FGAR**. Disponible sur site web: https://www.fgar.dz/portal/fr/content/crit%C3%A8res-d%C3%A9ligibilit%C3%A9-fgar.
13. IFAD, **Financial inclusion for the world's rural poor**. Available on web site: https//:www.ifad.org/rural-finance.
14. Louise Frechette, **The United Nation Deputy Secretary-General, a statement to high-level panel on human security discussion** on the occasion of the twentieth anniversary of Vienna International Center (VIC), 12 October 1999. Available on web site: https://press.un.org/en/1999/19991012.dsgsm70.doc.html.
15. MADR, **Octroi de crédits agricoles bonifiés « ETTAHADI»**, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural. Disponible sur site web : http//www.psl.madr.gov.dz.
16. MADR, **Octroi de crédits agricoles bonifiés «R'FIG»**, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, disponible sur site web : http//www.psl.madr.gov.dz.
17. OCDE, **Agriculture support**. Available on web site: https://www.oecd-library.org/agriculture-and-food/agricultural-support/indicator/english_6ea85c58-en.
18. République française, Ministère de l'agriculture de l'agroalimentaire et de la forêt, Les politiques agricoles à travers le monde: quelques exemples. Available on web site: https://www.agriculture.gouv.fr/sites/default/files/docuements/pdf/fichepays2014-ALGERIE-cle4eccb1.pdf.
19. United Nations, **Ending Poverty**. Available on web site: https://www.un.org/en/sections/issues-depth/poverty/. Archived on 9 September 2020.
20. United Nations, **Sustainable development goals: IAEG-SDGs Inter-agency and Expert Group on SDG Indicators.** Available on web site: https://www.unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/.
21. WHO, **Anemia, Overview,** World Health Organization. Available on web site: https://www.who.int/health-topics/anemia#tab=tab_1.
22. WHO, **Malnutrition**, World Health Organization, published: 9 June 2021. Available on: https://www.who/ar/news-room/fact-sheets/detail/malnutrition.
23. WHO, **Stunted in a nutshell**, World Health Organization, published: 19 November 2015, Available on web site :https://www.who.int/news/item/19-11-2015-stunted-in-nustshell.
24. World Bank, **Financial inclusion: Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity**. Available on web site: https ://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview.
25. World Bank, **Metadata Glossary**. Available on web site: https://databank.worldbank.org/metadataglossary/environement-social-and-goverance-(esg)-data/series/AG.PRD.FOOD.XD.
26. World Bank, **Updating estimates of the impact of COVID-19 on global poverty: Turning the corner on the pandemic in 2021**, World Bank, 2021. Available on web site: https://www.blogs.worldbank.org/opendata/.

27. World Bank, **World Bank country and lending groups, Country classification**, World Bank Data. Available on web site: https:/www.datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-worl-bank-country-and-lending-groups.
28. World Health Organization, **Macronutrients**. Available on web site: https://www.emro.who.int/health-topics/macronutrients/introduction.html.

قائمة الملاحق

ملحق رقم(01): قانون رقم 08-16، المتضمن التوجيه الفلاحي

قوانيـــن

قانون رقم 08 – 16 مؤرّخ في أوّل شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008، يتضمّن التوجيه الفلاحي.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 119 و120 و122 و125 و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 72 – 23 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 والمتضمن إلغاء وتعويض الأمر رقم 67 – 256 المؤرخ في 13 شعبان عام 1387 الموافق 16 نوفمبر سنة 1967، المعدل، والأمر رقم 70 – 72 المؤرخ في 3 رمضان عام 1390 الموافق 2 نوفمبر سنة 1970 والمتعلقين بالقانون الأساسي العام للتعاونيات والتنظيم السابق لإنشاء التعاونيات في الفلاحة،

– وبمقتضى الأمر رقم 72 – 64 المؤرخ في 26 شوال عام 1392 الموافق 2 ديسمبر سنة 1972 والمتضمن إحداث التعاون الفلاحي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 43 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن قانون الرعي،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

– وبمقتضى الأمر رقم 76 – 101 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 17 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتعلق بحماية الصحة النباتية،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية،

– وبمقتضى القانون رقم 89 – 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

المادّة 76 : يجب أن يتكفل البحث الفلاحي بالحاور ذات الأولوية المحددة بموجب هذا القانون ونصوصه التطبيقية، وكذا الوضعيات المستعجلة.

المادّة 77 : يعتبر البحث الفلاحي جزءا لا يتجزأ من مراحل إعداد سياسات التنمية الفلاحية والريفية والزراعية الغذائية.

المادّة 78 : يقوم جهاز البحث من أجل تحقيق فعالية أمثل، بتوسيع هياكله حسب الاحتياجات، وتعزيز وتقوية القدرة العلمية وتوطيد علاقات قطاعية وقطاعية مشتركة، وتثمين المكتسبات ذات الصلة بالإرشاد.

المادّة 79 : يجب أن تهدف مختلف مستويات التكوين في القطاع الفلاحي إلى تنفيذ الأحكام الآتية :

– التخصص في مؤسسات التكوين،

– تكييف البرامج مع خصوصيات المناطق الفلاحية لأماكن الزرع،

– تطوير التكوين التطبيقي، حسب الحالة، في المستثمرة أو في المؤسسة،

– التكفل بمتطلبات سوق التشغيل.

المادّة 80 : يسمح الإرشاد الفلاحي، كونه مصمم ومنفذ كفعل تربوي فلاحي يشرك هيئات البحث والتكوين والتنمية، للمنتجين بتحسين ظروف العمل والإنتاج والتحكم فيها.

المادّة 81 : يجب أن يقوم الإرشاد الفلاحي، مع أخذ الخصوصيات المحلية بعين الاعتبار، بما يأتي :

– تحديد القنوات الأكثر ملاءمة لنقل المعلومات،

– إعداد برامج حسب مواضيع الإرشاد في المجالات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تستجيب لانشغالات المستثمرين،

– تنظيم تكوين يتلاءم مع المخططات المنهجية والتقنية الموجهة للمرشدين تسمح لهم بالتحكم في المهارات الضرورية لإنجاز أعمال الإرشاد،

– تصور أنظمة دائمة للتحليل واليقظة الاستراتيجية، من شأنها السماح بتقييم أثر الإرشاد في الإنتاج، وإعادة توجيه البرامج والمقاربات والمناهج،

– العمل على ضمان مهام التنشيط والتنسيق عن طريق المهنة والمهنة الفلاحية المشتركة بغية تنفيذ سياسة الإرشاد.

المادّة 82 : يؤسس نظام وطني للإعلام الفلاحي، يهدف على وجه الخصوص إلى:

– إضفاء طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، لاسيما على المستوى البلدي،

– تعزيز وتكييف وتوسيع نظام الإحصاء الفلاحي قصد إعداد معطيات دقيقة ومحينة وموثوق فيها،

– تعزيز أنظمة الإعلام الموجودة، بما فيها أنظمة الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية، لاسيما الجغرافية منها، وذلك بوضع خلايا تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة وبالتجهيزات المناسبة،

– تعزيز نشاط التحقيقات عن طريق الهياكل الإدارية المركزية أو غير المركزة للإدارة الفلاحية، أو عن طريق مؤديي الخدمات المتخصصين والمستقلين،

– الإنجاز الدوري للإحصاء العام للفلاحة والجرد الوطني للغابات،

– تنسيق المعلومات الإحصائية التي يعدها مختلف المتعاملين في القطاع، ومنها مراصد الفروع الفلاحية في مفهوم أحكام المادة 43 من هذا القانون.

المادّة 83 : تحدد شروط وكيفيات تنفيذ النظام الوطني للإعلام الفلاحي عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
التمويل

المادّة 84 : يجب أن يراعى في تمويل قطاع الفلاحة، الخصوصية والأهمية التي تكتسيها الفلاحة في إطار التنمية الوطنية.

المادّة 85 : يتشكل تمويل الفلاحة على الخصوص مما يأتي :

– الدعم المالي للدولة،

– التمويل التعاضدي،

– القرض البنكي.

المادّة 86 : تنشأ، عند الحاجة، هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته، وذلك طبقا للتشريع المعمول به.

الباب السابع
أحكام جزائية

المادّة 87 : يعاقب بالحبس من (1) سنة إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من مائة ألف دينار (100.000دج)

ملحق رقم(02): مقرر رقم 278

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الوزير

رقم: 278 /و.ا.ر/ 2021 28 أفريل

مقرر رقم ..... مؤرخ في ..... يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 3 "ضبط الانتاج الفلاحي" و كيفيات دفع الإعانات و مبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم.

إن وزير الفلاحة و التنمية الريفية،

- بمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لا سيما المادة 58 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، لاسيما المادة 122 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 18-13 المؤرخ في 27 شوال عام 1439 الموافق 11 يوليو سنة 2018 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، لاسيما المادة 11 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، لاسيما المادة 130 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، لاسيما المادة 69 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-78 المؤرخ في 9 رجب عام 1442 الموافق 21 فبراير سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-309 المؤرخ في 4 شوال عام 1430 الموافق 23 سبتمبر سنة 2009 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم،

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
الوزير

VIII- إجراءات الدفع:

عند نهاية عملية التحويل، يتم إعداد:

أ- منتج الطماطم الصناعية:

1. يتم إعداد لكشف حساب لكميات الطماطم الصناعية الطازجة من طرف المحول. يكون هذا كشف الحساب حسب كل منتج، مؤشر عليه من طرف مدير المصالح الفلاحية و موقع من طرف المحول المعني وممثل مديرية المصالح الفلاحية وممثل الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، و الفلاح، **النموذج بالملحق**.

2. القائمة اليومية لعمليات تسليم وأوزان الطماطم الصناعية موقعة و مختومة من طرف مسير وحدة التحويل.

3. محضر التحقق من وصولات تسليم الطماطم الصناعية الطازجة والقائمة اليومية لعمليات التسليم و سجل كميات الطماطم الصناعية المستلمة على مستوى وحدات التحويل مؤشر عليها وموقعة من طرف مسير وحدة التحويل وموقعة أيضا من طرف ممثلي مديرية المصالح الفلاحية و الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، **النموذج بالملحق**.

4. وضعية اسمية حسب كل منتج وكل وحدة تحويل لكميات الطماطم الصناعية الطازجة من اجل دفع المنح مؤشر عليها وموقعة من طرف مدير المصالح الفلاحية (**أنظر الجدول الملحق**).

ب- المحول:

1. وضعية تلخيصية لكميات الطماطم الصناعية الطازجة المستلمة حسب كل فلاح و حسب كل ولاية موقعة و مختومة من طرف مسير وحدة التحويل.

2. كشف حساب عمليات استلام كميات الطماطم الصناعية المحولة و الأجزاء ذات الصلة حسب كل محول ومؤشر عليها من طرف مدير المصالح الفلاحية. هذا الكشف موقع من طرف المحول المعني، وممثل مديرية المصالح الفلاحية وممثل الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

3. وضعية الدفع لصالح منتجي الطماطم الصناعية موقع و مؤشر عليها من طرف المؤسسة المالية المعنية المختصة إقليميا حول المبالغ التي تمت تسويتها مرفقة بنسخة من الأمر بالتحويل.

ج- نهاية عملية الدفع:

يتم إعداد كشف الحساب الإجمالي حسب كل ولاية بين مديرية المصالح الفلاحية المعنية والديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم بمجرد جمع كل الكشوف حسب كل محول و هذا بعد دفع كل المنح.

تتم كل عملية دفع مستحقات منتجي الطماطم الصناعية من طرف المحولين عن طريق التحويل البنكي أو بشيك بنكي مبرر بمخصص، مرفقا بكشف حساب مصرفي.

IX- دفع المنح

منحة الإنتاج:

يقوم الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، بناء على ملف الدفع وبعد التحقق من كشف حساب الطماطم الصناعية الطازجة المسلمة من طرف المنتج والمستلمة من طرف المحول موقع بين المحول المعني وممثل مديرية المصالح الفلاحية وممثل الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم و الفلاح ومؤشر عليه من طرف مدير المصالح الفلاحية بدفع منحة الإنتاج المقدرة بـ 4.00 دج/كلغ لفائدة منتجي الطماطم الصناعية.

منحة الادماج الزراعي والصناعي:

يستفيد المحول الذي دفع لمنتج الطماطم الصناعية المبلغ الكلي للكمية المسلمة بسعر 12.00 دج/كلغ، على الأقل، من منحة إدماج مقدرة بـ 1.50 دج/كلغ لكميات الطماطم الصناعية المستلمة والمحولة والمصادقة عليها من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

يجب على المحولين دفع المبلغ الكلّي للطماطم المسلمة إلى المنتجين في أجل أقصاه 31 مارس للسنة الموالية.

- المشاركة في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش إنتاج وجمع وتحويل الطماطم الصناعية

يحصل الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، لمشاركته في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش إنتاج وجمع وتحويل الطماطم الصناعية، تطبيقا للمادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه"الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" وكذا النقطة 5.3 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" على 0.21 دينار / كلغ من الطماطم الصناعية التي تم جمعها وتحويلها على أساس:

- حصيلة متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش إنتاج وجمع وتحويل الطماطم الصناعية؛
- حصيلة مادية ومالية لعملية تحويل الطماطم الصناعية.

تتناسب هذه التكلفة مع التدابير الضرورية المتخذة لتجسيد الأهداف المقررة والمحددة من طرف السلطات العمومية لاسيما من أجل ضبط وتشكيل وتسيير مخزون المنتجات الفلاحية الإستراتيجية والتحقق والتعهد بمنح التخزين الممنوحة للمتعاملين المخزنين وإعداد حصائل التخزين والضبط لحساب وزارة الفلاحة.

على أساس هذا الملف، تقوم مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته بإعداد مقرر الدفع لفائدة الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

X- صرف المنح:

يتم الدفع لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لكل المنح المستحقة المتضمنة لكمية الطماطم الصناعية المسلمة و المحولة.

- يحصل منتجي الطماطم الصناعية على منح إنتاج الطماطم الصناعية الطازجة المسلمة و المحولة،
- تقوم وحدة تحويل الطماطم بصرف منح الإدماج في التحويل، المستحقة، والمتعلقة بكمية الطماطم الصناعية المستلمة و المحولة، وهذا بعد دفع مستحقات منتجي الطماطم الصناعية المبرر بشكل واف.

ملحق رقم(03): مقرر رقم 410

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الوزير

رقم: 410 /و.ا/ 2021 جوان 29

مقرر رقم ..... مؤرخ في ..... يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذيعنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 3 "ضبط الانتاج الفلاحي" وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط،المعدل والمتمم.

إن وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- بمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لا سيما المادة 58 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، لاسيما المادة 122 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 18-13 المؤرخ في 27 شوال عام 1439 الموافق 11 يوليو سنة 2018 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، لاسيما المادة 11 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، لاسيما المادة 130 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 20-07 المؤرخ في12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، لاسيما المادة 69 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-78 المؤرخ في 9 رجب عام 1442 الموافق 21 فبراير سنة 2021 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية — الوزير

يفقد المتعاملون الذين لا يحترمون الرزنامة ووتيرة التفريغ، الحق في منح مصاريف التخزين ويؤدي ذلك إلى إقصائهم من برامج الضبط ماعدا في حالة القوة القاهرة معاينة قانونيا من طرف اللجنة الولائية.

يتعيّن على المتعامل إعلام مديرية المصالح الفلاحية المعنية والديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم بكل معلومة تعتبرها مهمة تتعلق بعملية التفريغ، ويحرر بعد ذلك حصيلة ملخصة للعملية ويرسلها الى مصالح مديرية المصالح الفلاحية المعنية.

تقوم مديرية المصالح الفلاحية بتجميع معلومات المتعاملين وترسلها يوميا إلى مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته والديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

يرسل الديوان الوطني المهني المشترك كل أسبوع إلى مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته وضعية سير عملية التفريغ.

IV. إجراءات الدفع:

عند الانتهاء من عملية التفريغ يعد الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم:

- بيان إجمالي يبين كل حركات المخزون ابتداء من تاريخ وضعه تحت التخزين إلى غاية انتهاء عملية التفريغ. يوقع على هذا البيان المتعامل وممثل كل من مديرية المصالح الفلاحية والديوان الوطني المهني المشترك للخضر و اللحوم والغرفة الفلاحية الولائية المعنية،

  يتم إعداد هذا البيان على أساس:
  - محاضر غلق غرف التبريد،
  - محاضر التفريغ،
  - مستخلص من سجل التسجيل اليومي لحركات المخزونات (تخزين و تفريغ).
- بيان دفع موقع باشتراك بين المنتج والمتعامل المخزن،
- حساب إجمالي حسب كل متعامل موقع بالاشتراك بين مدير المصالح الفلاحية والمتعامل المخزن.

بناء على هذه الوثائق للمتابعة والمراقبة، تقوم مصالح الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم بعملية الدفع طبقا للإجراءات المعمول بها.

عند الانتهاء من عملية الدفع، يعد الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم حصيلة وطنية لعملية الدفع، التي يرسلها إلى مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته ومديرية البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية.

تكاليف ومدة التخزين:

تقدّر المصاريف الشهرية لتخزين الثوم الجاف بـ5,00 دج/كلغ للمنتوج المخزن طبقا للشروط التقنية والتنظيمية المحددة في دفتر الشروط.

تقدر مدة التخزين بثمانية(08) أشهر على الأكثر ابتداء من تاريخ غلق غرف التبريد.

المشاركة في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج ضبط الثوم الجاف

يحصل الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، لمشاركته في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج ضبط الثوم الجاف، تطبيقا للمادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" وكذا النقطة 5.3 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" على بـ0.40 دج/ كلغ للثوم الجاف المخزن على أساس:

- حصيلة عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج ضبط الثوم الجاف،
- الحصيلة المادية والمالية لعملية ضبط الثوم الجاف.

يناسب هذه التكلفة التدابير الضرورية المتخذة لتجسيد الأهداف المقررة والمحددة من طرف السلطات العمومية لاسيما قصد ضبط وتكوين وتسيير مخزونات المنتجات الفلاحية الإستراتيجية والتحقق والتعهد بمنح التخزين الممنوحة للمتعاملين المخزنين وإعداد حصائل التخزين والضبط لفائدة وزارة الفلاحة.

بناءا على هذا الملف، تعد مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته مقرر الدفع لفائدة الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

V تقييم برنامج الضبط:

يعد الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم وضعية تلخيصية شهرية ويرسلها إلى مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته للسماح بمتابعة وتقييم برنامج الضبط.

يجب على الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم و مديريات المصالح الفلاحية إعلام مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي و تنميته في الوقت اللازم عن جميع المسائل التقنية والاقتصادية التي من شانها أن تؤثر على نظام الضبط.

ملحق رقم(04): مقرر رقم 853

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الوزير

رقم: 853 /و.ف/ 2021 20 أكتوبر

مقرر رقم ..... مؤرخ في ..... يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 3 "ضبط الانتاج الفلاحي" وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط المعدل والمتمم.

إن وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- بمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012، والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لاسيما المادة 58 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، لاسيما المادة 122 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 18-13 المؤرخ في 27 شوال عام 1439 الموافق 11 يوليو سنة 2018، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، لاسيما المادة 11 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، لاسيما المادة 130 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، لاسيما المادة 69 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-281 مؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 7 يوليو سنة 2021، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان عام 1441 الموافق 21 مايو سنة 2020، الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، الذي يحدّد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية

النباتات الزيتية الموجهة للتحويل الزراعي الصناعي

قائمة العمليات المدعمة	مبلغ الدعم المسقف حسب كل عملية	تعاريف	الشروط الخاصة للتأهيل
منحة الإنتاج	▪ 1500 دج/ق للفلاحين بصفة فردية والمزارع النموذجية والمؤسسات الاقتصادية، ▪ 2000 دج/ق بالنسبة للفلاحين المنظمين في تعاونيات فلاحية	تحفيز مالي لإنتاج بذور النباتات الزيتية الموجه للتحويل الزراعي الصناعي	المنتجون (فلاحون بصفة فردية أو منظمون في تعاونيات فلاحية ومزارع نموذجية ومؤسسات اقتصادية) المنخرطون في برنامج تنمية زراعة النباتات الزيتية الذين بحوزتهم عقود إنتاج مع المحول.
منحة الاندماج	500 دج/ق	تحفيز مالي لتحويل النباتات الزيتية	وحدة التحويل لها عقد مع منتج و/أو منتجي النباتات الزيتية

برنامج إنتاج بذور السلجم

الشروط الخاصة للتأهيل	تعاريف	مبلغ الدعم المسقف حسب كل عملية	قائمة العمليات المدعمة
منحة تكثيف بذور السلجم	القاعدية : 25% المعتمدة : 20 % العادية : 10 % (مقارنة بالسعر)	تحفيز مالي لتشجيع إنتاج البذور	على أساس الكميات المراقبة من طرف المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها التي تشهد بنقاوتها الخاصة والنوعية وكذا بقدرتها الانتاشية

ملحق رقم(05): مقرر رقم 146

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الوزير

رقم: 146 / أ.و.

14 فيفري 2022

مقرر رقم ..... مؤرخ في ..... يعدل المقرر رقم 616 المؤرخ في 13 يوليو سنة 2014 الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 3 "ضبط الانتاج الفلاحي" وكيفيات دفع الإعانات ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط، المعدل والمتمم.

إن وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- بمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لاسيما المادة 58 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، لاسيما المادة 122 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 18-13 المؤرخ في 27 شوال عام 1439 الموافق 11 يوليو سنة 2018 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، لاسيما المادة 11 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، لاسيما المادة 130 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، لاسيما المادة 69 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-281 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 7 يوليو سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-309 المؤرخ في 4 شوال عام 1430 الموافق 23 سبتمبر سنة 2009 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم،

البطاطس الموجهة للاستهلاك

قائمة الأعمال المدعمة	سقف مبلغ الدعم حسب كل عمل	تعاريف	الشروط الخاصة للتأهيل
التخزين بالتبريد للبطاطس الموجهة للاستهلاك	▪ 1.80 دج/كغ/الشهر في صناديق بلاستيكية و/أو في بالوكس (خشبي أو بلاستيكي). ▪ 1.80 دج/كغ /الشهر في شبكة	تحفيز مالي عند ضبط سوق البطاطس الموجهة للاستهلاك لحساب الدولة، من طرف أكبر المنتجين و/أو المتعاملين الاقتصاديين	❖ منتجون و/أو متعاملون اقتصاديون يلتزمون، من خلال دفتر شروط، بالقيام بتخزين البطاطس الموجهة للاستهلاك لحساب الدولة، ❖ يتم التخزين في صناديق بلاستيكية و/أو في بالوكس (خشبي أو بلاستيكي) أو في شبكة. **<u>وثائق للتوقيع:</u>** ـ اتفاقية، ـ دفتر شروط.
	0,27 دج/كلغ من البطاطس المخزنة	المشاركة في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج ضبط البطاطس الموجهة للاستهلاك	منحة تعطى للديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، لمشاركته في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج ضبط البطاطس الموجهة للاستهلاك على أساس: • حصيلة متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج ضبط البطاطس الموجهة للاستهلاك المصادق عليها من طرف مجلس إدارة الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم ؛ • حصيلة مادية ومالية لعملية ضبط البطاطس الموجهة للاستهلاك المصادق عليها من طرف مجلس إدارة الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

بذور البطاطس (2/1)

الفئات المدعمة	سقف مبلغ الدعم	التعاريف	الشروط الخاصة للتأهيل
الدرنة المصغرة	14 دج / للدرنة المصغرة	بذور ناتجة عن تكاثر شتائل المختبر	– مخبر معتمد لإنتاج البذور ما قبل الأساسية انطلاقا من شتائل المختبر و مدمجة في المخطط الوطني لتعزيز هرم التكاثر – تتبع المسار من المادة النباتية الأولية إلى غاية إنتاج الدرنات الصغيرة GO الخالية من الفيروسات.
ما قبل الأساسية	30 دج/كغ	بذور مصدقة ناتجة عن تكاثر المادة النباتية الاولية للانطلاق	**فلاحون مكثرون الذين بحوزتهم:** – بطاقة فلاح صالحة، قطع أراضي خالية من أمراض الحجر، لاسيما الديدان الخيطية تثبته نشرة تحاليل رسمية، – عقد تكاثر يتم إعداده قانونا مع مؤسسة منتجة، –**يلتزمون** باحترام الأنظمة التقنية للإنتاج التي تسير تكاثر البذور والشتائل. **مؤسسات منتجة التي بحوزتها:** –اعتماد تقني غير منتهي الصلاحية –شبكة من المكثرين بعقود معدة قانونا. **تلتزم** عن طريق دفتر شروط : –باحترام الأنظمة التقنية لإنتاج وتسويق البذور و الشتائل، –استلام لدى المكثرين بعقد البذور المعتمدة بشهادة اعتماد مؤقتة و تخزينها في شكل عيار بذرة (30–55) مع توفير الشروط الملائمة للتخزين في حصص معينة بصفة واضحة وللحفظ تحت التبريد طبقا للتنظيم المعمول به في هذا الشأن، –تسليم البذور المعتمدة لغرض الكاثر و/او الإنتاج، – مسك سجل محاسبة مفصلة مرقما و مؤشر عليه. **إجبارية النتائج:** **الفلاح المكثر**: تسليم للمؤسسة المنتجة كل البذور المنتجة التي تقدر كميتها في شهادة الاعتماد المؤقتة ب+/– 10%، –**المؤسسة المنتجة** : تسليم كل البذور المصدقة وفق شهادة اعتماد نهائية لغرض التكاثر و/او الإنتاج يتم تحرير المنح بعد التفريغ و تمنح على أساس الكميات الصافية للبذور المصدقة وفق شهادة الاعتماد النهائي وبعد التحقق من الوثائق المطلوبة بالنسبة لإجراءات الدفع المحددة في الملحق **II**. **ملاحظة:** لا يتم دفع المنح بالنسبة للفئات ما قبل الأساسية و الأساسية إلا للكميات المستعملة في التكاثر.
النخبة العليا	15 دج/كغ منها: 9 دج/كلغ بالنسبة للمكثر، 6 دج/ كلغ بالنسبة للمؤسسة المنتجة	بذور مصادقة ناتجة عن تكاثر الفئة ما قبل الأساسية	
النخبة	**12 دج/كغ** منها: 7 دج/كلغ بالنسبة للمكثر، 5/ كلغ دج بالنسبة للمؤسسة المنتجة	بذور ناتجة عن تكاثر صنف النخبة العالية	
أ	**6 دج/كغ** منها: 3.50 دج/كلغ بالنسبة للمكثر، 2.50 دج/ كلغ بالنسبة للمؤسسة المنتجة	بذور مصدقة عن تكاثر فئة النخبة	
ب	**5 دج/كغ** منها: 3 دج/كغ بالنسبة للمكثر 2 دج/كغ بالنسبة للمؤسسة المنتجة	شتائل مصدقة ناتجة عن تكاثر المادة من الرتبة أ، منتوجات ما بعد الموسمية: - غراسة يوليو - غشت، - جني ديسمبر - جانفي ومسلمة في شكل بذور بالنسبة لبرنامج الموسم للمناطق المتأخرة و/أو بالنسبة لبرنامج ما بعد الموسمية للمناطق المبكرة.	

بذور البطاطس (2/2)

العمل المدعم	سقف مبلغ الدعم	الأهداف	الشروط الخاصة للتأهيل
منحة التخزين تحت التبريد لبذور البطاطس	0.75 دج /كغ/الشهر في فترة أقصاها ستة (6) أشهر.	المساهمة في أفضل محافظة على بذور البطاطس تحت التبريد.	المؤسسات المنتجة لشتائل البطاطس المعتمدة قانونا. تلتزم ب: • ضمان أفضل شروط الحفظ تحت التبريد لبذور البطاطس المعتمدة بشهادة اعتماد مؤقتة (CAP) يعدها قانونا المركز الوطني لمراقبة البذور و الشتائل وتصديقها. • مسك سجل محاسبة مفصل و مرقم و مؤشر عليه. تمنح منحة التخزين على أساس كميات البذور التي لديها شهادة اعتماد نهائية(CAD) مفرغة ومثبتة بالوثائق المطلوبة المحددة في اجراءات الدفع في الملحق 2 أدناه. يجب أن تسلم هذه الكميات لاستعمالها الحصري في: • التكاثر بالنسبة لبذور فئات **النخبة العليا** و **النخبة**. • تكاثر و/أو إنتاج بذور البطاطس بالنسبة للفئة أ • انتاج البطاطس الموجهة للاستهلاك بالنسبة للفئة **ب**
	منحة 0,18 دج/كلغ من البطاطس المخزنة	المشاركة في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج إنتاج بذور البطاطس	منحة تعطى للديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، لمشاركته في عمليات متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج إنتاج بذور بطاطس على أساس: • حصيلة متابعة وتقييم ومراقبة وتفتيش برنامج إنتاج بذور بطاطس المصادق عليها من طرف مجلس إدارة الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم؛ • حصيلة مادية ومالية لبرنامج إنتاج بذور بطاطس المصادق عليها من طرف مجلس إدارة الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم.

ملحق رقم(06): مقرر رقم 854

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

رقم: 854 /و.ا.و

20 أكتوبر 2021

مقرر رقم ..... مؤرخ في..... يتضمن آلية للانخراط، والمتابعة، والمراقبة، والتفتيش والتقييم، والاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-140 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية" السطر 2 "التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة وكذا الطرق التقنية والإدارية والمالية ودفع الإعانات.

ان وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- بمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012، والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لاسيما المادة 59 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، لاسيما المادة 123 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-281 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 7 يوليو سنة 2021، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998، والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-281 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-42 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 23 يناير سنة 2018، الذي يحدد شروط تسوية استعمال الرصيد الإيجابي لحسابات التخصيص الخاص المتبقي عند تاريخ 31 ديسمبر من السنة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان عام 1441 الموافق 21 مايو سنة 2020، الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"،

نسبة الدعم لكل صنف حسب المناطق الزراعية الايكولوجية (3/1)

الصـــــنف	نســـبة الدعـــم ٪				شـــــروط التأهيـــــل
	٪100	٪75	٪50	٪25	1ـفلاح يحوز على ارض فلاحية متواجدة في
	عـــــدد الـــولايات				
اللـــــوز	16	3	0	1	1. المناطق الجبلية 2. مناطق الهضاب العليا والسهوب 3.المناطق الصحراوية
-					
الفســـــتق	12	3	3	1	1ـفلاح يحوز على ارض فلاحية متواجدة في 1. المناطق الجبلية 2. مناطق الهضاب العليا 3. المناطق الصحراوية
-					
البرقـــــوق	7	17	9	1	1ـفلاح يحوز على ارض فلاحية متواجدة في 1. المناطق الجبلية 2. مناطق الهضاب العليا 3. المناطق الصحراوية 4. مناطق السهول والساحل
-					
الكـــــرز	7	4	2	3	1ـ فلاح يحوز على ارض فلاحية متواجدة في 1. المناطق الجبلية 2. مناطق الهضاب العليا 3.مناطق السهول والساحل

نسبة الدعم لكل صنف حسب المناطق الزراعية الايكولوجية (3/2)

الصنف	نسبة الدعم ٪				شروط التأهيل
	٪100	٪75	٪50	٪25	1.فلاح يحوز على ارض فلاحية متواجدة في
	عدد الولايات				
المشمش	11	9	9	2	1. المناطق الجبلية (الوسطى والشرقية) 2.مناطق الهضاب العليا 3.مناطق السهول والساحل (الوسطى والشرقية) 4. المناطق الصحراوية
-					
الرمان	3	0	6	5	1.فلاح يحوز على ارض فلاحية متواجدة في 1. المناطق الجبلية 2. مناطق الهضاب العليا 3.المناطق الصحراوية 4. مناطق السهول والساحل
-					
التين	8	4	1	0	1.فلاح يحوز على ارض فلاحية متواجدة في 1. المناطق الجبلية 2.مناطق الهضاب العليا (الوسطى والشرقية) 3.مناطق السهول والساحل
-					
-					2.شروط أخرى
جميع الأصناف	كل الولايات				الأصناف المستعملة هي تلك التي يوصي بها المعهد التقني للأشجار المثمرة والكروم بناءا على قائمة الأصناف المصادق عليها؛ يجب أن تكون الشتائل المستعملة معتمدة من مصالح المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها مثبتة بالوثائق المتعلقة بها (شهادة الصحة النباتية وكشف المطابقة) يمنح الدعم الكلي بعد الاستئناف الفعلي للشتائل.

ملحق رقم(07): اتفاقية القرض الموسمي "الرفيق"

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

Convention Cadre
Portant sur le Crédit de Campagne « R'FIG »

Entre

Le Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural
« MADR »

Et

La Banque de L'Agriculture et du Développement Rural
«BADR»

Décembre 2020

Chapitre I : Dispositions Générales

Article 1 : Objet de la convention

La présente convention a pour objet de définir les modalités et conditions d'éligibilité au crédit de campagne R'fig, ainsi que la prise en charge des intérêts décomptés sur ce crédit.

Article 2 : Définition et nature du crédit

Le crédit de campagne « R'fig» est un crédit d'exploitation totalement bonifié, accordé par la BADR aux exploitants agricoles, selon les formes citées ci-dessous et ce, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

1 - Crédit de campagne R'fig:

Destiné aux agriculteurs, éleveurs à titre individuel ou organisés en coopératives, groupements économiques, associations ou fédérations, unités de services agricoles, entreposeurs de produits agricoles de large consommation, fermes pilotes, conditionneurs et exportateurs de produits agricoles et aux entreprises économiques et coopératives dans le cadre du développement des filières et des productions nationales concourant à l'intensification, à la transformation, à la valorisation, à l'exportation et au stockage des produits agricoles.

2- Crédit de campagne R'fig fédératif :

Destiné aux entreprises et opérateurs économiques intégrateurs, aux coopératives et groupements intervenant dans les activités agricoles et agroalimentaires.

La présente Convention est accompagnée d'une annexe reprenant les activités éligibles au crédit de campagne R'fig « Annexe I ».

Article 3 : Les caractéristiques du crédit

Les caractéristiques du crédit de campagne « R'fig » sont établies comme suit :

1- Durée : le crédit est accordé pour une durée allant de neufs (09) à vingt-quatre (24) mois.
Cette durée peut être prorogée de douze (12) mois (sans incidence financière), sur décision de Monsieur le Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural, après avis du comité mixte de wilaya et du comité ad-hoc du ministère de l'agriculture et du développement rural.

2- Prise en charge des intérêts : La couverture totale des intérêts est prise en charge par le ministère de l'agriculture et du développement rural sur le compte d'affectation spécial n° 302-139 intitulé Fonds National de Développement Agricole « FNDA », ligne 3.

Article 4 : Création de Comité mixte de Wilaya

Les deux parties conviennent de mettre en place un comité mixte de wilaya, dont les membres sont désignés par décision, sur proposition de leur tutelle, **chargé d'examiner les demandes de report d'échéance exceptionnel au-delà du délai conventionnel.**

Chapitre II : Engagements du Ministère

Article 5 : Prise en charge des intérêts

- Le ministère prend en charge les intérêts du crédit de campagne « R'fig» utilisés, conformément aux conditions arrêtées par la présente convention.

- Le ministère prend en charge annuellement les intérêts des crédits de campagne« R'fig », sur la base des situations annuelles transmises par la BADR, reprenant par wilaya, le nombre de bénéficiaires, les montants des crédits de campagne « R'fig » accordés, utilisés et remboursés, ainsi que le montant des intérêts décomptés.

- Les situations doivent être cosignées par le groupe régional d'exploitation de la banque et la direction des services agricoles de la wilaya territorialement compétente.

-Le paiement des états des intérêts bonifiés présentés par la BADR, ayant fait l'objet de validation, est ordonné par le ministre chargé de l'agriculture.

Le paiement des états cosignés et validés doit intervenir dans un délai n'excédant pas les quatre-vingt dix (90) jours.

Chapitre III : Engagements de la BADR

Article 6 : Traitement des dossiers

L'examen des dossiers de demande de crédit de campagne R'fig, par la BADR, doit être effectué dans un délai n'excédant pas quinze (15) jours à compter de la date de réception du dossier concernant les grandes cultures et de trente (30) jours pour ce qui est du reste des filières.

Article 7 : Taux d'intérêt du crédit

Au titre de la présente convention, la rémunération de la BADR, sur les crédits de campagne « R'fig» accordés, s'effectue sur la base d'un taux d'intérêt de six (6)% hors taxes.

Article 8 : Liste des bénéficiaires du crédit de campagne « R'fig »

La BADR transmettra mensuellement, à titre d'information à la direction des services agricoles de la wilaya concernée, la liste des bénéficiaires du crédit de campagne « R'fig ».

Article 9 : **Transmission des états**

- La BADR transmet au Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural sur support papier et numérique, au plus tard le 30 du mois suivant la période considérée, une situation trimestrielle, des crédits, indiquant, par wilaya et par activité financée, les bénéficiaires, les montants des crédits de campagne« R'fig » accordés, utilisés, remboursés et impayés.

- La BADR doit procéder à la levée des réserves émises par le MADR, dans un délai n'excédant pas les quatre-vingt-dix (90 jours), à compter de la date de la notification des réserves à la BADR.

Chapitre IV : Dispositions Particulières

Article 10 : **Bénéfice à la bonification**

Tout bénéficiaire de crédit de campagne « R'fig» qui rembourse son crédit dans les délais, tel que défini à l'article 3, ci-dessus ouvre droit à la bonification totale du taux d'intérêts.

Article 11 : Perte de la bonification

En cas de non remboursement du principal à l'échéance du crédit, les intérêts et les pénalités de retard sont mis à la charge du bénéficiaire défaillant.

Article 12 : Mesures d'accompagnement durant la pandémie COVID-19

Des mesures d'accompagnement, pour le maintien de la bonification par le trésor public, s'appliqueront durant la pandémie COVID-19, conformément à la réglementation en vigueur.

Ces mesures portent essentiellement sur le:

- Report de paiement de l'échéance du crédit « R'fig » ;
- Rééchelonnement du crédit « R'fig» impayé ;
- Renouvellement du crédit de campagne « R'fig ».

Chapitre V : Dispositions finales

Article 13 : Durée de la convention

La présente convention est établit pour une durée de cinq (5) années, renouvelable par tacite reconduction, à moins que l'une des parties notifie par écrit, à l'autre partie son désir de dénonciation, six (6) mois avant son délai de son expiration.

Article 14 : Modification de la convention

La présente convention peut faire l'objet d'un amendement par avenant, sur consentement mutuel des deux parties.

6

Article 15 : Règlement de différend

Tout différend concernant l'exécution ou l'interprétation des dispositions de la présente convention est réglé à l'amiable, à travers des négociations entre les deux (2) parties.

Article 16 : L'entrée en vigueur

La présente convention prend effet dès sa signature.

Chapitre VI
Disposition transitoire

Article 17 : La prise en charge de la bonification des crédits mis en place par la convention signée entre le ministère de l'agriculture et du développement rural et la banque de l'agriculture et du développement rural, en date du 5 août 2008, demeure régie par ses dispositions pour une durée de (12) douze mois, à compter de la date de signature de la présente convention.

Fait à Alger le..... 13 ديسمبر 2020

Pour le MADR
Le Directeur de l'Administration
des Moyens

Pour la BADR,
Le Directeur Général

7

ملحق رقم(08): اتفاقية قرض الاستثمار "التحدي"

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

Convention Cadre

Portant sur le Crédit d'investissement « ETTAHADI »

Entre

Le Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural

« MADR »

Et

La Banque de L'Agriculture et du Développement Rural

«BADR»

Décembre 2020

Chapitre I : Dispositions Générales

Article 1 : Objet de la convention

La présente Convention a pour objet de définir les modalités et conditions d'éligibilités au dispositif du crédit ETTAHADI, ainsi que la prise en charge des intérêts décomptés sur ce crédit.

Article 2 : Définition du crédit

Le crédit ETTAHADI est un crédit d'investissement bonifié, octroyé par la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural, dont la durée est déterminée selon l'étude de rentabilité du projet, à convenir avec le bénéficiaire, il peut revêtir deux formes : ETTAHADI Individuel et ETTAHDI Fédératif.

Article 3 : Domaines d'intervention

Les domaines concernés par ce crédit d'investissement bonifié sont :

- la création et équipement de nouvelles exploitations agricoles et /ou d'élevage ;
- la modernisation des exploitations agricoles et /ou d'élevage existantes ;
- l'intensification, la transformation, la valorisation des produits agricoles et d'élevage nécessitant des besoins de financement.

Le crédit ETTAHADI, est plafonné, pour tout bénéficiaire de ce crédit, comme suit :

- **100 000 000 DA,** s'il revêt la forme Individuel.
- **200 000 000 DA,** s'il revêt la forme Fédérative.

Pour le financement des équipements d'irrigation d'appoint des céréales le crédit ETTAHADI fédératif est déplafonné pour les Coopératives des Céréales et Légumes Secs (CCLS) et l'Office Algérien Interprofessionnel des Céréales (OAIC).

La liste des actions éligibles à ce crédit est jointe en annexe de la présente convention.

Article 4 : Eligibilité

Sont éligibles au crédit ETTAHADI bonifié, tous projets approuvés par les directions des services agricoles de wilaya présentés par :

- les propriétaires de terres privées et les concessionnaires de terres agricoles relevant du domaine privé de l'Etat à titre individuel ou collectif ;
- les agriculteurs et les éleveurs à titre individuel ou organisés en coopérative ou groupement d'intérêt commun agricole ;
- les entreprises économiques intervenant dans les activités de production agricole et/ou d'élevage, de valorisation, de transformation et d'exploitation de produits agricoles, d'élevage et agroalimentaires ;
- les fermes pilotes.

Article 5 : Création de comité mixte de wilaya

Les deux parties conviennent de mettre en place un comité mixte de wilaya, dont les membres sont désignés par décision, sur proposition de leur tutelle, chargé du suivi et de la vérification de la réalisation du projet sur terrain.

Chapitre II : Engagements du Ministère

Article 6 : Prise en charge des intérêts

La couverture totale des intérêts est prise en charge par le ministère de l'agriculture et du développement rural sur le compte d'affectation spécial n°302-139 intitulé Fonds National de Développement Agricole «FNDA », ligne 1.

❖ Le ministère prend en charge les intérêts du crédit d'investissement ETTAHADI, comme suit :

- Le taux d'intérêt est bonifié à 100% (taux 0) pendant les cinq premières années ;
- Le taux d'intérêt, à la charge du bénéficiaire, est de un pour cent (1%), à partir de la sixième année jusqu'à la septième année ;
- Le taux d'intérêt, à la charge du bénéficiaire, est de trois pour cent (3%), à partir de la huitième année jusqu'à la neuvième année ;
- A partir de la dixième année, le bénéficiaire supporte l'intégralité du taux d'intérêt.

❖ Le ministère prend en charge annuellement les intérêts des crédits d'investissement ETTAHADI, sur la base des situations trimestrielles et annuelle, transmises par la BADR, reprenant par wilaya, le nombre de bénéficiaires, les montants des crédits d'investissement « ETTAHADI » accordés, utilisés et remboursés ainsi que le montant des intérêts décomptés.

- Les situations doivent être cosignées par le groupe régional d'exploitation de la banque et le directeur des services agricoles de la wilaya territorialement compétente.

- Le paiement des factures des intérêts bonifiés présentées par la BADR est ordonné par le ministère sur la base des états ayant fait l'objet de la validation visée ci-dessus.

Le paiement des factures cosignées et validées doit intervenir dans un délai n'excédant pas les quatre-vingt dix (**90) jours**.

Chapitre III : Engagements de la BADR

Article 7 : Taux d'intérêt du crédit

Au titre de la présente convention, la rémunération de la BADR, sur les crédits d'investissement «ETTAHADI» utilisés, s'effectue sur la base d'un taux d'intérêt de **(5,50)% hors taxes.**

Article 8 : Traitement des dossiers

L'examen des dossiers de demande de crédit d'investissement « ETTAHADI » par la BADR, doit intervenir dans un délai n'excédant pas les **trois (03) mois au maximum** à partir de la date de la réception du dossier complet.

Article 9 : Liste des bénéficiaires du crédit d'investissement « ETTAHADI »

La BADR transmettra mensuellement, à titre d'information à la direction des services agricoles de wilaya, la liste des bénéficiaires du crédit d'investissement « ETTAHADI ».

Article 10 : Transmission des états

La Banque transmet au ministère de l'agriculture et du développement rural sur support papier et numérique, au plus tard le **30** du mois suivant la période considérée, une situation par trimestre, des crédits, indiquant, par Wilaya et par activité financée, le nombre de bénéficiaires, les montants des crédits d'investissement « ETTAHADI et ETTAHADI Fédératif » accordés, utilisés, remboursés et impayés.

La régularisation des situations transmises par la BADR, et qui ont fait l'objet de rejet par le MADR, doit intervenir dans un délai n'excédant pas les **90 jours**, à compter de la date de la notification des réserves à la BADR.

Chapitre IV : Dispositions Particulières

Article 11 : Droit à la Bonification

Tout bénéficiaire de crédit d'investissement ETTAHADI qui rembourse son crédit dans les délais, tel que défini à l'article 6, ouvre droit à la bonification du taux d'intérêt.

Article 12 : Perte de la bonification

En cas de non remboursement (total ou partiel) du principal, à l'échéance du crédit, les intérêts et les pénalités de retard sont mis à la charge du bénéficiaire défaillant tel que défini à l'article 6.

Article 13 : Garantie du crédit :

Le Fonds de Garantie Agricole prend en charge la garantie du crédit ETTAHADI dans le cadre des dispositions réglementaires en la matière au niveau de la Caisse de Garantie des Crédits Investissements (CGCI).

Chapitre V : Dispositions finales

Article 14 : Durée de la convention

La présente convention est établit pour une durée de cinq (5) années, renouvelable par tacite reconduction, à moins que l'une des deux parties notifie par écrit, à l'autre partie son désir de dénonciation, six (6) mois avant son délai de son expiration.

Article 15 : Modification de la convention

La présente convention peut faire l'objet d'un amendement par avenant, sur consentement mutuel des deux parties.

Article 16 : Règlement de différent

Tout différend concernant l'exécution ou l'interprétation des dispositions de la présente convention est réglé à l'amiable, à travers des négociations entre les deux (2) parties.

Article 17 : L'entrée en vigueur

La présente convention prend effet dès sa signature.

Chapitre VI
Disposition transitoire

Article 18 : La prise en charge de la bonification des crédits mis en place par la convention signée entre le ministère de l'agriculture et du développement rural et la banque de l'agriculture et du développement rural, en date du 31mars 2011, demeure régie par ses dispositions pour une durée de (12) douze mois, à compter de la date de signature de la présente convention.

Fait à Alger le..... 13 ديسمبر 2020

Pour le MADR
Le Directeur de l'Administration
Des Moyens

Pour la BADR,
Le Directeur Général

ملحق رقم(09): متغيرات الدراسة

PCAP	ACA	AGL	ASU	EMP
123.7115625	2267478.125	2312.031250000001	29975.15625	2.722125000000001
126.7009375	2249895.625	2810.46875	29721.09375	2.729121250000001
130.7115900136189	2146560.937500001	3298.515625000003	24385.78125000001	2.806780703125
133.3539540081714	2119852.812500001	4028.359375000003	23632.96875000002	2.785945171875
135.6236819972763	2102113.437500001	4894.921875000003	23436.09375000001	2.737097234375
137.5207739809337	2093342.812500001	5898.203125000002	23795.15625000001	2.660236890625
141.730288007316	2115188.59375	7682.734375	27926.17187499999	2.410015468750001
141.8080847608093	2115696.40625	8701.640625	28110.70312499998	2.335269781250001
140.4392222895859	2116513.90625	9599.453125	27564.76562499999	2.290651156250001
137.6237005936458	2117641.09375	10376.171875	26288.35937499999	2.276159593750001
127.6523377722935	2122295.15625	11227.109375	22361.95312500001	2.364883140625
124.2271703871987	2122754.84375	11683.515625	20392.42187500001	2.381410484375001
121.6390165376656	2122237.34375	11940.703125	18460.234375	2.398829671875001
119.8878762236943	2120742.65625	11998.671875	16565.390625	2.417140703125001
119.9426686901479	2110918.828125	11268.75	14234.45312500001	2.439177328125
119.4779877493549	2110410.546875	11163.75	12603.67187500001	2.458138546875
119.4627526461783	2111865.859375	11095	11199.60937500001	2.476858109375
119.8969633806182	2115284.765625	11062.5	10022.26562500001	2.495336015624999
122.6663242126595	2130622.34375	10982.65625	7944.687500000005	2.530380625
123.2451449183384	2133986.40625	11056.09375	7671.562500000004	2.541651875
123.5191297576397	2135332.03125	11199.21875	8075.937500000005	2.545958125000001
123.4882787305637	2134659.21875	11412.03125	9157.812500000004	2.543299375000001
118.2504281997215	2124887.265625	12448.046875	15085.546875	2.512848593750001
119.5707708948459	2123009.859375	12498.828125	15855.07812499999	2.50459065625
122.5471431785482	2121946.296875	12317.890625	15634.765625	2.497698531250001
127.1795450508284	2121696.578125	11905.234375	14424.609375	2.492172218750001
146.1905446344906	2124296.1328125	10280	8244.531250000004	2.466022890625
149.045978434805	2124859.9296875	9796.25	6646.718750000002	2.472023734374999
148.4684145745758	2125423.3984375	9473.125	5651.093750000005	2.488185921874999
144.457853053803	2125986.5390625	9310.624999999999	5257.656250000006	2.514509453124999
124.4852722561096	2126900.2890625	10357.1875	6153.125000000001	2.60704096875
118.6203240608002	2127322.3984375	10096.5625	6689.375000000001	2.63126853125
114.3339868514979	2127603.8046875	9577.1875	7553.125000000001	2.64323878125
111.6262606282027	2127744.5078125	8799.062499999999	8744.375000000001	2.64295171875